الجامعة الإسلامية

التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل

تقارير اللجان العلمية

لرابطة الجامعات الإسلامية

عدد خاص
(٢٨)

١٤١٩ هـ
١٩٩٨ م

obeikandl.com

obeikandl.com

تقـديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد النبى الصادق الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .

فإن التغير فى المجتمعات المعاصرة لم يعد يرتكز على حسن استثمار قدراتها المحلية فقط ، ولكن أصبح يعتمد أيضاً على قدراتها التنافسية فى استنباط ابتكارات علمية وتقانية يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات قابلة للتسويق محلياً ودولياً .

ولم يعد معيار التقدم فى المجتمع قاصراً على مدى توافر المصادر الطبيعية التى يحوزها ، ولكن يضاف إلى هذا ضرورة القدرات المبدعة التى يمكنها إنتاج مصادر جديدة ، وإدارتها بحدق ، وتطويرها باقتدار ، ورفع كفاية المجتمع التنافسية فى حلبة السباق بين الأمم ، واستشراق حاجاته فى المستقبل، والعمل على الوفاء بها فى الوقت المناسب .

ويزيد مشكلة التقدم تعقيداً هذا التيار المتدفق فى المعلومات من مراكز البحث العلمى فى البلدان المتقدمة ، والانطلاق غير المسبوق للتقانات التى غشيت مختلف مجالات الحياة ، لتغيرها فى تسارع يجعل إدراكها قاصراً على من أبدعوها .

والبلاد الإسلامية فى حاجة إلى استنهاض قواها ، واستنفار قدراتها ، لتعوض ما فاتها ، وتحتل مكانها اللائق بها فى حلبة السباق . وهى مثلها مثل من سبقوها تعتمد بعد الله على معاهد مكانها التعليم فى إعداد قدراتها البشرية ، لكى تحقق آمالها فى هذه الحلبة .

والجامعات فى كل عصر ومصر هى التى يؤهل القيادات فى كل علم وفن ففيها يتأهل العلماء ، ومنها يتخرج الأدباء ، وفى رحابها يكتسب الإداريون

والفنيون المهارات اللازمة ، لقيادة مختلف مؤسسات المجتمع ، وفق مقتضيات العصر ، وإليها يعود العاملون فى هذه المؤسسات ، ليتعرفوا على الجديد والمفيد ، وإليها تلجأ هذه المؤسسات ، لتحديث أساليبها ، وتجويد منتجاتها ، وحل مشكلاتها .

ومن ثم ، فإن انطلاق أمتنا فى العصر الحاضر ، تكمن فى إيجاد تعليم جيد يتفاعل مع مقتضيات العصر ، وبخاصة التعليم الجامعى ، إيجاد التعليم لا يقف عند إعداد أبناء الأمة ، لاستيعاب المعاصر من العلوم والتقانات والإحاطة بحركة المجتمع فى داخله ، وفى تفاعله مع المجتمعات الأخرى . ولكن يضاف إلى هذا كله، أن يعدهم لاستشراق المستقبل بحول الله وإعداد المجتمع للتفاعل معه دون تفريط فى عقيدته وإهمال لشريعته .

والجامعات الإسلامية هى الأحق فى حمل رسالة إعداد الأمة للمستقبل فهى تتحمل تأهيل أبناء الأمة على منهج الحق تبارك وتعالى كما جاء فى كتابه العزيز وسنة نبيه المطهرة وهى التى تفهم الأمانة التى يحملها الإنسان نحو نفسه ودينه وأمته ومجتمعه والإنسانية جمعاء ، وهى التى تدرك معنى استخلاف الله للإنسان فى الأرض ، ليعمرها .

ومهمتها حمل الأمانة ، وأداء حق الاستخلاف فى عمارة الأرض ، لا يمكن أن يتما فى أى عصر إلا باستخدام العلم والتقانة واستثمار أساليبه . ومن هنا يصبح واجباً على الجامعات الإسلامية أن تجيد استخدام العلم والتقانة فى الاتقاء بالمجتمعات الإسلامية واستشراق حاجاتها فى المستقبل ، إضافة إلى تربية الفرد تربية إسلامية ، والإسهام فى تأسيس المجتمع وفق تعاليم الدين الحنيف .

ومن أجل مساعدة الجامعات بعامة ، والجامعات الإسلامية بخاصة على أداء هاتين المهمتين بنجاح ، أخذت رابطة الجامعات الإسلامية المبادرة لتسهم فى تمكين هذه الجامعات بخاصة ، ومختلف المؤسسات فى العالم الإسلامى بعامة ، من استشراق آفاق مستقبل الأمة الإسلامية فى القرن المقبل ، فى المجالات التربوية والاجتماعية والحضارية والاقتصادية والإعلامية والسياسية والقانونية والعلمية التقنية .

فمنذ أكثر من ثلاثة أعوام ، وفى أثناء انعقاد المؤتمر العام للرابطة بجامعة الأزهر فى القاهرة بتاريخ ٢٦ - ٢٩ / ١١ / ١٤١٥ هـ الذى يوافقه ٢٦ - ٢٩ / ٤ / ١٩٩٥ ، قرر المؤتمر أن تقوم الرابطة بدراسات تستشرق التحديات التى يمكن أن تواجه العالم الإسلامى فى المجالات السابقة، وفى القرن الحادى والعشرين. وتكونت لجنة لدراسة كل مجال من هذه المجالات.

وتحددت أهداف كل لجنة من اللجان الثمانى ، فى دراسة ما يلى فى مجالها :

أولاً : التعرف على الواقع المعاصر فى العالم الإسلامى .

ثانياً : تحديد أهم التحديات التى تواجهه .

ثالثاً : استشراق التحديات التى يمكن أن تعيق تقدم العالم الإسلامى فى القرن الحادى والعشرين .

رابعاً : اقتراح أساليب مواجهة هذه التحديات .

خامساً : تحديد مهمات الجامعات العربية الإسلامية على وجه الخصوص فى هذه المواجهة .

ومنذ تكوين هذه اللجان ، وهى تعمل على تحقيق هذه الأهداف . وقد بدأت عملها بالتركيز على دراسة الواقع، واستخلاص ما يكتنفه من مشكلات.

ولكى يتم العمل بالتعاون مع الجامعات الأعضاء فى الرابطة ، وتتسع دائرة المشاركين فيه من العلماء والباحثين ، نظمت الرابطة سلسلة من الندوات بالتعاون مع الجامعات الأعضاء ، أسهم فيها نخبة من أساتذة الجامعات والمفكرين وذوى الرأى ، من بينها : ندوتان فى ضيافة جامعة الأزهر ، الأولى موضوعها « تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية فى التعليم العام بالوطن العربى » .

والثانية : موضوعها « الدراسات الإسلامية عند غير العرب » وندوة لاستشراق التحديات الحضارية ، موضوعها « التحديات الحضارية التى تواجه العالم الإسلامى » فى ضيافة جامعة عين شمس ، وندوة أخرى فى الموضوع نفسه فى ضيافة جامعة الزقازيق وندوة لاستشراق التحديات الإعلامية، موضوعها « التحديات الإعلامية التى يمكن أن تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل » فى ضيافة جامعة قناة السويس ، وندوة لاستشراق التحديات الاجتماعية موضوعها « التحديات الاجتماعية التى يمكن أن تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل » عقدت فى مقر الأمانة العامة بالقاهرة ، وندوة تناولت مجمل التحديات فى ضيافة جامعة الإمارات العربية المتحدة ، موضوعها «التحديات التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن المقبل» وندوة لاستشراق التحديات التربوية ، موضوعها « التحديات التربوية التى يمكن أن تواجه العالم الإسلامى فى المستقبل » بالتعاون مع الإسيسكو ، عقدت بمدينة الأقصر وتلاها لاستشراق التحديات العلمية التقنية ، موضوعها «التحديات العلمية التقانية التى يمكن أن تواجه العالم الإسلامى فى المستقبل» عقدت فى ضيافة جامعة المنيا بمصر .

ولقد تقدمت اللجان بتقارير مرحلية عن أعمالها إلى المجلس التنفيذى للرابطة فى دوريته الأخيرتين فى عامى ١٤١٧هـ ، ١٤١٨هـ .

وقد تبين من هذه التقارير أن اللجان قدر ركزت فى عملها على دراسة واقع العالم الإسلامى .

واتضح من نتائج هذه الدراسات الجهود الكبيرة التى بذلتها دول العالم الإسلامى فى سبيل تقدم شعوبها ، كما اتضح أن ثمة مشكلات كثيرة تعترض مسيرة هذه الدول نحو التقدم .

واتضح أيضاً ، وجود صعوبات كثيرة تواجه هذه اللجان فى عملها ، من أهمها : قلة المصادر التى تعتمد عليها فى تحرى الواقع ، وصعوبة الحصول عليها ، و صعوبة الاتصال بكثير من دول العالم الإسلامى ، وبخاصة دول جنوب شرق آسيا وأفريقيا .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فقد اتسمت هذه الدراسات باستخدامها الأسلوب العلمى السليم ، وتحرى الدقة فى التحليل والاستنتاج ، والرجوع إلى المصادر الممكنة والمعايير الموضوعية كما اتسمت بالشمول .

وفى عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م بمشيئة الله - سوف تنتهى اللجان من أعمالها، وتعمل الرابطة منذ الآن على تنظيم مؤتمر عالمى ، لمناقشة ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج .

والمأمول أن تنتهى هذه الدراسات بعد أن تستشرق التحديات المستقبلية التى يمكن أن تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل بدليل عمل للجامعات الإسلامية ، يمكنها من توجيه الأمة فى مواجهة هذه التحديات .

وتدرك رابطة الجامعات الإسلامية أن مواجهة تحديات القرن القادم ، تحتاج من العالم الإسلامى توجيهاً شاملاً ، واستفسار لقدرات الأمة كلها ، وإطلاق الجميع طاقاتها . لذلك فإنها تدعو جميع المؤسسات فى العالم الإسلامى إلى الإسهام فى هذه القضية المهمة وبخاصة المؤسسات التربوية والإعلامية .

وتعميماً للفائدة ، وتواصلا مع الجامعات أعضاء الرابطة بخاصة ومع الهيئات والمؤسسات المعنية بمتابعة الجهود التى تبذل فى سبيل استشراق مستقبل الأمة بعامة ولخدمة للباحثين وطلاب العلم أقدم هذا العدد من مجلة الرابطة ، وقد خصص لتقديم الجهود التى بذلتها لجان الرابطة ، فى سبيل الكشف عن واقع عالمنا الإسلامى ، وما يكتفه من تحديات .

والله من وراء القصد

وهو الهادى إلى سواء السبيل

رئيس رابطة الجامعات الإسلامية

أ . د / عبد الله بن عبد المحسن التركى

تقديم

١ - نشطت كل لجان التحديات التى شكلها المؤتمر العام الخامس للرابطة وهى اللجان : السياسية والاقتصادية والحضارية والإعلامية والتربوية والتقنية وعقدت ندوات عديدة، كما نظمت مع أمانة الرابطة ندوات عديدة تمت فى جامعات الأزهر وقناة السويس والمنيا وأسيوط والزقازيق ، دعى إليها كبار المفكرين والمتخصصين وأعضاء هيئة التدريس .

وتجمعت لدى أمانة الرابطة من كل ذلك مجموعة من الدراسات والبحوث وأوراق العمل وكذا مناقشات الحاضرين حول الموضوعات المطروحة كذلك فقد تعاقدت الأمانة مع مجموعة من الباحثين لكتابة بحوث فى الموضوعات المطروحة نظير مكافآت متواضعة .

٢ - تم تشكيل لجنتين جديدين إحداهما للتحديات الاجتماعية والثانية للتحديات القانونية ، وتم الكتابة لمعالى الدكتور رئيس الرابطة بهذا الشأن . والحمد لله أن هذه الإضافة قد سدت ثغرة فى الدراسات المتصلة بالتحديات ، نظرا لأن العالم الإسلامى يواجهه مشكلات تتصل بالأسرة وبالأطفال وبالتنشئة الاجتماعية بشكل خاص ، وكذا بالمؤسسات المعنية بالنشاط الاجتماعى فى المجتمع بشكل عام .

كذلك تمثل التحديات القانونية والمتعلقة بتطوير دراسات الفقه الإسلامى وتنظيم الاجتهاد للمشكلات الجديدة التى تواجهه فى القرن المقبل ، تحدياً هاما يجب دراسته بوضوح ووضع أسس الإعداد له .

وقد تم كتابة مجموعة من الأوراق والبحوث الهامة فى هذين المجالين .

٣ - يسرنى أن أقدم للمجلس التنفيذى التقارير التى كتبها مقرروا اللجان . وكانت خطة اللجنة العامة للتحديات أن تقتصر التقارير فى هذه المرحلة على تشخيص المشكلات ووصفها ، على أساس أن يتم تحديد التحديات بشكل متصل وأساليب المواجهة فى المرحلة القادمة . ومطلوب من المجلس التنفيذى الموقر ما يلى :

أولاً : العلم والإحاطة بما تم عمله .

ثانياً : إبداء أية ملاحظات لازمة تجاهه .

ثالثاً : المساعدة على تنفيذ باقى العمل وفقا لخطة الأمانة على النحو التالى :

١ - إرسال التقارير التى قدمت إلى المجلس التنفيذى فى الدورتين إلى الجامعات الأعضاء لدراستها وإبداء الرأى حولها وتكليف السادة أعضاء هيئة التدريس بها بالأعمال المكملة لها . وإرسالها إلى الأمانة فى أقرب فرصة . كذلك نرجو الموافقة على إرسال فكرة العمل إلى المنظمات الإسلامية المعنية لشئون العالم الإسلامى وأهمها :

منظمة المؤتمر الإسلامى والمنظمات المتفرعة منها مثل البنك الإسلامى للتنمية ، والأسيسكو ، والإذاعات الإسلامية ومطالبتها بدعم هذا العمل سواء فى مجال عقد الندوات خارج العالم العربى ، أو فى مجال المساعدة مع نشر العمل بعد ذلك .

٢ - إرسال أية دراسات أو بحوث أو أوراق عمل تكون قد تجمعت لديها إلى أمانة الرابطة لوضعها بمركز المعلومات والاستفادة بها فى أعمال لجان التحديات .

٣ - إشاعة عمل الرابطة فى هذا المجلس ونشره على أوسع نطاق ممكن .

٤ - المساعدة على عقد جلسات عمل أو ندوات أو مؤتمرات فى الجامعات التى لم تعقد فيها ندوات علما بأن الأمانة توجه النظر إلى الحقائق الآتية :

(أ) أن هذا العمل بعد اكتماله سيمثل أحد المشروعات العلمية والدراسية الهامة الذى ساهم العالم الإسلامى كله فيه ، وسيحسب عند الله ولمنفعة الناس إن شاء الله .

(ب) أن العمل يعد مبادرة طيبة تمت فى نهاية قرن وبداية قرن مقبل ، من ثم فإنه سيشحذ الهمم ان شاء الله للعمل والتقدم .

(جـ) أن هذا العمل لن يقتصر على كونه عملاً علمياً وبحثياً ولكنه دليل عمل ، وخطط نرجو أن تكون بمشيئة الله صالحة للتنفيذ .

الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

أ. د / جعفر عبد السلام على

التحديات الحضارية التى تواجه الأمة الإسلامية

فى القرن الحادى والعشرين

بقلم الدكتور / رأفت غنيمى الشيخ (*)

تقديم :

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله «صدق الله العظيم» .

بناء على توجيه معالى الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى وزير الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية ورئيس رابطة الجامعات الإسلامية ، وكل من معالى الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر ونائب رئيس رابطة الجامعات الإسلامية والأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام على الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية . فقد قبلت تكليف الأمانة العامة للرابطة للعمل مقررا للجنة التحديات الحضارية .

وخلال الفترة الممتدة من اجتماع المجلس التنفيذى السابق بمقر الرابطة الجديد بجامعة الأزهر نشطت اللجنة فى عقد اجتماعاتها سواء بمقر اللجنة بمعهد البحوث والدراسات الأسيوية جامعة الزقازيق أو بمقر الأمانة العامة للرابطة بجامعة الأزهر كما تلقت أوراق عمل من بعض الأخوة من داخل مصر وخارجها مثل ورقة العمل التى قدمها الأستاذ الدكتور محمد أبو الفتوح شريف عميد كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة ، والأستاذ الدكتور محمد فاروق نبهان رئيس دار الحديث الحسينية بالرباط المملكة المغربية وغيرهما .

وقدمت اللجنة من خلال اجتماعات أعضائها وبحوثهم وأوراق العمل التى قدمت تقارير متتالية لأمانة الرابطة تضمنت أفكارا تخدم خطة الأمانة العامة فى استجلاء التحديات الحضارية التى تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل - الحادى والعشرين - الوضع الحالى وواجب الجامعات الإسلامية نحو هذه التحديات . وفى هذا التقرير العلمى الوضع الحالى للتحديات الحضارية لعلنا نكون قد وفقنا الله لعرض جهود اللجنة . والله ولى التوفيق .

(*) عميد معهد الدراسات الأسيوية - جامعة الزقازيق .

ويمكن استعراض البحوث وأوراق العمل فيما يلى :

أولاً : الجذور التاريخية للتحديات الحضارية التى واجهت العالم الإسلامى :

يتضمن هذا البحث الموضوعات الآتية :

(أ) أسس الحضارة الإسلامية :

١ - عدم التناقض بين العقيدة والفكر :

أهم ما يميز الإسلام أنه لا يقيم أى حواجز بين العقيدة والفكر الإسلامى ، والقرآن الكريم ملىء بالآيات التى تتناول المعرفة فى مختلف فروعها وتوجه الإنسان المسلم إلى التعمق فى أغوارها والبحث فى أدق تفصيلها .

لم يكد يأتى القرن الرابع الهجرى «العاشر الميلادى» حتى كانت الحضارة الإسلامية قد وصلت أوج عظمتها وكان من بين رواد العلوم العقلية علماء من مختلف الشعوب التى اعتنقت الدين الإسلامى فى المشرق والمغرب الإسلاميين .

لقد أتاحت هذه السمة الواضحة للعقيدة الإسلامية أن يعتنق العديد من ملايين البشر الديانة الإسلامية ، بل أن نطاق معتنقى هذه العقيدة تخطى الحدود السياسية للدولة الإسلامية داخل الصحراء الأفريقية وعلى سواحلها الغربية والجنوبية وفى أعماق القارة الهندية والسواحل الجنوبية والشرقية لآسيا وهى كلها من المناطق التى لم تطأها قدم جندى إسلامى واحد ولم تضمها أرجاء الدولة الإسلامية الشاسعة .

٢ - الإعتراف بالديانات الكتابية السابقة :

كان اعتراف الإسلام بالرسالات والكتب السماوية السابقة عليه واعتبارها من التنزيلات الآلهية ، واحترام وتقدير رسلها وأنبيائها من بين العوامل التى حببت الكثيرين من أصحاب هذه الديانات فى الإسلام ، وتوجيهم إلى اعتناقه والأخذ بمبادئه ، فلم يحاول الإسلام أن ينسخ ما سبقه من أديان أو يقلل من شأنها أو شأن معتنقيها وإنما على العكس من ذلك صور القرآن الكريم هذه الرسالات السماوية فى أحسن صورة ولذلك رأينا الأعداد الغفيرة من الشعوب التى دخلها الإسلام تعتنقه عن رغبة وطواعية خاصة وإن المسلمين لم يحاولو فرض العقيدة بالسيف أو بالإكراه كما فعل من سبقهم وكما فعل من جاء بعدهم ، وإنما كان يتركون أمر اعتناق الإسلام للرغبة الصادقة عن اقتناع وتفكير ، وكان الخراج والجزية على المسلمين ضريبة الدم والذود عن أمن الدولة وحدودها وثغورها .

٣ - النظرة الشمولية للحياة فى الإسلام :

إن نظرة الإسلام إلى الحياة الإنسانية - مستمدة من الكتاب والسنة - تستبعد تماماً نظرية الرهبانية فى الإسلام وتجعل من العقيدة الإسلامية مظلة لكل ما يهم الحياة الإنسانية من أمور الدين والدنيا . ومن هنا تناول القرآن الكريم كل ما يمس جوانب الحياة والعلاقات بين الأفراد فى الأسرة والمجتمع والأهتمام بالجوانب الخلقية والسلوكية والثقافية لتكوين الشخصية الحضارية المسلمة مع التركيز على تقنين وتنظير كل هذه المعاملات فى اطار من الرقابة التنظيمية المرتبطة بالمنهج العلمى الصحيح . وإذا كان العرب قد أدركو لأول وهلة دور هذا الدين الجديد فى معالجةكل جوانب حياتهم الخاصة والعامة فإن الشعوب التى انضوت تحت لواء الإسلام لم تلبث أن أدركت نفس الإدراك ووجدت فى العقيدة الإسلاميةإجابة عن كل أمورهم الدنيوية والأخروية وتطويعاً لكل مشاكل الحياة بما فيها الأحوال الشخصية والعلاقات الاجتماعية والمنطلقات الفكرية .

٤ - الإفادة من الحضارات السابقة وامتصاصها :

تفريعاً على ما سبق أن ذكرناه من عدم التناقض بين الفكرة والعقيدة رأينا الإسلام لا يرفض ما سبقه من نظم سياسية وقيم حضارية ونظريات علمية بل العكس من ذلك استفادت الدولة الإسلامية من كل النظم والحضارات السابقة واضطر علماء المسلمين فى سبيل ذلك إلى إجادة اللغات الفارسية والهندية واليونانية واللاتينية ونقل التراث ومؤلفات هذه الحضارات والثقافات إلى اللغة العربية .

٥ - الأخذ بمبادئ العدل والحرية والمساواة :

اهتم الإسلام بابراز الشخصية الإنسانية وتميزها على كل ما خلقه الله سبحانه وتعالى من كائنات أخرى ، مصداقاً لقوله تعالى فى سورة الأسراء « ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً »(١) .

٦ - الدور الذاتى فى الدعوة إلى الإسلام :

لم تعتمد العقيدة الإسلامية فى انتشارها فى أرجاء القارات على مؤسسات تنظيمية وارساليات تبشيرية وميزانيات معتمدة تستهدف إغراء الناس باعتناق الإسلام ،

(١) آية رقم ٧٠ من سورة الإسراء .

ولكنها اعتمدت على الجهود الذاتية المنبعثة عن عمق العقيدة في قلوب أصحابها نخص من هؤلاء علماء الإسلام وفقهاؤه والرحالة والتجار والجغرافيون والمعلمون ، كما اعتمدت أيضاً على اهتمام التجمعات الإسلامية بإنشاء الجوامع والمساجد والمدارس والكتاتيب وغيرها من الأبنية الدينية والتعليمية التي كانت تقوم أساساً على الجهود الذاتية واتبرعات المادية والعينية .

ولعل مما يثير التساؤل عند كثير من المفكرين ظاهرة عمق العقيدة الإسلامية في بلاد لم تطأها قدم جندي إسلامي واحد في شرق وغرب وجنوب افريقيا وجنوب شرقي آسيا حتى أن هؤلاء المسلمين خاضوا ومازالوا يخوضون لعدة قرون حروباً ضد المستعمرين والأغلبيات المسيحية على الرغم من عدم التكافؤ في المال والسلاح .

٧ - غلبة الإيمان بالعقيدة على الحركات الانفصالية :

ليس من شك في ان الحركات الانفصالية عن جسم الدولة الإسلامية في العصر العباسي الثاني كان لها أثرها على قوة الدولة السياسية خاصة بعد أن سيطرت العناصر الدخيلة على عاصمة الخلافة تركية أو بويهية أو سلجوقية ولكن هذا التأثير لم يمتد إلى الجوانب العقيدية والفكرية ، حتى أن القيادات الإدارية والتنظيمية للدويلات الإسلامية الشرقية والغربية كانت شديدة الولاء والانتماء للعقيدة الإسلامية حيث أنها كانت تعتبر هذا الإيمان جسر بقائها واستمرارها في قواعدها . وكانت وسيلتها إلى تمكين هذا التعبير تكمن في الجوانب التالية :

١ - كثرة اهتمامها ببناء الموسسات الدينية وفي مقدمتها الجوامع والمساجد ومدارس تحفيظ القرآن الكريم وتدريس الفقه والحديث والشريعة واللغة العربية ، ونجد ذلك واضحاً في الدويلات الإسلامية المستقلة كالطولونية والاخشيدية والأيوبية والمملوكية، فقد كثر تشييد السبل ومدارس تحفيظ القرآن اضافة إلى الجوامع والمساجد ، وما حدث في القسم الغربي من الدولة الإسلامية حدث في قسمها الشرقي .

٢ - الاهتمام باجتذاب الفقهاء والمحدثين وغيرهم من علماء الدين ، الذين ساعد اجتهادهم ومؤلفاتهم ومناظراتهم على تعميق وتأصيل العقيدة الدينية عند الناس لدرجة أن سمعة هؤلاء العلماء كانت تجذب إليهم التلاميذ والمريدين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي وانتشرت المذاهب الفقهية خارج نطاق حدودها كما حدث

بالنسبة للفقه المالكى الذى انتشر فى شمالى افريقيا والمغرب والأندلس وفقه الأحناف الذى انتشر فى شرق العالم الإسلامى .

٣ - الاهتمام بنشر الديانة الإسلامية سواء كان ذلك بعمليات التوسع التى سبق أن تحدثنا عنها فى الهند وشرقى آسيا أو عن طريق الفقهاء والعلماء الذين نشروا العقيدة فى المجاهل الأفريقية والجزر المتناثرة فى جنوب شرقى آسيا .

وهكذا لم تكن للحركات الأنفصالية تأثيرات عكسية على نشر العقيدة الإسلامية وشيوعها بل كانت على العكس من ذلك عاملاً من عوامل انتشارها وذيوعها .

٨ - وحدة مصادر التشريع وإرساء قواعد ونظم الحكم الإسلامى بعد الهجرة :

لدراسة هذا العامل لابد من الإشارة إلى النقاط التالية :

١ - وحدة مصادر التشريع فى الإسلام .

٢ - الوحدانية والتكوين الحضارى للشخصية المسلمة .

٣ - وضع الأصول التكوينية للمجتمع الإسلامى .

٤ - إرساء قواعد ونظم الحكم الإسلامى بعد الهجرة .

التحديات التى واجهت العالم الإسلامى :

تعرضت الدولة الإسلامية لبعض عوامل الضعف والتفكك والاضمحلال منها ما هو داخلى ذاتى : كالسبئية والعصبيات القبلية وحركات الخوارج والقرامطة والزنج والباطنية والشعوبية والزندقة ، والحركات الانفصالية وأطماع العناصر الدخيلة ، ومنها ما هو خارجى مادى عدوانى كالغارات المغولية ، والحركات الصليبية والمد الاستعمارى والعدوان الصهيونى ، ومنها ما هو خارجى فكرى كالأيدلوجيات المستوردة والاتجاهات الفكرية المنحرفة وافتراءات بعض المستشرقين .

العوامل الداخلية :

أولا : الخلافات الحزبية والمذهبية :

كانت السبئية المنطلق المذهبى لبعض الحركات الشيعية المتطرفة ، وفى مقدمتها الكيسانية والرافضة والقرامطة وغيرها ، والسبئية نسبة إلى (عبد الله بن سبا) وهو يهودى من أصل يمنى إدعى الإسلام وبدأ يستغل المرارة التى كانت عند بعض العلويين

الذين كانوا يؤمنون بأحقية سيدنا على بن أبى طالب - رضى الله عنه - فى الخلافة وينحرف بها إلى منعطفات واتجاهات رفضها الإمام رفضاً قاطعاً وكذلك أنصاره .

وفى عهد الدولة الأموية ظهرت على مسرح الأحداث مذاهب فكرية وسياسية وكلامية ، وانطلق الخوارج من قماقمهم يثيرون الفتن والقلائل فى كل مكان ، وظهرت بعض الأحزاب السياسية وفى مقدمتها الكيسانية والزيدية ، وانشطرت بعض هذه الأحزاب من داخلها إلى عشرات الفرق كما حدث بالنسبة للخوارج ، وأعلن كثير من الموالى سخطهم على الدولة الأموية .

ثانيا : العصبيات القبلية :

حدث فى عهد الخلافة الأموية ، وفى أواخر الفرع السفيانى ، أن انضم المضريون إلى الزبيريين فى المطالبة بخلافة (عبد الله بن الزبير) ووقف اليمنيون إلى جانب الأمويين، وعادت لأول مرة نيران العداوة العصبية التى أخمدها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى موقعة (مرج راهط) التى ظلت رايتها الخلافية ترفع فى كل موقع من مواقع الدولة الإسلامية ، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، كما قام الخلاف بين اليمنين والمضريين ، إلى الدرجة التى اعتبرها بعض المؤرخين أشبه بالداء العضال الذى كان يضعف من قوة الدولة ، ويؤثر على وحدتها وكيانها .

ثالثا : الشعوبية :

الشعوبية حركة عدائية للعرب والعروبة ، وكانت كما قال البعض كلمة حق يراد بها باطل استناداً إلى قوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴾ ، ولكن هذه الحركات نبتت فى أول الأمر كظاهرة احتجاج ضد سياسة الدولة الأموية فى فارس وما والاها من البلاد التى انضوت تحت الإسلام واتهموها بإتجاهات عنصرية تقصر على إسناد الوظائف الهامة فى الدولة كإمارة البلدان وجباية الخراج والشرطة والحسبة وغيرها إلى العناصر العربية وقد اشتد الغضب الشعوبى حين اضطر بعض خلفاء الأمويين بسبب الخوف من تناقص موارد بيت المال إلى إبقاء الجزية عمن يعتنقون الإسلام من الموالى ، وأن تظل إراضيهم أراضى خراجية ولا تتحول إلى أراضى عشرية كتلك التى جعلت الكثيرين من الموالى يساندون كل الثوارات السياسية والدينية

والمذهبية التى قامت ضد الدولة الأموية فوقفوا إلى جانب الكيسانيين والخوارج وأخيراً ساندوا العباسيين فى دعوتهم ضد الأمويين حتى سقطت الدولة الأموية سنة ١٣٢هـ .

رابعا : طموحات العناصر الداخلية :

الإسلام دين عالمى شامل يتسع لكل الناس والشعوب والأمم والقبائل ، مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴾ ومن هذا المنطلق كان رفض الإسلام للتمييز العنصرى والتفرقة بين الناس على أساس من السلالة أو اللون أو الثروة .

ولكن الخطورة تكمن حين تتحول بعض هذه العناصر (بعيداً عن سماحة الإسلام) تتحول إلى أدوات لإضعاف نظام الدولة الإسلامى كما حدث فى محاولات بعض المتطلعين من زعماء الخراسانيين فى الدولة العباسية ثم تسلط الأتراك والبويهيين وغيرهم مما أدى إلى إضعاف الخلفاء العباسيين ، وإنهاء الدولة العباسية على يد المغول سنة ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م .

لقد كانت أطماع قيادات هذه العناصر فى العصر العباسى الثانى عاملاً ليس فقط فى إضعاف أمر الخلفاء العباسيين وإنما فى المساعدة على خلق كيانات ودويلات مستقلة أضعفت من وحدة الدولة الإسلامية .

خامسا : ظهور العديد من الدويلات الإسلامية المستقلة :

كان من نتيجة الحركات الشعوبية وطموحات زعامات العناصر الدخيلة أن تفككت عرى وحدة الدولة الإسلامية شرقاً وغرباً ، وبدأت الصراعات المختلفة تقوم بين هذه الدول وبعضها وأن الدراسى لتاريخ الدولة الإسلامية ابتداء من العصر العباسى الثانى يلمس إلى حد كبير قيام هذه الدويلات وسقوطها وصراعاتها وخلافاتها مما كان له تأثير كبير على وحدة الدولة الإسلامية ابتداء من العصر العباسى الثانى .

سادسا : عدم الإدراك الواعى لفلسفة العقيدة والفكر الإسلاميين :

سبق أن تناولنا بالحديث عدم وجود أى تناقض بين العقيدة والفكر فى الإسلام ، وأن الدين الإسلامى دين شمولى يجمع بين الدين والدنيا مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم (أعمل لدينك كأنك تموت غداً ، وأعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً) .

وليس أبلغ من هذا الحديث دليلاً على أنه لا رهبانية ولا كهنوتية ولا إنعزالية فى الإسلام ، ولكن بعضاً ممن لم يكن عندهم تصور واضح لفلسفة العقيدة والفكر الإسلاميين تصور لفترة من الفترات أن الدين الإسلامى يقتصر على مجرد العبادات الظاهرة وأنه يتعارض مع مظاهر التطور العلمى والفكرى الإنسانى ، ونحن لا ننكر على الدولة العثمانية مثلاً دورها القيادى فى الذود عن كثير من الأراضى الإسلامية ضد الهجمات الصليبية الشرسة الآتية من جانب الأسبانيين والبرتغاليين عقب نجاحهم فى إزالة الدولة الإسلامية فى الأندلس ، والحيلولة دون الأفكار الإجرامية ضد الأماكن المقدسة ، ولكن عدم الإدراك الحقيقى لفلسفة وفكر الإسلام وقف حائلاً دون عمليات التطور الفكرى والحضارى، فى وقت بدأت فيه الحركات السياسية والإنقلابات الصناعية تجتاح أروبا مما أدى إلى إصابة العلم الإسلامى بظاهرة التخلف الحضارى وقد أتاح ذلك للإستعمار الأجنبى إستغلال هذا الركود والجمود لبسط ظلاله على كثير من البلاد الإسلامية الواقعة فى إطار الدولة العثمانية .

العوامل الخارجية :

أولا : العدوان المغولى والصليبى والإستعمارى :

تعرضت الدولة الإسلامية للعدوان الخارجى عليها إعتباراً من القرن السابع الهجرى (الثالث عشر الميلادى) ، وتمكن المغول من تقويض الدولة العباسية بعد أن إستمرت فى الحكم قرابة خمسة قرون ونصف ، ثم حاولوا اجتياح بقية العالم الإسلامى لولا وقوف مصر الإسلامية ضد هذا الغزو وإنهاء هذا الزحف المدمر للحضارة الإسلامية عند (عين جالوت) فى النصف الثانى من القرن الثالث عشر الميلادى .

فى أثناء ذلك كانت الصليبية المسيحية تستعد لعدوانها على العالم الإسلامى الذى كان يقترب رويداً رويداً من رئتيها المسيحيتين فى روما وبيزنطة ، وظهرت فى أوروبا موجة صليبية عاتية تتجه للقضاء على الكيان الإسلامى ، وقد بدأت هذه الموجة أول ضرباتها فى المغرب الإسلامى والأندلسى فى محاولات للقضاء على الوجود الإسلامى فى أسبانيا ، وفى نفس الوقت كانت الحملات الصليبية تتابع واحدة بعد الأخرى ، إلى أن تمكنت الوحدة المصرية السورية بقيادة صلاح الدين الأيوبى من وقف هذا المد الصليبى .

وليس من شك فى أن ذلك كله قد أصاب العالم الإسلامى بضربات شديدة فى مختلف مواقعه مما أتاح للحركة الإستعمارية المادية والإقتصادية أن تجد سبيلها الميسر إلى مختلف أراضيه وتحولت الشعوب الإسلامية إلى أفواه مستهلكة لكل ما ينتجه الإنقلاب الصناعى الأوروبى ، وبدأ الأمر بإحتلال إنجلترا لعدن سنة ١٨٣٩م ومحاولة فرض السيطرة على شرق وجنوب شرق الجزيرة العربية ، واحتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠م وتونس ١٨٨١م ، وبريطانيا مصر سنة ١٨٨٢م ثم لم تلبث أن احتلت إيطاليا ليبيا واحتلت فرانسا مراكش ، ولم تكد تنتهى الحرب العالمية الأولى حتى كان الهلال الخصيب كله تحت الاحتلال الأجنبى .

ثم كانت الطامة الكبرى حين تمت الزيجة السياسية بين الإمبريالية الإستعمارية والصهيونية العالمية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وكانت هدية هذه الزيجة تقديم فلسطين للصهيونية العالمية ، ومنذ ذلك الوقت والإمبريالية الإستعمارية والصهيونية العالمية تشكلان أكبر خطر يهدد العالم العربى والإسلامى بوجه عام .

ثانيا : حركة الإستشراق :

ولم يقتصر العدوان الخارجى على العالم الإسلامى فى جانبيه المادى والعسكرى وإنما تمثل فى عملية التسرب الفكرى والثقافى التى تعتبر أشد خطراً وفتكاً فمنذ القرن الخامس عشر الميلادى ومحاولات المخاطرين والمكتشفين الأجانب مستمرة فى العدوان على تراثنا الفكرى والثقافى بطرق وأساليب مختلفة ، منها ما يتسم بالعلنية ، ومنها ما يتسم بالسرية ، وأنشئت كليات ومعاهد الاستشراق فى دول أوروبا الغربية ، حيث كان ينقل إليها ما أمكن حمله من مصادر التراث الإسلامى .

وكثيراً ما قرأنا وسمعنا لعشرات البعثات الإستكشافية والإرساليات التشيرية الموفدة من المعاهد الاستشراقية والهيئات الكنسية ، التى كانت تستهدف فى الأصل الاستشار بالمصادر الإسلامية ، وغسل العقول البدائية من أركان العقيدة ، وأنشئت المؤسسات التربوية والتعليمية والصحية فى الداخل ، كما ألفت الكتب والمراجع المليئة بالمغالطات المكشوفة فى التاريخ الإسلامى .

وليس من شك فى أن ما قامت به الجامعات الإسلامية ، ومازالت تقوم به من كشف لهذه المغالطات العلمية بالأساليب العلمية الصحيحة ، إنما يمثل دوراً أساسياً فى إضعاف موجات الالحاد والتشكك والتيارات الفكرية التى قد يتعرض لها الشباب الإسلامى .

ثالثا : بعد مسافة التخلف بين الدول الصناعية والدول الإسلامية النامية :

يضاف إلى كل ما سبق بعد مسافة التخلف بين الدول الصناعية والدول الإسلامية النامية ، ذلك البعد الذى يزداد إتساعاً يوماً بعد يوم بسبب عملية التطور العلمى والتكنولوچى عند الدول الصناعية خاصة وأن هذه الدول تسعى جاهدة للحيلولة دون المحاولات التى تبذلها الدول الإسلامية للحصول على التكنولوچيا الحديثة ، وانتقالها من مرحلة الدول المستهلكة إلى مرحلة الدول المنتجة .

وعلى الرغم من الخلافات التى قد تبدو بين الكتل المتصارعة فى عالم اليوم إلا أنها تتفق على شئ واحد وهو الوقوف فى وجه هذا العملاق الإسلامى بشتى الطرق لأنهم يقرأون التاريخ ويعلمون إلى أى حد تمتد جذور هذا العالم الإسلامى إلى الأعماق .

ولعلنا نذكر فى هذا المجال ذلك المؤتمر الذى عقد فى لندن سنة ١٩٠٧م واكتملت فيه كل الدول الصناعية الاستعمارية برئاسة كامبل بنرمان رئيس الوزراء البريطانى وكان هذا المؤتمر ينظر فى الوسائل التى توصل إلى الإبقاء على الظاهرة الإستعمارية فى مواجهة حركات التحرر ، وانتهى النقاش إلى أن العالم الإسلامى يشكل الخطر الرئيسى لمستقبل الدول الصناعية ، وكانت العقيدة القرآنية واللغة المشتركة من بين الأسس التى رؤى التركيز على ضرورة إضعافها وتصفيتها ووضعت سياسة هذا المؤتمر على أساس تشجيع اللهجات العامية ، وإضعاف العقيدة الإسلامية وإثارة الطائفية الدينية والعنصرية وخلق دولة يهودية فى قلب هذا العالم الإسلامى تمتص كل موارده القومية الرئيسية ، وزيادة مساحات التخلف بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الإسلامية النامية .

وعلى الرغم من إمتلاك العالم الإسلامى لأكبر نسبة من أعظم مصادر الطاقة وهو البترول ، واعتماد الدول الصناعية على هذا النفط إلا أن السياسة المخططة لهذه الدول بمؤسساتها الضخمة وشركاتها العالمية وإمكانياتها الواسعة تحول دون شك فى الوصول إلى ما تصبوا إليه الدول البترولية الإسلامية من تطور وتقدم يواكب التطور والتقدم العالميين .

ثانيا : الاستجابات الإسلامية الحديثة للتحديات الحضارية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ، ويتضمن هذا البحث الموضوعات الآتية :

(أ) الدعوات السلفية :

أطلق تعبير «الدعوات السلفية» على كل من الدعوة الوهابية ، والدعوة السنوسية، والثورة المهدية بسبب ما أتت به من مبادئ تدعو المسلمين إلى ما كان عليه السلف الصالح منذ زمن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام ، وهذه الدعوات وان اختلفت مناطق انبعاثها وتعددت أساليبها إلا أنها ذات مبادىء موحدة وأهداف متشابهة وكلها استفادت من جهود العلامة «أحمد بن تيمية» فى مواجهة الخارجين على جوهر الدين الإسلامى «كالباطنية» التى اتخذت ما عرف بمذا الإشراق الإلهى ومعناه أن المعرفة تشرق على أنمتهم فتسموا بهم إلى مرتبة لا ينالها غيرهم ، أى أن الله يفيض عليهم نور المعرفة فتنكشف لهم الحقائق فيعرفون بواطن الأمور وظواهرها ، وكفرقة «النصيرية» التى أعانت التتار على محو الإسلام . كما رأى ابن تيمية أن الجهلة من عامة الناس ينحتون فى الصخور أقداما وأكفا يدعون أنها للنبى محمد عليه الصلاة والسلام فيقدسونها ويتباركون بها أو يصنعون أصناماً يسجدون لها .

ومن ثم وجه «ابن تيمية» دعوته بالرجوع إلى القرآن والسنة واتباع السلف الصالح فى فهم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وترك طريق الفلاسفة والمتكلمين لأنها لا تتفق مع الروح السلفية القديمة ، ومحاربة البدع والنكرات ولا سيما ما كان منها وسيلة للشرك بالله وترك الغلو فى تقديس الرسول صلى الله عليه وسلم والاكتفاء بالاقتداء بهديه . وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه ، ولعن من اتخذ من القبور مساجد فقد ورد نهيه صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ القبور مساجد ، ولعن من يفعل ذلك فى قوله صلى الله عليه وسلم «لعن الله زائرات القبور» ، وكان العكوف على القبور والتمسح بها وتقبيلها والدعاء عندها وفيها ونحو ذلك هو أصل الشرك وعبادة الأوثان ، لهذا قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم لا تجعل قبرى وثنا بعدى» .

ويجب أن يكون واضحاً إذن من البداية أن دعوة التوحيد التى نادى بها العلامة «أحمد بن تيمية» كانت عاملاً مشتركاً لكل الحركات الدينية الأخرى ، كما كانت هناك عوامل أخرى اشتركت الدعوات السلفية فى التأثر بها مما يجعلنا نعتقد بوحدة هذه

الدعوات فى الهدف وفى المصير ، خاصة ان هذه الدعوات جاءت فى الوقت الذى كان الوطن العربى يخضع للسيادة العثمانية التى فرضت على العرب عزلة وجموداً فكرياً جعلت الإسلام فى الأقطار العربية وخاصة بين الأطراف مشرب بالمساوىء التى لا تمت إلى الدين الصحيح بنسب .

ويمكن أن نحدد فى البدء عوامل التشابه بين الدعوات السلفية الثلاث على النحو التالى :

اولا : اصحاب الدعوات :

تنتسب الدعوة الوهابية إلى العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب كما تنتسب الدعوة السنوسية إلى الشيخ محمد بن على السنوسى ، والدعوة المهدية إلى الشيخ محمد أحمد بن عبد الله الملقب بالمهدى المنتظر ، فوجه الشبه الأول جاء فى التسمية باسم «محمد» تيمنا باسم رسول الإسلام ، كما يتشابه أصحاب الدعوات السلفية الثلاث فى المكونات الشخصية ، «فمحمد بن عبد الوهاب» ينحدر من أصول عربية تنتهى به إلى «مصر» وهى بطن من بطون تميم أكبر القبائل العربية وأعزها .

كانت أحوال المسلمين الدينية متشابهة فى تلك الأزمان التى سبقت ظهور الدعوات السلفية ، حيث غلب عليها اتباع البدع والخرافات بل والاستغاثة بغير الله ، مما استدعى وجود مصلحين . فقد سيطر على أهل نجد سحباً من الخرافات وكثر عدد الأدعياء الجهلاء الذين يخرجون من مكان إلى مكان يحملون فى أعناقهم التمائم والتعاويذ والسبحات ، فلو عاد صاحب الرسالة – محمد صلى الله عليه وسلم – إلى الأرض فى ذلك العصر ورأى ما كان يدعى الإسلام لغضب وأطلق اللعنة على من استحقها من المسلمين كما يعلن المرتدون وعبدة الأوثان .

وعلى هذا كان التدهور فى المجتمع الإسلامى يسير بسرعة حتى أصبحت القيم التى أكسبها الإسلام لمجتمع شبه الجزيرة العربية قد اضمحلت واندثرت أو كادت ، واحتلت الضلالات والبدع والخرافات والأساطير فى نفوس العامة وغير العامة محل القيم الصحيحة للإسلام ومبادئه حتى أصبحت بعض الأشجار والكهوف والمغاور والقباب والقبور والأضرحة موضع قداسة وشفاعة أقرب إلى العبادة ، وحتى أضحت تعاليم الإسلام التى تضبط

المجتمع وتحكم روابطه نسبياً منسياً ، وكان الإسلام لم يظهر فى شبه الجزيرة العربية ولم يترك أثراً حضارياً لا على رمالها ولا فى عقول أبنائها ونفوسهم .

ولم تكن نجد تنفرد بمثل هذه الخرافات والبدع ، فقد شاركتها فيها بقية أجزاء شبه الجزيرة العربية وغيرها من الأقطار الإسلامية التى تعرضت لمثل ظروف شبه الجزيرة العربية وأعنى الظلم والفقر والجهل ، وهى ظروف ساعدت على كثرة الدجالين وأصحاب البدع ممن يجدون لبضاعتهم سوقاً رائجة فى دنيا العوام وأشباه العوام .

ونفس الشىء يمكن أن يقال عن أحوال أهل برقة الدينية ، ذلك أنه بحكم مرور السنين وإهمال المصلحين الدينيين لوظيفتهم قد جعلت البرقاويين يحيدون عن أصول الإسلام الصحيحة ، وغير متفهمين للعقيدة وإنما مقلدين ، ومن ثم أصبحوا سائرين فى غيابات الضلال معرضين لخطر أصحاب النفوذ من شيوخ البدو فى الجبل الأخضر شبيها بالكعبة قصدوا به تقليد البيت الحرام ، وقد أراد مؤسسو هذه الكعبة الزائفة أن يدخلوا فى أذهان البدو أن زيارتهم لها تقوم مقام حج بيت الله الحرام إلى غير ذلك من أعمال تنافى الدين كواد البنات وعدم صوم رمضان بابتداع بدعة تقوم على الذهاب قبل حلول شهر رمضان بأيام إلى وادى «زازا» المعروف بقوة رجع الصدى وسؤاله أيصومون رمضان أم لا ؟ فيجب الصدى بالكلمة الأخيرة «لا» فيصبحون فى حل من الصوم ويفطرون .

وأما أمور السودانيين الدينية فلم تختلف عن أمور النجديين والرقاويين ، ذلك أن الإسلام عندما دخل إلى السودان على أيدى القبائل العربية لم ينتشر بين أهل البلاد بالتبشير أو الدعوة إلى الدين ، وإنما انتشر بالوسيلة الاجتماعية والتسرب السلمى بالاصهار إلى الشعوب المحلية ، ثم إمتصاص هذه الشعوب فى الدماء العربية الوافدة ، ثم اندماج هذه القبائل فى الحياة القبلية الجديدة . وكانت النتيجة الحتمية لهذا الإندماج الاجتماعى اعتناق جيل المولدين دين الأمهات ودين القبيلة صاحبة النفوذ ، ثم ازدياد التيار الإسلامى عمقاً بمضى الزمن .

وقد ساعد على ذلك أن العرب فى كل بلد نزلوا فيها بعد الفتح الإسلامى لم يكونوا طبقة حاكمة متعالية ومنعزلة عن السكان الأصليين ، ولم يطالبوا بحكم ذاتى أو مملكة خاصة ولكن كانت لهم أحياؤهم الخاصة فى المدن الكبيرة ولهم قراهم الخاصة ، والدلائل واضحة على أنهم فى بعض المناطق خضعوا لحكام البلاد .

ونتيجة للانقسامات بين القبائل السودانية من ناحية وشيوع مظاهر الفقر والجهل ظهرت زعامات دينية صوفية متنافسة لا تهتم بأصول الإسلام وقواعده الأساسية ، مما ساعد على سواد العاطفة والخرافات بين السودانيين ، وجعل السودانيين ينسبون إلى رجال الدين المعجزات بل وقدسوهم أكثر من تقديس الأنبياء في الوقت الذى ضعف فيه مستواهم العلمي فلم يكن باستطاعتهم التمييز بين الخرافات والعقيدة الصحيحة .

انطلقت الدعوات السلفية الثلاث من منطلق ديني استناداً على التكوين الديني لشخصيات أصحابها وحيث كانت الظروف الدينية للمسلمين تستدعي مخاطبتهم من الناحية الروحية أولاً لتطبيق البرنامج الشامل لكل دعوة . وهذا يعني أنه كان لكل صاحب دعوة برنامجاً شاملاً في النواحي الدينية والاجتماعية والسياسية . واختيار أصحاب الدعوات للجانب الديني في البرنامج لتنفيذه يدل على اعتبار أن اصلاح هذا الجانب في نفوس المسلمين أساس لكل اصلاح ولكل ناحية .

والفكر الديني عند أصحاب الدعوات السلفية (الوهابية ، السنوسية ، المهدية) متكامل ومتشابه ، وان بدا بعض الخلاف في ناحية أو أكثر من نواحي هذا الفكر فإنما يرجع إلى اختلاف في الظروف المحيطة بصاحب كل دعوة أو بمدى طموحه في تنفيذ برنامجه . والشيء الواضح في فكر أصحاب الدعوات الثلاث هي الدعوة إلى رجوع المسلمين إلى ماكان عليه السلف الصالح من سلوك ديني منذ زمن الرسول عليه الصلاة والسلام وهو ما يطلق عليه المنهج المدرسي أو المنهج الملتزم .

يشيع بين البعض أن دعوات الاصلاح السلفية ذات مضمون ديني فقط وليس لها مضمون اجتماعي ، أي أن أصحاب هذه الدعوات لم يكن لهم برنامج اجتماعي ، والحقيقة غير ذلك لأن برنامج الاصلاح عند كل صاحب دعوة سلفية كان برنامجاً شاملاً موجهاً إلى مجتمعات ذات تراث دخلته شوائب ، والاصلاح الاجتماعي أمر له أهميته لنجاح مبادىء الاصلاح الشاملة .

(ب) الجامعة الإسلامية :

كانت فكرة الجامعة الإسلامية مظهراً آخر لليقظة الإسلامية التي أخذت دورها بين الشعوب العربية والإسلامية خلال القرن التاسع عشر ، ولكي نستجلي هذه الظاهرة وضوحاً علينا أن نلقي الضوء على الظرف التي أدت إلى ظهورها ، وعلى الشخصيات التي ارتبطت بها ، وعن الفكرة نفسها أبعادها وأهدافها ونتائج الدعوة إليها .

أولا : ظروف العالم الإسلامى :

يمكن القول أن العالم الإسلامى تعرض منذ أوائل القرن الحادى عشر الميلادى لعوامل تخلف وفوضى نتيجة الغزو الصليبى والوجود التركى فى آسيا الصغرى ، ثم جاءت الغزوة المغولية عام ١٢٥٨م على الجناح الشرقى للعالم الإسلامى - إيران فالعراق - لتزيد من تخلف المسلمين وتضرب الحضارة العربية الإسلامية بضربة قاصمة غير تلك الضربة التى لحقت بالعرب والمسلمين بخسارتهم للأندلس لصالح الكاثوليك الأسبان .

وخير تصوير لحال المسلمين فى القرن التاسع عشر ما ذكره الكاتب الأمريكى «لوثروب ستودارد» فى كتابه «حاضر العالم الإسلامى» عند حديثه عن اليقظة الإسلامية فى القرن التاسع عشر (١٤٢) . إذ يقول : كان العالم الإسلامى فى القرن الثامن عشر قد بلغ من التضعضع أعظم مبلغ . وانتشر فيه فساد الأخلاق والآداب ، وتلاشى ما كان باقياً من آثار التهذيب العربى ، واستغرقت الأمم الإسلامية فى اتباع الأهواء والشهوات ، وماتت الفضيلة فى الناس ، وساد الجهل ، وانطفأت قبسات العلم الضئيلة ، وانقلبت الحكومات الإسلامية إلى مطايا استبداد وفوضى واغتيال ، فليس يرى فى العالم الإسلامى - فى ذلك العهد - سوى المستبدين الغاشمين ، كسلطان تركيا وأواخر ملوك المغرل فى الهند يحكمون حكماً واهناً .

وفى حياة المسلمين الدينية والاجتماعية لعب رجال الدين المستبدين وغير الأمناء دوراً سيئاً ، حيث كثر عدد الأدعياء الجهلاء الذين يخرجون من مكان إلى مكان يحملون فى أعناقهم التمائم والتعاويذ والسبحات ويوهمون الناس بالباطل والسبهات ، ويرغبونهم فى الحج إلى قبور الأولياء ويزينون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور ، وغابت عن الناس فضائل القرآن ، فصاروا يشربون الخمر ، وانتشرت الرذائل ، فقلت الأيدى وقعدت عن طلب الرزق وكاد العزم يتلاشى فى نفوس المسلمين ، وبارت التجارة بواراً شديداً وأهملت الزراعة أيما اهمال .

وكانت مصر - منارة العالم الإسلامى آنذاك بوجود الجامع الأزهر وعلمائه ومؤسسات التعليم الحديث التى أوجدها محمد على وحفيده إسماعيل - تعيش هى الأخرى عصراً من الفوضى وسوء الحكم ، فلم يكن المصريون آنذاك يرون شئونهم العامة بل الخاصة

ملكاً لحاكمهم الأعلى ومن ينيبه عنه فى تدبير أمورهم ، يتصرف فيها بحسب إراداته ، ويعتقدون أن سعادتهم وشقائهم موكولان إلى أمانته وعدله ، أو خيانته وظلمه ، ولا يرى أحد منهم لنفسه رأياً يحق له أن يبديه فى إدارة بلاده ، أو إرادة يتقدم بها إلى عمل من الأعمال يرى فيها صالحاً لأمته ، ولا يعلمون من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم يحكمون مصرفون فيما تكلفهم به الحكومة ، وتضربه عليهم ، وكانوا فى غاية البعد عن معرفة ما عليه الأمم الأخرى سواء كانت إسلامية أو أوروبية .

وكانت أحوال الشرق الإسلامى عامة تسير من سىء إلى أسوأ ، فالجهل والخرافات والأوهام والعادات والبدع انتشرت بين المسلمين ، كما انتشر بينهم داء الفرقة والخلاف فلا رابطة اجتماعية تجمعهم لتحقيق الخير لهم فأخذهم الفقر فى كل أقطارهم على غنى بلادهم واتساعها وخصبها ولكنهم بجهلهم لا يعملون على الانتفاع ، وشملهم الذل والهوان على قوتهم وكثرة عددهم وتركوا بلادهم نهباً مقسماً بين الأوروبيين ، ورضوا بأن يكونوا له خداماً طائعين .

ويمكن أن نضيف ما أصاب المسلمين من اسراف وتبزير فى الانفاق على أفراحهم وأمواتهم حتى يخسرون أموالهم وممتلكاتهم التى يأخذها الأجانب - إلى جانب داء التواكل الذى كبل عقولهم عن التفكير وأيديهم وأرجلهم عن العمل والسعى وأسلموا أمرهم للأجنبى ، وصاروا يتمسكون بأمثال مثبطة للهمم مؤدية للشلل الاجتماعى مثل قولهم «سيبها على الله» و «لا تفكر ولها مدبر» و «اصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب» و «مراد الخالق من الخلق ما هم عليه» و «لهم - أى للأجانب - الدنيا ولنا الآخرة» و «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور» .

ثانياً: الشخصيات التى ارتبطت بفكرة الجامعة الإسلامية :

ساد اعتقاد بأن حركة الجامعة الإسلامية كظاهرة من ظواهر اليقظة الإسلامية فى القرن التاسع عشر ارتبطت بشخصية السيد جمال الدين الأفغانى وأنها ماتت بموته ، والحقيقة غير ذلك إذ أن فكرة الاصلاح الدينى والاجتماعى والسياسى وجدت عند السيد جمال الدين وهو فى بلاده أفغانستان كما وجدت عند تلميذه وصديقه الشيخ محمد عبده فى مصر ، وعند السيد محمد رشيد رضا الحجازى الأصل بعد اتصاله بالشيخ محمد

عبده. ثم أن السلطان عبد الحميد الثانى سلطان الامبراطورية العثمانية ارتبط اسمه بالجامعة الإسلامية حين أراد استغلالها لتدعيم سلطانه وفرض نفوذه على كل المسلمين حتى على أولئك الذين لم يخضعوا من قبل لسلطان الدولة العثمانية .

ثالثاً: الاستجابات الإسلامية المعاصرة للتحديات الحضارية فى القرن العشرين الميلادى . ويتضمن هذا البحث الموضوعات الآتية :

(أ) الوحدة الإسلامية :

أولا : مقومات الوحدة الإسلامية :

تأثرت أقطار الوطن العربى والأقطار الأسيوية المجاورة بحركة ديناميكية فى القرن السابع الميلادى هى ظهور الإسلام فى شبه الجزيرة العربية ، وهذه الحركة الإسلامية وما يتصل بها وما يمكن تسميته أيضاً بالحركة العربية التى ظهرت بها قوة اللغة العربية التى رافقت الإسلام كدين فى انتشاره السريع قد أثرت على المجتمعات التى انتشر بها من القرن السابع الميلادى حتى الوقت الحاضر ، وظهر تأثيرها فى جميع نواحى حياة الإنسان فى ذلك الوقت .

وتعتبر حضارة الأقطار العربية والإسلامية خلاصة تفاعلات بين ثقافات واتجاهات وأجناس وشعوب مختلفة تآلفت وإمتزجت فى ظل الخلافة الإسلامية التى ظهرت أولاً فى شبه الجزيرة العربية عندما ظهر الإسلام وانتشر فى أيام الخلفاء الراشدين ، ثم فى ظل دمشق عاصمة الأمويين فبغداد عاصمة العالم الإسلامى فى عصر الخلفاء العباسيين ، ثم فى ظل القاهرة كعاصمة عربية للخلافة الإسلامية .

وتعتبر المرحلة الأولى لظهور الإسلام وانتشاره هامة نظراً لظهور عوامل أساسية أدت إلى وحدة الثقافة الإسلامية لب الوحدة الإسلامية وجوهرها ، وهذه العوامل هى :

١ - الوحدة الروحية التى جمعت الشعوب الإسلامية عربية وغير عربية .

٢ - ارتباط الدين بالسياسة ، فقد كان الخليفة هو الزعيم السياسى إلى جانب كونه الزعيم الدينى للمسلمين ، مما ساعد على أن يكون للدين الإسلامى أثر عميق فى كل مرافق وميادين الحياة فى أنحاء العالم العربى والإسلامى .

٣ – شيوع مبادىء الإخاء والمساواة التى تحطم الحواجز بين الناس دون النظر إلى الجنس أو اللون ، وهذه المبادىء تستند إلى الشرائع السماوية التى أتى بها الدين .

وقد انتشر الإسلام بمبادئه الروحية والاجتماعية والسياسية والفكرية خارج شبه الجزيرة العربية ووصل فى انتشاره إلى مختلف قارات الأرض وقد أظلت راية الإسلام ما بين نقطة الغرب الأقصى إلى «تونازنى» على حدود الصين فى عرض ما بين «قازان» من جهة الشمال وبين «سرنديب» تحت خط الإستواء أقطار متصلة وديار متجاورة يسكنها المسلمون وكان لهم فيها السلطان الذى لا يغالب . وكانت حركة انتشاره قوية نشطة فى بدايتها حتى بدا كأن الأقطار التى انتشر بها تكون كتلة إسلامية متماسكة قوامها أن المسلمين مهما بعدت بينهم الديار التى يسكنونها وتباينت اللغات واختلفت الأجناس ، هم أصحاب وحدة فى التوجيه وأصحاب وحدة فى اعتبار المصدر المقدس الأكبر – وهو القرآن الكريم – لواء يلتف المسلمون جميعاً تحت رايته ، وهذا كله كفيل بتقوية أواصر الوحدة الروحية ، وبعث النهضة الإسلامية القوية الجديرة بالقيادة والتوجيه لخير الإنسانية موجهة نحو بناء مجتمع قوى الدعائم متكامل الروابط فى ظل الإخاء والسلام .

ولا يقلل من هذه الوحدة الإسلامية ما تقتضيه طبيعة التفكير واختلاف وجهات النظر فى الإستنباط والتدليل ، وما تمليه سنن الاجتماع من التسابق الذهنى فى الوصول إلى الحقائق العلمية . فهذا خلاف مرغوب يدل على الثروة الفكرية والعظمة الإسلامية التى حررت العقول وأرهفت الأفكار وشحذت الأذهان ولم تحبسها فى حيز محدود أو نطاق محصور .

واجتهاد المجتهدين أورث الأمة الإسلامية تراثا فكرياً خالداً أنتج العبقريات التشريعية من أئمة المذاهب الإسلامية الكبرى . وهذا التراث الفكرى يعتبر بحق موضع اعتزاز تفخر به الأمة الإسلامية لأنه يدل على رحابة الفكر وسعة الأفق ، وأن الأمة الإسلامية – وإن تعددت فيها المذاهب – أمة واحدة بحكم ما اتفقت عليه من المواضع التى ربطت بينها ولها مواضع تختلف فيها باختلاف العقول ، ووضوح الدلالات وتغير المصالح والأحوال ، والأمة بحكم ما اتفقت عليه أمة واحدة ، وبحكم ما اختلفت فيه مذاهب متعددة، والمذهبية لا تخرج عن اعتبارهم لبنات من بناء الأمة الإسلامية الواحدة مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى : وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون .

وبهذا يتضح أن الوحدة من ألزم الفرائض الواجبة على الأمة الإسلامية وأن المسلمين متحتم عليهم أن يعيشوا دائماً متضامنين ، وهم يد على من سواهم ، وأن كيانهم وبقاءهم متوقف على هذه الوحدة ، وعلى الأقل فى الأهداف والغايات إذا أجيز التعدد فى الوسائل بحسب ما تمليه مصالح الشعوب ، ومن أهم الأهداف أن تقف الأمة الإسلامية كلها صفاً واحداً أمام الأعداء وعلى الأمة الإسلامية أن توجد من الهيئات والمؤسسات ما يؤدى إلى تحقيق غايات الدفاع والحماية والتنسيق بين سياساتها ، ويجب أن يكون واضحاً أن الدولة الإسلامية أعم وأشمل من الدولة السياسية ، لأن الدولة الإسلامية ذات وظائف مادية وروحية فى وقت واحد .

ثانياً : مشكلات العالم الإسلامى المعاصر :

وهكذا يمكن القول أن العالم الإسلامى كان يموج منذ أواخر القرن الثامن عشر بحركات دينية قوية جاءت كرد فعل لحركة الإستغراب Westernization فى الشرق الأدنى وكرد فعل لاعتداءات الدول الأوروبية على بعض أجزاء العالم الإسلامى ، وكانت بعض هذه الحركات الدينية تتخذ موقفاً سلبياً من الإستغراب وتنادى بالرجوع إلى الأصول الإسلامية الأولى .

وتنبع مشكلات العالم الإسلامى المعاصر من موقف هذا العالم من المذاهب والتيارات العالمية وتكتلها وأطماعها فى أقطار ذلك العالم ومحاولتها هدم الوحدة الإسلامية ومنع قيامها مرة أخرى ، فالمشكلة فى واقع الأمر هى مشكلة حضارية يعيشها العالم الإسلامى وسط المذاهب والتكتلات الدولية ، إذ أن أقطار العالم الإسلامى متخلفة عن الدول الأوروبية والأمريكية ، باعتبار الأقطار الإسلامية خضعت سنوات طويلة لعهود من السيطرة الأجنبية والاستغلال الأوروبى والعزلة المفروضة على نشاطها وحياتها فى مختلف الميادين .

إن مجتمعنا الإسلامى حالياً يعانى من المشكلات ما لم يعانه فى عصر من العصور الماضية ، وذلك راجع إلى عدة عوامل نذكر أهمها على النحو التالى :

١ - اصطدام المجتمعات الإسلامية بالحضارة الغربية ونظمها وفلسفتها وأخلاقها التى تختلف فى جوهرها عما ساد المجتمع الإسلامى من نظم وفلسفات وعادات .

٢ - تفكك المجتمع الإسلامى سياسياً واقتصادياً واجتماعيا تفككاً بصورة كبيرة نتج عنه شعور أبنائه بالحالة المتخلفة التى يعيشون فيها ، ورغبتهم فى التخلص من هذا التخلف والسير فى ركب الحضارة التى تسود العالم اليوم ، وكان من الطبيعى أن يشعر المتعلمون وحملة الفكر فى هذا المجتمع الإسلامى بوطأ هذا التخلف والحاجة إلى سلوك الوسائل المجدية للخلاص منه ، والتمسك بالوثائق والغلب اللذين هما عمادان قويان وركنان شديدان من أركان الديانة الإسلامية .

وفى واقع الأمر انقسم مفكرو العالم الإسلامى فى معالجة مشكلات عالمهم إلى ثلاث فئات هى :

أولاً : فئة لا تؤمن بصلاح ما فى يد الأمة الإسلامية من تراث وعقيدة لحل هذه المشكلات ، فاتجهت إلى الحضارة الغربية تنشد عندها الحل ، وقد أسرفت هذه الفئة فى هذا الاتجاه بحيث تخلت عن تفكيرها المستقل وعن شخصيتها المستقلة ، واستحسنت كل ما رأته فى الحضارة الغربية دون أن تدرك هذه الفئة الفوارق بين مجتمعنا الإسلامى والمجتمعات الغربية وأن ما يصلح لها ربما لا يصلح لنا .

ثانياً : وفئة تؤمن بأن فى الإسلام حل هذه المشكلات إيماناً غيبياً ولكنها لا تعرف كيف يحلها ، وتظن أن من الممكن تطبيق الإسلام بنفس الأشكال التى طبقت فى عصر الخلفاء الراشدين تماماً . وهؤلاء هم أكثر فقهاء الشريعة وعلمائها وهم بعيدون كل البعد عن تفهم مشكلات المجتمع الإسلامى المعاصر ، ويقفون منها دائماً موقفاً سلبياً . بل أظهروا الإسلام أمام خصومه بمظهر العاجز عن حل مشكلات المسلمين .

وقامت المعركة بين هؤلاء الفقهاء وبين أعضاء الفئة الأولى - وهم المتعلمون فى الغرب والمتأثرون بالثقافة الغربية - وكان سلاح هؤلاء الفقهاء ضد الفئة الأولى هو الاتهام بالكفر والإلحاد ، بينما رد عليهم أعضاء الفئة الأولى بأن هؤلاء الفقهاء رجعيون جامدون ، وكأن الجمهور الإسلامى بمجموعة وبطبيعة إيمانه واقتناعه بدينه مستعداً أن يصغى إلى هؤلاء الفقهاء أكثر ، فأيدهم وسار وراءهم .

ولم يفعل أعضاء الفئة الثانية شيئاً من أجل اصلاح اجتماعى شامل ، وكانت النتيجة ازدياد وطأة الحضارة الغربية على العالم الإسلامى ، وازداد اتصال المسلمين بها

خاصة منذ الحرب العالمية الأولى ، وانتشرت المعرفة واتسع نطاق العلم الذى كان متسماً بطابع التفكير الغربى فى مدارسنا ومعاهدنا العليا ، وبدأ الجمهور الإسلامى يفقد ثقته بهؤلاء الفقهاء الذين عجزوا عن حل مشكلاته من حيث لم يثق أبداً برواد الثقافة الغربية المتسمة بطابع العداء للإسلام بصفة خاصة وللأديان بصفة عامة .

ثالثاً : وكانت الفئة الثالثة من المفكرين الإسلاميين تتخذ موقفاً وسطاً بين الفئتين السابقتين وتنادى بأن الإسلام يحل كل مشكلات المسلمين الاجتماعية ، فهى فى هذا تلتقى مع أولئك الفقهاء لكنها تختلف معهم فى فهم هذه المشكلات وتصورها وطبيعة حلها ، وتختلف معهم فى طريقة فهم الإسلام وتمثل مقاصده العامة ، ويختلفون مع الفئة الأولى من رواد الثقافة الغربية بموقفهم من عقيدة الأمة وتراثها وبموقفهم من الحضارة الغربية وإيمانهم استقامة مبادئها ومذاهبها .

وهذه الفئة الثالثة تفهم مبادئ الإسلام على أنها هى المبادىء الثلاثة الآتية :

١ - تحقيق مصالح الناس فى كل ما يحتاجون إليه ، ولا تضيق الشريعة الإسلامية بمصلحة المجتمع ، ويقر العقلاء والدارسون الشرعيون والاجتماعيون بأنها مصلحة .

٢ - تحقيق العدالة بين الناس إذا تعرضت مصالحهم مهما تكلفت العدالة من غرم لبعض الناس .

٣ - تحقيق التطور الاجتماعى الصالح فى المجتمع الإنسانى ، فلا يقف الإسلام فى وجه تطور ما فى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية ، إذا كان هذا التطور نتيجة محتمة لتطور الفكر أو العلم أو ضرورات الحياة .

كما أن لهذه الفئة الثالثة من المفكرين الإسلاميين موقف من مشكلات المجتمع الإسلامى يقوم على ضرورة دراسة هذه المشكلات دراسة عميقة وعريضة ، والاختلاط بالمجتمع اختلاطاً شاملاً لكل فئاته حتى تتحدد المشكلة وتعرف أسبابها ويعرف الطريق الصحيح لحلها حلاً عملياً متفقاً مع رسالة الإسلام .

هذا إلى جانب استعراض للنقاط الآتية :

١ - موقف المسلمين من الأيديولوجيات المعاصرة .

★ نظرة المسلمين للشيوعية .

★ نظرة المسلمين للرأسمالية .

★ موقف المسلمين من الصهيونية .

٢ - مواجهة المسلمين للمشكلات المعاصرة :

(أ) منظمة المؤتمر الإسلامى : ويحتوى هذا الموضوع على ما يلى :

١ - عوامل ظهور المنظمة .

٢ - مؤتمرات المنظمة ومشكلات العالم الإسلامى .

٣ - تشكيلات المنظمة .

(ب) رابطة العالم الإسلامى : ويحتوى هذا الموضوع على ما يلى :

١ - نشأتها وأهدافها .

٢ - وسائلها .

٣ - نشاطها .

(جـ) رابطة الجامعات الإسلامية ويحتوى على :

١ - نشأتها وأهدافها .

٢ - وسائلها .

٣ - نشاطها .

(د) منظمات أخرى وتشمل :

١ - رابطة الأدب الإسلامى العالمية .

٢ - الاتحاد العالمى الإسلامى للدعوة والإعلام .

رابعاً : موقف النظام العالمى الجديد من السلام فى الشرق الأوسط . ويتضمن هذا البحث النقاط الآتية :

١ - نشأة النظام العالمى الجديد .

٢ - قضية الصراع العربى الإسرائيلى (القضية الفلسطينية) .

★ الدعاوى الصهيونية .

★ التأييد الأمريكى لإسرائيل .

★ الحروب العربية الإسرائيلية .

★ مشروع التقسيم .

★ الموقف الأمريكى الأخير .

٣ - قضية السلام فى الشرق الأوسط .

٤ - دور الجامعات الإسلامية .

obeikandl.com

خامساً : تأثير البث المباشر على قيم المجتمع الإسلامى فى القرن المقبل كتحدى حضارى للعالم الإسلامى . ويتضمن هذا البحث النقاط الآتية :

مقدمة :

ثورة الاتصالات جعلت من العالم قرية صغيرة بل حجرة صغيرة ، فالقمر الصناعى الواحد يستطيع تغطية ثلث مساحة الكرة الأرضية بما يؤكد أن السيطرة فى هذا العالم تتحقق شيئاً فشيئاً للإعلام وأن الذى يستطيع السيطرة على وسيلة إعلام مؤثرة فإنه يشارك عندئذ فى الحكم عالمياً ومحلياً على قدر تأثير وسيلته وقوة نفوذها .

الكاميرات الخفيفة المحمولة - وأجهزة الاتصال الالكترونية تيسر نقل الأحداث أماكنها تيسر إلى ملايين المشاهدين فى كل أنحاء العالم عن طريق الأقمار الصناعية خلال ساعتين على الأقل . وإذا كانت الأقمار تحول الكرة الأرضية إلى قريح بل إلى حجرة فإن السؤال الذى يفرض نفسه . من الذى يسيطر على هذه القرية ؟؟ .

ينبغى ألا يغيب عنا دور القوى الكبرى ذات المصالح الاستراتيجية فى العالم إذ تعتبر أن مصالحها الحيوية تتجاوز حدودها الوظيفية إلى أرضية العالم كله وكأن هذه الأرضية الممتدة الوطنية فوق بقعة العالم الثالث بأكمله رقعة شطرنج للعبة القوة الدولية وكان من وسائلها وهى تتنافس القوى فى هذه اللعبة مواجهة بعضها البعض بعمليات إشعال الحروب الأهلية داخل دول العالم الثالث أو النزاعات المسلحة على الحدود بين دولة وأخرى أو عمليات إنقلابات واغتيالات سياسية وغيرها مما سمى بأدوات اللعبة القذرة للسياسة الخارجية وكان ذلك كله أساساً من أجل كسب مناطق نفوذ أو إزاحة الطرف المنافس من مناطق نفوذه .

أما وقد إنتقل العالم إلى نظام عالمى مختلف يتصدر الكسب الاقتصادى ميادين التنافس فيه وتصبح فيه مكانة الدول على قمة النظام العالمى الجديد رهناً بقدراتها التنافسية مع الآخرين فى هذا المجال على وجه التحديد فإنه مازال يهم قوى ومصالح دولية مؤثرة فى العالم أن تسعى لإضعاف أية قوة إقليمية على الوصول إلى نسق النظام الدولى الذى أصبح يسمح لعدد من القوى الإقليمية (مثل مصر فى إفريقيا ، والهند وباكستان فى آسيا ، والبرازيل والأرجنتين فى أمريكا اللاتينية) بأن يكون لها دور مؤثر فى ساحة قمة هذا النظام الجديد (تحت التأسيس) ويصبح هدف إضعاف هذه القوى الإقليمية جزءاً

من لعبة القوة الدولية الجديدة ، وذلك عن طريق تفتيت هذه القوة الإقليمية من الداخل وإضعاف مفهوم الولاء الجماعى الذى هو أساس قوة ووجود الدولة الوطنية .

ولا شك أن التنافس الضخم لعالم البث بوسائله النافذة من الدش والكيبل والساتلايت إلى جانب الفاكس والذى يستند إلى شبكات هائلة متكاثرة العدد ، عندما يفعل ذلك كأنه يعمل على خلق نوعية جديدة من المجتمع غارق فى المخدرات الإعلامية التى تقتل أوقات الناس وتحرق أعمارهم فيما لا يفيدهم ولا يساعدهم فى حل مشاكلهم على إختلافها إذن نقول هنا على الحضارة السلام ولكن تقول أيضاً إن التكنولوجيا الحديثة بأنواعها المختلفة إما تعمم الخير أو الخراب والدمار .

القيم الإسلامية والبث المباشر :

يدخر الإسلام بمجموعة لا تحصى من القيم الرفيعة التى منحها الله هذه الأمة وكلفها بالتمسك بها وإذاعتها والدعوة إليها فما من ناحية من نواحى الحياة ولا طرف من أطرافها إلا له نصيب من هذه القيم حتى ليستطيع المرء من غير أن يجانبه الصواب أن يقول بأن هذه القيم تستغرق الحياة بما فيها من قول وعمل وفكر وسلوك وعقيدة وعبادة وسلم وحرب وفقر وغنى . فما هو نصيب هذه القيم وما حظها من البرامج والأفلام التى تبث من خلال الأقمار الصناعية ، أم أن ما يحدث فى الواقع مغاير تماماً لهذه القيم الرائعة ؟ .

إن المتتبع للبرامج والأفلام المتعددة المبثوثة من إسرائيل وغيرها من البلاد التى تعمل على هدم القيم يلاحظ تماماً معاول الهدم التى تتوجه إلى القيم الإسلامية لتقييم على أنقاضها قيماً غربية تفترس الخُلق والدين وتعبث بلبنات تلك الحضارة الشامخة التى أقامها الإسلام على مدى أربعة عشر قرناً وأرى قواعدها شرقاً وغرباً فباتت ولها جذور عميقة الغور فى تلك النفوس التى ما قدمت منذ وقف بلال مؤذناً بالنداء الخالد : « الله أكبر » تستمع إليه صباح مساء ، موقنة بأنه لا قيمة لحياتها ولا لوجودها ، بل لا معنى لدبيبها فوق الأرض أن لم تكن مسلحة عابدة تعتز بإنتمائها لأشرف الدعوات وبإنتسابها لخير الأمم .

فهل باستطاعة المؤسسات الإعلامية فى العالم الإسلامى أن تنهض حقيقة بالدور الذى يفرضه عليها الإسلام ؟ وهى على ما هى عليه من الواقع الذى ما يزال بعيداً جداً عن قيم الإسلام وعقائده وتصوراته ؟؟ .

البث المباشر وتحديد القيم :

لقد غدا البث المباشر محدداً للقيم التى ينبغى علينا الإيمان بها والحرص عليها ولو كانت هذه القيم أخسَّ ما سجله تاريخ البشرية من الصفات المرذولة الممقوته التى كانت تطارد فيما حلت لأنها سبه فى جبين الإنسان الذى كرمه الله وعلىً منزلة بين الخلائق ومع ذلك فإن البرامج تقدم على أنها المثل المؤدية للنجاح والسعادة والثراء ، فالنفاق حل مكان الكياسة والفطنة والغدر أضحى أولى من منزلة الوفاء والوقاية أقيمت على أنقاض الشجاعة والحيلة والمخادعة صارت أجدى من العمل والمجالدة بل كل شئ حسن برز نقيض بعد أن ألبسوه ثوباً براقاً يشد إليه الأنظار ليكون الغاية التى يحيا الإنسان لتحقيقها .

أن العديد من الأفلام والبرامج تتنافى وقيمنا الإسلامية بل تتنافى وأهدافها وتأثير هذه الأفلام على سلوك الأطفال مدمرة لأنها مثيرة للعنف فكيف نقبلها نحن وكيف نمكن الأطفال لمشاهدتها حتى تنفذ إلى عقول الصغار والكبار معاً ! ثم كيف نقيلبها نحن والعنف فى ثقافتنا غير العنف لديهم ؟ العنف لديهم مرتبط بفلسفتهم المادية والعنف لدينا يحدد الإسلام أشكاله ومفهومه ففى الإسلام : السلام ، المودة ، الرحمة ، ومساعدة الضعيف والمحتاج ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر . فأين هذا كله من أفلام المصارعة والقذف بعبارات واضحة أو بطريقة خفية ؟ .

وناهيك عن الإعلان فهو يقوم على استخدام المرأة واستغلالها والهبوط بها إلى مرتبة دنيا فى عالم المخلوقات ، ولم تسلم أن تلصق صورتها على عبوا أصبغة الأحذية وتوضع فى سلال النقابات فأى إستهتار وخزى للمرأة يفوق هذا الخزى والإستهتار ؟ وهى التى كرمها الله .

الحد من تأثير البث المباشر :

هل يمكن فى ضوء ما ذكرته أن تكون هناك رؤية عربية مشتركة للتعامل مع البث الوافد والمباشر متمشية مع قيمنا الإسلامية ؟؟ .

إننى أرى أن الأمة العربية تمتلك من الإمكانات الإعلامية والتكنولوجية ما يمكنها من التعامل مع هذه الظاهرة مثال : القمر الصناعى العربى القناة غزيرة الإشعاع ، شبكات الميكروويف ، خطوط الإتصال الأرضية المحمولة وغيرها .. وهى كلها إمكانات لو أمكن

تحقيق الإستغلال الأمثل لها لأمكننا تحقيق مبدأ تحدى البث المباشر . وذلك برسم خريطة علمية وبالطبع أول عمل تقوم به فى وضع الخريطة هى البدء بالتخطيط وهذا التخطيط يقوم على النظر إلى المجتمع الإسلامى على أنه وحدة بشرية واحدة ووحدة جغرافية واحدة فالله سبحانه وتعالى هو الذى خلق الأرض كوحدة وليست مقسمة إلى أجزاء ثم « قضى النظام أو إن شئت عدم النظام السياسى لعالمنا أن يقسم سطح الأرض كله أو على الأقل ذلك الجزء من سطح الأرض الذى لم تغمره البحار والمحيطات وتركته جافاً يابساً طافياً فوق سطح الماء استولى الإنسان على هذا اليابس وقسمه إلى وحدات سياسية بحيث لم يترك شبراً واحداً إلا أدخله فى واحدة منها ، وهذا التطور السياسى جعل العالم الإنسانى مقسماً إلى وحدات تختلف فى الحجم وعدد السكان وفى مواردهم الاقتصادية وفى حظهم من الرافهية والرخاء والتعليم وقد ترتب على ما نشاهده من الاختلاف الكبير بين الدول أن أصبح بعضها يدعى الدول الكبرى .

وتتوقف كبر الدولة أو صغرها على المساحة وعدد السكان ودرجة الثقافة والتعليم وغيرها ... وإذا طبقنا هذه القواعد على مجتمعنا الإسلامى نجد سعة المساحة وكثرة عدد السكان وتعليم وثقافة فى أماكن واضمحلالها فى أماكن أخرى .

أقصد من هذا أن الإعلام ووسائل الإتصال بالجماهير لكى تنجح فى مهمتها وهى التحدى لما يبث من برامج وأفلام وغيرها لابد وأن ينظر العاملون فى هذه الوسائل إلى المجتمع الإسلامى على أنه وحدة جغرافية وسياسية وعقائدية وثقافية واحدة .

وذلك عن طريقة أن تقوم هيئة تمثل جميع سكان المجتمع الإسلامى لتتولى مهمة الإشراف على أجهزة الإتصال بالجماهير والعمل فيها فمصالح الجماهير الإسلامية واحدة وآلامهم واحدة والذى يصيب بلد إسلامى يؤثر فى الأجزاء الأخرى من البلدان الإسلامية ومن أجل ذلك يحتاج المجتمع الإسلامى إلى أفراد إتصفوا بالجرأة يجتمعون معاً وينشدون مؤسسة إعلامية كبيرة تواكب هذه الأقمار الصناعية الوافدة . والغريب أن أبناء الخليج ودول البترول وجميع مسلمون لم يفكر أحد منهم على إنشاء مثل هذا المشروع المفيد مادياً ومعنوياً فى الدنيا وفى الحياة الباقية ولم ينتبهوا إلى خطورة هذا الإستعمار الجديد . واعتقدوا أن الإستشمار أنما يكون بالجيوش والمعدات الحربية ونسوا أن هذا الإستعمار

الأخير أهون أنواع الإستعمار فهو لم يستطيع البقاء فى أى جزء من المجتمع الإسلامى لأن إستعمر الأرض وسلب القوات . أما الإستعمار الجديد فهو أخطر وأشد تنكيلاً لأنه يستعمر العقول والنفوس ويقضى على الأخلاق ويسلب الأمانة ويستعمر . دون أن يراه أحد أو يمسك به سلام .

وأى عمل يحتاج إلى عنصر بشرى يقوم بتنفيذه وقبل أن نعد الإنسان يجب أعداد الأماكن التى سوف يتلقى فيها العلم ويتم فيها التدريب وهذه الأماكن العلمية تحتاج بدورها إلى أعداد مسبق لتستطيع تأدية ما يطلب منها والواقع أن المجتمع الإسلامى يملك عدة معاهد تقوم بإعداد رجال الإعلام والدعوة ففى مصر مثلاً جامعة الأزهر وكليات الإعلام وأقسامها التى تنتشر الأن فى ربوعها .

إذن لابد من مؤسسات علمية وعملية لإعدادهم وليس من المنطق أن ننشئ معاهد وكليات جديدة بل أرى أن نكتفى بتدعيم القائم منها وتطويرها حتى تتلاءم مع هذا العمل الجليل .

١ - ومن هنا نجد أنه لابد من تقوية البث القومى ببرامج يمكنها استقطاب المشاهدين واحتوائها والعمل على تدعيم تبادل البرامج بين الدول الإسلامية مع ضرورة تكامل الخبرات والامكانيات وبث برامج خاصة للأطفال تربى فيهم المبادئ القومية وتطلعهم على التاريخ المشترك لأمتهم وتغرس فيهم القيم والتقاليد الإسلامية .

٢ - إعداد برامج خاصة للشباب والرياضة بهدف تدعيم الروابط بين الشباب بإعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل .

٣ - الأمر الذى ينبغى أن يوضع بين أعين المؤسسات الإعلامية فى بلادنا أن طلبية الغرب وشيوعية الكتلة الشرقية على اختلاف المفاهيم بينهما تعملان معاً على أن تلهو الأمة الإسلامية ويطول بها اللهو فتنسى نفسها ودينها وتاريخها ومجدها وتعبث مع العابثين .

فهل لنا أن نكون على حذر فلا نبعث ولا تلهو ، وإنما يكون الترويح كما أمر الله وأن ترفرف راية الإسلام على البرامج كلها ثقافية أو ترويحية كلها مستمدة من الدين الحنيف الذى إرتضاه الله سبحانه لعباده .

ونأمل ألا تلجأ الوسائل الإعلامية إلى تقليد الغير ، السير فى ركاب الضالين ولكن ينبغى أن يكون إتصالها على بصيرة ووعى إتصال مبعثه إيمانها بدينها وإصرارها على الاحتفاظ بالطابع الإسلامى .

وتقوم كذلك بتصحيح القيم والدعوة إلى دين الله فى الداخل والخارج والنهوض بالمسلم فكرياً ومعنوياً والخروج به من هذا الخضم المتلاطم من الأفكار الزائفة والفلسفات المتباينة من حوله إلى نور الحق وإلى صراط مستقيم ديناً قيماً . فلا إفراط ولا تفريط ولكن سيراً على طريق الحق .

فعلى المؤسسات الإعلامية أن تعيد للثقافة مكانتها المرموقة وأن نتخير الوقت المناسب لها وأن تقدر رجال العلم فإن الخدمة الثقافية اليوم فى الدول النامية تكاد تكون مختلفة إذا ما قورنت باللهو ووسائل الترويح وهذا يؤدى إلى إختلال التوازن وفساد الأذواق إلى إيجاد جيل يلهو كثيراً ولا يعرف الجد إلا قليلاً واختلال التوازن هذا تسعى الدول الكبرى إلى تدعيمه حتى تظل الأمم فى عفتها ضعيفة لاهية ويكون لها الغلبة والكبرياء فى الأرض والسيطرة عليها ثقافياً وعلمياً ومادياً .

فوكالات الأنباء العالمية التى تمد العالم الإسلامى وغيره بالأنباء تمتلكها الدول الكبرى وكذلك الأقمار الصناعية التى تعد فتحاً كبيراً فى مجال المؤسسات الإعلامية لما لها من القدرة على نشر الأخبار وربط العالم بعضه ببعض برباط واحد وهذا يدعونا إلى التأمل والحذر وأن نفكر طويلاً فى كيفية بناء مؤسساتنا الإعلامية وسط الضباب الغريب من حولنا الذى ملأ علينا الأجواء بأفكار غير مرغوب فيها وأن نرجع إلى تاريخنا وننظر إلى سيرة النبى صلىٰ الله عليه وسلم والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين وأن ننظر كيف نبنى هذه المؤسسات ؟ وعلى أى أساس بنيت ؟ أمن الإيمان أم من التقليد للغير ؟ وكيف نبنى العاملين فيها فكرياً وعلمياً وخلقياً ؟ .

ذلك حتى يكون البناء مشيداً عالياً ، يرتفع بالحق وقد أقيم على الحق والهدى والنور ، ينشر الحق فى ربوع الأرض ، أساسه التقوى والقول الصادق والعمل الصالح ، فيه رجال يحبون أن يتطهروا قولاً وعملاً .

وأخيراً نتسائل ما هو مستقبل العالم الإسلامى فى ظل هذا الغزو الثقافى ! غنى عن البيان أن المستقبل مرهون بمعرفة ماذا نأخذ وماذا نترك ولكن الكثيرون فى العالم

الإسلامى أصبحوا مستغربين بحجة الحضارة والتنوير القلة القليلة المتمسكة بتقاليدها الإسلامية تتهم بأنها متخلفة فلن يكون للعالم الإسلامى مستقبل إلا إذا احتفظ بقيمة وبملامحه الأساسية التى تقوم على القرآن الكريم والسنة .

علماء المسلمون الأوائل كانوا لا يكتفون بالصلاة فى المساجد والقيام فى البيوت وقراءة القرآن بل بعد ذلك كانوا يصلون صلاة من نوع آخر فى المعامل والمصانع وقد اعترفت أوروبا بفضل العلماء المسلمين فحتى اليوم لا يزال تمثال ابن سينا وتمثال ابن رشد على أبواب جامعة السربون وقد تقدم المسلمون فى الطب والجغرافيا والفلك والهندسة وغيرها ولهم إسهامات لا يزال العالم يستفيد منها حتى الأن فهؤلاء كانوا يتعاملون على القرآن بوجه عمله واحدة أما نحن الآن فبدأنا نقلد الغرب ، وتركنا منهج القرآن ، فمثلاً معظم الكتب التى تباع الآن تتحدث عن العلاج بالقرآن وعن السحر والجان وهذا جزء من الغزو الثقافى فهذه الكتب ورائها أيد خفية لخلق البلبلة والاضطراب فى العالم الإسلامى وإبعاد المسلمين عن جوهر الدين .

سادساً : استشرافات المستقبل للتحديات الحضارية المحدقة بالأمة الإسلامية :

يتضمن هذا البحث النقاط الآتية :

مقدمة :

تواجه الأمة الإسلامية سيلاً منهمراً من التحديات العاتية والتهديدات السافرة ، وهى محدقة بها من كل جانب .. مستهدفة كيانها وعقيدتها ورجالها تلك أن أعداء هذه الأمة يرون فيها بمنظار الحقيقة التى لا نراها نحن للأسف .. قوة وغلبة .. وعزة ومنعه .. إن هى أخذت بالأسباب وتجمعت عناصرها .. حتى ذهب كبراؤهم إلى إعتبار الإسلام وهو عصب هذه الأمة خطراً عليهم ، فقد كتب ريتشارد نيكسون فى كتابه «الفرصة السانحة» يقول : « لقد قضينا على خطر الشيوعية ولم يبق أمامنا إلا خطر الإسلام » .

هذا هو الموقف المعاصر .. وفى ورقتنا هذه نحاول فى تبسيط غير مخل أو مقل أن نوضح عناصر التحديات وإبراز نقاط يستشرف فيها المستقبل .. والله من وراء القصد .

اولا: توطئة فى ماهية استشراف المستقبل :

أصبح استشراف المستقبل فى العلوم الاجتماعية أمراً بالغ الأهمية ، بل أن أدبيات هذه العلوم أرتبطت بالمصطلح إرتباطاً تلازمياً ، وذلك ليس بمستغرب ، وبخاصة إذ إستقر فى الأذهان أنه لا علاقة له بالرجم أو التكهن ، فهو إجتهاد علمى منظم يرمى إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التى تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات عبر فترة زمنية لا تزيد عن عشرين عاماً ، وهو نفس الوقت مناقشة بدائل مصير مجتمع ما بإعتباره نسقاً متكاملاً معتمداً فى ذلك على الأساليب العلمية فى إطار إدراك وفهم وتحليل الماضى ومروراً بالحاضر والتعرف عليه بدقة وأناه وإدخال كل المتغيرات المحيطة والعوامل المؤثرة فى الحسبان .

ولا شك أن استشراف المستقبل يعد من الأمور بالغة الأهمية والأثر لدول العالم الثالث ، ذلك أن هذه الدول مرتبطة بالدرجة الأولى ، بل ومرتبط مصيرها بعمليات التنمية الشاملة التى تستغرق زمناً أطول من ذلك المدى الطويل أيضاً والمتعارف عليه فى التخطيط الاقتصادى .

والاستشراف أيضاً ، مرتبط بالحاضر ، ويستدعى هذا الارتباط أن تكون هناك تصورات أو مشاهد عن إحتمالات هذا المستقبل بصوره وأشكاله ، وحتى لا تخرج أى إجتهادات بحثية كمجرد توصيات نظرية أقرب للتسطح أو أنأى عن الواقعية . وإحكاماً لواقعية هذا الاستشراف المستقبلى فأنه يجب أن يكون عاملاً وسط المتغيرات الدولية المتلاحقة ، وذلك أن أبعاد البيئة الدولية تشكل عناصر أساسية بالنسبة لأبعاد المستقبل .

وبصفة عامة يمكن القول أن المستقبل ليس منبت الصلة بالحاضر ، بل أنه يصنع من إمتداد وتجسيد وتكبير لأمور ومسائل تقع اليوم ، أو يكون محكوماً برغبة تطويعه لمقتضيات جديدة أو ردة فعل حادة لنقل الناس من طور إلى طور جديد ، من حياة المجتمع. وقد يكون مزيجاً بين ذلك كله مع تفاوت قوة الظهور .

ومن ناحية أخرى فإنه بات من غير المقصود أن يعزل قوم مجتمعهم عن العالم ،

(★) مقرر لجنة التحديات الحضارية

وبخاصة وسط الأزدياد والنمو المضطرد لعوامل ووسائل الاتصال ، والتداخل فى إطار نظام عالمى يوجهه ويجنى ثماره أقل من خمس سكان الأرض ، وذلك يعنى أن أى جماعة لا تحرص على صياغة مستقبلها لن تترك وشأنها ، وإنما سيفرض عليها المستقبل الذى تريده لها القوى المسيطرة .

وتأسيساً على ما سقناه فإن المسلمين فى بقاع الأرض ، وهم المحاصرون بتحديات لا أول لها ولا آخر مطالبون بكل ما فى العلم من مدركات ومعارف أن يستشرفوا مستقبلهم وأن يتعرفوا على الخطى والدروب ، لا نقول لتحاشى هذه التحديات بل لتحديد موضعهم على خريطة العالم بصورة فاعلة ومؤثرة .

إن مجتمعنا الإسلامى رغم وجود رواسخ وثوابت ثقافية تضرب بجذورها فى عمق التاريخ ، وتحدد أبعاداً حضارية متميزة ، إلا أن هذا المجتمع بحكم السيطرة الإستعمارية واستخدام أدواتها المتعددة أصبح لديه القابلية للإختراق الثقافى ، ولعل نماذج التعليم المتاحة حالياً فى معظم هذه الدول تؤكد ذلك ، فمعظمها غريبة الشكل والمضمون ، وإن عدلت فإن التعديل يأتى مشوهاً ومبتوراً حتى أنه يقال فى هذه الحالة ليتها تركت وشأنها لكان أفضل .. وتلك مسائل لا تحتاج لتأكيد ولا يقوم فيها الغرب بجهد مضن ، بل تحتاج منه لجهود قليلة ، ونحن نتولى بقية الجهد أو معظمه ، وليس من سبيل المبالغة القول بأن دولاً كثيرة تزهو عندما تعتقد أن واجهتها طليت بفرشاة التغريب فتبهر بنفسها .. وتبعد عن أصولها وهى فى الواقع تائهة بين تيه الغرب .. وأصول الشرق ، ومما يضاعف من تلك التحديات أن محصلة الفكر لدى الدول الإسلامية أصيبت بحالة لا أقول من التخلف ، بل من الوهن والشيخوخة رغم أن لديهم أعظم وأسمى مصادر الفكر حيث سمو ورفعة فكر وحضارة الإسلام ، ودون الولوج إلى تفاصيل كثيرة فإن المحصلة أن هناك تدهوراً وتخلفاً فى مستويات الثقافة والتعليم وتباين فكرى تام بين ما هو حادث فى دول الغرب وما هو قائم لدى دول المسلمين ، فلو ضربنا مثلاً بقطاع هام كالتعليم ، نجده يمثل لدى الدول الإسلامية خدمة تتكفل الحكومات بالإضطلاع بها ، بينما تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إليه باعتباره استثماراً ، وتعليمه فرنسا على الدفاع فى ميزانيتها . ويرتبط بهذا الخلل الفكرى والتخطيطى ، خلل آخر يسود منظومة القيم الإسلامية وذلك نتيجة فقدان الإرتباط بالثوابت الإسلامية ومصادرها الشرعية والفكرية ، ففقدت قيمة الصدق ، وإتقان العمل ، والعلم لله ولخدمة الأمة ، كما انتشرت الثقافة الهابطة ، إذا جاز التعبير وعم الفساد

الخلقى ، وسادت قيم الأنانية والرشوة والغش ، واستئجار الضمائر والعقول بل وبيعهما فى سوق النخاسة الإنسانية .

ومما يضاعف من أثر ما أصاب المنظومة الفكرية الإسلامية ذلك الاختراق الثقافى والفكرى ، الذى يمثل غزواً وافداً عبر البرامج والمضامين التى تبثها الدول صاحبة الأقمار الصناعية ، وهى تلك التى تتمثل فى :

١ - محاولة اختراق العقيدة الإسلامية ، وفصلها عن الحياة :

حيث يرى معظم الغربيون أن تمسك الشعوب النامية بالدين هو السبب وراء تأخرهم، وما هم فيه من تخلف وفقر ، ولا يمل هؤلاء من تذكير العرب والمسلمين بمقارنة حال أوربا فى العصور الوسطى وما سادها من تخلف نتيجة سيطرة الكنيسة ورجال الدين ، وحالها بعد إنطلاقها فى عصر النهضة وتخليها عن الكنيسة غير عابئة برجال الدين ، وبذلك فهم يحاولون إقناع المسلمين بأن الدين وراء تخلفهم ، فضلاً عن أنهم يحاربون العرب والمسلمين وإدخال الضعف فى روحهم وزعزعتهم عن عقيدتهم التى ترفض الكفر والإلحاد والإستعمار والذل والهوان . وتعمل القوى المعادية فى هذا الإطار العدائى مستخدمة وسائل متعددة تقليدية وحديثة ، من بينها استخدام قنوات تليفزيونية تنصيرية تهدف بالأساس إلى دحض العقيدة الإسلامية ، وشن حملة شعواء على الإسلام ودعوة المسلمين إلى التعرف على المسيحية لعل البعض يدخل فيها . ويواكب ذلك تشويه حقيقة الدين الإسلامى مع تمجيد القيم الغربية المادية والدعوة للتحديث والبعد عن قيم الماضى ، بل وصل الأمر للنيل من شخصيات إسلامية بارزة ولها جلالها ووقارها . بل لقد حاول البعض أن ينال من رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم .

ولقد لعب الغزو الثقافى سواء المباشر أو غير المباشر دوراً لا يستهان به فى محاولة لنقل زمام المبادرة الإعلامية والثقافية من بعض دول العالم الإسلامى والتى كانت تعد منارات إشعاعية إلى مناطق أخرى خارجة عن إطار العالم الإسلامى .. وذلك ليعلى من شأن نفسه والآخرين ، وليحيل المنارات الإسلامية إلى مناطق خافتة . ولقد إرتكز هذا الغزو على عديد من وسائل الإتصال سواء بالبث المباشر أو بتبسيط الحوار بين الأديان بغية

دعم التفاهم المسيحى اليهودى ، وكذلك بتذويب العداء العربى اليهودى ، وغنى عن البيان والتفصيل أن الولايات المتحدة الأمريكية تضطلع بدور كبير فى هذا المجال .

٢ - النظام العالمى الجديد وزيادة العداء للإسلام :

مع موجة التغيرات التى يشهدها العالم حالياً ، ومع إنتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين ، هبط العداء الغربى تجاه الشيوعية إلى درجات أدنى واحتل مكانة عداء الغرب للإسلام وذكر المعاديين للإسلام بأن هذا هو العداء الحقيقى والمنطقى بينما كان العداء للشيوعية يمثل مرحلة استثنائية ، وبات الإسلام والمسلمون مستهدفون ، فأصحاب سفينة التغيير وربانها ينظرون للأمة الإسلامية بإسلامها ومسلميها نظرات دون المستوى الإنسانى ، تحمل فى طياتها عداء وكراهية ، فهم يرون فى الإسلام عقبة أمام التوسع والاستقرار .. وفى ذلك يقول لورانس براون : « لقد كنا نخوف من قبل بالخطر اليهودى ، والخطر الأصفر ، وبالخطر البلشفى ، إلا أن هذا التخويف كله لم نجده كما تخيلناه .. الخطر الحقيقى كامن فى نظام الرسلام وقدرته على التوسع والإخضاع » .

كما أنهم يرون أن المسلمين يحملون رايات الجهاد فى أى وقت وبمسالة وإن غشاهم ما غشى فى فترة من الفترات إلا أن تاريخهم يؤكد أنهم أشداء على أعدائهم ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك ثمة إجماع لدى الغرب على أن الإسلام يمثل تهديداً للحضارة الغربية ، وهذا الفكر أو الصورة السلبية عن الإسلام تسود أكثر من غيرها ، وهى صورة لا تمثل حقيقة الإسلام وإنما تمثل ما تعتقده القطاعات المسيطرة فى تلك المجتمعات . كما أن القوى المعادية للإسلام ترى أن هذا الدين دين إرهاب وحرب وليس دين سلام .

وليت الأمر قاصر هلى هذا الفكر أو تلك الرؤى التى يمكن أن يقال أنها أفكار فردية أو رؤى متفرقة ، ولكنه فكر مخطط ومجمع .. ولقد تأكد ذلك فى تقرير للجنة التخطيط الإستراتيجى المتكامل بالولايات المتحدة الأمريكية ، صدر عام ١٩٨٨م ، والذى انتهى إلى ضرورة وضع تصور جديد لمصادر تهديد الأمن الغربى ، وحدد التقرير هذه المصادر ومن بينها المد الإسلامى .. وليس الأمر الأمر قاصر أيضاً على الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أكدت إحدى المصادر الألمانية على أن « إنتفاضة العالم الإسلامى صوت نذير لأروبا » .. كما يؤكد ذلك المستشرق « كارادى فو » بقوله : « إن الخطر الكبير الذى يهدد الدولة

المسيحية فى علاقتها بالعالم .. هو الإسلام فى مجموعه ... وأنه يتعين شق العالم الإسلامى وكسر وحدته الأخلاقية ، وأن تستخدم لهذا الغرض الإنقسامات العرقية والسياسية » .

ولقد أبدى الغرب تخوفاً وقلقاً من آثار النمو السكانى فى البلاد الإسلامية وأثرذلك على أمن دول أروبا ، وكذلك موجات هجرة المسلمين سواء من المغرب العربى أو تركيا إليهم بإعتبارهم قوة يمكن أن تكون مؤثرة .

وهذه العوامل مجتمعة تضع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بأكمله فى حالة تحدى سافر .. خاصة وأنه يمثل بالإضافة إلى ما ذكر خوفاً ورعباً لليهود والصهاينة ، وليس هذا التحدى يمثل شعازاً يرفع بقدر ما هو حركة فاعلة للقضاء على هذه القوة من خلال تشويه صورتها واستخدام كل الأساليب المباشرة وغير المباشرة لإحكام سيطرتها عليها والعمل على تشرذمها وإهدار طاقاتها وجعلها بلا مضمون ولا فحوى .

ذلك أن استشراف المستقبل ليس مجرد قراءة سواء كانت متأنية أو عاجلة لما ستأتى به الأيام بل نعنى به هنا اعداد وقراءة ورقة العمل الإسلامى التى يجب أن تكون جاهزة وواضحة لملاقاة التحديات الحالية والمستمرة وإن كان بحث كهذا هو أقرب إلى كونه ورقة عمل منه دراسة متأنية عميقة لا يمكن أن يفرد مقترحات ورؤى لكل الكبوات والتحديات على التفصيل والوضوح الواجبين ، فقط سنحاول إبراز نقاط عامة يمكن أن تكون منطلقات لدراسات أكثر تفصيلاً وتتمثل هذه النقاط فى التالى :

١ - ضرورة العمل على المصالحة الإسلامية الشاملة ، ولا يتأتى ذلك دون مصارحة أولاً ودون صدق النوايا لدى أولى العزم ، فالتمزق سيسعد الأعداء .. ولن يجنى المسلمون من ورائه سوى الدمار والخراب .. ومن بين أوليات مبادئ الإسلام الإخاء والتعاون والتماسك والتآزر .. ولابد أن يجعل المسلمون من كل هذه المعانى والكلمات الساكنة حركة دائبة تخلق على الأقل اتفاق الحد الأدنى من الإرادات ، سواء تم ذلك على المستوى الثنائى أو الجماعى أو فى اطار المنظمات الدولية كمنظمة المؤتمر الإسلامى أو جامعة الدول العربية والتى يجب تطويرهما حتى تكونا مواكبتين للمتغيرات وصالحتين لمواجهة التحديات وفوق ذلك لتمثل الأمة الإسلامية فى اطار تكاملى منظم يعبر عن آمالها ويمثل مرتكزاً لها ويكون صوت هذه الأمة موحداً ورأيها مجمعاً يتفق

على ما ينفعها ويرفض ما يوهنها ، وسوف يؤدى ذلك بالضرورة إلى أن قرارات هذه الأمة سوف تكون معبرة عن أهدافها ومصالحها ومتسق مع مبادئها .

٢ - فى اطار ما قد يصيب هذه الأمة من جراء تطبيق اتفاقية «الجت» فإنه يمكن الخروج من مشكلات وسلبيات التطبيق وذلك باتباع عدة إجراءات جادة تتمثل فى تنمية الصادرات واستمرار الحماية للصناعة والخدمات المحلية مع تعاون رجال الأعمال فى الدول الإسلامية فى اطار من التنسيق فيما بينهم لمجابهة المنافسة الخارجية وتحسين الجودة وتنمية المنتجات ذات الميزة التنافسية ، وتنمية القدرات البشرية العاملة ، وإزالة معوقات الإنتاج .

وبجانب ذلك كله تبرز آمال كبيرة مرتبطة باقامة سوق إسلامى كبير إلا أننى أعتقد أن هذا الأمر بعيد عن استشراف المستقبل القريب المنظور .. وإن كان يمكن إتخاذ إجراءات لإنشاء قاعدة بيانات تشمل حصراً كاملاً بكافة الإمكانات المتوافرة لدى مجموعة الدول الإسلامية سواء كانت تمويل أو تكنولوچيا أو ثروات طبيعية وبشرية .

٣ - ضرورة العمل على تصحيح صورة المسلمين لدى الغرب وذلك ليس بإعلام مستشاط غيظاً أو منفعاً كدماً وحزناً ولكن بإعلام واع وفكر ناضج وحج مستنيرة تدخض المقتريات وتعرى الزيف ، وبذلك بالحسنى - والمسلمون جميعاً مطالبون هنا بالتصدى لبحث أسباب عداء الغرب ومناقشته فى اطار حوار علمى جاد وباستخدام كل ما أتاحه العلم من وسائل لازمة وتأسيساً على محددات ومنطلقات ثابتة ، وذلك يستلزم بالدرجة الأولى لا نقول تحديد منهج الحوار والاقناع والرد والدفاع بل يستلزم بداية تحديد المفاهيم والمتغيرات المستحدثة فضلاً عن تحديد أبعاد وصور السيطرة والهيمنة الموجودة وهل ستنفرد بها قوة واحدة أم أكثر .

٤ - يستلزم ما سبق ضرورة تحديد أدوار إدارة الصراع ، وبالتالى التعرف على الإمكانات المتوافرة لدى المسلمين أولاً وكيفية إيجاد تنسيق كامل بينها ، وكيفية إدارتها فى وقت الاسترخاء وعند الأزمات ، ويستلزم الأمر عند حصر الإمكانات اضافة البعد الحضارى والقائم على تكريم بنى آدم وعدم الإكراه فى الدين مع الإرتقاء إلى مستوى القيم العقدية السامية والحضارية الأصيلة ، وذلك يضيف جهداً مطلوباً من الأمة الإسلامية وهى العودة إلى قيمها .. وبالاضافة إلى ذلك فإن الجامعات الإسلامية

مدعوة للبحث باستفاضة وعمق عن كيفية وجود مكان فاعل للعالم الإسلامى ضمن ما يجرى فى العالم الآن ، وعلى أن يتمكن من استيعاب كل العلوم والمعارف الهادفة لخدمة الإنسان والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى هذا الاطار ، خاصة وأن الحضارة الإسلامية لم تمانع من الأخذ من الحضارات الأخرى بما يناسبها ويناسب شريعة الله .

وبجانب ذلك فإن الجامعاتالإسلامية مدعوة أيضاً لمعرفة أسباب التخلف النسبى العلمى عن الغرب .. ذلك أن من بين هذه الأسباب تقاعس المسلمين وتفصد عراهم .

٥ - العمل بفكر مستنير على تخليص المسلمين من تلك الشراك التى نصبها لهم الآخرون بوعى وأوقعوا فيها أنفسهم بدون وعى ، وأصبحوا لذلك سجناء لتناقضات متعددة ما بين الدين والعلم ، والعروبة والإسلام ، والوطنية والقومية ، والأصالة والحداثة ، وتناقض بين الحاضر والماضى .. وما إلى ذلك من تناقضات دفعت إليها الأمة بعد أن أحكم اشراك لها .

٦ - العمل على مواجهة حركة التنصير التى انتشرت فى كل بقاع الأرض تخاطب الناس وتلمس فيها أنات الضيق وآثار الفقر المدقع والتخبط الحضارى وغياب الوعى والفهم الإسلامى لدى هؤلاء الناس .. وغيابه من المناهج التعليمية ، ولنا أن ندرك أن دولاً أفريقية وأسيوية متعددة تسيطر فيها الكنيسة ويجول فيها المنصرون ويسيطرون على قطاعات التعليم ، وتأتى الخطورة هنا من أن التعليم فى عصور التخلف وبيئتها يكون تعليماً ، مأزوماً وعقيماً ينتج خطراً ودماراً حيث ينتج إنساناً بغتربأ مقهوراً .. وهو تعليم خالى المضمون ولكنه يحمل شعارات براقة بعيدة عن الكيف الحقيقى والفاعل ، وهكذا يصبح التعليم فى هذه الدولة وسيلة لتحقيق هدف المنصرين وفى نفس الوقت يتوحل إلى مشكلة من مشكلات التخلف ذاتها .. والجامعات مدعوة هنا للأخذ بأسباب التصحيح ليس فى الشكل أو المسار ولكن فى الهيكل والمضمون بحيث تحقق هدفاً وهو تحقيق مخرجات إسلامية نقية . ويمكن أن يتم ذلك فى اطار تطوير مناهج التعليم بحيث يكون هدفها واضحاً ومحدداً وعلى سبيل المثال يمكن أن تتناول التنشئة الدينية المستنيرة وتنمية الهوية الثقافية ، وكذلك أعمال التفكير

العلمى والعقلانى والنقدى ، وتنمية قدرات الفرد على إحداث مواجهة ، ومواجهة التحدى ، مع تنمية الإعتزاز بالقيم والسلوكيات الإسلامية وتنمية الصحة والنفس لضمان سلامتها .

٧ - ويقودنا العامل السابق إلى نقطة غاية فى الأهمية وهى المتعلقة بالإنسان المسلم وكيف يمكن تنقية فكر واعادة ترتيب ذهنه وغسيل نفسه لتنقيتها مما يكون قد علق بها ، أو بمعنى أوسع اعادة بناء الإنسان المسلم بكل مقوماته ليكون هدف ووسيلة التنمية فى العالم الإسلامى ، وأن تكون هناك استراتيجية محددة لتربية وتحرير وتثقيف الإنسان المسلم فى العالم الإسلامى ، ذلك أن الإنسان الضعيف روحياً ومعنوياً ومادياً ، ليس بقادر على مجابهة أى تحدى فضلاً عن عزوفه عن الاتقان وبعده عن الإجادة ، وإن كان ذلك يستلزم عدة محاور لا ترتبط بالتعليم فحسب ، بل ترتبط بتطوير النظم السياسية فى عديد من الدول الإسلامية لخلق مناخ ديمقراطى حقيقى ، وتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة وتحفيز الولاء والعمل من أجل صالح الناس جميعاً .

٨ - الجامعات الإسلامية مدعوة للبحث بجدية وبكل ما تملك من أساليب علمية عن التفكك لدى المسلمين والتعرف على العوامل سواء من ناحية المسببات أو المقدمات أو الآثار ، وكيفية التصدى لذلك ، وأهمية وجود مد إسلامى قوى وحركى وفاعل يستلزم الأمر تقييمه دوماً ومتابعة مسيرته باستمرار بأسلوب ومنهج علميين ، وذلك يستلزم أيضاً بل وبالدرجة الأولى بحث صياغة وتطبيق استراتيجية عالمية للدعوة للإسلام والتبصير بحقيقته ، وأنه ليس دين ارهاب أو تطرف بل إنه يعمل على إعلاء هامات الناس وكرامتهم ، ولقد ضمن لهم رجالاً ونساءً حقوقاً إنسانية منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان وقبل أن تعرف أوروبا هذه الحقوق أو تقترب منها ، بل كانت تعانى فى ذلك الوقت مرارة الاستبداد والتحكم والسيطرة والعبودية .

واعتقد أن هذه الأبعاد أو المقترحات يمكن أن تكون نواة محاور ومنطلقات لبحوث ودراسات أكثر عمقاً وأدق تفصيلاً ، ويأتى ذلك فى اطار أعمال رابطة الجامعات الإسلامية ، بل وعلى وجه التحديد ضمن أول أهدافها وهو العمل على تنمية الروح الإسلامية وإشاعتها ، والاعتزاز بالقيم الإسلامية والتمسك بها .

سابعاً : التحديات الحضارية التى تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل ودور الجامعات الإسلامية :

يتضمن هذا البحث النقاط الآتية :

١ - الجذور التاريخية للتحديات الحضارية .

٢ - التحديات الحضارية الراهنة .

٣ - دور الجامعات الإسلامية تجاه هذه التحديات .

ثامناً : المشروع الإسلامى وأساليبه الجهادية فى مواجهة النظام العالمى الجديد ويتضمن هذا البحث النقاط الآتية :

إن الجبهات الزاحفة على العالم الإسلامى والعالم الثالث كله ثلاث جبهات رئيسية هى :

أولاً : الجبهة التغريبية المادية العلمانية التى يمثلها مجتمعة حلف الناتو (الأطلنطى) ، الذى أبقى على نفسه لمقاومة الإسلام ، والمد الأصولى المتطرف الذى اخترعته أجهزته .

ثانياً : والجبهة الثانية هى جبهة الفاتيكان ، والكاثوليكية .

ثالثاً : والجبهة الثالثة هى الجبهة الصهيونية العالمية ، التى نظن - وهى محقة إلى حد كبير - فى أنها تركب العالم المسيحى لتحقيق أغراضها .

أولا : الجبهة التغريبية العلمانية :

مع بداية العام الميلادى ١٩٩٥م وتولى (ويلى كلايس) منصبه كسكرتير عام لحلف الأطلنطى (الناتو) ، أصدر (ولى كلايس) تصريحاً يمثل تهديداً واضحاً معلناً بدء الحرب العالمية على الأصولية الإسلامية ، وقد اقترح أن يساعد الحلف فى حربه العالمية على الإسلام - مبدئياً - خمس دول شرق أوسطية هى تونس - أولاً - ثم مصر والمغرب وموريتانيا وإسرائيل ... وعندما أدرك (ويلى كلايس) أن تصريحه يمكن أن يوقظ المسلمين أو يوحد صفوفهم ، حاول التخفيف من تصريحه قائلاً : إن الإسلام ليس هدفنا ؛

وإنما الأصولية والأصوليون هم الموضوع . وقد حاول مندوب الأهرام فى روما (ميشيل راجاتا) المشاركة فى عملية التضليل والتمييع فكتب فى جريدة الأهرام تحليلاً يحاول فيه تحسين صورة (ويلى كلايس) ، زاعماً بأن (ويلى كلايس) يحاول مد حسور الحوار مع هذه الدول الخمس ؛ لكى يواجه حلف الأطلنطى المشكلات الجديدة بالحوار من أجل الأمن الأوروبى بعد أزمة البوسنة وأعمال العنف والإرهاب فى بعض دول البحر المتوسط ، وأشار ميشيل راجاتا مندوب الأهرام المتطوع بالدفاع عن (ويلى كلايس) إلى أن كلايس لم يقصد بتصريحاته الدخول فى حرب مع الإسلام ، ولكنه يخشى التطرف لأنه قد يتحول إلى عنف وإرهاب ، كما يخش انتشار أسلحة الدمار الشامل كما فى حالتى العراق وكوريا الشمالية - دون أن يذكر إسرائيل - ومع ذلك حاول مندوب الأهرام فى روما (ميشيل راجاتا) تبرير هذا بأنه قد يثير مسألة إسرائيل فى اجتماعه مع مندوب إسرائيل والدول الأربعة العربية عندما يجتمع بهم فى بروكسيل !!

وتشاء عناية الله أن يقوم الدكتور مصطفى محمود - جزاه الله خيراً - بتعرية تصريحات (ويلى كلايس) فى العدد نفسه من جريدة الأهرام فى مقال بعنوان (التاريخ يسرع الخطى) قائلاً : «إن الإسلام يا سادة هو الهدف ، وإن الشحن المستمر لمشاعر الاستفزاز والكراهية والرفض العالمى لكل ما هو إسلامى أمر مخطط له ، ومبرم بليل ؛ وذلك لتجيء حركة حلف الأطلنطى فى حرية العلنية على الإسلام تتويجاً طبيعياً ونجده متوقعة ومطلوبة لإنقاذ العالم من تهديد أخطر من التهديد الشيوعى ، وكارثة أخطر من الطاعون الدملى اسمها الأصولية الإسلامية .. إنه الإسلام ذاته هو المراد اصطياده بطعم الإرهاب ؛ وأين العشرات أو المئات الذين راحوا ضحية الإرهاب (الإسلامى) على حد تعبيرهم من الثلاث مائة ألف قتيل والثلاثة ملايين مطرود ومشرد بفعل العدوان الصربى المجرم فى البوسنة الذى تجاوز حدود العدوان إلى الاغتصاب وحرق الأطفال والأسرى أحياء ... على مسمع ومرأى من العالم ؟. دون أن تتحرك جيوش حلف الأطلنطى لتفعل شيئاً حاسماً لوقف تلك البشاعات وما زال نزيف الدم فى البوسنة المسلمة مستمرا ومن بعد ذلك فى الشيشان المسلمة ... والعالم يتفرج ... ثم لا ينفعل إلا للجرائم الفردية التى ترتكبها قلة من الأصولية !!

إنه الإسلام نفسه ، هو المطلوب الإتيان به فى السلاسل والقيود .

وهكذا يناشد الدكتور مصطفى محمود المسلمين - حكاماً ومحكومين - ونسأل الله أن يستجيبوا له - أن يتقوا الله فى أمتهم وألا يقودوها إلى الانتحار الجماعى ، وألا تقف

أجهزتهم الرسمية فى خندق أعضاء (الناتو) الذين يتهيؤن لإقامة مجزرة جماعية للمليار مسلم بدعو التطوف والأصولية !!

ثانياً: الفاتيكان وتنصير العالم:

مع بداية التسعينات وسقوط الشيوعية بدأ الهجوم البابوى الواضح ضد الإسلام ، على أساس أنه إذا كانت الثمانينات لاسقاط الشيوعية فإن التسعينيات مخصصة لاسقاط الإسلام وتنصير العالم ، ولهذا الغرض أصدر البا يوحنا بولس الثانى وثيقتيه (روعة الحقيق) و (ادخلوا فى الرجاء) وهو فى وثيقته الثانية يتحدث عن القرآن قائلاً : إن أى شخص يقرأ القرآن وهو على دراسة مسبقة بالعهد القديم والجديد ، سيلحظ بوضوح سياق الاختزال الذى تعرض له التنزيل المسيحى . ومن المحال ألا يصدم المرء من عدم الفهم الذين يظهر بوضوح فى القرآن لما قاله الله عن نفسه .. إن الله القرآنى تطلق عليه أجمل الأسماء المعروفة فى اللغة الإنسانية ، لكنه فى نهاية المطاف ، مجرد إله يظل غريباً عن العالم . أنه عبارة عن «إله جلالة» فحسب ، وليس أبداً (عمانويل) أى (الله معنا) .

وتعلق على هذا الكلام الذى لا يليق برجل فى هذا المستوى الفكرى والدينى الدكتورة زينب عبد العزيز أستاذ الحضارة الفرنسية بجامعة المنوفية قائلة : «لا شك فى أن القارىء لهذه الإجابة لا يمكنه إلا أن يشعر بالامتعاض ، ليس لما بها من جهل ومغالطات متكررة على مدى أربعة عشر قرناً فحسب ، بل لأنها صادرة عن البابا يوحنا بولس الثانى شخصياً ومتى ... فى نهاية القرن العشرين .

ثالثاً: المسيحية الصهيونية:

نجح اليهود - عبر تخطيط دقيق محكم - أن يدخلوا فى بنية الفكر الأوروبى كثيراً من المعتقدات والأفكار التى تحقق لهم تسخير المسيحية - ولا سيما البروتستانتية - لأهدافهم .

وقد نجحت الأدبيات اليهودية التى تسربت إلى صميم العقيدة المسيحية فى ادخال ثلاثة مفاهيم أساسية تخدم اليهود ، وهى :

١ - الإيمان بأن اليهود هم شعب الله المختار .

٢ - الإيمان بأن هناك ميثاقاً إليهاً سرمدياً يربط اليهود بالأرض المقدسة فى فلسطين .

٣ - ربط الإيمان المسيحى بعودة السيد المسيح بقيام دولة صهيونية أى باعادة تجمع اليهود فى فلسطين .

تاسعاً : منهج التفكير الإسلامى فى اطار تحديات النظام العالمى الحديث :

يتضمن هذا البحث النقاط الآتية :

يعيش العالم الإسلامى اليوم مرحلة حضارية حرجة ، وهو مقبل على مرحلة أشد حرجاً ، وأكثر تحدياً ، ولعل السبب الجوهرى فى ذلك يعود إلى أن هذه الكتلة البشرية المسماة بالعالم الإسلامى هى الوحيدة فى العالم التى تملك المقومات الحضارية والمادية البديلة للحضارة الغربية ، مما جعلها المصدر الأساسى لمخاوف مخططى النظام العالمى الجديد ، بل العدو الذى اتفقت كلمته على حربه .

فى العالم الإسلامى - إذا - شيء آخر غير الثروات الطبيعية والبشرية يهدد هذا النظام الجديد ، أنه بصراحة «الإسلام» ليس الإسلام بوصفه ديناً فكم من ديانة فى الشرق والغرب لا يؤبه لها ولا يحسب لها حساب ، لكن الإسلام بوصفه منهجاً فى الفكر ، وفى الحياة ، وفى المعرفة . النظرية المعرفية الإسلامية هى مصدر الخطر على النظرية المعرفية الغربية ، لأن هذه النظرية الإسلامية تجعل المسلمين يفكرون بطريقة ليست مختلفة عن طريقة التفكير الغربية فحسب ، بل مناقضة لها ، وتؤدى إلى نتائج مختلفة عن نتائجها ، إلى درجة تجعل صاحب المنطق الإسلامى يختلف عن صاحب المنطق الغربى فى الأسس والمسلمات ، فما يراه الغربى صواباً قد يراه الشرقى خطأ ، وما يراه الغربى أسود قد يراه الشرقى أبيض ومن ثم أدرك مفكرو النظام العالمى الجديد أن تقدم النظام المعرفى الإسلامى وشيوعه وتفوقه لن يكون فى صالح النظرية الغربية ولن يتتلمذ عليها .. كما هو الشأن مع اليابان وروسيا مثلاً . بل سوف يكون على أنقاضها ، فالمنهج الفكرى الإسلامى لن يكون امتداداً للمنهج الغربى لأنه بديل له ، ولذلك فإن التقدم الذى ينتظر من العالم الإسلامى أن يحرزه عن طريق هذا المنهج لا يقوم على تطوير المنهج الغربى أو تعديله ، بل على اقتلاعه من جذوره ، أو تفكيكه وهضمه .

وقد أدى الإنبهار الغربى بالعلم وما احرزه من اكتشافات واختراعات مذهلة إلى أن اقتنع العقل الغربى بأن الحقائق لا يمكن اكتشافها إلا بهذا المنهج العلمى الذى أحرز كل

هذه الانتصارات ، فأصبح المعقول لديهم مرادفاً للطبيعى ، وأصبح الواقعى مرادفاً لما هو قابل للتجربة ، وأصبحت المادة نموذجاً مثالياً لأى موضوع للتفكير ، فما تنطبق عليها صفاتها صالح لأن يفكر فيه ، وما دون ذلك غير صالح للفكر وغير قابل للمعرفة لأنه غير موجود ومن هنا فإن الفكر الغربى استبعد من مجاله كل ما استبعده العلم من مجاله ، فحصر نفسه فى مجال الطبيعة ، والتزم بقوانينها ، وآمن بثبات هذه القوانين ، ولم يعترف بأى قوة تخرق هذه القوانين ومن ثم فإنه لم يعترف بالغيب .

مجمل القول ان النظرية المعرفية الغربية الحديثة تؤمن فقط بما هو طبيعى ، وما هو عقلانى وما هو مادى ومدرك ، وقابل للتجربة ، وما دون ذلك عندهم فهو خرافه ، أما بالنسبة للأشياء المجهولة فما كان منها خاضعاً للشروط السابقة فإنه سوف يعرف فى يوم من الأيام بالأساليب نفسها التى عرف بها المعلوم ، وما دون ذلك فهو غير موجود .

طبق الغربيون هذا المنهج العلمى على الحياة وعلى المجتمع وعلى المكونات الاقتصادية والنفسية والتشريعية وعلى الدين فاثمر هذا التطبيق نظريات اجتماعية واقتصادية وفكرية عتيدة ، مثل نظرية العقد الاجتماعى عند روسو ، ونظريات دور كايم وليفى شتراوس وداروين وفرويد وماركس وانهارت على أعتاب هذه النظريات كل المعتقدات الدينية ذات الطابع الخرافى التى كانت سائدة فى الغرب فى العصور الوسطى ، وانهارت معها سيطرة رجال الكنسية وعصر الاقطاع بكل ما فيه ، وتحرر العقل الغربى من وصاية رجال الدين ومن سطوة الكنيسة والدكتاورية فى وقت واحد .

وهكذا نرى أن النظرية المعرفية الأوروبية الحديث المسماة بالعلمية أو العلمانية تحتوى على جانبين :

الأول : منهج علمى خالص يستخدم العلم والعقل أداتين للمعرفة .

الثانى : مذهب وعقيدة تقوم على عبادة العلم والعقل وترفض كل ما عداهما .

وقد أمتزج الجانبان فى عقول العلماء وفى حياتهم أمتزاجاً خطيراً يعبر عنها جوتة فى مسرحية فاوست أدق تعبير حينما يصور (فاوست) بأنه قد باع روحه للشيطان فى سبيل المعرفة ، إن فاوست هذا هو الإنسان الغربى نفسه ، وأزمته ليست إلا أزمة الحضارة الغربية بوجه عام .

أما الإسلام فإنه يستخدم العقل استخداماً خاصاً يختلف عن الاستخدام الغربى له ، وينظر إلى العلم نظرة مخالفة ، فلا عقل كما يصوره لنا القرآن الكريم أداة بشرية لها قدرات محدودة وهى فى ذلك تشبه سائر المكونات الإنسانية ، فالعين مثلاً يمكنها رؤية الأشياء القريبة وتعجز عن رؤية الأشياء البعيدة ، والأذن تسمع الأصوات المرتفعة وتعجز عن سماع الأصوات المنخفضة ، وبالمثل فإن العقل يمكنه أن يدرك الأشياء التى تقع فى مجال إدراكه ويعجز عن فهم ما دون ذلك .

هذه المسلمة هى الركيزة الأولى فى الفكر الإسلامى ، وهى النقطة الأولى فى الخلاف بل التناقض بين النظرية الإسلامية فى المعرفة والنظرية الغربية ، فالثقة الزائدة فى مقدرة العقل الإنسانى أدت إلى عبادة العقل عن الغربيين ، أخرجتهم من عبادة رجال الدين فى القرون الوسطى إلى عبادة العقل فى العصر الحديث ، أما الإسلام فيعرف للعقل حدوده ودوره فى حياة الإنسان وفى الكون . لذلك نجد القرآن الكريم يقصر توجيه العقل الإنسانى فى النظر إلى الأمور المدركة بالحواس ، أو ما يلزم من إدراك الحواس فحسب فالآيات التى ترد فيها كلمة العقل أو مشتقاتها فى القرآن الكريم تتحدث فقط عن الليل والنهار والسماوات والأرض والسفن والبحار والأمطار والنبات والدواب والرياح والسحاب والنجوم والقمر وغير ذلك من الأشياء المدركة ، ثم تتحدث عن هيئات وصفات مدركة أيضاً تتعلق بهذه الأشياء ، مثل تقلب الليل والنهار ، وجرى السفن فوق الماء ، ونزول الأمطار .. الخ .

ثم يشير القرآن الكريم إلى خاصيتين اثنتين فى هذه الأشياء وفى هيئاتها :

الخاصية الأولى : هى الفائدة التى تعود على الإنسان من استخدام هذه الأشياء مثل استخدامها للسفن ، وانتفاعها بالمياه والزروع والرياح ، ولم يقيد الإسلام الناس بطريقة خاصة فى كيفية الانتفاع بهذه الأشياء ، فلم يلزم القرآن الكريم أو الحديث الشريف الناس بأسلوب خاص فى بناء السفن أو استخراج المياه ، فهى أمور دنيوية متروكة تماماً للعقل ، وقد أبدع فالإنسان فقط هو الذى يعجز عن إيجاد المادة من العدم وإلا فكيف كانت المادة الأولى التى تحولت منها المواد ومن أين جاءت ؟

من هنا يتبين لنا ان الإسلام له منهجه ومذهبه الخاص وهو لا يرفض العلم الغربى بوصفه منهجاً بل يرفض ذلك العلم بوصفه مذهباً ، يرفض عبادة العلم لكنه لا يرفض العلم

نفسه ، كما أنه لا يرفض العقل بل يرفض أن يتخذ العقل إلهاً ، وتاليه العقل يكمن فى التسليم بقدرته على كل شئ ، والوثوق فيه إلى درجة العبادة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعدى بن حاتم الطائى عندما نزلت الآية ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهباتهم أرباباً من دون الله ﴾ « ٣١ التوبة » فقال عدى : لم يعبدوهم .

قال : أمروهم فائتمروا ، ونهوهم فانتهوا .

فالطاعة العمياء الناشئة من الوثوق والتسليم ...

إن العالم الإسلامى منذ مطلع العصر الحديث مقبل بينهم على ارتشاف العلم من أوروبا ، لكنه عازف عن دياناتها ، فهذا رفاعه الطهطاوى يقول : «إن سائر الفنون العلمية التى يظهر أثرها بالتجارب معرفة هؤلاء العلماء بها ثابتة ، واتقانها عندهم لا نزاع فيه ، ولكن لهم بعض اعتقادات فلسفية خارجة عن قانون العقل» ويلخص رفاعه هذه الاعتقادات فى عبارة واحدة حيث يقول : «إن الفرنساوية من الفرق التى تعتبر التحسين والتقبيح العقليين» .

وما يزال رأى رفاعه هذا هو الرأى المعتقد لدى عامة العلماء المشتغلين بالطب والزراعة والهندسة فى العالم الإسلامى على الرغم من تلك الموجه العاتية التى كانت تفرض المذهب الأوروبى على الحياة التشريعية والتعليمية والثقافية طيلة عهود الإستعمار وما بعدها .

واليوم يقف العالم على أعتاب عصراً جديد بعد أن انتهت النظرية الشيوعية من الوجود ولم يبقى فى العالم سوى تلك النظريتين : الغربية والإسلامية ، وفى كل منهما جوانب قوة وجوانب ضعف ، أما قوة النظرية الغربية ففى العلم الذى تملكه ، أو يملكه أصحابها ، ويكمن ضعفها فى أنها قد ضحت بالأخلاق وأنها أحادية ، تنظر إلى جانب واحد من الكون . أما قوة النظرية الإسلامية فتكمن فى كونها أخلاقية وتنظر إلى الكون فى صورة متكاملة ويكمن ضعفها فى عدم امتلاك أبناءها للعلم .

لكم النظرية المعرفية الإسلامية مرنه وتتيح لأبناءها أن يستفيدوا من المناهج العلمية الغربية كما يمكنها أن تمتص من النظرية المعرفية الغربية خير ما فيها وهو المنهج العلمى ، فى الوقت الذى تقف فيه النظرية المعرفية الأوروبية صلبة جامدة إذ لا يمكنها أبداً أن تأخذ من حسنات المنهج الإسلامى لأن مقدماتها تبدأ برفض أسسه ، ولو أنها تخلت عن هذه المقدمات لذابت فيه .

وهذا هو سر الخطر الذى يشعر به قادة النظام العالمى الجديد ، ذلك الخطر الذى عبر عنه رئيس وزراء إسرائيل الأسبق أمام البرلمان الأوروبى منذ بضع سنوات بقوله : إن الأصولية الإسلامية إذا ما ارتقت إلى الحكم فى بلد إسلامى ، ثم تمكن هذا البلد من التقنية النووية فقل على الحضارة الأوروبية السلام .

عاشراً : آسيا الوسطى والقوقاز فى ظل النظام العالمى الجديد :

ويتضمن هذا البحث النقاط الآتية :

أهداف النظام العالمى الجديد لجذب آسيا الوسطى والقوقاز :

يهدف النظام العالمى الجديد إلى تحقيق استراتيجية أى استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تلك الاستراتيجية التى أشرنا إليه وهى مجابهة مصالحها الاستراتيجية وبأن تكون هى القوة الشاملة ونحافظ على مصالحها فى آسيا الوسطى والقوقاز خصوصاً مصادر الطاقة سواء كان النفط - كما سبق الحديث عنه - أو الطاقة النووية ومجالاتها . بالاضافة إلى موقع آسيا الوسطى والقوقاز الاستراتيجى فى تقصى أحوال الدول المجاورة التى يهم النظام العالمى الجديد إلا تنمو حتى لا تكون منافسة وبذلك قد تضيع تكوينه لنفسه «كقوة شاملة» مثل روسيا من ناحية أو من تتبع مصالحها فى الخليج وتحركات النظم المعادية - البديلة الخطر فى نظر هذا النظام مثل الشيوعية ، الأصولية فى طاجيكستان وافغانستان والهند والباكستان وايران وتركيا والمنطقة نفسها .

وسائل النظام العالمى الجديد فى تطبيق استراتيجيته فى آسيا الوسطى والقوقاز :

١ - تجريد دول آسيا الوسطى والقوقاز من قدرتها النووية :

بعد استقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملة منظمة لتجريد دول آسيا الوسطى من مقدراتها النووية وتتعاون فى ذلك مع روسيا ، فتم نقل كل الأسلحة النووية التكتيكية من قازاقستان إلى روسيا بعد اعطاء تلك الدول ضمانات بالحفاظ على تكاملها الأقليمى ففى أوائل سنة ١٩٩٢ تم نقل ٣٢٠ رأساً نووياً مصممة لكى تحملها القاذفات الأربعين ، إلى روسيا ، رغم ادراك القيادة القازاقستانية لأهمية الاستراتيجية التى يضفيها عليها امتلاك السلاح النووى ، ولخطورة امتلاك

جيرانها (روسيا والهند والصين) للأسلحة النووية ، ورغم ضغوط المعارضة القازاقستانية للاحتفاظ بالأسلحة النووية فإنها وافقت على نقل الأسلحة النووية التكتيكية إلى روسيا كما وقع الرئيس القازاقستانى نظر باييف فى مايو ١٩٩٢ بروتوكول لشبونة الخاص باتفاقية ستارت وبموجبه التزمت قازاقستان بازالة الأسلحة النووية الاستراتيجية من أراضيها بحلول عام ١٩٩٦ . وفى يوليو ١٩٩٢ صدقت قازاقستان مع بروتوكول لشبونة . كما تم نقل كل اليورانيوم المخصب الموجود لدى قازاقستان إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - الجذب الثقافى :

كان لموقف الرئيس نظربايف من الأسلحة النووية ومن الحد من الأسلحة النووية حسبما صرح به فى خطبته فى المؤتمر الأول لمنظمة «التحالف العالمى ضد الأسلحة النووية الذى عقد فى المانيا عاصمة قازاقستان أنه يوجه نداءه للدول التى تملك السلاح النووى بتجميد التجارب الذرية التى تهدف إلى إنتاج اسلحة الدمار الشامل حتى عام ٢٠٠٥م .

وقد صرح وزير الخارجية القازاقستانية توليوتاى سكاكوفيتش سوليموتوف ، بأنه ليس ذنبنا ان وجدت الأسلحة النووية فى الأراضى القازاقية وان شعبنا يعانى حتى الآن من آثار وجود هذه الأسلحة لقد جربوا هذه الأسلحة فى بلادنا ولم يسألونا ولم يسألوا شعبنا لذلك نحن لسنا فى حاجة إلى الأسلحة النووية . والواقع أن هذه النظرة تنبع من سياسة الرئيس نظربايف واتفاقاته مع الغرب فى مفهوم وأهمية للأسلحة النووية لبلاده .

٣ - استخدام إسرائيل لجذب المنطقة :

ان نشاط إسرائيل فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز . يحمل وجهين ، الوجه الإسرائيلى خدمة لمصالح إسرائيل والوجه الآخر التعاون القائم بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية فى آسيا الوسطى والقوقاز وعلى الوجه الأول نجد ان أحد الباحثين المتخصصين من العرب المقيمين فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز قد أطلق تعبير «التيار الإسرائيلي» على نشاط يهود إسرائيلى فى المنطقة وقد تناول فى بحثه هذا «التيار» من جهة تأثير النشاط الإسرائيلى على التوجهات الإسلامية - والقومية - المعنية هناك ويحدد نشاط إسرائيل فى سبع نقاط هى :

١ - التركيز بشكل قوى على العمل مع التوجه العام (العامى) من خلال برامج مختلفة (زراعية - اقتصادية - علمية - اجتماعية - سياسية .. الخ) .

٢ - اعادة اليهود المهاجرين إلى فلسطين المحتلة مرة أخرى إلى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز ليشكلوا نواة التحرك الإسرائيلى فى المنطقة لعلمهم بلغة القوم وعاداتهم وتفاصيل حياتهم . وهذا بالطبع غير تهجير اليهود من آسيا الوسطى وقد كانت السلطات الإسرائيلية قامت بعملية نقل جوية مثيلة لعملية موسى التى نقلت بها اليهود والفلاشا من اثيوبيا وهى نقل ٢٠٠ ألف يهودى من آسيا الوسطى بعد أن زعم «زئيف كاتز» أستاذ شئون الاتحاد السوفيتى السابق بالجامعة العبرية ان اليهود فى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى معرضون للخطر وان على إسرائيل واليهودية العالمية انقاذهم عن طريق تنظيم عملية جوية عاجلة لنقلهم إلى إسرائيل .

٣ - استخدام ٧٠٠٠ (سبعة آلاف) عالم وخبير مسلم (عام ١٤١٢هـ) واعطائهم حق الإقامة الدائم فى إسرائيل للاستفادة منهم فى المعامل والمصانع .

٤ - استضافة كبار الشخصيات وتقديم التقنية العلمية الإسرائيلية لهم واكرامهم ثم عمل تعاقدات واتفاقيات ومعاهدات زراعية واقتصادية وعلمية وثقافية وغيرها .

٥ - فتح الخطوط الجوية المباشرة بين عواصم الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز وبين تل أبيب وهى من أوائل الخطوط المفتوحة .

٦ - اقامة المتاحف التاريخية اليهودية فى المنطقة والتى تقدم فكر وحضارة اليهود على مر العهود .

٧ - المبادرة إلى فتح سفارات فى معظم الجمهوريات الإسلامية .

٤ - استخدام تركيا لجذب المنطقة إلى النظام العالمى الجديد :

لا شك ان النظام العالمى الجديد قدم تركيا نموذجاً للبلد الشرقى المستغرب ، مستغلاً فى ذلك صلات أساسية فى العلاقة بين تركيا والجمهوريات الستة المستقلة على الأقل . لقد عبر رئيس قازاقستان باختصار فى العلاقات التى تربط تركيا بآسيا الوسطى وحصرها

فى «روابط تاريخية جذرية سواء فى العرق التركى المشترك أو الثقافة التركية المشتركة أو فى العادات والتقاليد المشتركة أو فى اللغة» فلغة آسيا الوسطى - باستثناء واحد فقط هو طاجيكستان - هى التركية وان اختلفت اللهجة فمن لغة تركية باللهجة الاوزبكية هى السائدة فى اوزبكستان أو اللغة التركية باللهجة الآذرية هى السائدة فى آذربيخان أو اللغة التركية بلهجة قيرغيزية هى السائدة فى قيغيرستان ، أو اللغة التركية باللهجة التركمانية هى السائدة فى تركمانستان، أو اللغة التركية باللهجة القازاقية فى قازاقستان.

حادى عشر: موقف النظام العالمى الجديد مما يسمى بالخطر الإسلامى:

يتضمن هذا البحث النقاط الآتية :

ثالثاً: النظام الجديد وإظهار العداء للإسلام:

لقد تأثرت مجموعة الدول الإسلامية من بين ما تأثر به باقى دول العالم ، فرغم أن هناك شعارات ارتفعت فى اطار هذا الوضع الجديد تحدد أهداف وغايات تتمثل فى : السلام والشرعية والتعاون ، إلا أن هناك مصالح ذاتية تمثل الدوافع الحقيقية ، وهى ما بين السفور وعدم الظهور .. وإن كانت لا تخفى عن المحللين والمهتمين بشئون هذا العالم الإسلامى ، فعندما نطالع ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز فى مارس ١٩٩٢ بشأن خطة وزارة الدفاع الأمريكية ، يتضح جلياً أنها ركزت على تحديد المنافسين للوضع الجديد فقد جاء نصاً : «تأكيد استئثار الولايات المتحدة بموقع ودور القوة العظمى الوحيدة فى العالم ، ومهمتها منع أى قوة عظمى أخرى أو تكتل أو مجموعة دول أخرى لمنافستها على هذا الموقع» .

وواقع الأمر أن المحلل المدقق يمكن أن يكتشف أن المعنى بمجموعة دول أخرى هى دول العالم الإسلامى ، إذ أن القوى المهيمنة ترى انطلاقاً من الجوانب التاريخية والعقائدية والفلسفية أن الإسلام والمسلمين إنما يمثلون العدو الأول لهم . ويتضح من ذلك بجلاء ما عكسه التغير العالمى من آثار سلبية على الدول الإسلامية وبخاصة تلك التى تتسم بوجود تيار أكثر تشدداً وأصولية ولم يأت ذلك بين ليلة وضحاها فكما تعلم هناك جذور ممتدة مئات السنوات لهذا العداء ولا أكون مغالياً بالقول منذ ظهور الإسلام ، ولكن مع هذه المتغيرات والمستجدات بدأت صورة العداء تتضح بجلاء أو يكشف عنها سافرة معلنة ،

فقد ارتفعت أصوات فى الغرب بمقولات مؤداها أن الصراع بين الغرب والشيوعية طوال سبعين سنة ماضية كان بمثابة مرحلة استثنائية ، بينما الصراع الحقيقى والطبيعى هو القائم بين الحضارة الغربية من ناحية والإسلام من ناحية أخرى ، وهو صراع وإن كان قديماً إلا أنه تجدد حالياً وهم يعتبرون أن تجدده أمر طبيعى بل يعود بالأمور إلى مجراها الحقيقى والمنطقى .

ويذكر المستشرق البارون كارادى فو : «إن الخطر الكبير والعالم الذى يهدد الدولة المسيحية فى علاقاتها بالعالم الإسلام هو الإسلام فى مجموعة ، إذ أن نشوء ثورة فى وقت واحد من المغرب حتى الشرق الأقصى وإن كانت غير محتملة ، إلا أنها ممكنة فى أى وقت ودون أى علة واضحة .. وأنه يتعين شق العالم الإسلامى وكسر وحدته الأخلاقية ، وأن تستخدم لهذا الغرض الانقسامات العرقية والسياسية» .

ولقد أبدى كثير من المسئولين الغربيين فى أكثر من مرة وبخاصة أثناء أزمة الجزائر فى يناير ١٩٩٢ عن تخوفهم من المد الإسلامى ومعارضتهم لاستخدام الدين للاستعلاء على الحكم ووقف الديمقراطية . كما أنهم يتخوفون من آثار الانفجار السكانى فى البلاد الإسلامية على أمن دول أوروبية ويتخوفون كذلك من هجرات المسلمين سواء من الغرب العربى أو تركيا إليهم بل إن عدداً من الدول بدأت تسن قوانين تضمن الحد من تدفق المهاجرين إليها ، ومن الداعى للسخرية الحزينة أو الشجن المصحوب بالسخرية أن وسائل الإعلام فى معظم بلاد الغرب بدأت تستخدم ضمن رسائلها قضايا عنصرية سائدة ، ولوحظ أن المجلات التى تخصص أعداداً للنيل من الإسلام تزداد مبيعاتها بنسبة ١٥ بالمائة وهى لا تعرض موضوعات تنال من الإسلام ولكن تحرض على العدوان على المسلمين، وهذه الصورة أوضح ما تكون بفرنسا فمنذ فترة اشتعلت النار فى أحد أماكن العبادة فى مدينة (ناتت) فضلاً عما احدثته الحملات من صعوبات اقتناء أو فتح مساجد أو أماكن للعبادة ، رغم أن البلديات وبعض الكنائس كانت فيما قبل تساعد على ذلك ، إلا أن اليوم أصبح الأمر مختلفاً .

ومن أهم ملامح بل معالم عداء الغرب للإسلام ذلك الالتقاء المتعمد بين الغرب من ناحية والصهيونية من ناحية أخرى فى تحديدهم لعدوهم المشترك وهو الإسلام ونهضته بل أن الغرب ليشعر بعقدة الذنب تجاه اليهود بسبب الاضطهاد الذى مارسه النصارى ضدهم لعهود طويلة .

ولقد تزايد عدد المنظمات المسيحية الصهيونية وسوف أنهى هذه الجزئية بمقولة للقس جيرى فالويل زعيم « منظمة الأغلبية الأخلاقية » عندما عبر عن رأى هذه المنظمات المسيحية الصهيونية فقال : « لا أعتقد أن فى وسع أمريكا أن تدير ظهورها لشعب إسرائيل وتبقى فى عالم الوجود . فالرب يتعامل مع الشعوب بقدر ما تتعامل هذه الشعوب مع اليهود » .

لماذا العداء للإسلام وأى خطر يحمله ؟

هناك مسلمات لا تحتاج لتأكيد ، وحقائق لاتستلزم البرهان ولعل من أهمها وأبسطها فى نفس الوقت أن الإسلام لم يكن خطراً على أحد أفراداً أو شعوباً أو مللا أو عقائد ولكن التواء القصد .. وتبدل الرؤى لتحقيق غايات .. استلزم الاتهام .. بل حبذ العداء والمغالاة فيه . ولعل من أبرز الأسانيد أو الحجج التى ساقها الغرب لمعادات الإسلام :

١ - يرتبط بالعامل السابق عامل آخر وهو عامل من يحملون رايات الجهاد ويبعثون فى نفوس المسلمين عزيمة وحمية تدعو لحماية دينهم ووطنهم وعقائدهم ويتذكرون أمثلة تؤكد أن الإسلام بث فى المسلمين روح النهضة والمقاومة ضد المستعمر .

- فلقد تجلت المقاومة المصرية للمستعمر على أيدى : عمر مكرم وعلماء الأزهر .
- وكانت المقاومة فى الهند وباكستان يحمل راياتها أصحاب اتجاهات إسلامية أمثال : محمد إقبال وأبو الأعلى المودودى وأبو الحسن النووى .
- وحمل لواء المقاومة الاستعمارية فى ليبيا نبع إسلامى قاده عمر المختار ومعه أحمد السنوسى مؤسس الحركة السنوسية الإسلامية .
- وكان الإسلام فى تونس هو مصدر المقاومة للمستعمرين وكما يقول شمبتر : «إن العلماء المسلمين قد أضرموها ناراً حامية ، تخرج من المسجد قاذفات اللهب ، يقذف بها الشعور الدينى فى وجه المستعمر الأوروبى ، وكم لاقت السلطة الفرنسية فى الأعوام الأخيرة من ضربات خرجت من المسجد » .
- ولقد كان محمد الخامس فى المغرب يعبر عن روح الإسلام وعزيمته فى مقاومته للفرنسيين حتى أن رئيس وزراء فرنسا السابق جى موليه قال : «إن الحركة الإسلامية التى تتسع فى أفريقيا هى التى تهدد الامبراطورية الفرنسية فى المغرب» .

- وفى حرب رمضان كانت تكبيرات المسلمين أعظم مرتكز للانتصارات على ما سمى بالقوة التى لا تقهر .

٢ - هناك ثمة اجماع لدى الغرب على أن الإسلام يمثل تهديداً للحضارة الغربية ، وهذا الفكر أو الصورة السلبية عن الإسلام تسود أكثر من غيرها ، وهى صور لا تماثل ماهية الإسلام ، وإنما تمثل ما تعتقده القطاعات المسيطرة فى تلك المجتمعات سواء أوروبا أو الولايات المتحدة عن الإسلام وربما كان لبعض الرسائل السلبية التى يرسلها العالم الإسلامى نفسه ما يدعو لتكريس هذا التحيز والأمثلة كثيرة منها حوادث اختطاف الطائرات ، والهجوم على السفارات ، كما حدث لاحتلال الطلبة لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية فى ظهران ، أو الحكم الفردى السلطوى وغياب الديمقراطية فى بعض الدول الإسلامية ، واحتلال العراق للكويت ، وفتوى الخمينى باعدام سلمان رشدى (دون أن يخل ذلك بجرمه وجريمته وبذاءته والاستفزاز الشديد التى أصاب المسلمين فى مشاعرهم) .

٣ - ترى القوى المعادية للإسلام أن هذا الدين دين إرهاب وحرب وليس دين سلام حتى إن لفظ المسلم أصبح مرادفاً للإرهاب ، ويسوقون أمثلة على ذلك وإن حوت فى بعض منها حقائق إلا أنها تساق بصفة عامة لتشويه صورة الإسلام وهى المرتبطة بدول باكستان والسودان والجماهيرية الليبية وإيران والعراق ويضيفون إلى ذلك عدم الاستقرار فى جمهوريات آسيا الوسطى حديثة الاستقلال والأحداث التى حدثت من قبل فى نيويورك (تفجير مركز التجارة العالمي) . كما أن بعض المعادين للإسلام يرون أن من أهداف حركة الصحوة الإسلامية شن الجهاد أو الحرب المقدسة ضد الغرب.

٤ - يمثل الإسلام خوفاً ورعباً لليهود والصهاينة .. وسوف أحاول فى هذه الجزئية أن أعرض فقط دون تحليل منى أقوالهم (يهوداً وغربيين) فى هذه المسألة .

٥ - إن إنتاج البلاد الإسلامية لأكثر من ٧٠ بالمائة من احتياطيات البترول العالمية ، أمر يثير قلق الغرب نظراً لأهمية وحساسية البترول للأمن والصناعة والحضارة الغربية ، ويضاف إلى هذا القلق اندفاع بعض الدول الإسلامية لامتلاك أنواع متقدمة من تكنولوجيا السلاح ، سواء التقليدية أو أسلحة دمار شامل ، وبخاصة النووى ، وليس الامتلاك بالشراء فحسب بل باتجاه دول إسلامية لإنتاج أسلحة استراتيجية ، وكل ذلك يثير مخاوف الغرب بل يزيدها ، وبالتالى يحركها ضد المسلمين .

٦ - عمل انهيار الاتحاد السوفيتى واندحاره على صعود المسلمين من مرتبة العداء الثانية إلى المرتبة الأولى ، فقد كان النظام الشيوعى القائم يمثل درجة الاهتمام الأولى لدى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وكأنه التنافس والتناحر على أشدها ، وتحضرنى هنا مقولة جهر بها وزير خارجية ايطاليا بصفته رئيساً للمجلس الوزارى الأوربى فى بداية التسعينيات فى إجابته على سؤال لمجلة النيوزويك الأمريكية عن مبررات بقاء حلف شمال الأطلنطى بعد زوال المواجهة بين الغرب الليبرالى والغرب الذى كان اشتراكياً . إذ أجاب موضحاً طبيعة المواجهة القادمة قائلاً : «صحيح إن المواجهة على الشيوعية لم تعد قائمة ، إلا أن ثمة مواجهة أخرى ، يمكن أن تحل محلها بين العالم الغربى والعالم الإسلامى ، وعندما سئل عن كيفية تجنب هذه المواجهة أجاب : «ينبغى أن تحل أوروبا مشاكلها ، ليصبح النموذج الغربى أكثر جاذبية وقبولاً من جانب الآخرين فى مختلف انحاء العالم . وإذا فشلنا فى تعميم ذلك النموذج الغربى، فإن العالم سيصبح مكاناً فى منتهى الخطورة ، وذلك يعنى أحد أمرين أما التبعية للنموذج الحضارى الغربى وأما المواجهة الغربية الإسلامية ، وهى تلك التى ستجعل العالم «مكاناً فى منتهى الخطورة» وكما أشرنا من قبل فإن أصواتاً من الغرب توصف بأنها مهيمنة على النظام الدولى الجديد أشارت بوضوح إلى أن الصراع الذى كان قائماً بين الشيوعية والغرب قد انتهى وكانت تلك مرحلة استثنائية ، بينما الصراع الحقيقى المنطقى والحقيقى هو ذلك الصراع بين الإسلام والحضارة الغربية .

وكذلك فإن هناك من يغذى هذه الحملة المستعمرة ضد المسلمين سواء من المستشرقين أن المستغربين ويعملون على تسوية تاريخ الأمة الإسلامية ويستخدمون أساليب ووسائل لها طبيعة الثبات ولعل من أهمها ، كما أجتهد فيها واحصاها الأستاذ الدكتو عبد الحليم عويس ، ما يلى :

١ - التركيز على فترات الخلاف بين المسلمين والإسهاب فى الحديث عنها ، مع الأعضاء عن الفترات التى تحمل تألقاً .

٢ - مقولة أن فترة الالتزام بالإسلام لم تتعد العصر الراشد .

٣ - محاولة إضعاف روح الإخاء الإسلامى ، وذلك باثارة مسائل عنصرية وإثنية بين العرب والبربر والفرس والأتراك .

٤ – محاولة الوقعية بين العرب وباقى المسلمين ، وذلك بإثارة باقى المسلمين بابراز مصطلحات العروبة والعرب ، والحضارة والفكر العربى وما إلى ذلك .

٥ – العمل على التأكيد على دور الأقليات غير المسلمة وتحركها ضد الأمة ، وذلك فى زعم باطل فإن تلك الأقليات ظلمت وانتهكت حقوقها .

٦ – تأصيل الكراهية لكل الدول والجماعات التى وقفت مع المسلمين ضد الزحف الصليبى مثل المماليك والأيوبيين والعثمانيين .

٧ – الإسهام بأن صور النهضة فى بعض الدول الإسلامية أو فى الحياة الإسلامية عامة إنما يرجع إلى الاحتلال الأوروبى ، مثل الحملة الفرنسية على مصر وبعثات محمد على إلى أوروبا ، ويصاحب ذلك التشكيك فى التراث الحضارى للمسلمين بدعوى باطلة وهى أن حضارة المسلمين نقلت من الحضارة الهيلينية ، وإن المسلمين ليس لديهم إبداع فكرى ولا ابتكار حضارى وإنما كان لديهم اتباع ونقل وترجمة لحضارة غيرهم .

٨ – تمجيد كل أولئك الذين طعنوا الإسلام فى البلاد الإسلامية ، وعلى الجانب المضاد ، الانتقاص من قدر المجاهدين المصلحين من المسلمين بل والكيل لهم .

٩ – تشويه تاريخ المسلمين الحديث ، وقد كان النصيب الأكبر للدولة العثمانية من هذا الهجوم والتشويه باعتبارها ذلك البلد الذى اضطلع بالدور الأساسى فى حماية المسلمين فى القرون الخمسة الأخيرة .

يا أيها المسلمون .. ماذا أنتم فاعلون ؟

ولعل التساؤل الذى يطرح نفسه فى هذا الاطار هو : وماذا نحن فاعلون .. وكيف السبيل لمواجهة التحدى ؟

بداية نقرر أن ثمة مرتكزات أساسية يجب الانطلاق منها لدى عزمنا على مواجهة هذا التحدى ومن أهمها :

١ – بحث وتحديد المفاهيم المستجدة والمتغيرات الدولية المستحدثة وتحديد أبعاد وصور السيطرة والهيمنة الأمريكية . وكذلك الأدوار الأوروبية بصفة عامة .. ومحاولة معرفة هل ستطلق الولايات المتحدة لأوروبا الأمر كاملاً لإدارة الصراع ، أو فى أقصى حالات التفاؤل إدارة الحوار مع المسلمين وتنشغل هى بالصين أو اليابان ؟. أم أنها ستكون فاعلة ومشاركة فى أية حركة على الساحة الدولية .

٢ - تأصيل الأسباب الحقيقية والدوافع للعداء ، وكما تحاول أوروبا الغربية وغيرها محاصرة الإسلام والمسلمين إن جاز هذا التعبير واحتواء المسلمين لتحقيق أهدافها ، فإن المسلمين على الجانب الآخر مطالبون بالتصدى لأسباب ومقومات العداء ومحاولة مناقشته بعقلانية وبحوار علمى جاد مع كل الأطراف ، وذلك باستخدام كل ما أتاحه العلم من وسائل لازمة وتأسيساً من محددات ومنطلقات ثابتة .

٣ - تحديد أدوار إدارة الصراع ، وذلك يستلزم التعرف على الإمكانات المتوافرة لدى المسلمين أولاً وكيفية التنسيق بينها وكيفية إدارتها فى وقت الاسترخاء وعند الأزمات ، ويستلزم الأمر عند حصر الإمكانات اضافة البعد الحضارى والقائم على تكريم بنى آدم وعدم الاكراه فى الدين كما أشرنا ، وذلك يستلزم أيضاً من المسلمين الارتقاء إلى مستوى هذه القيم العقدية والحضارية ، ذلك يضيف جهداً مطلوباً من الأمة الإسلامية وهى العملة التى قيمها .

ثانيا: دور المسلمين :

المسلمون مطالبون فى كل بقاع أرض الإسلام بالحركة العلمية المدروسة وفق منهج لانقاش فيه دون اندفاع أو تهور أو شطط أو جنوح أولاً للرد على كل ادعاءات العداء ومرتكزاتها وأسانيدها وابطالها واحدة تلو الأخرى مع اسقاطها تماماً بالاقناع الواعى لا بالأصوات المرتفعة والثرثرة المندحرة .. ولكن بالعقل والبرهان وفوق ذلك بالحسنى وفى هذا المجال يمكن أن أسوق بعض النماذج أو الأمثلة .

١ - إن الإسلام دين حضارة .. وقد تبلورت واكتسبت طابعها المتميز وسماتها التاريخية بعد سنين من ظهور الإسلام وجاءت محصلتها أعمالاً للقيم والحق والعدل والنفع ونهل منها أقوام كثيرون .. والحضارة الإسلامية ثابتة راسخة لم يتخل عنها أهلها كما تخلت أمم كثيرة عن حضارتها التى لم تعد صالحة لهم بفعل تغير الزمان والمكان ..ولقد انعكست الحضارة الإسلامية على العرب الذين نهلوا منها كل مشاربهم ولذا جاءت حضارة العرب متميزة بطابعها العالمى وعطائها الإنسانى الذين تمثلاً فى الدور الذى قامت به عندما كانت لأمتها كلمة مسموعة ودور بارز فى الساحة الدولية ولا أدل على ذلك من مقارنة العرب قبل الإسلام والعرب بعد الإسلام ، فقد كان العرب

ركاماً لا قيمة لهم ولا يحسب لهم أدنى حساب فى اطار العلاقات الدولية وإذ بالإسلام يجمع هذا الركام ويولف منه كياناً جديداً له قيمة ووزن ويحى أمة كانت مواتا .

٢ - الدين الإسلامى لم يعرف تعصباً أو اكراهاً .. ﴿ لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى ﴾ «البقرة ، ٢٥٦» .. ولا يقر انتشاره وسيادته بالسيف والقوة ، ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ «الكهف ، ٢٩» ، ﴿ فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر ﴾ «الغاشية ٢١ . ٢٢» ، ﴿ فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظا إن عليك إلا البلاغ ﴾ «الشورى ، ٤٨» ، ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن ﴾ «النحل ١٢٥» .

٣ - تأسيساً على ما سبق فإن دين الإسلام لا يعرف الإرهاب ولاسفك الدماء ، فهو دين لا غلو فيه ولا شطط .. ذلك أنه دين وسطية ، وهذا أمر ليس من عند المسلمين ولكنه تحديد من عند الله عندما قال سبحانه وتعالى : «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول شهيداً عليكم»(البقرة ١٤٣) ، بينما الإنسان اليوم يحيا بين صراعين التفريط والافراط وبين التهاون والعلو ، وكلا الأمرين تطرف غير مقبول يبعد صاحبه عن وسطية الإسلام ، ولا شك أن الوسطية والاعتدال هما سمة أهل الإيمان ذلك أن وسط الشئ أفضله وأعدله .

٤ - الإسلام يعنى تماماً بحقوق الإنسان وليست الديمقراطية الغربية أسبق منه فى ذلك ، فالإسلام كرم الإنسان وأعلى قدره وجعل هذا التكريم يحكم العلاقات الاجتماعية بين الناس مهما تنوعت انتماءاتهم ومهما تفرقوا شعوباً وقبائل . ولقد حمل الإسلام معه تعليمات من أجل حفظ كرامة الإنسان ومنع الأذى عنه ، ولعل بداية حقوق الإنسان التى توفر له الكرامة والتكريم تبدأ من حرية الاعتقاد ، وأوضح أن الدعوة أتت فى باب التبليغ والانذار ولم تأت فى باب الاكراه والالتزام ، وتتوالى الحقوق فضمن الإسلام للإنسان ، حق الحياة ، وحرم القتل والاعتداء على حياة الآخرين . ووضع حق الحماية ويتولد عنه حق كسب الرزق دون تمييز ، وحق الملكية ، وكافة الحقوق المدنية من سياسية واقتصادية وغيرها . ولا أكون مغاليا بالقول أن هناك فارق شاسع بين حقوق الإنسان فى الإسلام وحقوق الإنسان فى اطار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، الإسلام وضع عديداً من الضوابط لينعم الإنسان بحياته فى اطار توافر حقوقه التى تكفل له تكريمه سائر المخلوقات .

وقد تمت مدارسة ومناقشة البحوث وورقات العمل سواء فى اجتماعات لجنة التحديات الحضارية أو فى اجتماعات الأساتذة مقررى لجان التحديات بالأمانة العامة لرابطة الجامعات الإسلامية ، وقد خلصت تلك المناقشات إلى عدة توصيات نسوقها فى شقين :

- الشق الأول يتعلق بالتحديات الحضارية التى تواجه العالم الإسلامى .
- الشق الثانى يتعلق بدور الجامعات الإسلامية فى مواجهة التحديات الحضارية التى تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل .

التحديات الحضارية التى تواجه العالم الإسلامى :

يمكن تحديد التحديات الحضارية التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن المقبل من خلال الدراسات والبحوث التى تمت تحت اشراف لجنة التحديات الحضارية ، ومن منطلق أن التحديات الحضارية تشمل المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والدينية والإعلامية ، دون أن نكرر جهود لجان التحديات الاقتصادية والسياسية والتربوية والإعلامية والتكنولوجية .

وهذه التحديات الحضارية تتمثل فى :

أولاً : الأمية المتفشية بين المسلمين ، وليس المقصود بالأمية الجهل بالقراءة والكتابة فقط بل نعنى بها الأمية الشاملة المتمثلة فى الجهل بالكثير من أمور الدين الإسلامى ، وفى الجهل بالواجبات قبل الحقوق ، وفى الجهل بالأمور السياسية والعلاقات الاجتماعية السليمة وبالنواحى الاقتصادية اللازمة للمسلمين .

ثانياً : الحكم فى كثير من البلاد الإسلامية بغير الشورى الإسلامية بما يحرم أهالى تلك البلاد من المشاركة الحقيقية فى حكم أنفسهم ، ورغم أن هذه البلاد تدعى أن حكمها يقوم على الديموقراطية الغربية ولكنها ديموقراطية مزيفة لأن الشورى الإسلامية لها أسسها وقواعدها المختلفة عن الديموقراطية الغربية .

ثالثاً : التخلف الثقافى المتفشى بين معظم المسلمين فى البلاد النامية حيث يسود التواكل والسلبية واللامبالاة ، وعدم الاهتمام بمتابعة الأحداث بالقراءة والاطلاع على كل

جديد فى العلم ومتابعة المخترعات الحديثة والاستفادة منها والتمسك بالأمثال القدمية المثبطة للهمة مثل : «لا تفكر ووراءها مدير» و «أصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب» .

رابعاً : الصراع بين الدول الإسلامية صراعاً مسلحاً ، والصراع بين المسلمين فى بعض البلاد الإسلامية ، كالصراع بين المغرب وسكان الصحراء الغربية ، والقتال بين أبناء الصومال وبين أبناء أفغانستان وبين العراق وكل من إيران والكويت ، والخلافات الحدودية بين بعض الدول الإسلامية ، وما تتعرض له بعض البلاد الإسلامية من عدوان كالشيشان والبوسنة والهرسك ، إلى جانب ما تلاقيه الأقليات الإسلامية فى الفلبين وغيرها من اضطهاد .. وكل ذلك يشغل المسلمين عن نفض التخلف الحضارى .

خامساً : الفقر ، الذى يصيب الكثير من أبناء العالم الإسلامى فيخضعون لضغوط خارجية تشغلهم عن التحرر فى إتخاذ القرارات المصيرية ، بل ويشغلهم البحث عن الرزق عن البناء الحضارى الإسلامى ، ويصبحون كما يقول المثل «جوع كلبك يتبعك» . والقوى الكبرى التى تقدم المساعدات للفقراء تفرض عليهم حياة ثقافية واجتماعية وتوجيهات سياسية تتمشى مع مصالحها وليس مصلحة الشعوب الإسلامية الفقيرة .

سادساً : انتهاء القطبية الثنائية التى سادت أثناء الحرب الباردة بين المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى ، وظهور النظام العالمى الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على العالم دون منافس ، وهذا النظام العالمى الجديد لا يراعى مصلحة الدول الإسلامية مما يمثل تحدياً للعالم الإسلامى . ومع ذلك تظهر الآن وتقوى عدد من النظم الأقليمية العالمية مثل الاتحاد الأوروبى ، والنمور الأسيوية ، ومجموعة دول الأسيان وغيرها .

سابعاً : القبول العالمى لفكرة اقتصاديات السوق وحرية المبادلات الدولية مما يمثل تحدياً للدول الإسلامية التى مازالت تطبق اتجاهات اشتراكية ونظماً شمولية .

ثامناً : الفرقة بين دول العالم الإسلامى ، حيث تعيش كل دولة فى اطارها بدعوى المحافظة على استقلالها بعيداً عن تدخل الأخرى الإسلامية وغير الإسلامية فى أمورها الداخلية ، وللأسف تجد مثل هذه الدول تنفتح على العالم غير الإسلامى وتتعامل معه ثقافياً واقتصادياً أكثر من انفتاحها على دول العالم الإسلامى .

تاسعاً : سيطرة القوى العالمية على مصادر ثروة كثير من البلاد الإسلامية بل ووضع أنصبتها من النفط مثلاً فى مصارف هذه القوى العالمية وبعملاتها مما يحرم البلاد الإسلامية صاحبة الثروة من التصرف فى هذه الأموال دون موافقة القوى الكبرى المتحكمة .

عاشراً : نظرة بعض القوى العالمية إلى الإسلام على أنه عدو للمصالح الاحتكارية العالمية ، وأن الإسلام أصبح عدواً للغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بنظامه الاشتراكى . والربط بين الإرهاب فى العالم وبين الإسلام .

ملحوظة :

يجب أن نقرر أن التحديات الحضارية تشمل جميع التحديات التربوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن هنا كان لابد من الإشارة إشارات سريعة لهذه النواحى ، ولكننا فى تركيزنا على التحديات الحضارية نفصل فى النواحى الحضارية الخالصة .

ذكرنا ذلك حتى لا يكون اعتقاد بتكرار بين عمل لجنة التحديات الحضارية واللجان الأخرى .

والله ولى التوفيق ..

التحديات السياسية التى تواجه الأمة الإسلامية

فى القرن الحادى والعشرين

بقلم الدكتور / أحمد يوسف (*)

تأثر تقدم العمل فى لجنة التحديات السياسية باعتبارات ثلاثة : اثنان منهما يتعلقان بالظروف المحيطة بالعمل والثالث وهو أهمها يتعلق بجوهر العمل نفسه . أما الظروف المحيطة بالعمل فقد تمثلت بأمرين :

الأول : يتعلق بمدى استجابة الجامعات التى دعيت للاشتراك بممثلين لها فى اللجنة، وقد كانت هذه الاستجابة منعدمة من الناحية الفعلية حيث تراوحت ما بين عدم الرد أصلاً على مخاطبة أمانة الرابطة لها أو الرد بترشيح ممثلين لها فى اللجنة لم يحضروا أعمالها فى أى وقت من الأوقات ، ولذلك كان من الضرورى إتباع منهج بديل فى العمل ولدى اجتماع مقررى اللجان مع معالى رئيس الرابطة لمتابعة العمل طرحت هذه المشكلة وكذلك الحلول المقترحة لها بالدعوة إلى سلسلة من اجتماعات للخبراء ذوى السمعه الرفيعة فى الموضوع لمناقشة ورقة عمل تقدم من مقرر اللجنة بحيث تنتهى هذه الاجتماعات إلى بلورة خطة واضحة للعمل ، وقد وافق معاليه على هذه الفكرة وضرورة تنفيذها دونما مزيد من الانتظار لاستجابة الجامعات الأعضاء فى اللجنة وبناء عليه وجهت الدعوة إلى مجموعة من الخبراء المشهود لهم بالاهتمام بالدراسات الإسلامية من المنظور السياسى وهم (حسب الترتيب الأبجدى) :

١ - أ / إبراهيم البيومى غانم .

٢ - د / أحمد صدقى الدجانى .

٣ - د / سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل .

٤ - المستشار / طارق البشرى .

٥ - د / عبد الوهاب المسيرى .

٦ - د / محمد السيد سليم .

(*) أستاذ القانون الدولى العام - كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر .

٧ - د / محمد عبد الشفيع عيسى .

٨ - د / نادية محمود مصطفى .

٩ - د / نيفين عبد الخالق مصطفى .

١٠ - د / نيفين عبد المنعم مسعد .

وقد عقدت بالفعل سلسلة من الاجتماعات ناقشت ورقة العمل المقدمة من مقرر اللجنة وانتهت إلى وضع تصور معين لمنهج البحث ما لبث الاعتبار الثانى الخاص بالتمويل أن أثر عليه .

وبناء على ذلك تمت إعادة صياغة خطة العمل بحيث تنقسم إلى دراستين رئيسيتين يتولى كل واحدة منهما أحد الباحثين اللذين تحمسا للمشروع بغض النظر عن مستوى المكافآت وقد مكن هذا من رفع نسبى لهذا المستوى ، كما تم الاتفاق على أن يلى إنجاز الدراستين عقد حلقة نقاشية أو أكثر لمناقشة نتائجها تضم مجموعة من خيرة الخبراء المتخصصين فى الموضوع والمهتمين به على أن تجرى مراجعة شاملة للدراستين فى أعقاب عقد هذه الحلقة أو الحلقات النقاشية .

أما الاعتبار الثالث المتعلق بجوهر العمل نفسه فقد ظل إشكالية حقيقية فى التنفيذ نظراً لحساسية الموضوع وتشابكه ، فالبحث فى التحديات السياسية التى تواجه العالم الإسلامى فى القرن القبل يمتد بحيث يشمل شبكة واسعة من الموضوعات يمكن تصنيفها إلى شريحتين ، إحداهما تتصل بالتحديات التى يواجهها هذا العالم من داخله والثانية تنصب على التحديات التى يواجهها من بيئته الخارجية .

فأما عن الشريحة الأولى المتعلقة بالتحديات التى تنبع من داخل عالمنا الإسلامى فيمكن أن ننصرف إلى أحد أو بعض أو كل التحديات التالية :

١ - التحديات المتعلقة بإشكالية بناء الدولة الإسلامية ونظامها السياسى المعاصر ، وتتفرع عن هذا التحدى أسئلة عديدة : فما المقصود بالدولة الإسلامية أصلاً ؟ لقد اعتمد عدد من الدراسات معيار العضوية فى منظمة المؤتمر الإسلامى للتفرقة بين دولة إسلامية وأخرى غير إسلامية ولكن إعمال هذا المعيار يسوى بين السعودية

وتركيا وإيران ولبنان وموزمبيق مثلاً كدول إسلامية ، فهل يجوز هذا على الصعيد العلمي إن جاز على الصعيد السياسي وذلك بالنظر إلى ما يتضح للوهلة الأولى من اختلاف بّين فى منظور كل من هذه الدول لموقع الإسلام من نظامها السياسى بل وفهمها لهذا الإسلام ؟ وإذا أغفلنا هذا المعيار الذى يمكن وصفه على أقل تقدير بأنه غير دقيق ولجأنا إلى معيار العقيدة التى يتبناها النظام القائم فى الدولة ومدى اقترابها أو ابتعادها عن الإسلام سوف نجد أن تطبيق هذا المعيار غاية فى الصعوبة ، وسوف تعترضه صعوبات هائلة فإذا كانت الإجابة واضحة فى عدد الحالات الصريحة كتركيا مثلاً التى تطبق مبدأ العلمانية فى علاقة الدولة التركية بالدين الإسلامى فإنه سوف يكون ملتبساً فى حالات أخرى عديدة ، فضلاً عما سنعود إليه مرة أخرى بخصوص إشكالية المفهوم المتبع للإسلام فى هذه الدولة وتلك .

وبعيداً عن هذه الإشكاليات العويصة ينصب التحليل فى هذا المحور على التحديات المتعلقة ببناء الدولة فى المجتمعات ذات الأغلبية الإسلامية ، وعلاقة هذه الدولة بغير المسلمين فيها أن وجدوا (وهى الحالة الأكثر شيوعاً) ثم بناء نظامها السياسى على أساس من الإسلام وهنا تثور أسئلة مهمة تتعلق بموقع الشورى من النظم السياسية المعاصرة عموماً ونظم البلدان الإسلامية خصوصاً ، ووجه الشبه والاختلاف بينها وبين النظام السياسى الإسلامى من المؤسسات السياسية الحديثة كالأحزاب السياسية والمؤسسات النيابية ومن الحركات المعارضة التى ترفع شعارات دينية وما إلى هذا .

٢ - التحدى المتعلق بالعلاقات بين الدول الإسلامية ، وهنا تثور أكثر من قضية منها مثلاً ما يتعلق بالواقع الراهن السيئ لهذه العلاقات والتى لا تجعل من الدول الإسلامية نظاماً متماسكاً لتفاعلات لها القدرة على الفعل المؤثر فى النظام العالمى بل ويصل الأمر إلى حد وجود صراعات خطيرة داخل العالم الإسلامى كالصراع العراقى الإيرانى مثلاً (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، هذا فضلاً عن عدد من الصراعات والنزاعات المعروفة بين دول عربية مسلمة كالحالة العراقية الكويتية على سبيل المثال، وبالتالى فمن الأهمية بمكان تحليل أسباب هذه الصراعات والمنازعات إذا أردنا أن تكون لدينا المقدرة على استشراف مستقبلها وإحداث التدخل المطلوب . من ثم فى مسارها من أجل الوصول بالعلاقات بين الدول الإسلامية إلى الوضع المبتغى لها .

ولاشك أن جزءاً قيماً من دراسة هذا الموضوع سوف ينصرف إلى دراسة منظمة المؤتمر الإسلامى لمعرفة مدى كفاية الإطار الذى توفره لمتطلبات العلاقات التعاونية الفاعلة بين الدول الإسلامية وطبيعة المعوقات التى تواجه هذه المنظمة فى عملها وما أنجزته فعلاً من أعمال وعلاقاتها بغيرها من المنظمات ... الخ .

كذلك فإن دراسة وضع الأقليات الإسلامية فى كافة أرجاء العالم وعلاقاتها بمراكز التأثير فى العالم الإسلامى إن وجدت تشكل موضوعاً مهماً للتحليل فى هذا الصدد : فما هو حجم هذه الأقليات وما هى أماكن وجودها ؟ وما حقيقة أوضاعها ؟ وما طبيعة علاقاتها بالدول الإسلامية المختلفة ؟ وما هى الإشكالية التى تثيرها هذه العلاقات إن وجدت ؟ وما هى كذلك أفضل الصيغ للتعامل معها لتعزيز هويتها الإسلامية ؟

وأخيراً وليس آخراً فإن ثمة حاجة ملحة لدراسة موقع القومية وتأثيرها على العلاقات بين الدول الإسلامية بل داخلها ، وتثير هذه المسألة بصفة خاصة قضية القومية العربية التى ينظر لها اتجاه فكرى معين فى العالم الإسلامى باعتبار أنها كانت منذ بدايتها مناقضة لمفهوم العالم الإسلامى الواحد بقدر ما تختص جزءاً مهماً من هذا العالم بإطار خاص للعلاقة ولاسيما أن أول خصوم الحركة القومية العربية كان هو الدولة العثمانية « الإسلامية » . وقد تضمنت الخصومة العربية العثمانية تحالفاً عربياً مع قوى كبرى فى النظام الدولى ابان الحرب العالمية الأولى انتهى بتفكيك الدولة العثمانية ، وشكل بذلك حلقة مهمة من حلقات ظاهرة تحالف فريق إسلامى مع قوى غير إسلامية ضد فريق إسلامى آخر . غير أن فريقاً آخر يرى أن الحركة القومية العربية قد لعبت بعد ذلك دوراً بالغ الأهمية فى تصفية الاستعمار الأوربى فى الوطن العربى وبالتالى فإنها حققت إنجازات محددة تصب فى المصلحة الإسلامية بالمفهوم الواسع لهذه المصلحة .

وبغض النظر عن هذا التباين فى الآراء فإن الأمر الذى لا شك فيه هو أن العلاقة بين القومية العربية والإسلام قد مثلت إشكالية حقيقية على الأقل على المستوى التطبيقى بمعنى أنه إذا كان ثمة اقتناع بأنه لا يوجد تناقض بين العروبة والإسلام على المستوى النظرى فإن هذا التناقض بدا أمراً واقعاً على المستوى التطبيقى فى عدد من الحالات المهمة وعلى رأسها الحرب العراقية الإيرانية التى كانت أطول حرب نظامية بعد الحرب العالمية

الثانية بين شعبين مسلمين أحدهما عربى والآخر غير عربى ، وكذلك كان الصدام بين القوى السياسية ذات التوجهات القومية وتلك التوجهات « الإسلامية » واحداً من خصائص النظام العربى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية غير أن مشكلة العلاقة بين القومية والإسلام تتجاوز دون شك قضية العلاقة بين العروبة والإسلام وإلا فما الذى يفسر انفصال دولة باكستان المسلمة إلى دولتين ، أو يفسر العلاقة بين الأكراد والمجتمعات المسلمة التى يعيشون كأقلية فى وسطها ، وهكذا ويعنى هذا أن التأصيل النظرى للمسألة القومية وموقعها من العلاقات داخل العالم الإسلامى يعد مسألة بالغة الأهمية لفهم هذه العلاقات .

٣ - التحدى المتعلق بموقع العالم الإسلامى فى النظام العالمى المعاصر ، وهنا تثور أسئلة مهمة تتعلق بمدى وجود رؤية إسلامية مشتركة لعلاقة مع العالم غير الإسلامى ، وما هى أبعاد الرؤية إن وجدت ، أم أن هذه العلاقات تقوم للأسف استناداً إلى المصالح الذاتية لكل دولة إسلامية على حدة ، وكذلك تتعلق هذه الأسئلة بنظرة القوى العظمى والكبرى فى النظام العالمى المعاصر للعالم الإسلامى وما إذا كان يعد خصماً محتملاً أو فعليا أو بالعكس شريكاً ممكناً فى علاقات تعاونية ، وأخيراً ما هى القدرة الفعلية للتأثير الإسلامى فى النظام العالمى .

كذلك لا شك أن الحركة الصهيونية تمثل تحدياً حقيقياً للعالم الإسلامى بقدر ما اتجهت فى هدفها المباشر إلى بقعة من بقاع العالم الإسلامى ناهيك عن القيمة الدينية لهذه البقعة لدى المسلمين وكذلك لموقف الحركة الصهيونية من الإسلام والمسلمين . ومن الأهمية بمكان أن تدرس فى هذا السياق التطورات الفكرية والسياسية التى طرأت على الحركة الصهيونية ومدى تأثيرها على طبيعة وقوة هذا التحدى .

ونتيجة لمحدودية الموارد كما سبقت الإشارة فقد تم الاتفاق فى إطار اللجنة المكونة من مقررى اللجان الفرعية للمشروع على دمج الموضوعات السابقة فى دراستين تتعلق إحداهما بما يمكن أن يطلق عليه بصفة عامة التحديات السياسية الداخلية للعالم الإسلامى، والثانية بما يمكن كذلك أن يكيف باعتباره يمثل التحديات السياسية الخارجية لهذا العالم ، ونتيجة لاعتبارات التخصص والكفاءة والإخلاص لأهداف المشروع تم إسناد

الدراسة الأولى للأستاذ الدكتور/ سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل - أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وصاحب عديد من المؤلفات السياسية من منظور إسلامى كما تم إسناد الدراسة الثانية إلى الأستاذة الدكتورة / نادية محمود مصطفى - أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمنسق العام لمشروع دراسة العلاقات الدولية فى الإسلام والذى تم بتمويل وإشراف من المعهد العالمى للفكر الإسلامى . وقد أعد كل منهما وثيقة أولية حول تصور تنفيذ المشروع مرفقة بهذا التقرير ، ثم بدأ العمل الفعلى فى الدراستين ويسير حالياً بشكل طبيعى بحيث ينتظر الانتهاء منهما بشكل أولى فى الربع الأخير من عام ١٩٩٨ ، على أن يعقب ذلك تنظيم حلقة نقاشية أو أكثر تضم مجموعة من خيرة الخبراء المتخصصين فى الموضوع للتعرف على آرائهم بشأن الدراستين تمهيداً لإدخال أية إضافات أو تعديلات يتفق على أنها سوف تكون مفيدة فى تطويرهما إلى الأفضل .

توصيات :

نتيجة لخبرة العمل فى الفترة الماضية يرجى النظر فى التوصيتين التاليتين :

- العمل على زيادة تفعيل مشاركة الجامعات أعضاء الرابطة فى تنفيذ المشروع حتى تجئ نتيجة العمل معبرة عن رأى واجتهادات أوسع قطاع ممكن من المهتمين بالموضوع .

- زيادة التمويل المخصص للمشروع بما يمكن من عقد أكبر عدد ممكن من لقاءات الخبراء وإجراء أية دراسات فرعية أو مكملة يظهر من سير العمل فى المشروع أنها ضرورية .

ملحـق

التحديات السياسية فى العالم الإسلامى

خطة العمل إعداد

أ. د / نادية محمود مصطفى

أ. د / سيف الدين عبد الفتاح

obeikandl.com

التحديات السياسية الحضارية

فى العالم الإسلامى

تمهيـــد

يركز هذا الموضوع بشقيه (الداخلى والخارجى) على جملة التحديات السياسية فى العالم الإسلامى ، ويتضمن هذا الموضوع بدوره أسساً ومقدمات منهجية تعتبر بحق مستلزمات أساسية لدراسة هذا الموضوع ، ومن أهمها :

مفهوم العالم الإسلامى ، مفهوم التحديات السياسية ، والعلاقة بين الداخل والخارج والتحدى السياسى وعلاقته بالجوانب الأخرى تأثيراً وتأثراً ، فضلا عن إمكانات التناول المنهجى لهذا الموضوع ، وأكثر المداخل تناسباً وملاءمة لدراسة هذا الموضوع فى إطار الأهداف المقررة للدراسة والبحث .

وقد برز العالم الإسلامى ومنذ ظهوره على ساحة البحث والدراسة كقوة مميزة على الساحة الدولية وذلك بسبب الموقع الاستراتيجى الذى تحتله الدول المكونة له ، وبتأثير الأحداث المتشابكة والكبرى التى جرت وتجرى فى مختلف البلدان الواقعة فى نطاقه .

ورغم تواتر استخدام هذا المفهوم « العالم الإسلامى » إلا أنه لا يزال واحد من أهم المفاهيم المختلف فيها وعليها لدى الكثيرين ، لأسباب ومقاصد متعددة ومتنوعة ، وهو ما يجعل من إلقاء الضوء على مفهوم العالم الإسلامى المعاصر والمعايير المختلفة والمتبعة لتحديده وتوضيح أبعاده ومعالمه ، وبيان الدول والوحدات التى تشكل أجزاءه ، والذاكرة التاريخية المرتبطة بهذا المفهوم « دار الإسلام » ، وبروز الظاهرة القومية وإفرازاتها فى شكل « الدول القومية » وما أحدثه ذلك من تطورات وتغييرات على المفاهيم المختلفة التى تسهم بدورها فى تحديد مفهوم العالم الإسلامى وما تركه ذلك من أثار على العلاقات بين الدول الإسلامية من جانب ، وبين الدول الإسلامية والعالم الغربى على تنوعه إن صح هذا التعبير من جانب آخر .

وفى إطار الدراسة المتأنية لهذا المفهوم ، فإن وصف جملة التحديات التى يواجهها هذا العالم ، وقد يكون أحد الأسباب المهمة فى ترجيح تبنى مفهوم العالم الإسلامى

« كمفهوم حضارى » وذلك نظراً لشموله كافة التعريفات الأخرى (السياسية ، البشرية والأغلبية العددية) واشتماله على جملة المعايير (العددية والتنظيمية والدستورية) . وتبنى المفهوم الحضارى للعالم الإسلامى كذلك يتناسب مع المدخل المنهجى الذى يحاول دراسة جملة هذه التحديات من منظور حضارى ، ولا شك أن هذا الترجيح لابد أن تكون له آثاره فى « مفهوم التحديات الحضارية » وكذلك العلاقة بين الداخل والخارج وفقاً للدوائر المتفاعلة والمتداخلة والمتقاطعة بحيث تحرك عناصر بحثية ضمن التصورات الإقليمية المختلفة سواء كانت أكثر تماساً مع ما يمكن تصنيفه ضمن دائرة « الداخلى » أو أكثر ارتباطاً مع ما يمكن اعتباره ضمن دائرة « الخارجى » وبما يحقق عناصر تكامل فى التناول والتعامل ومنهجية التحليل .

والأمر كذلك يتعدى تصنيف الداخل / الخارج إلى تصنيفات أخرى تتعلق بالسياسى وغير السياسى ، إذ أن دائرة التفاعل تجعل من منهج النظر والتعامل والتناول لما يسمى بالتحديات السياسية يجب أن يكون منضبطاً ضمن دائرة وصفها بالحضارية وما يتطلبه ذلك على الآخر هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن وصف هذه التحديات بوصف « الحضارية » يجعلنا وضمن هذا البحث نتابع جملة التحديات الرئيسية والاستراتيجية بالمعنى الواسع والتى تتصف بالتواتر والدوام النسبى وما تمثله من تحديات مفصلية أو تكوينية أو هيكلية ، وهى بذ لك تخرج المشاكل ذات الطبيعة الآتية أو الوقتية إلا أن تكون منظومة من الإشكاليات ، أو تمثل نموذجاً ومثالاً للتحدى المراد دراسته وبحثه .

ولا شك أن تحديد المفاهيم على هذا النحو يفرض بدوره أسلوباً له سماته فى التناول المنهجى لموضوع الدراسة ، خاصة أن موضوع التحديات التى تجابه العالم الإسلامى ، ليس من الموضوعات الحديثة أو الطارئة ، بل غالباً ما تم إثارته بشكل متكرر ومتواتر إما فى حالات التغيرات العالمية والدولية أو فى إطار وضوح ضعف العالم الإسلامى والفجوة التى تتسع بين حجم إمكاناته ودوائر فاعلياته ، وأنماط أدواره . وغالباً ما يثار هذا الموضوع ما اجتمعت المتغيرات الدولية التى تبرز هامشية دور العالم الإسلامى .

ومن ثم يصير التفكير فيما يسمى بالتحديات والتى تجابه عالم المسلمين أو العالم الإسلامى ضمن منظومة عالمية ومتشابكة ، ومتغيرة الأشكال ، وبما أن هذه التحديات

الحضارية قد اختلفت كماً ونوعاً وكثافة ، فيبدوا أن مدخل « تونبى » حول فكرته الأساسية « التحدى » و « الاستجابة » قد تشكل مدخلاً مهماً ومناسباً فى دراسة عناصر التحدى وأشكال الاستجابة .

أولا: التحديات الداخلية السياسية الحضارية فى العالم الإسلامى :

فى إطار ما حدد آنفا من مناسبة مداخل « التحدى والاستجابة » لدراسة هذا الموضوع وبما تحدده من عناصر محفزة للحركة والسلوك ، للاختيار والقدرة على المواجهة ، فضلاً عن « الإرادة » للخروج و « المدة » الملاءمة له خروجاً من أزمات استحكمت تدور فى معظمها حول الضعف والانقسام والتخلف والتى ارتبطت على نحو أو آخر بالعالم الإسلامى .

وحقيقة الأمر أننا أمام أهم إشكاليات بحثية ضمن وضع بات مستقراً بعد المرحلة الاستعمارية ، والتى خرجت من رحمها « الدول القومية » المستقلة ، والتى تفرض بدورها عنصر معادلة جديدة فى مناهج النظر والتعامل والتناول .

ومن هنا كانت جملة من الإشكالات والتحديات والأزمات التى تطول الدول القومية جميعاً ، وأخرى تتعلق بالدول الإسلامية خاصة ، وكثيراً منها تشكل تشكلاً متميزاً فى إطار التكوينات القومية الإسلامية ، وربما تعود فى جانب منها إلى الخبرة الإسلامية فيما قبل هذه التشكيلات التى اصطلح على تسميتها بالدول القومية . وغاية الأمر أن هذه التحديات فيما بعد الاستقلال « قديمها وحديثها » صارت تتشكل وتملك تأثيرها ضمن منظومة يصعب فيها من ناحية الفصل فى التأثير والتفاعل بين عناصر الداخل فيها من ناحية ، فضلاً عن صعوبة تحديد ما هو الداخلى أو الخارجى وفق عناصر تقويم لأوضاع التحديات وأشكال الاستجابة .

إننا أمام عناصر قسمة جديدة لابد من ملاحظتها وأخذها فى الاعتبار إذا ما أردنا خريطة التحديات على حقيقتها ، وذلك أن كثيراً من الدراسات فى هذا المقام قد تنجح بدرجة أو بأخرى فى رسم خريطة التحديات أو وصفها وصفاً دقيقاً ، إلا أنها قد لا تفلح فى رصد هذه التحديات ضمن الوسط والبيئة المحيطة بها ، فقد نتصور ذلك ضمن افتراض أن هناك « أمة إسلامية » باعتبارها كيان يملك الإرادة السياسية المتحدة والقرار السياسى

الواحد ودراسات أخرى قد تنظر إلى هذه الدول باعتبارها دولاً قومية لا تأثير لصفة الإسلامية على وصف إشكالاتها أو تحدياتها ، ومن ثم فهى بعيدة عن ذلك الوصف وما يمكن أن يتركه من آثار تتمثل فى بعض منها على ما تحمله من ذاكرة تاريخية ممتدة لابد أن تجد تأثيراتها الفعلية على أرض الواقع وفى إنتاج الظواهر السياسية المرتبطة به فى بعض تكويناتها . فضلاً عما تحمله هذه التحديات من مخزون تاريخى لا يمكن إهماله بأى حال فى الوصف والرصد ، كما لا يمكن تغافله ضمن تصورات المواجهة واتخاذ مواقف التصدى ، وذلك ضمن صياغة مشروعاتها الحضارية فى تشكيل عناصر الاستجابة الفاعلة لهذه التحديات الوصف ضمن الوسط لا يزال يملك تأثيراً على أرض فى إطار الإمداد التاريخى من جهة والامتداد المستقبلى من جهة أخرى .

وضمن هذه السياقات فى الفهم والرؤية يمكن تحديد التحديات فى شكل أقرب ما يكون للمفاصل الكبرى والأزمات المتواترة والضغوط الحضارية المكونة لها والمولدة لتشكيلاتها وتجلياتها ، ومن هنا يبدو لنا أن هذه التحديات السياسية المنوه عنها لابد أن ترى ضمن إمداداتها (الخارجية) وضمن تفاعلاتها مع المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والاقتصادية وجملة الحضارية .

هذه النظرة الشاملة تزكى المنظور الحضارى بما يتضمنه ذلك من آثار على كل العمليات المنهجية فى الوصف والتحليل والتفسير والتقويم ، ويتحرك ضمن مسارين مهمين :

الأول : يتعلق بإطاره مدخل السنن ، والبحث فى أصول العلل والأسباب والعلاقات الارتباطية والشرطية ضمن مكونات الفعل الحضارى ، السنن الحاكمة لصعود الحضارات وضعفها .

الثانى : يتعلق بالاستفادة من مدخل المستقبليات ، والذى يمكن من النظر إلى مستقبل هذه التحديات ، ومؤشرات حول طرائق مواجهتها ، وذلك فى سباق الارتباط بين هذا وذاك فى إطار السنن الفاعلة .

وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى جملة التحديات الداخلية تشخيصاً وتحديداً على مستويات الفكر والنظم والحركة ، فمن التحديات ما يعود إلى الفكر السياسى أو يتجلى فيه ، ومنها ما يتمثل فى النظم والمؤسسات ، ومنها يتضح بصورة أكبر ضمن أنماط الحركة السياسية وأساليبها المختلفة .

وضمن تلك المقدمات السابق التنويه إليها يمكن تصنيف التحديات السياسية الداخلية إلى قسمين يعالج كل قسم فى باب .

القسم الأول : المتعلق ببناء الأمة والتحديات المتعلقة بذلك ، وهو يتضمن إثارة جملة التحديات المختلفة فى كل ما يتعلق بقضايا الهوية والاختلاف والتعددية وما يحيط بذلك وما يتولد عنه من قضايا مثل العلاقة بين الإسلام والعروبة ، والإسلام والتعددية ضمن مفهومها الواسع (التعدديات العرقية والإثنية والدينية والاجتماعية .. الخ) ويمكن التطرق فى هذا الصدد إلى الحركات الإسلامية والدينية .

أما القسم الثانى : فهو المتعلق ببناء الدولة أى ما يرتبط بالكيان السياسى والعلاقة السياسية وأنماطها ومتطلباتها ، وتشكيل النظام السياسى ، وهذا يشتمل بدوره على مناقشة جملة من الإشكاليات والتحديات مثل إشكالية العلمانية وتأسيس النظم السياسية ، وإشكالية العلاقة بين بين الشورى والديمقراطية . وكذلك إشكالية العلاقة السياسية وما يرتبط بذلك من تأسيس هذه العلاقة السياسية (أى ترجمتها إلى أشكال مؤسسية مستقرة وفاعلة) وهو ما يجعلنا نتطرق إلى المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية ، ومؤسسات المشاركة السياسية والمجتمعات الأهلية والعناصر المتعلقة بمؤسسات الثقافة السياسية فضلاً عن سياسات التنمية وهذا يثير بدوره جملة الأزمات التى تواجه النظم السياسية فى بلدان العالم الإسلامى (أزمة الهوية ، أزمة الشرعية ، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل ، أزمة التوزيع ... الخ) وإمكانات مواجهتها وتقديم أنماط استجابة فاعلة لها .

ويمكننا فى هذا السياق تحديد الإطار العام لمنهج تناول هذه الموضوعات ضمن مستويات ثلاثه :

الأول : العرض النقدى للكتابات التى تناولت جملة التحديات السياسية الداخلية المنوه عنها .

الثانى : يمكن استخلاص من ذلك العرض خريطة التحديات الداخلية الكبرى التى تواجه العالم الإسلامى .

الثالث : تأصيل جملة من المقدمات المنهجية للبحث فى هذا الموضوع وما يمكن أن يطرحه ذلك من أجنده بحثية قابلة للمتابعة البحثية المتأنية .

كل ذلك فى إطار تصنيف هذه التحديات ضمن تحدى بناء الأمة ، وتحدى بناء الدولة .

ثانياً : التحديات السياسية فى العالم الإسلامى :

يقترب البحث من دراسة هذه التحديات اقتراباً ثلاثى المستويات :

الأول : التحليل التراكمى النقدى المقارن للأدبيات (باللغة العربية والأجنبية) التى تعرضت جملة وتفصيلاً لهذه التحديات بعضها أو جلها ، وذلك حتى نتعرف على حصيلة المعرفة متعددة المصادر والمنظورات حول هذه القضية . وسيتم التحليل فى هذا المستوى وفق إطار منهجى نحدد أبعاده فيما بعد .

الثانى : تقديم خلاصة ذلك التحليل وانطلاقاً من منظور الباحث حول طبيعة التحديات الخارجية وآثارها وسبل الاستجابة لها .

الثالث : تحديد القواعد المنهجية للبحث فى هذا الموضوع وكذلك تحديد المجالات والاتجاهات البحثية والحركية الجديرة بالاهتمام المستقبلى ، والتى يمكن أن تحقق دراستها تراكماً علمياً جديداً على صعيد الجماعة البحثية العربية الإسلامية .

وحيث أن المستويين الثانى والثالث من منهج الدراسة يرتهنان بالإنجاز فى صعيد المستوى الأول ، فسنركز فيما يلى على الإطار النظرى للبحث على هذا المستوى . ويتلخص هذا الإطار كالآتى :

١ - تعدد الأدبيات منذ منتصف الثمانينيات التى تناولت تحت مسميات عدة ومن زوايا متنوعه المجال البحثى الكبير الذى ينبثق عنه موضوعنا . فنجد على سبيل المثال العناوين التالية : الإسلام والمسلمون فى عالم متغير ، الإسلام والنظام الدولى الجديد، الإسلام والغرب ، امتنا والنظام العالمى الجديد ، مستقبل العالم الإسلامى فى ظل النظام العالمى الجديد ، الإسلام والنظام العالمى الجديد ، مستقبل العالم الإسلامى فى ظل النظام العالمى الجديد ، العالم الإسلامى والمتغيرات الدولية الراهنة .

ونلاحظ أن جميع هذه العناوين تضم شقين : الإسلام أو المسلمين أو العالم الإسلامى من ناحية والنظام العالمى الجديد أو الغرب أو المتغيرات الدولية الراهنة من ناحية

أخرى . وهذا يعنى فيما يبدو أن العلاقة بين هذين الشقين هى محور الاهتمام وأن تعدد بؤر هذا الاهتمام ومما لا شك فيه أن التحديات الخارجية التى تواجه العامل الإسلامى هى محور أو خلفية هذه البؤر التى انطلقت منها هذه الأدبيات أو بنيت عليها ، ويدفعنا هذا التعدد فى هذه الأدبيات خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى تمييزها كتيار واضح ومتدفق من الرؤى المتلاطمة التى تتفرع بين روافد واتجاهات متنوعة . ولابد وأن تستشير ملاحظة هذا التيار السؤال عن مغزى توقيت تجمعه فى هذه المرحلة .

فالمرحلة الراهنة من تاريخ العالم الإسلامى وتاريخ المسلمين هى مفترق طرق جديدة تمر به تطورات العلاقة بين الإسلام وبين العالم وإذا كانت مفارق الطرق السابقة جميعها قد قادت إليها عمليات تحول وتغير سواء فى أوضاع المسلمين أو العالم المحيط ، فهذا شأن المرحلة الحالية من تطورات النظام الدولى ومن أوضاع العالم الإسلامى والتى تفرز أثواباً جديدة للتحديات الخارجية للعالم الإسلامى . حيث أن هذه التحديات شأنها شأن الداخلية منها أيضاً ليست مستحدثة أو طارئة ، ولكنها متكررة ومتواترة منذ بدأت المرحلة الكبرى من الضعف والتجزئة والتراجع أمام الآخر ، وإن كانت تتخذ أشكالا متغيرة بتغير الأوضاع والظروف من مرحلة فرعية إلى أخرى .

ومن ناحية أخرى يستشير وجود هذا التيار العديد من الأسئلة حول خصائص ومضمون القضايا التى يطرحها وأهم المناقشات التى يشهدها بين روافده المختلفة .

وبالطبع فإن الغاية الكبرى من تحديد هذه الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها هى استكشاف محصلة الحالة الراهنة (على مستوى الواقع ومستوى الفكر) لوضع الإسلام والمسلمين فى نهاية القرن العشرين وما يحمله هذا الوضع من فرص وإمكانيات أو قيود وضغوط أى بما يستشيره من تحديات ويفترضه من استجابات .

٢ – ان هذا المقترب المنهاجى لدراسة التحديات الخارجية أى نقد الأدبيات يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية ومن أهمها ما يلى :

(أ) استكشاف مناطق الاختلاف بين المنظورات المختلفة التى تهتم بدراسة الموضوع انطلاقاً من أسسها والتى تنقسم بينها الأدبيات .

(ب) تحدى أنماط التحديات (مثلاً : المادية ، غير المادية) التى تحتل أولوية الاهتمام نظراً لإلحاحها أكثر من غيرها .

(جـ) ما هى أنماط الاستجابة القائمة أو الممكنة من جانب القوى الإسلامية حكومات كانت أو شعوباً ؟

(د) ما طبيعة التحليل فى هذه الأدبيات : فكرى نظرى ؟ أم ينبنى على قواعد معلوماتية وسلوكية محددة ؟ وهل هناك تركيز على مناطق معينة من العالم الإسلامى أكثر من غيرها ؟

(هـ) هل تعالج الأدبيات أشكال التحديات الراهنة فقط أم تطرح خصائص اللحظة التاريخية الراهنة فى إمداداتها السابقة وفى احتمالاتها الممكنة فى المستقبل (أى ما العلاقة بين حلقات الواقع ، التاريخ ، المستقبل فى دراسة التحديات) ؟

٣ - وينطبق الاقتراب من عملية تحليل الأدبيات من تحديد إجرائى للتحديات الخارجية بمستوياتها وأنماطها : كيف ؟

بالنظر إلى الأدبيات النظرية فى مجال دراسة العلاقات الدولية ، نجد موضوع بحثنا يقع فى نطاق « التفاعلات النظمية » وهو يثير عدة أبعاد نظرية : خصائص النظام الدولى وتأثيرها على النظم الفرعية الإقليمية والنوعية ، وأنماط التهديدات الخارجية للأمن ، أنماط الاستجابة لهذه التهديدات وأدواتها . ومن الجدير بالذكر ملاحظة أن هذه الأبعاد تتصل بدورها بثلاث مستويات تحليلية نظمية هى وضع النظم الفرعية فى سلم القوى الدولية . درجة التمسك والتفكك فى هذه النظم ومن ثم مدى قدرتها على الاستجابة للتحديات التى يفرضها هذا الوضع ، وأخيراً التحولات على نطاق هذه النظم الفرعية تحت تأثير التفاعل بين هذه التحديات وهذه الاستجابات .

وبالنظر إلى العالم الإسلامى إذا أمكن لنا اعتباره نظاماً فرعياً نوعياً وعلى ضوء خبرة ما أخذ يشهده من تحديات منذ بداية مرحلة ضعفه وتطورها فإنه يمكن أن نميز بين ثلاث مجموعات من الأنماط : فمن ناحية واستناداً إلى معيار مصدر التحدى (وهنا يثور أمامنا ما يتصل بالتحديد الإجرائى للمقصود الخارجى) أى القوى الخارجية فهل يمكن أن نميز بين تحديات من مصادر غربية أم أن « الغرب » هذا هو كل مصدر واحد ذو تنويعات فقط ؟ كذلك هل يمكن أن نميز بين تحديات الغرب وتحديات الصهيونية وإسرائيل ؟ أم يتطابق هذان المصدران ؟ أم يمكن أن نتساءل ما هى التحديات من الغرب وما هى التحديات من الصهيونية ؟ وما هى الجسور بينهما ؟

ومن ناحية أخرى : واستنادا إلى معيار طبيعة التحديات فيمكن أن نميز بين نمطين أساسين : التحديات المادية لعناصر القوة وللوحدة وللاستقلال ، والتحديات غير المادية أى للنموذج الحضارى الإسلامى . وهما نمطان على مدار التاريخ الإسلامى مترابطان فى تأثيراتهما . ولقد اتصل كل منهما بتدخلات خارجية هامة وبأدوات متطورات تطرح قضايا متجددة على الدوام وأن ظل جوهرهما واحد وهدفهما ثابت وهو النيل من القوة والاستقلال والوحدة على صعيد العالم الإسلامى .

ومن ناحية ثالثة : وبالنظر إلى معيار مجال التحدى ونطاقه الجغرافى أو المكانى (أقاليم العالم الإسلامى) فهل نجد أنماطاً من التحديات أكثر بروزاً على مستويات إقليمية معينة أكثر من غيرها ؟ فمثلاً الصراع العربى الإسرائيلى يمثل وفقاً للمنظور الإسلامى تحديا حضارياً وعقيديا للمسلمين بأسرهم ولكنه أكثر تأثيراً على المنطقة العربية وما تواجهه من تدخلات خارجية وبالمثل فإن التهديدات للهوية الإسلامية أمر يواجه أقاليم العالم الإسلامى المختلفة وإن كانت تبدو أكثر خطورة بالنسبة لأقاليم بعينها حيث يكون المسلمون أقلية وخاصة فى ظل أطار أكبر ضموا إليه قسراً وعلى صعيد أخر وبالنظر إلى نفس المعيار يمكن أن نشير إلى نمط التحديات التى تواجه العلاقات بين الدول الإسلامية مثيرة الصراعات فيما بين هذه الدول وإذا كان لهذه الصراعات مصادرها الذاتية (الوطنية أو الإقليمية) إلا أنها لا تعدم المصادر الخارجية) .

التحديات التربوية التى تواجه العالم الإسلامى

فى القرن الحادى والعشرين

إعداد الدكتور / محمود أحمد شوق (*)

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، محمد النبى الأمين، معلم الأمة وقدوتها وشفيعها يوم الدين ... أما بعد :

فإننى أذكر بالشكر والتقدير معالى رئيس الرابطة ، لما يقدمه لى شخصياً من دعم مكننى من تنظيم اجتماعات اللجنة وحضور اجتماعات مقررى اللجان بالقاهرة ، ولما يزودنى به من أفكار وتوجيهات ، لها أثرها الكبير فيما أنجزته اللجنة بخاصة ، واللجان الأخرى بعامة .

كما أشكر - سلفاً - أصحاب المعالى أعضاء المجلس التنفيذى للرابطة ، لما سوف يبدونه من آراء أحسبها مهمة - بمشيئة الله - فى تجويد عمل اللجنة المستقبلى .

وشكرى الجزيل للأستاذ الدكتور الأمين العام للرابطة على تعاونه المخلص مع اللجنة، وحضوره معظم اجتماعاتهم وإسهامه فى مناقشاتها ، مما أثرى عمل اللجنة وعمل على تحقيق أهدافها .

أما أعضاء اللجنة فهؤلاء هم الجند المخلصون الذين يتجشمون المتاعب ، بحضورهم اجتماعات اللجنة وتحمل أعباء أعمالها دون حوافز مشجعة . فلهم منى خالص الشكر وعظيم التقدير .

والله أدعو أن يجعل جهد كل من أسهم فى عمل اللجنة ، فى ميزان حسناته يوم القيامة .

مقرر اللجنة

(*) مستشار رئيس رابطة الجامعات الإسلامية .

إن العصر الذى نعيش فيه ، هو عصر تغيرات غير مسبوقة تغشى حياة الإنسان . فمراكز البحوث العلمية تتدفق منها أنها المعرفة عن كوامن خلق الله ، ومراكز البحوث التقانية تنهمر منها تقانات قفزت بريادة الإنسان للكون إلى مختلف أنهار المجرات فى الفضاء، وإلى طبقات فى أعماق الأرض لم يكن بلوغها يدور فى خلد البشر ، وامتد العلم والتقانة إلى الكائنات الحية ليبدل فى أعضائها ويغير من تكوين خلاياها . وسبحان القائل : ﴿ سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم ﴾ « سورة فصلت - الآية ٥٣ » .

وفى خضم هذه التغيرات وتلكم التطورات ، ينقسم العالم إلى فئتين رئيستين من الأمم :

الفئة الأولى : تتمتع بالقوة والمنعة بما حققت من إرتقاء وتطور فى مختلف المجالات . وبخاصة ، بالنسبة لمناهج التعليم التى حاولت الاحتفاظ بها مواكبة لفيض المعرفة المتدفق وسيل الاكتشافات العلمية المنهمر . وبما طبقت من تربية ناهضة ، نابعة من قيمها ، محققة لأهدافها ، موجهة نحو تحقيق آمالها وبناء مستقبلها . وبما أذكت من شعلة البحث العلمى فى مراكز البحث والتقانة فيها . وبما حققت من إلتحام وتفاعل بناء بين معاهد التعليم ومراكز البحث من ناحية ، ومؤسسات الإنتاج والخامات من ناحية أخرى . فأصبحت من منتجى العلم والتقانة ومن المانحين والمانعين لهما . ومن ثم من المتحكمين فى رقاب من تحتاج لهما من الأمم الأخرى .

أما الفئة الثانية : فتتكون من تلكم الأمم التى أدركها الضعف وأربكتها الحاجة . وأصبح من الصعوبة بمكان أن تلحق بركب التقدم ، نظراً لعوامل كثيرة أوردتها هذه الموارد ، من أهمها : تدنى التعليم فى معاهدها ، وتخلف البحث فى مراكز بحوثها ، والانفصام بين معاهد التعليم ومراكز البحوث من ناحية ومؤسسات الإنتاج والخدمات من ناحية أخرى، وتوجهها إلى نقل الخبرات والأدوات من الغير على حساب التجريب والإبداع الذاتى . ومن ثم أخذت بأساليب ليست نابعة من قيمها ، ولا هى مناسبة لمتطلبات التنمية فيها ، ولا مستجيبة لطموحاتها المستقبلة . وحين يحدث هذا فى أمة فإنه يكون من أخطر عوامل تخلفها وتعميق ترديها .

ومما يزيد الطين بلة ، والصورة تناقضاً ، أن الأقوياء يتكتلون ويتعاونون والضعفاء يتفرقون ويقتتلون . فهذه أمريكا تكون تكتلاً اقتصادياً مع كل من كندا والمكسيك ، وهذه

دول أوربا تتوحد تربويا واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً فى كيان واحد ، وهذه نمور آسيا تكوّن هى الأخرى كياناً اقتصادياً موحداً . وتزداد هذه الكيانات قوة وتتسع آفاقها يوماً بعد يوم .

وعلى الجانب الآخر ، نجد صورة مناقضة تماماً . فالضعفاء تطحنهم الفرقة وتنهكهم الحروب . ونجد لهذا أمثلة فى حروب عدة : بين العراق وإيران ، وبين البوسنة والهرسك والصرب ، وبين المسلمين والهندوس فى الهند . واليوم ، تدور آلة الحرب الضروس فيما بين كل من الآفغان وبعضهم والسودانيين وبعضهم . أما أفريقيا فلا يكاد يمر يوم دون أن تدق أسماعنا أخبار حرب اشتعلت هنا أو هناك داخل القارة ، إلى أن أصبح عدم سماع مثل هذه الأخبار أمراً ملفتاً للنظر .

وحين يحزب الأمر ويشتد الخطب فى أمة ، فإنها تتطلع إلى مراكز الانطلاق فيها تستحثها على الدفاع عن كيانها ، وحل مشكلاتها ، وتحقيق أحلامها فى النهوض من عثرتها .

ومن المعروف أن الجامعات من أهم مراكز الانطلاق فى الأمم ، ففيها العلماء ورواد البحث ، وفيها يُعد قادة المستقبل ، وإليها يتطلع المجتمع إلى الإسهام الفاعل فى حل مشكلاته ، وتحقيق أهدافه وطموحاته .

وتجمع رابطة الجامعات الإسلامية تحت لوائها ثمانين عضواً من الجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى التى تنتشر فى مختلف أنحاء العالم ، تعمل الرابطة من أجل النهوض بخططها ومناهجها والإرتقاء بمختلف المناشط فيها ، وصولاً إلى دعم الأمة باستنفار الطاقات الإبداعية المتوافرة لدى أبنائها .

وترى الرابطة أن مواجهة مشكلة تخلف الأمة الإسلامية لا ينبغى أن تقتصر على استنفار الجانب العلمى والتقانى فقط ، ولكن ترى أن تكون المواجهة شاملة تنبثق - بعد ترسيخ الأصول - من دراسة الجوانب المختلفة ذات التأثير الفعال فى مسيرة الأمة ، وأهمها؛ الجوانب : التربوية ، والاجتماعية ، والإعلامية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والحضارية ، والتشريعية ، إضافة إلى الجانب العلمى والتقانى .

وانطلاقاً من هذا التصور ، كونت الأمانة العامة بناء على قرار من المؤتمر العام الخامس للرابطة لجنة لدراسة كل من هذه الجوانب الثمانية بالتعاون مع الجامعات الأعضاء ،

على أن تُركز الدراسات على استشراف التحديات المستقبلة التى يمكن أن تواجه الأمة الإسلامية فى القرن القادم .

وفيما يلى نلخص بإختصار شديد تكوين لجنة دراسة التحديات التربوية والمصاعب التى تواجهها وخطة عملها فى المستقبل ، إن شاء الله :

أولاً : تكوين لجنة دراسة التحديات التربوية :

بالنسبة للجانب التربوى ، كونت الأمانة العامة للرابطة لجنة على النحو التالى ، لدراسة التحديات التربوية المستقبلة التى يمكن أن تواجه الأمة الإسلامية فى القرن الحادى والعشرين :

الاسم	الاسم	الجامعة التى يمثلها
١	أ.د / محمود أحمد شوق	مستشار رئيس رابطة الجامعات الإسلامية
٢	أ.د / ممدوح الصدفى	عميد كلية التربية بجامعة الأزهر ، ممثلاً لجامعة الأزهر
٣	أ.د / سامى محمود أبو بيه	عميد كلية التربية بجامعة المنوفية ، ممثلاً لجامعة المنوفية
٤	أ.د / على أحمد مدكور	عميد معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة ممثلاً لجامعة القاهرة
٥	أ.د / سيد محمد سيد صبحى	أستاذ بكلية التربية بجامعة عين شمس ، ممثلاً لجامعة عين شمس
٦	أ.د / حسن البيلاوى	عميد كلية التربية ببنها ، ممثلاً لجامعة الزقازيق
٧	أ.د / محمد أبو الفتوح شريف	عميد كلية التربية بدمياط ، ممثلاً لجامعة المنصورة
٨	أ.د / عبد الجواد السيد بكر	أستاذ بكلية التربية فرع كفر الشيخ ، ممثلاً لجامعة طنطا
٩	أ.د / محمد بن معجب الحامد	مدير إدارة المناهج بوزارة المعارف ، ممثلاً لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وكان من بين أعضاء اللجنة - كما شكلتها الأمانة العامة - عضو يمثل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ولكنها لم تقترح ممثلاً لها حتى تاريخه ، وعضو يمثل كلية الدراسات الإسلامية بدبى ، وقد رشحت الكلية الدكتور خليفة بابكر الحسن ولكنه لم يحضر اجتماعات اللجنة .

ثانيا : أهم إنجازات اللجنة :

(أ) الاجتماعات :

لقد عقدت اللجنة اجتماعات عديدة بمقر الأمانة العامة للرابطة حضر كل منها معظم أعضاء اللجنة ، عكفت فيها على دراسة المهمة من مختلف جوانبها ، قدم فيها بعض الأعضاء أوراق عمل تتعلق بالمفاهيم والأساليب وخطة العمل والتحديات ، ودارت مناقشات مستفيضة فى الاجتماعات تناولت طبيعة الدراسة وامتدادها الزمنى والمكانى وخصوصيتها النوعية وجوانبها ، وخطط التنفيذ وأساليبه ، والصعوبات التى يمكن أن تواجه الدراسة - وبخاصة من حيث كونها عن العالم الإسلامى ككل - ومصادر المعلومات التى يمكن توافر الثقة فيها ، والموضوعات التى ينبغى أن تتوافر لها وفيما تتوصل إليه من نتائج ، والتمويل الذى تحتاجه ومدى إمكانية توافره .

وقد حضر معظم اجتماعات اللجنة الأستاذ الدكتور الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية . ورغبة من اللجنة فى الاستفادة من أصحاب الرؤى المختلفة ، فقد أفسحت المجال لأن يحضر اجتماعاتها بعض الخبراء من غير أعضائها . ولذلك :

حضر ثلاثة اجتماعات من اجتماعاتها ، كل من :

- أ.د. محمود عويضة — وكيل كلية التربية ، بجامعة المنوفية

وحضر اجتماعين كل من :

- أ.د. بشير البكرى — خبير التربية بهيئة اليونسكو سابقاً ،
- أ.د. / نادية جمال الدين — رئيس قسم تعليم الكبار المقارن بمعهد الدراسات والبحوث التربوية ، بجامعة القاهرة

وحضر اجتماعا واحدا ، كل من :

- أ.د. مصطفى العرجاوى — عميد كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ، بدمنهور
- أ.د. يسرى إبراهيم أبو سعدة — أستاذ القانون الخاص بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ، بدمنهور
- أ.د. عبد الحليم عويس — باحث وداعية إسلامى كبير
- أ.د. على جوهر — عضو هيئة التدريس بكلية التربية ، بدمياط
- أ.د. محمد عزت عبد المنصف — وكيل كلية العلوم ، جامعة طنطا
- أ.د. سيد أحمد حسن — أستاذ متفرغ بكلية الهندسة ، بجامعة المنوفية
- أ.د. حسن موسى — المستشار القانونى لاتحاد المراكز الإسلامية ، فى فينا

كما حضر مقرر اللجنة عدة اجتماعات لمقرري اللجان بمقر الأمانة العامة للرابطة ، تم فيهما عرض ما انجزته مختلف اللجان وتبادل وجهات النظر بشأنه . وحال دون حضور المقرر بقية اجتماعات المقررين وجود مقر عمله خارج جمهورية مصر العربية .

(ب) أهم أهداف الدراسة :

وقد حددت اللجنة أهم جوانب مهمتها فيما يلي :

١ - تحديد كل من التالي :

١ - ١ أهم ملامح الواقع التربوى للأمة الإسلامية ومشكلاته .

١ - ٢ أهم الاتجاهات التربوية العالمية المعاصرة .

١ - ٣ أهم التحديات التربوية التى يمكن أن تواجه الأمة الإسلامية فى المستقبل .

١ - ٤ الأساليب والإجراءات التى تمكن من مواجهة هذه التحديات .

١ - ٥ مهمات الجامعات الإسلامية - على وجه الخصوص - فى هذه المواجهة .

١ - ٦ أهم آفاق العمل التعاونى المشترك بين الأقطار الإسلامية ، فى مجال مواجهة هذه التحديات .

٢ - اعداد دليل عمل للمؤسسات التربوية عموماً ، يعينها - بعد الله - على رسم خططها المستقبلة التى تعمل على مواجهة هذه التحديات إلى جانب الاستنفاز التربوى لهذه المؤسسات .

(جـ) أهم الإجراءات الموجهة لعمل اللجنة :

تتلخص أهم الإجراءات التى توجه عمل اللجنة فيما يلي :

١ - أن تسير اللجنة فى دراستها وفق السلم التعليمى ، بدءاً من التعليم الابتدائى مروراً بالتعليم الإعدادى والثانوى والتعليم الجامعى وصولاً إلى الدراسات العليا ، كلما كان هذا ممكناً .

٢ - أن تتم المعالجة فى اطار تربوى ، وليس تعليمى فقط .

٣ - أن يكون من بين الاهتمامات ، التعرف على ملامح الواقع اضافة إلى استشراف المستقبل .

٤ - أن تتبع الأسلوب الإجرائى ، عند تناول ما تتعرض له الدراسة من قضايا ومشلات .

٥ - أن تحرص على فتح قنوات الاتصال بين مستويات السلم التعليمى ، آفقياً ورأسياً .

٦ – أن تراعى التوجيه الإسلامى ، فى جميع ما تتناوله .

٧ – أن تستثمر الاتجاهات التربوية العالمية المعاصرة .

٨ – أن تعنى الدراسة بتربية المعلم ، اضافة إلى الجوانب الأخرى فى العملية التعليمية .

٩ – للوفاء بخصوصية كل إقليم أو منطقة فى العالم قسمت اللجنة العالم الإسلامى إلى أقاليم على النحو التالى :

٩ – ١ العالم العربى باستثناء دول الخليج .

٩ – ٢ دول الخليج .

٩ – ٣ جنوب شرق آسيا .

٩ – ٤ افريقيا .

٩ – ٥ شرق أوروبا .

٩ – ٦ الأقليات الإسلامية فى كل من أمريكا وأوروبا .

١ – أن يعد الدراسة عن كل منطقة أو إقليم أحد أبنائها ، كلما كان هذا ممكناً .

(د) الاستكتاب :

وبناء على هذا التقسيم : استكتب مقرر اللجنة كلا من الأساتذة التالية أسماؤهم لاعداد بحوث وفق ما ذكر فى (ب) :

١ - **أ.د. ممدوح الصدفى** عضو اللجنة ، عميد كلية التربية جامعة الأزهر
لاعداد بحث : عن التعليم الفنى فى العالم العربى

٢ - **أ.د. سامى أبو بيه** عضو اللجنة ، عميد كلية التربية جامعة المنوفية
لاعداد بحث : عن التعليم العام فى العالم العربى

٣ - **أ.د. على أحمد مدكور** عضو اللجنة ، عميد معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة
لاعداد بحث : عن التعليم الجامعى والدراسات العليا فى العالم العربى

٤ - **أ.د. أنيس أحمد** الأستاذ بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد بباكستان
لاعداد بحث : عن التربية والتعليم فى جنوب شرق آسيا

٥ - **أ.د. شارنوكاه الحبيب** باحث إسلامى ، مشرف على المدارس العربية والإسلامية بالسنغال
لاعداد بحث : عن التحديات المستقبلة التى تواجه المسلمين فى أفريقيا ، جنوب الصحراء

٦ - لم تهتد اللجنة - بعد - إلى من تستكتبه عن كل من إقليم شرق أوروبا ، والأقليات الإسلامية فى كل من أوروبا وأمريكا ، لذلك ، اتفق المقرر مع الإسيسكو أن تكلف أحد الخبراء التربويين من شرق أوروبا للكتابة فى الموضوع ، على أن يكون هذا من بين بحوث هذه الندوة .

(هـ) اعداد استبانة عن التحديات التربوية التى يتوقع أن تواجه العالم الإسلامى فى المستقبل :

أعد المقرر استبانة مفصلة عن التحديات التربوية التى يمكن أن يواجهها العالم الإسلامى فى المستقبل ، وأهم أساليب مواجهتها ، حكم فيها (١٥) أستاذاً فى تخصصات العلوم الشرعية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والعلمية والتقانية . ولا تزال الاستبانة قيد الدراسة والتحليل .

(و) بتوجيه من معالى رئيس الرابطة ودعمه ، اتفق مقرر اللجنة مع جامعة الإمارات العربية المتحدة على أن تستضيف ندوة عن « التحديات المستقبلة التى يمكن أن تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل » - ومن بينها التحديات التربوية - متزامنة مع استضافة الجامعة للمجلس التنفيذى للرابطة فى الفترة من ٢٠ - ٢٢ شعبان ١٤١٨هـ الذى يوافقه ٢٠ - ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧م . وقد تم هذا بحمد الله .

(ز) أعد المقرر دراسة عن الواقع التربوى المعاصر للعالم الإسلامى . كان من نتائجها تحديد أهم المشكلات التربوية التى تواجه العالم الإسلامى ، على وجه العموم . وفيما يلى عرض لملخص لها :

ملخص بأهم المشكلات التى تواجه التعليم فى العالم الإسلامى .. على وجه العموم

obeikandl.com

أولاً: أهم المشكلات الخاصة بالتعليم قبل الجامعى

obeikandl.com

١ - ١ بالنسبة للعملية التعليمية عموما

obeikandl.com

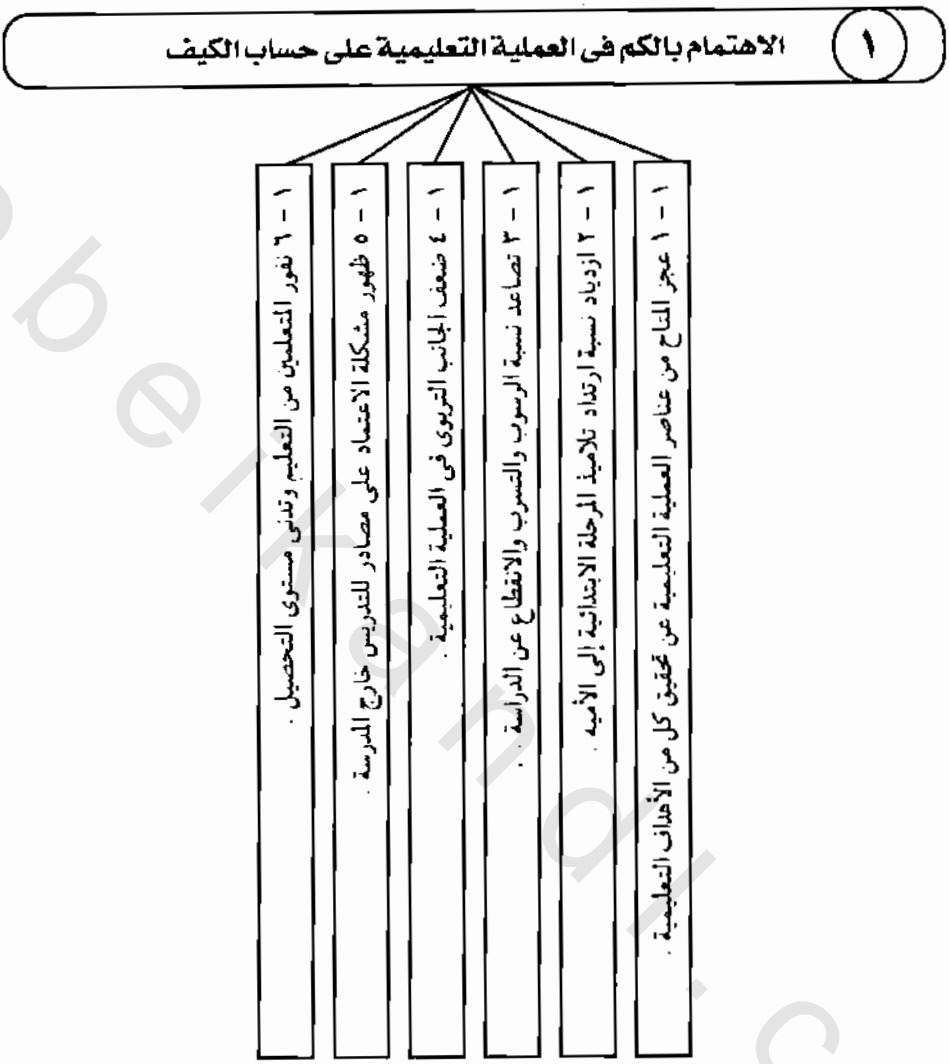

شكل (١) : أهم مشكلات الاهتمام بالكم على حساب الكيف فى العملية التعليمية

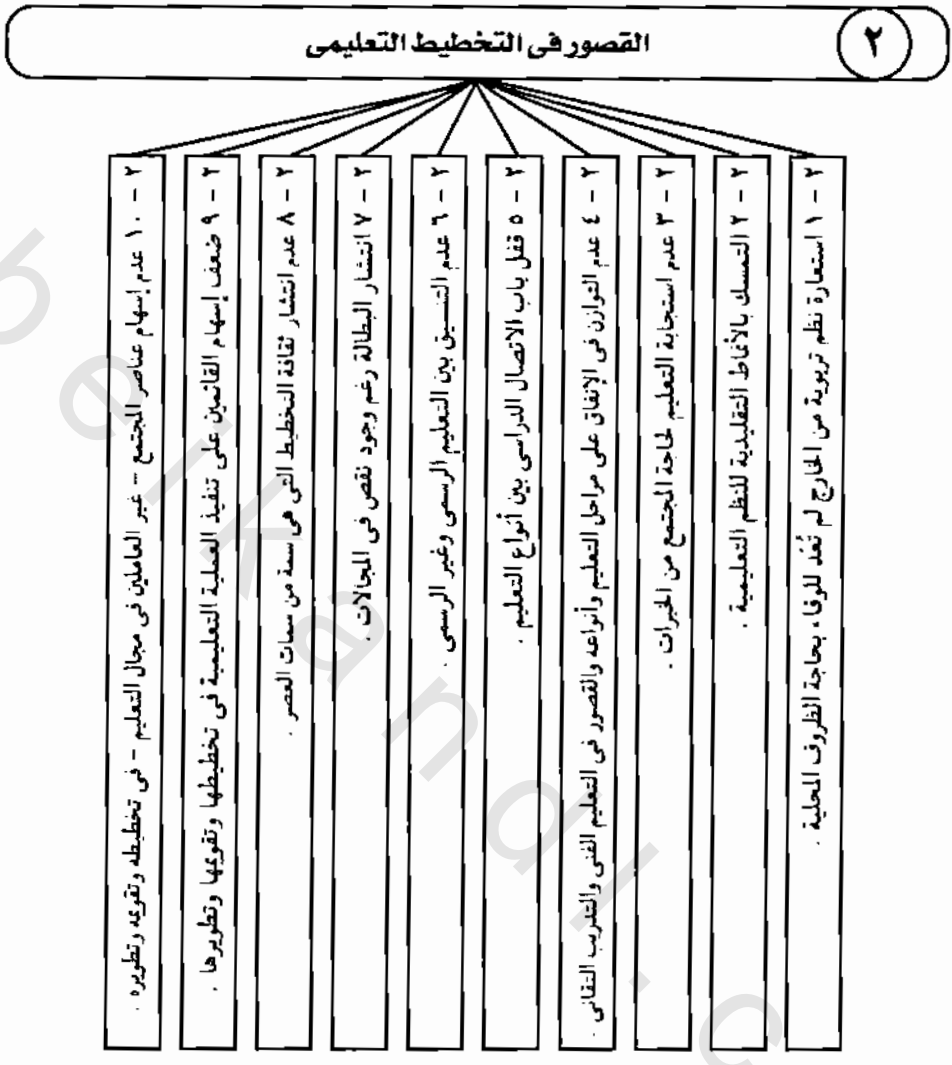

شكل (٢) : أهم المشكلات فى التخطيط التعليمى

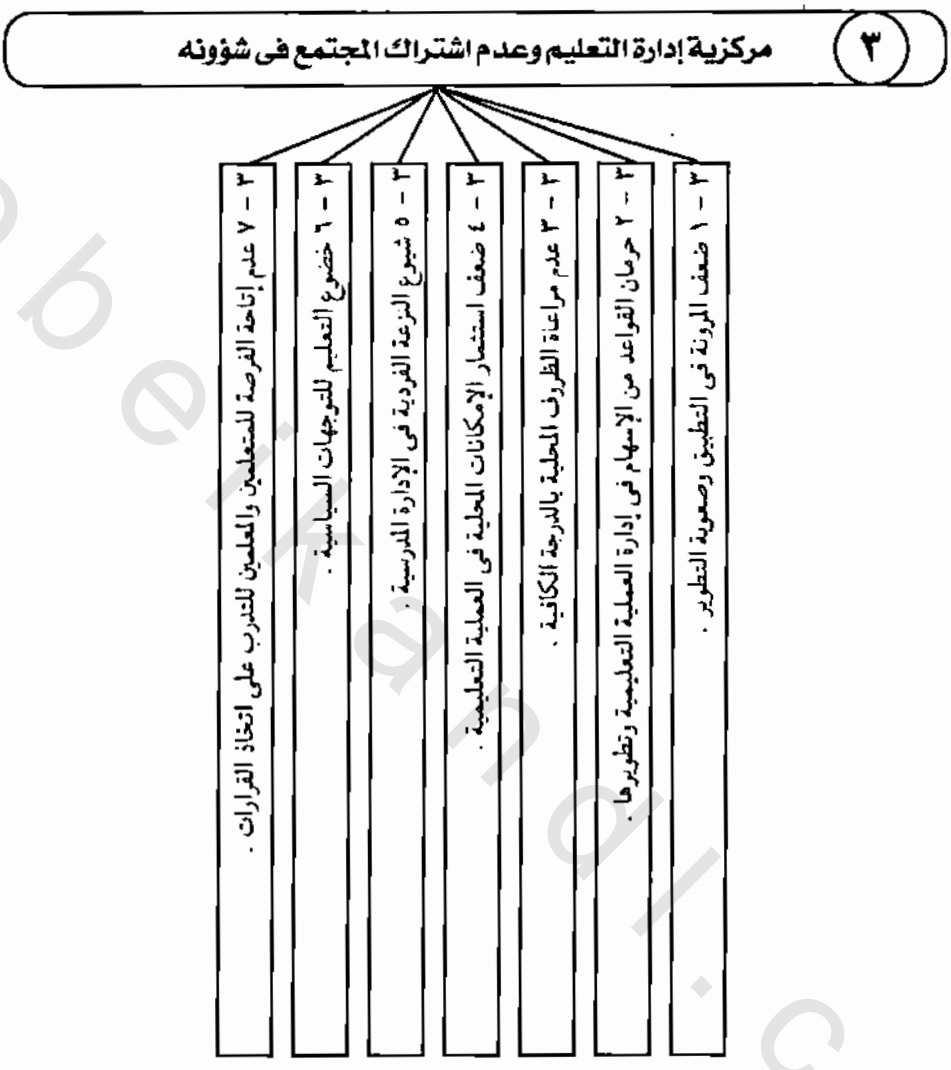

شكل (٣) : أهم المشكلات بالنسبة لإدارة التعليم وعدم إشراك المجتمع فى شؤونه

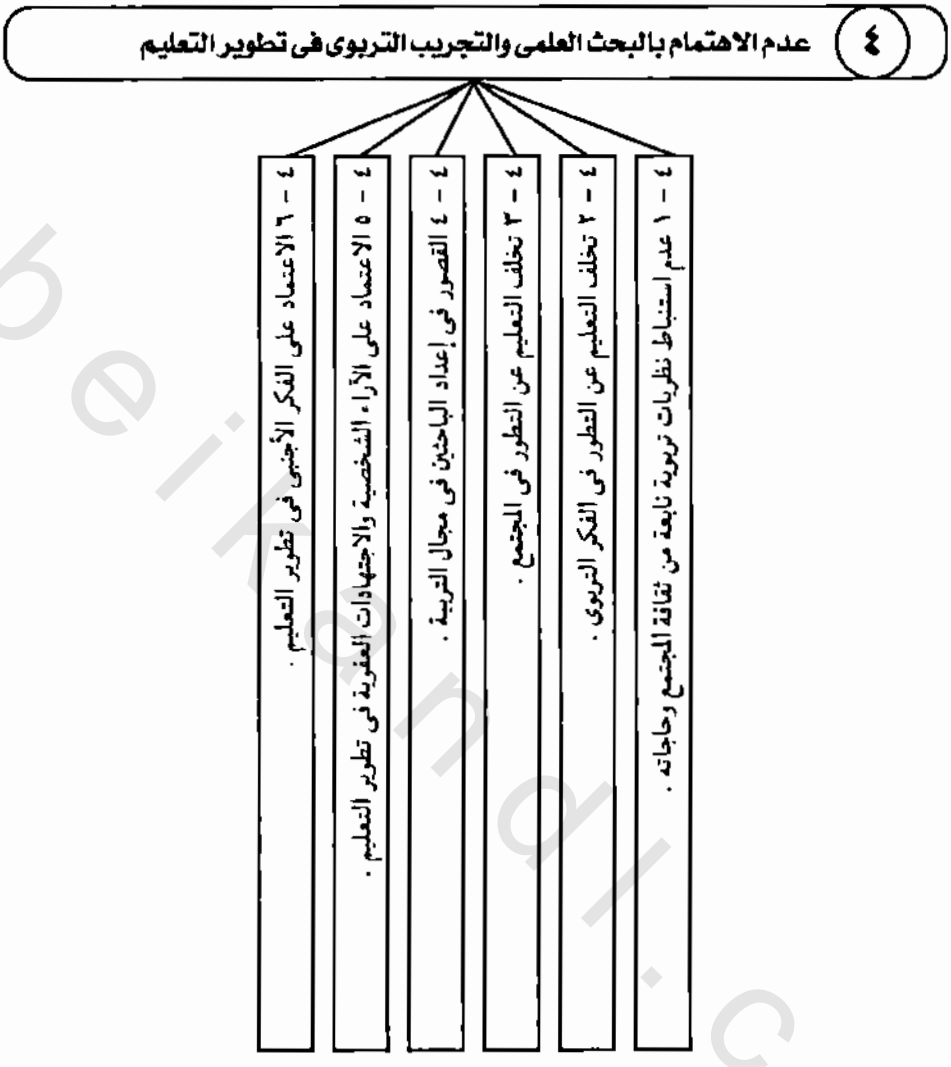

شكل (٤) : أهم المشكلات الخاصة بالبحث العلمى والتجريب التربوى فى تطوير التعليم

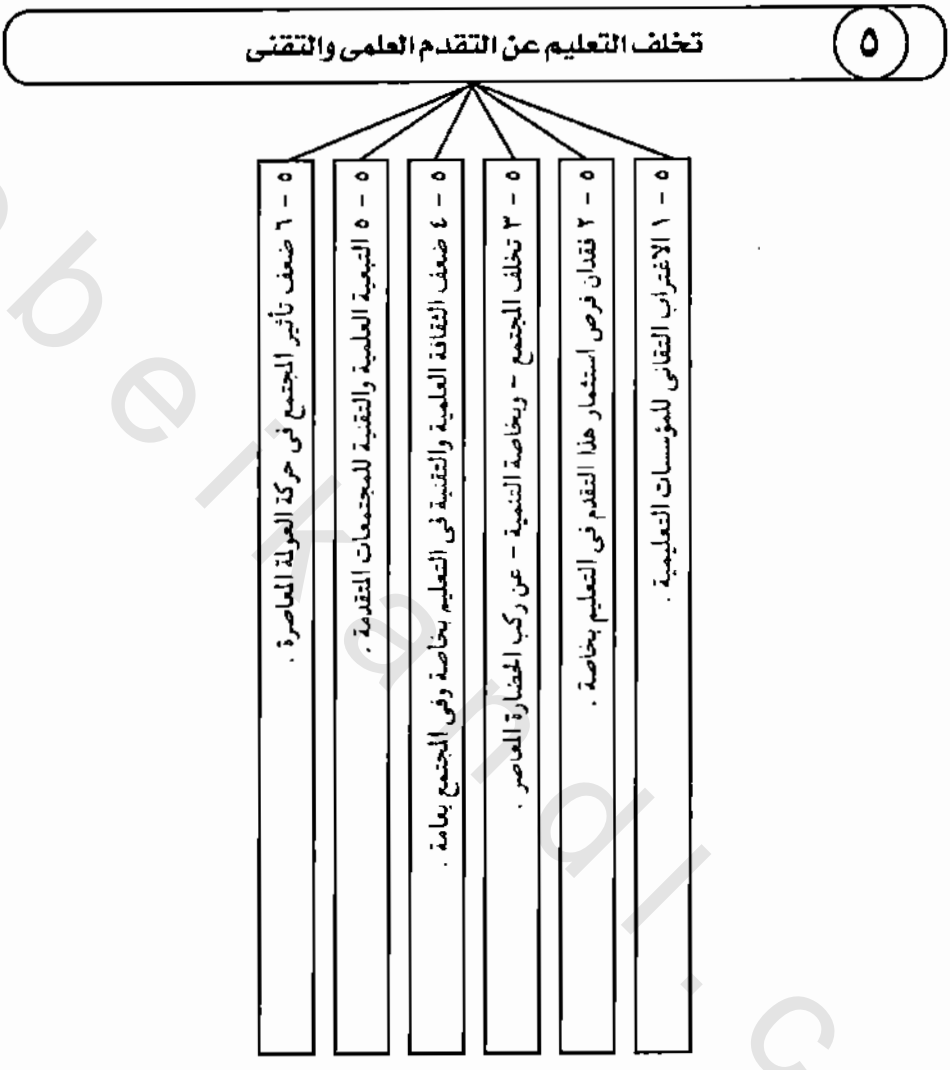

شكل (٥) : أهم المشكلات الخاصة بتخلف التعليم عن التقدم العلمى والتقنى

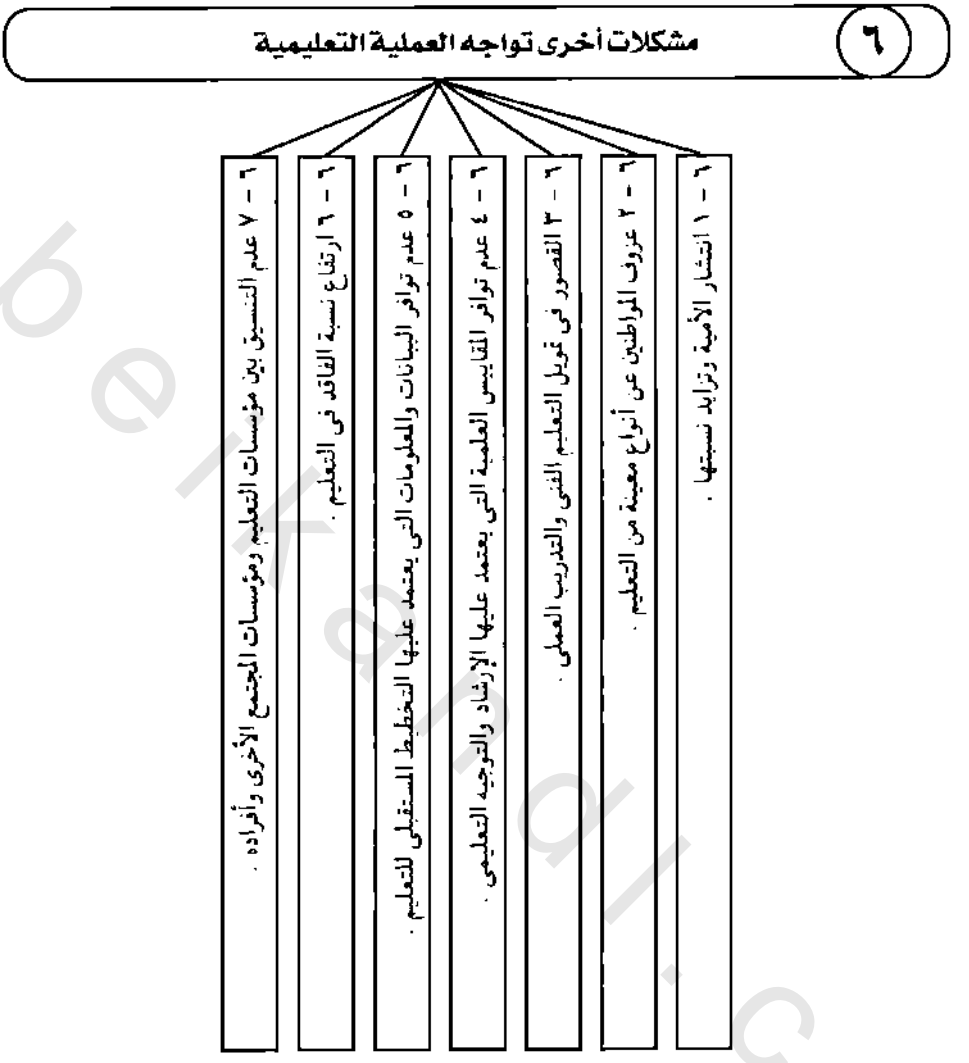

شكل (٦) : مشكلات إضافية تواجه العملية التعليمية

١ - ٢ بالنسبة للمعلم

obeikandl.com

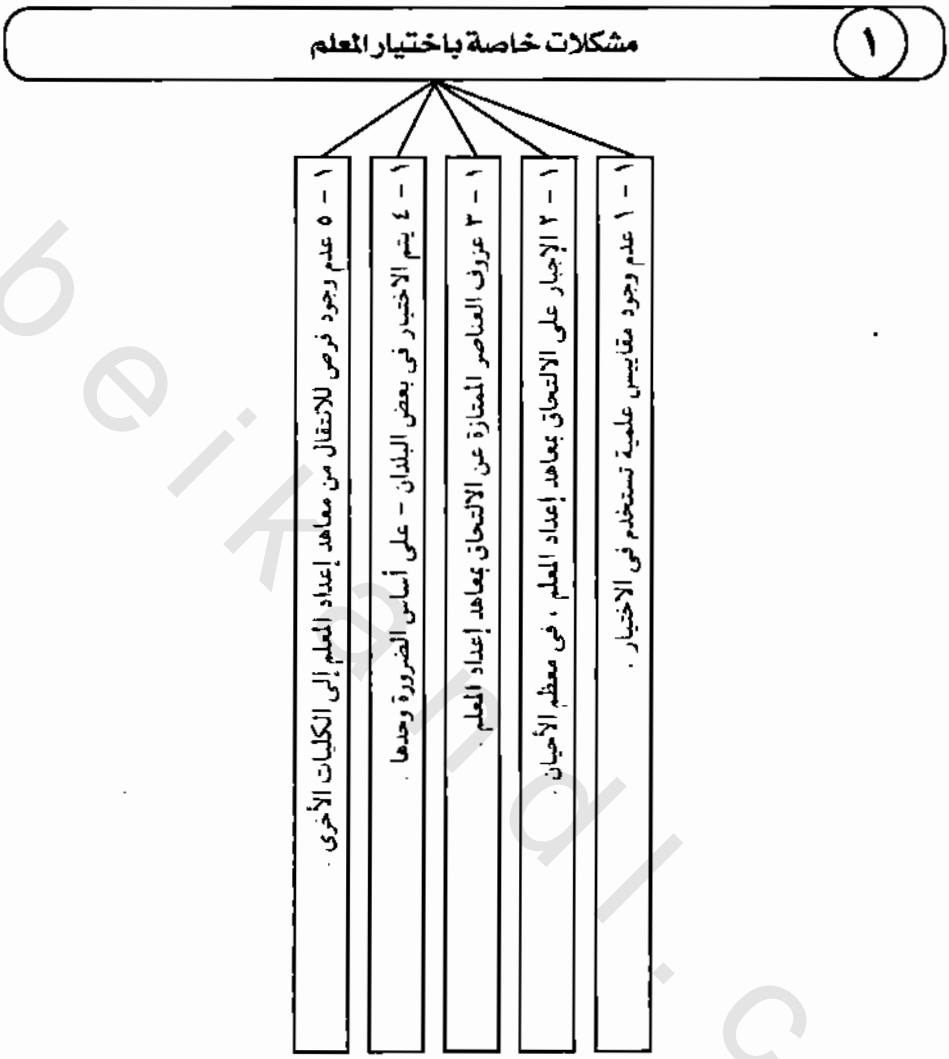

شكل (٧) : أهم المشكلات الخاصة باختيار المعلم

شكل (٨) : أهم المشكلات الخاصة بإعداد المعلم

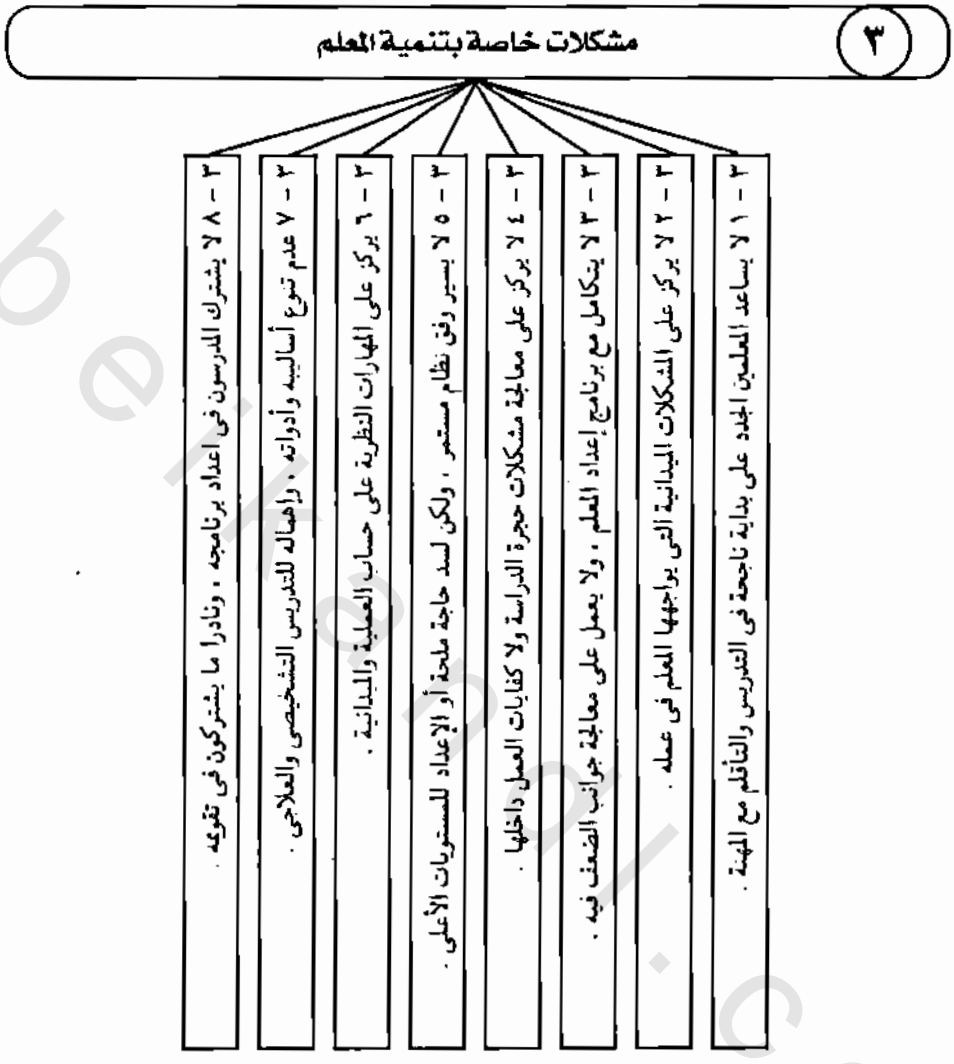

شكل (٩) : أهم المشكلات الخاصة بتنمية المعلم

obeikandl.com

١ - ٣ بالنسبة للمناهج الدراسية

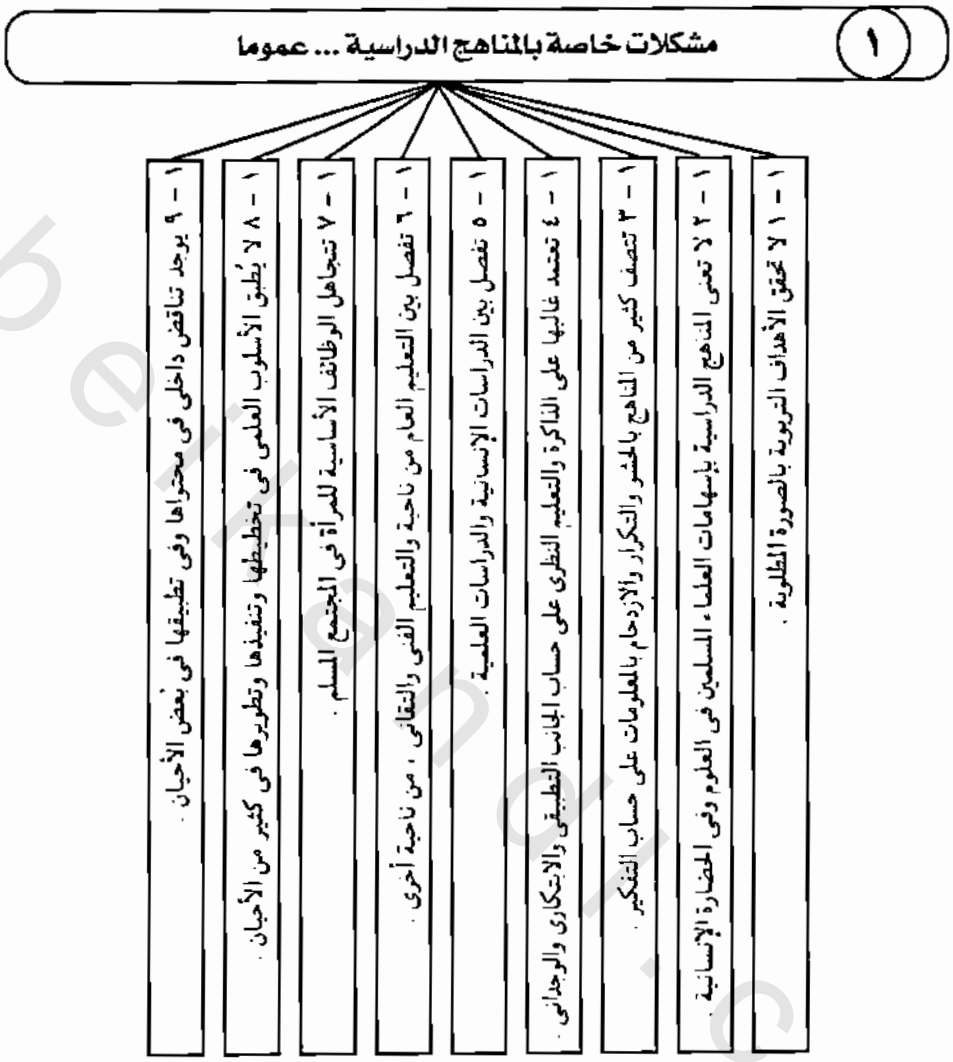

شكل (١٠) : أهم المشكلات الخاصة بالمناهج الدراسية ... على وجه العموم

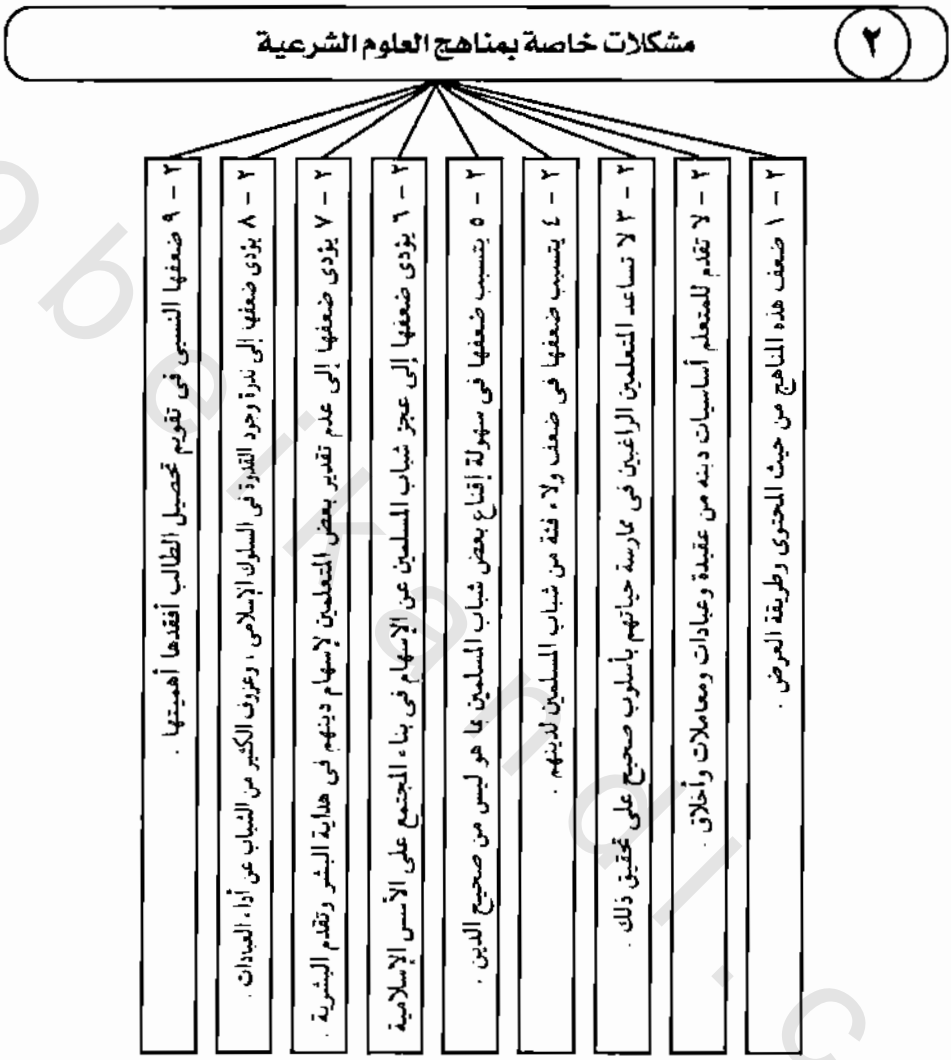

شكل (١١) : أهم المشكلات الخاصة بمناهج العلوم الشرعية

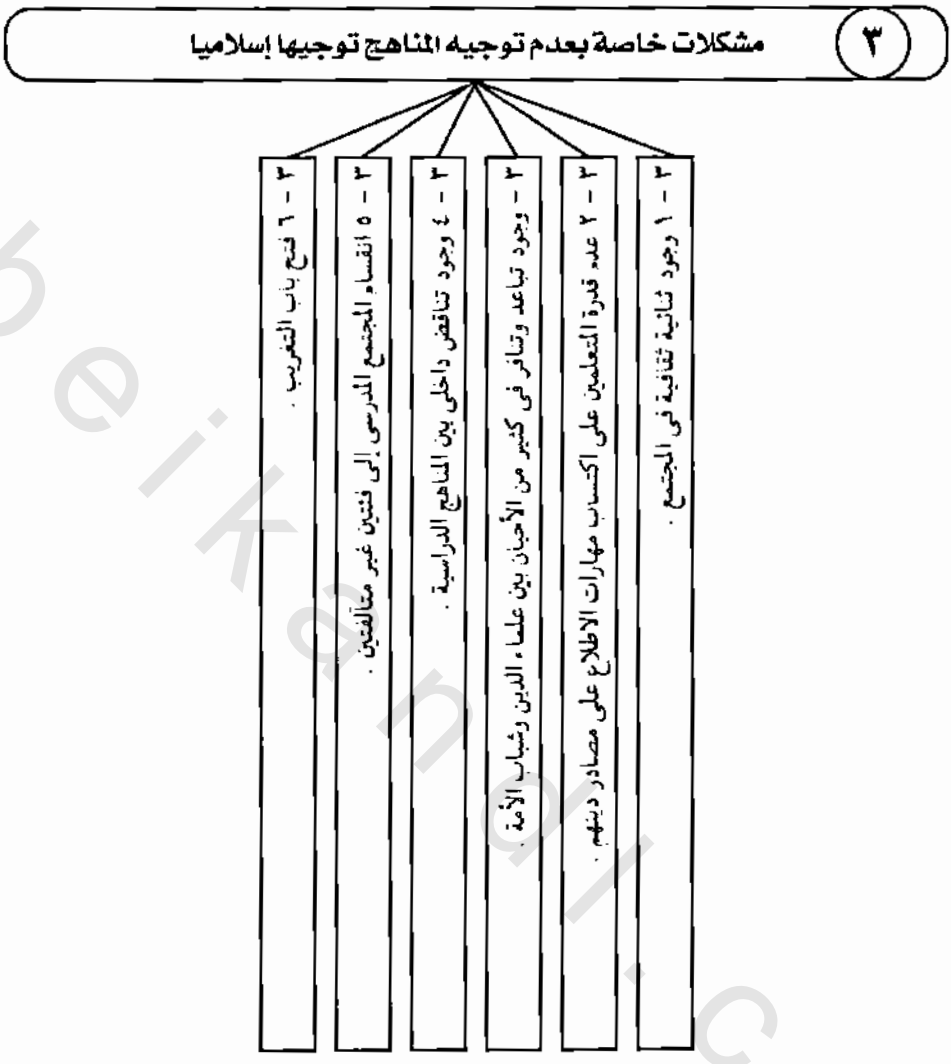

شكل (١٢) : أهم المشكلات الخاصة بعدم توجيه المناهج توجيها إسلاميا

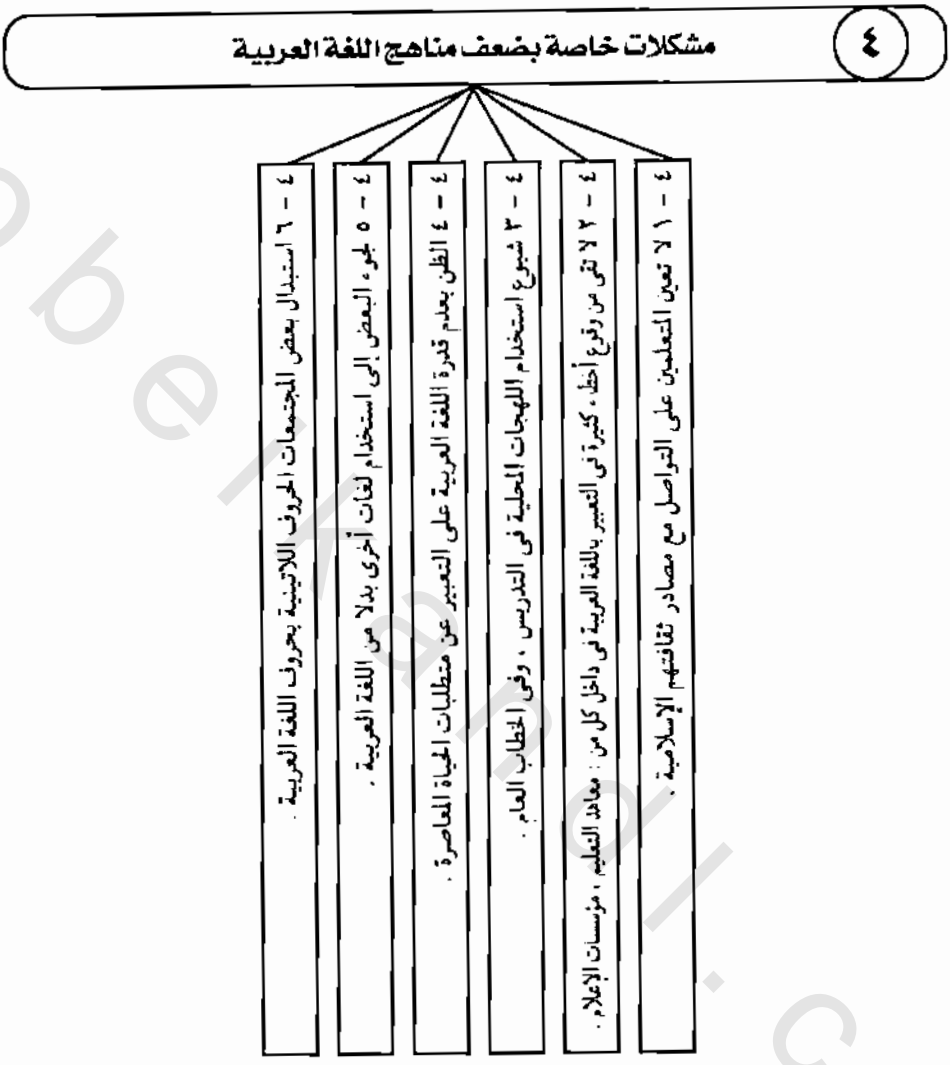

شكل (١٢) : أهم المشكلات الخاصة بضعف مناهج اللغة العربية

٢ - أهم المشكلات الخاصة بالتعليم الجامعى

obeikandl.com

obeikandl.com

٢ - ١ أهم المشكلات الخاصة بالعملية التعليمية

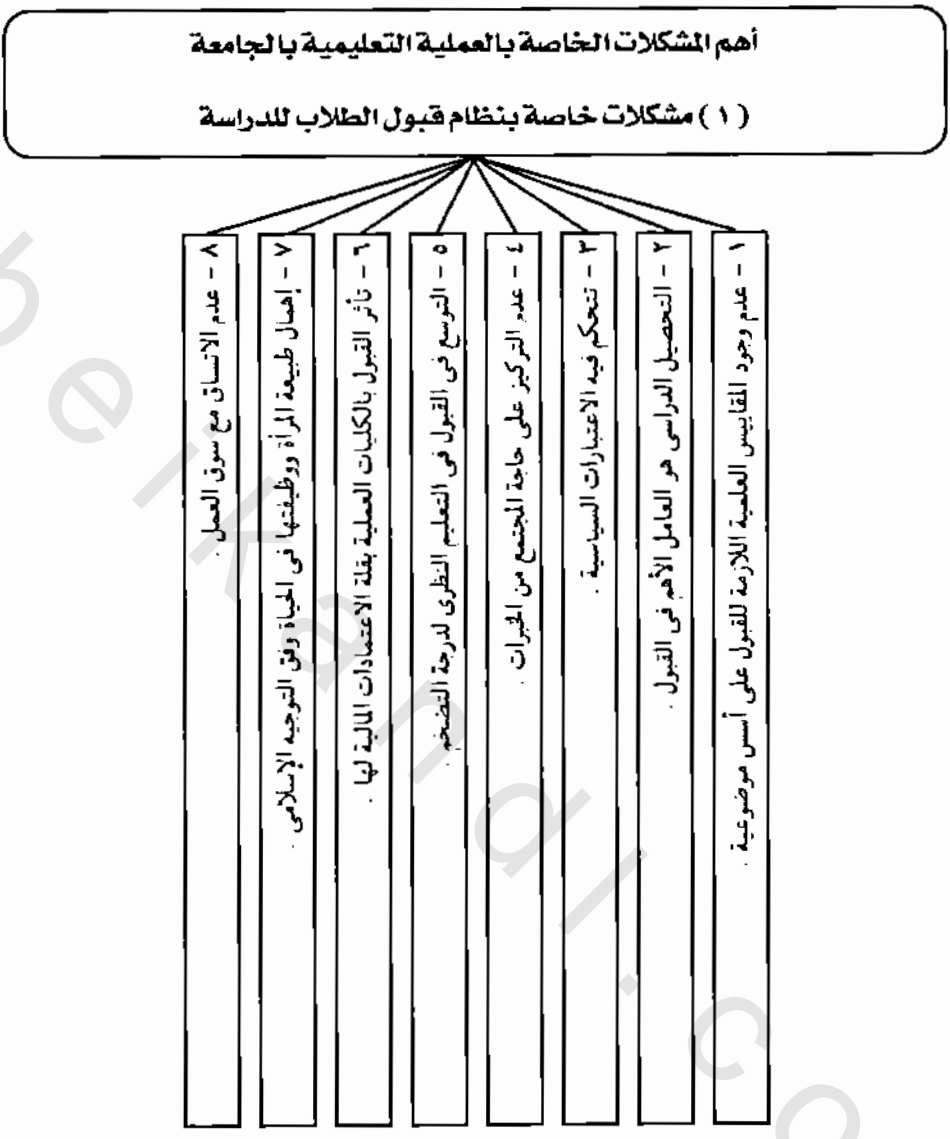

شكل (١٤) : أهم المشكلات الخاصة بنظام قبول الطلاب للدراسة

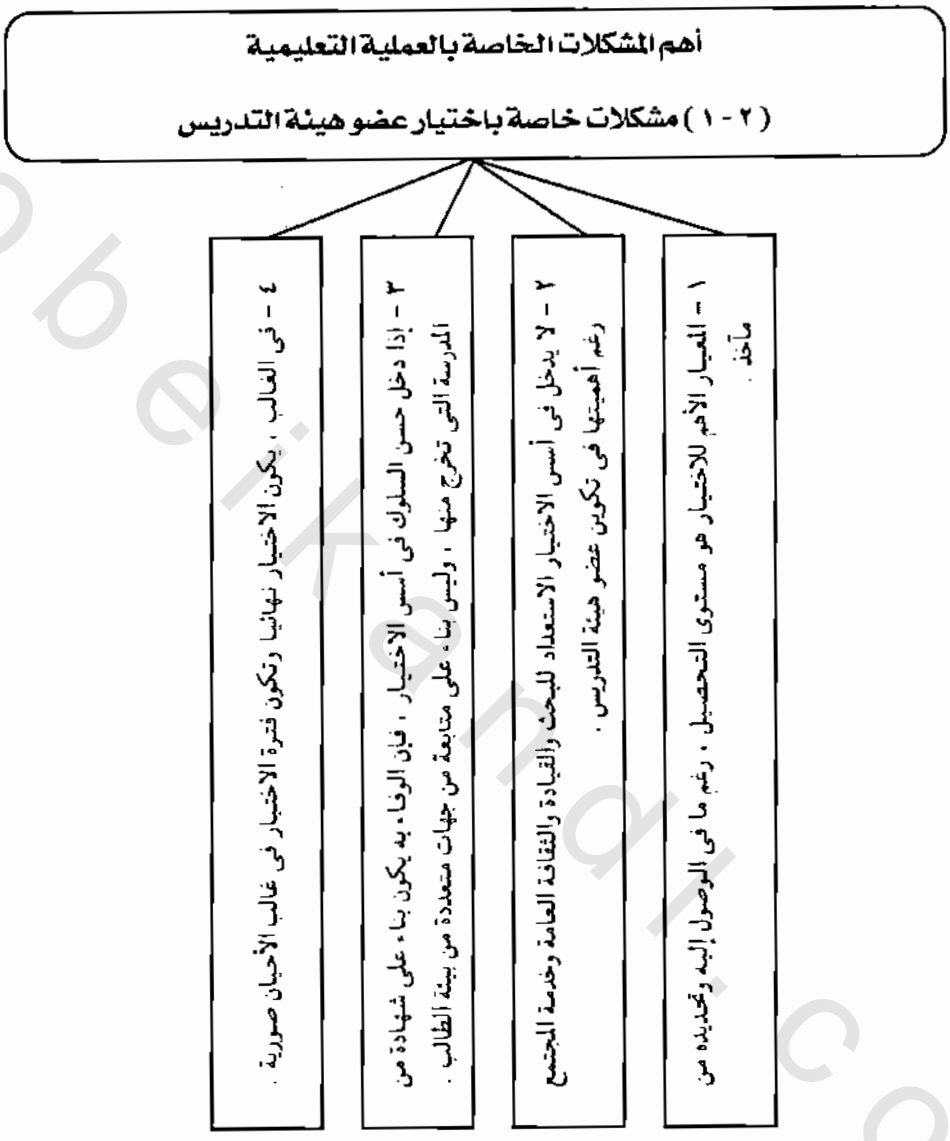

شكل (١٥) : أهم المشكلات الخاصة باختيار عضو هيئة التدريس

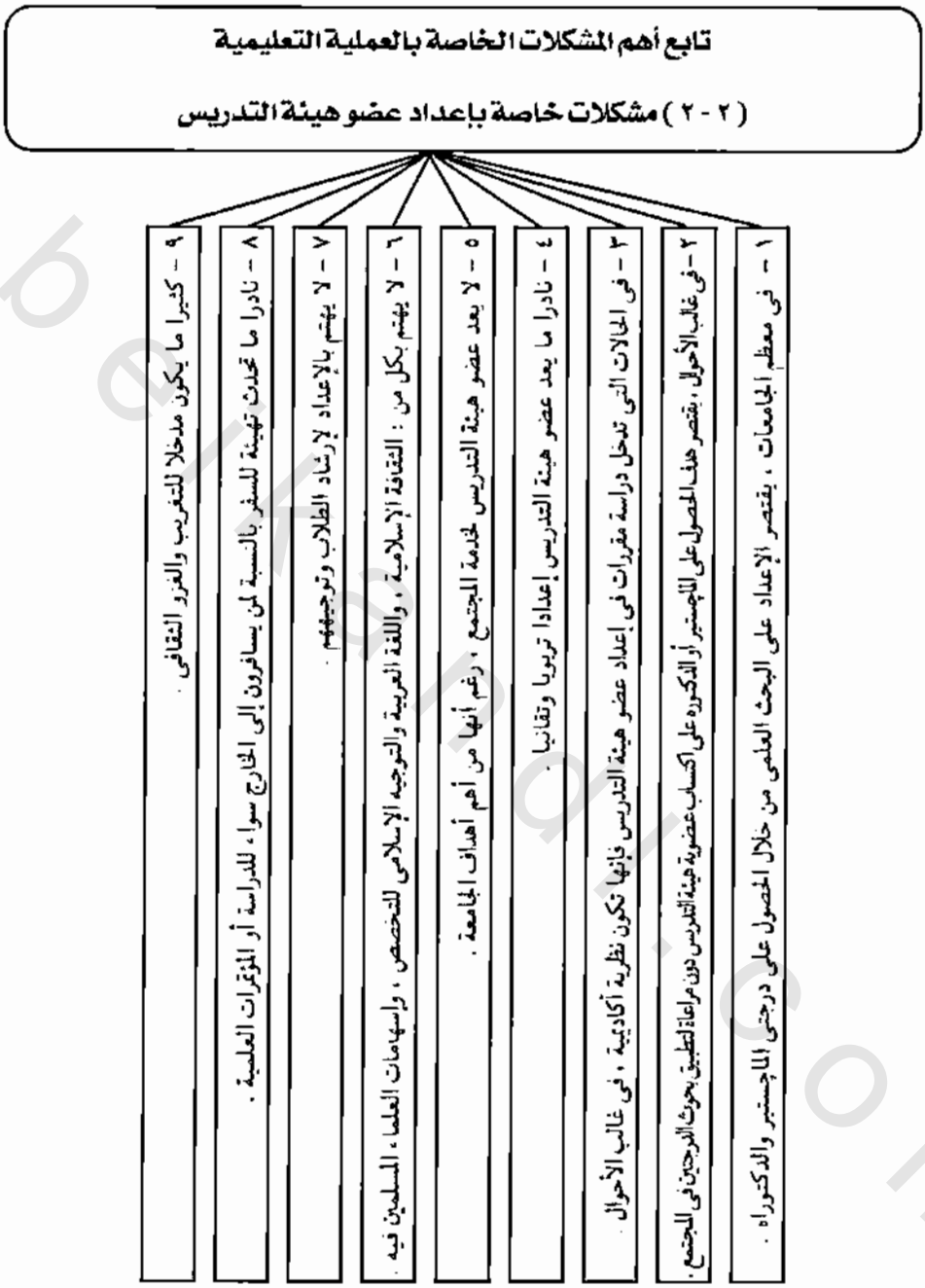

شكل (١٦) : أهم المشكلات الخاصة بإعداد عضو هيئة التدريس

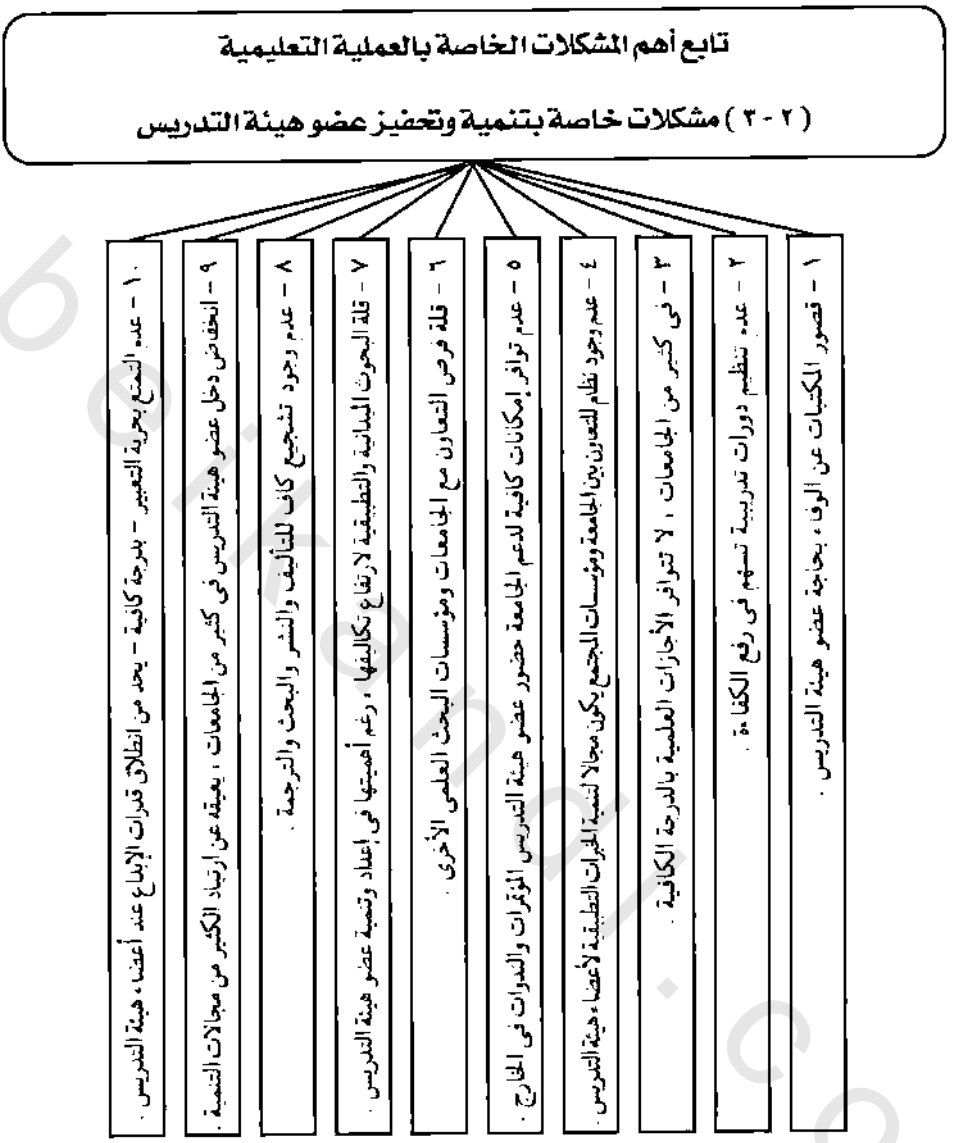

شكل (١٧) : أهم المشكلات الخاصة بتنمية وتحفيز عضو هيئة التدريس

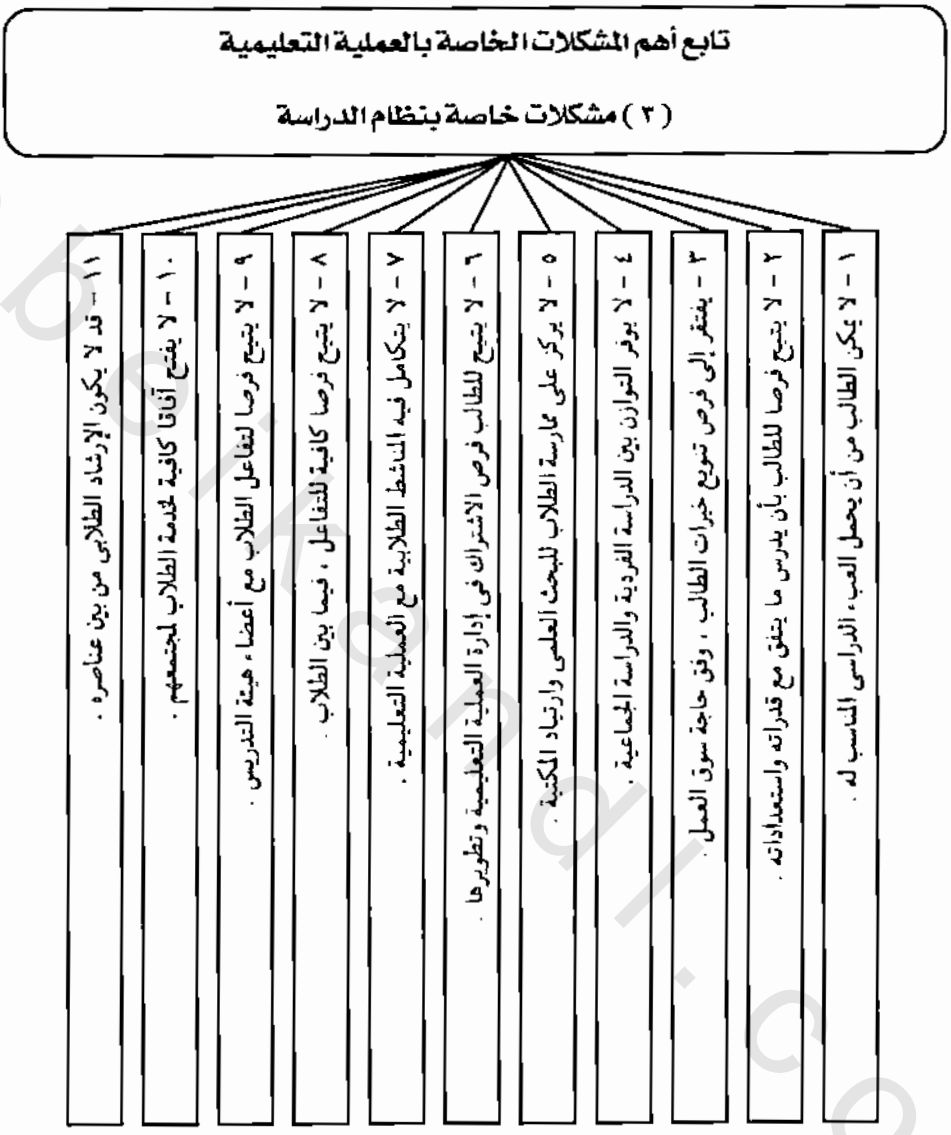

شكل (١٨) : أهم المشكلات الخاصة بنظام الدراسة

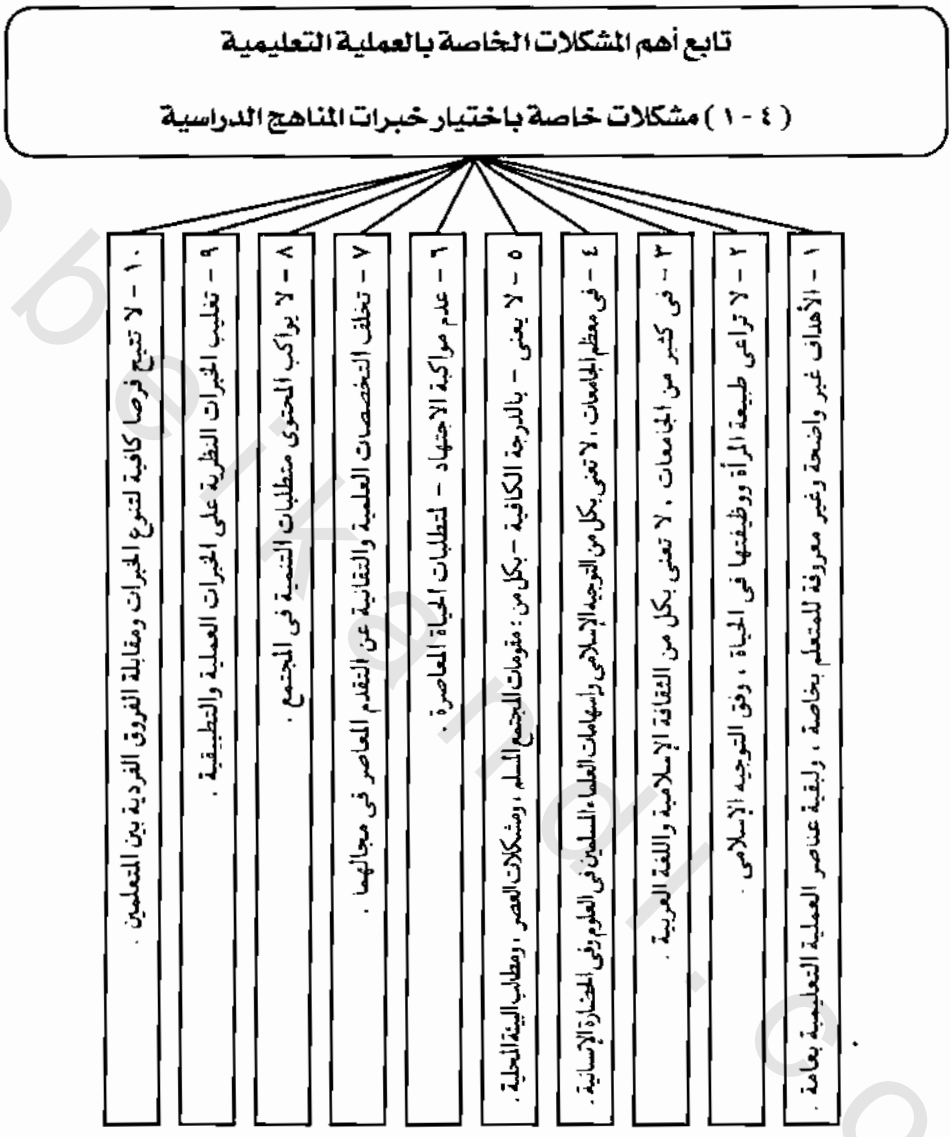

شكل (١٩) : أهم المشكلات الخاصة باختيار خبرات المناهج الدراسية

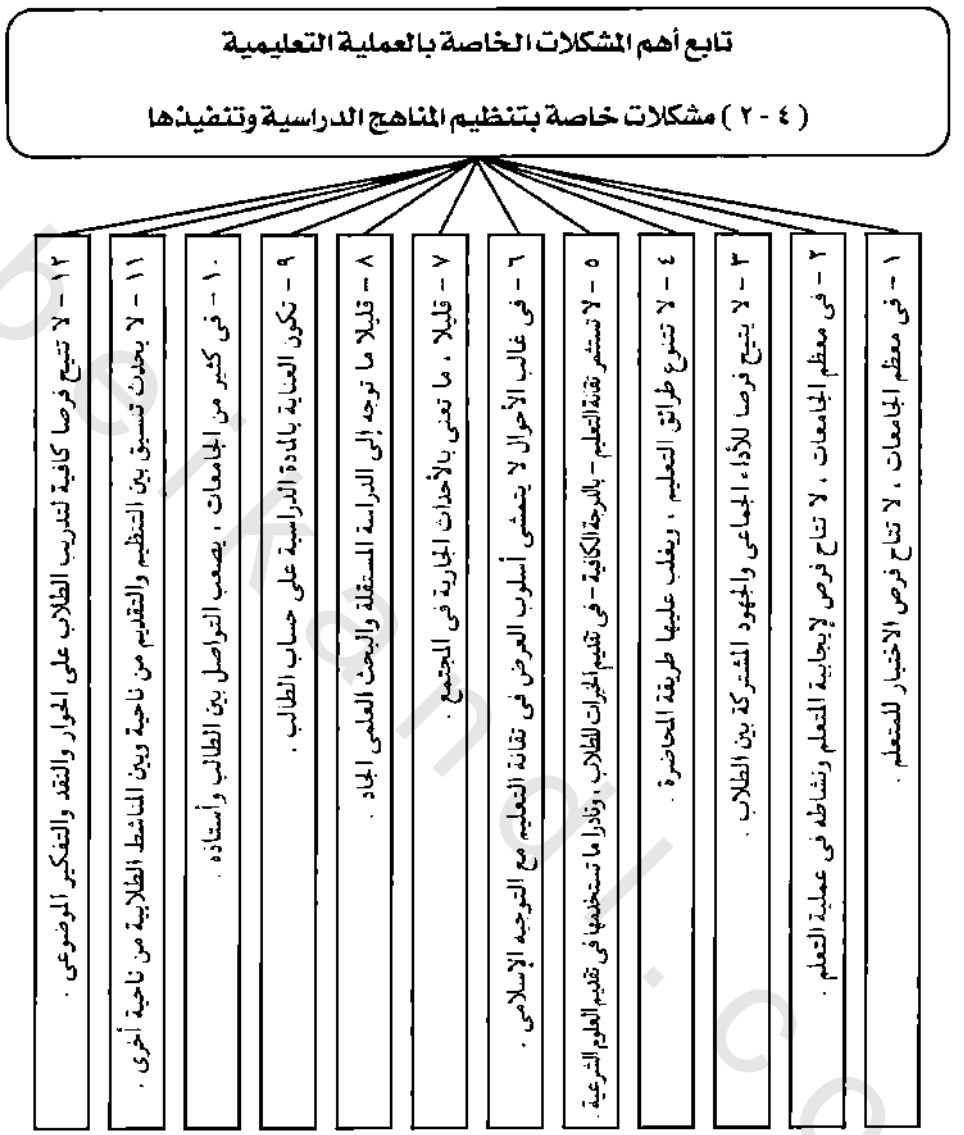

شكل (٢٠) : أهم المشكلات الخاصة بتنظيم خبرات المناهج الدراسية وتقديمها للطلاب

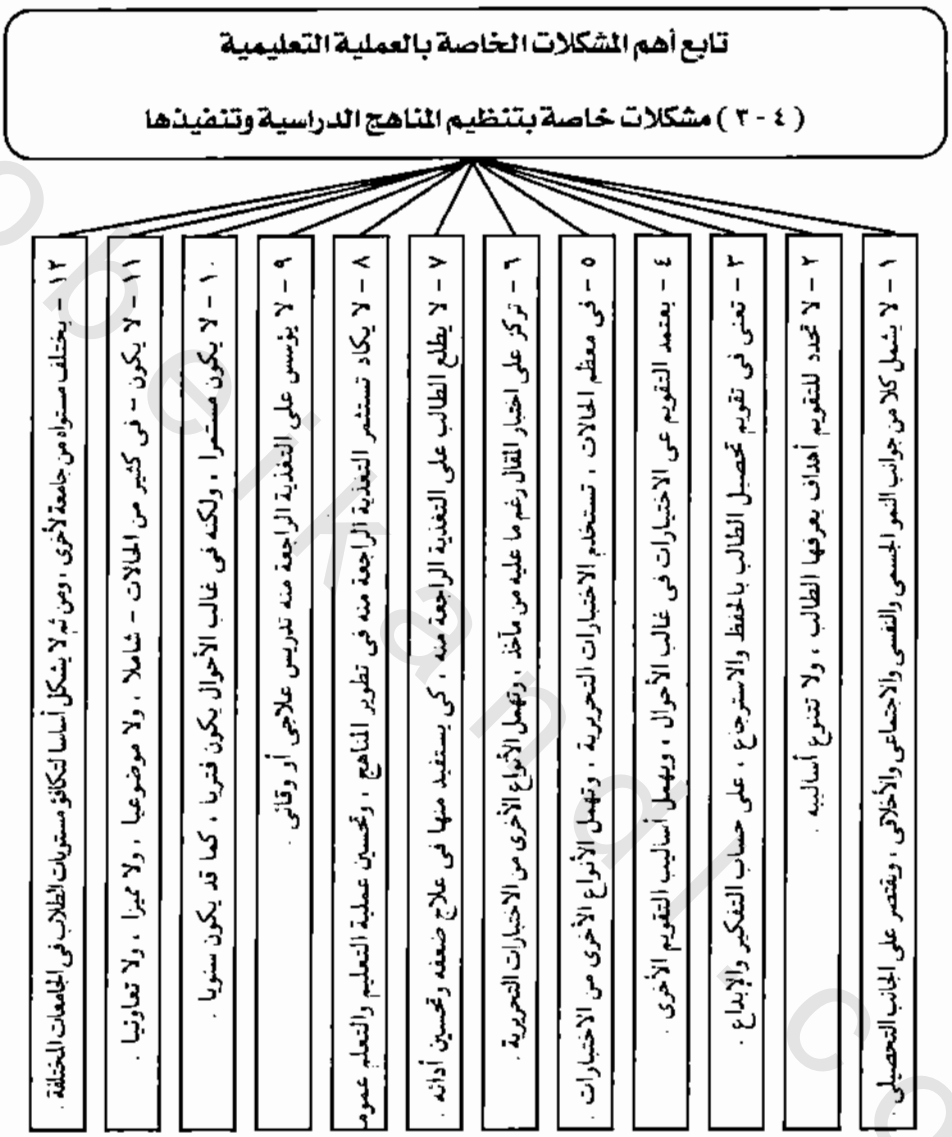

شكل (٢١) : أهم المشكلات الخاصة بتقويم مخرجات المناهج الدراسية

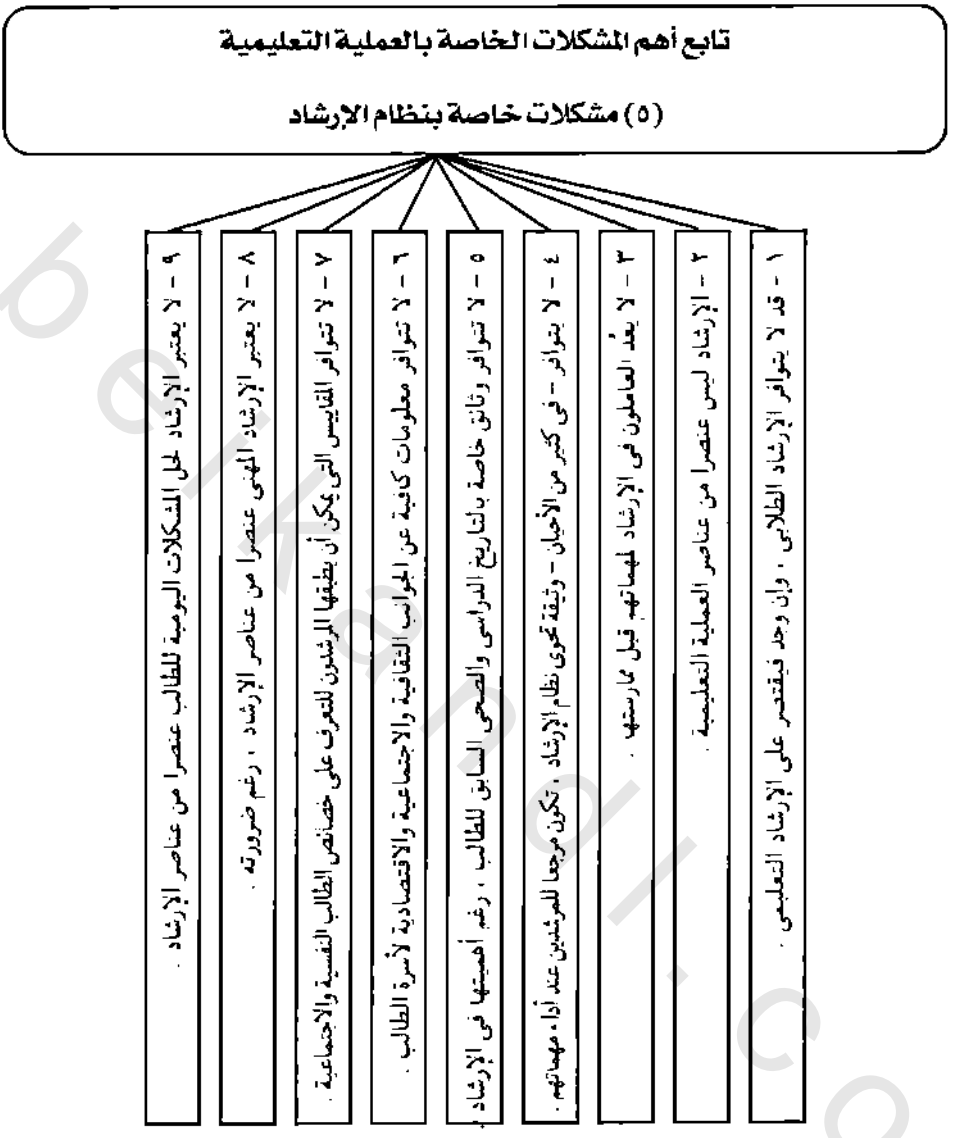

شكل (٢٢) : أهم المشكلات الخاصة بنظام الإرشاد

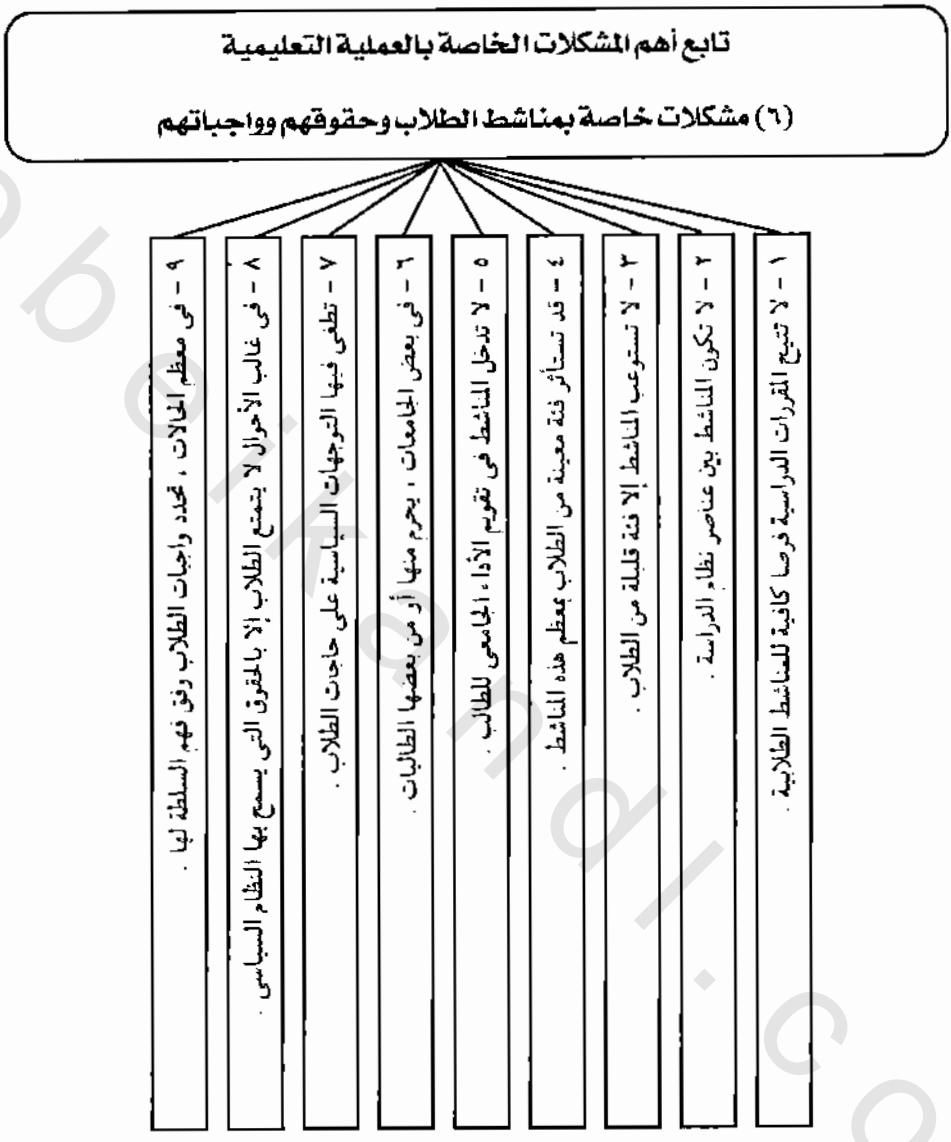

شكل (٢٣) : أهم المشكلات الخاصة بمناشط الطلاب وحقوقهم وواجباتهم

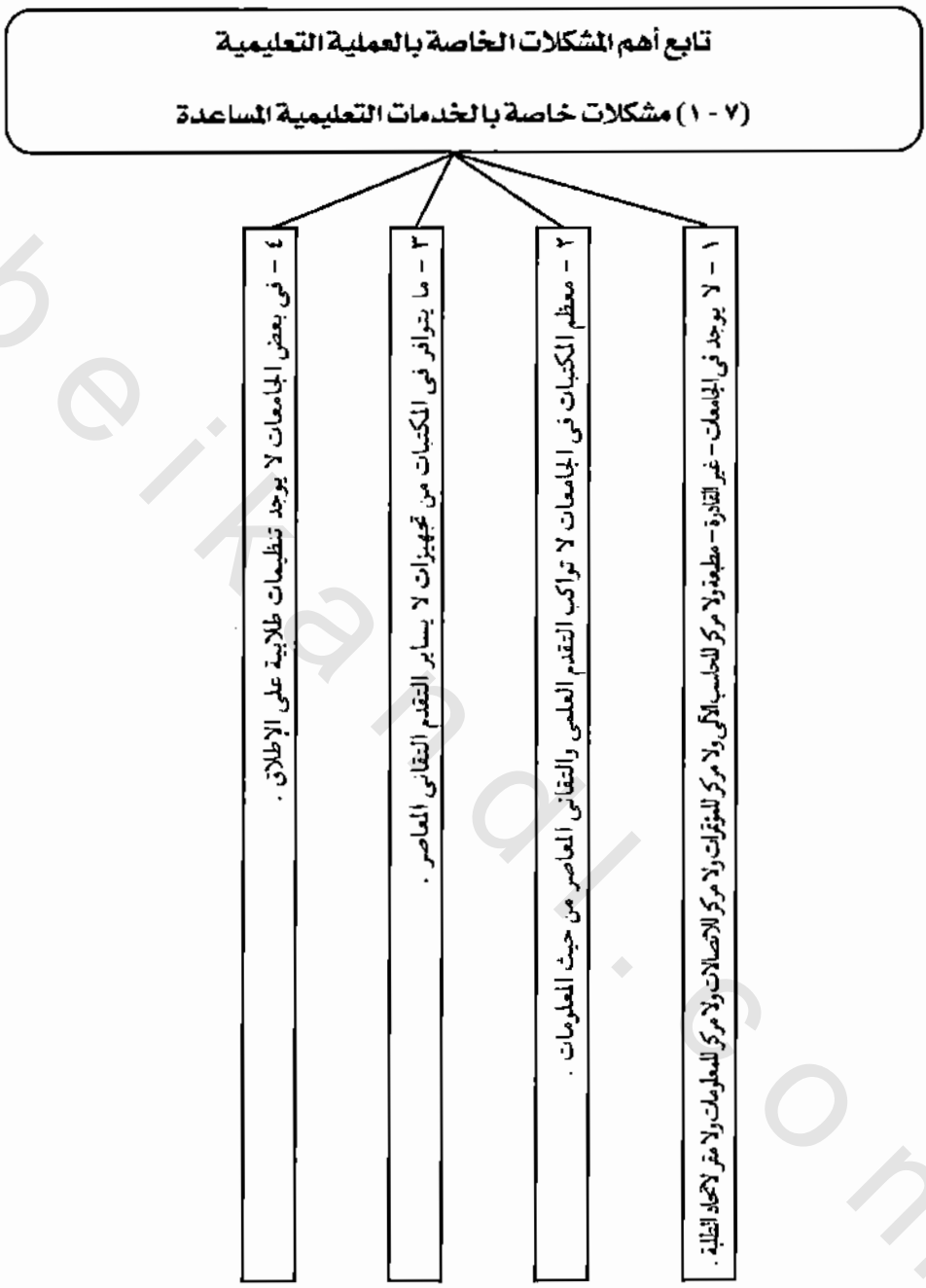

شكل (٢٤) : أهم المشكلات الخاصة بالخدمات التعليمية المساعدة

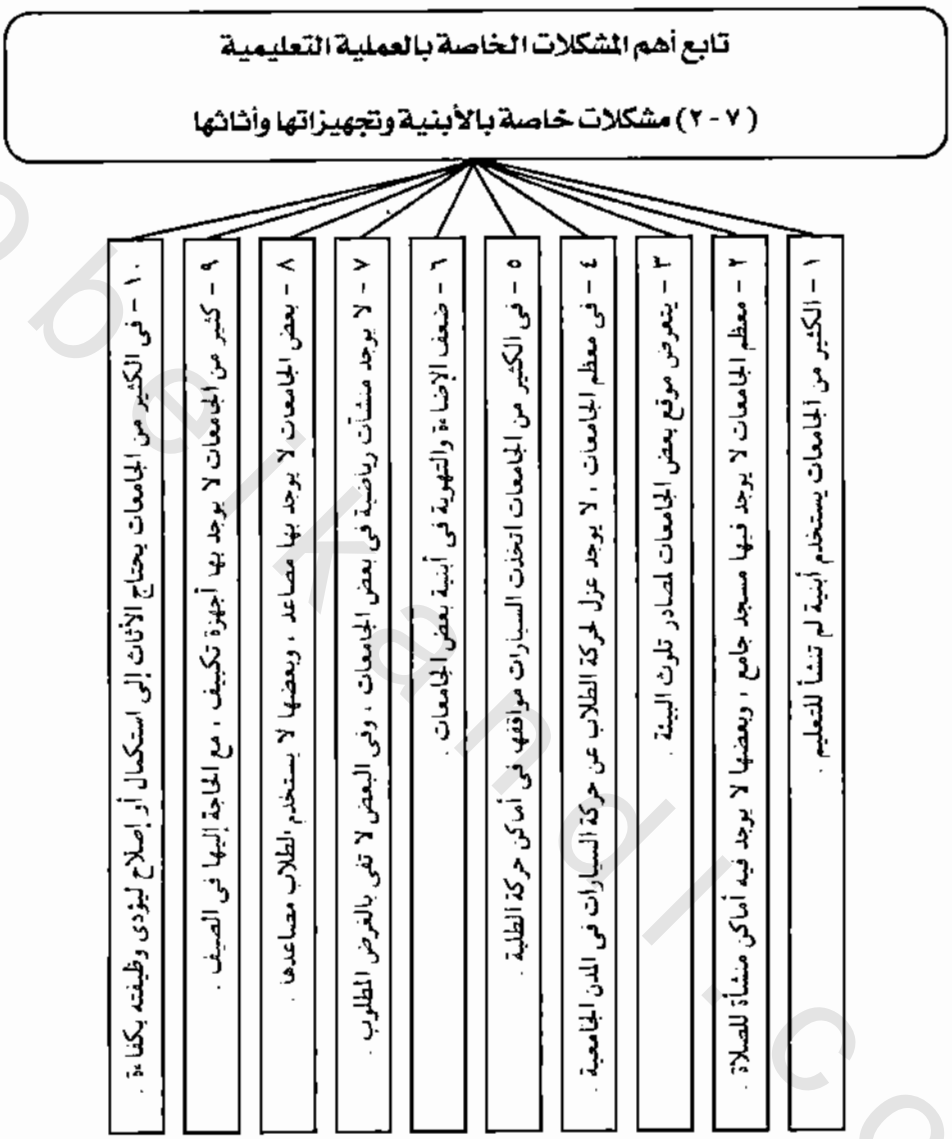

شكل (٢٥) : أهم المشكلات الخاصة بالأبنية وتجهيزاتها وأثاثها

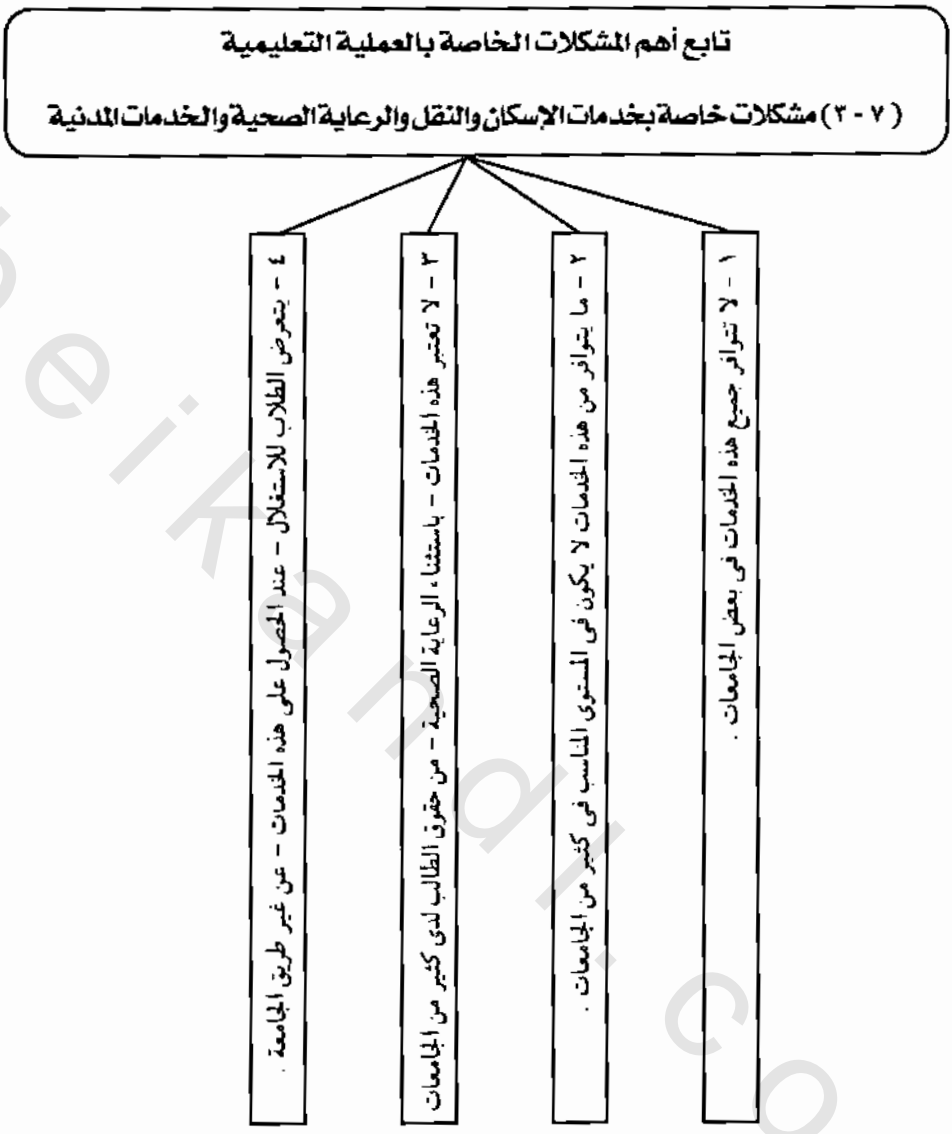

شكل (٢٦) : أهم المشكلات الخاصة بخدمات الإسكان والنقل والرعاية الصحية والخدمات المدنية

obeikandl.com

٢ - ٢ أهم المشكلات الخاصة بالبحث العلمى والدراسات العليا

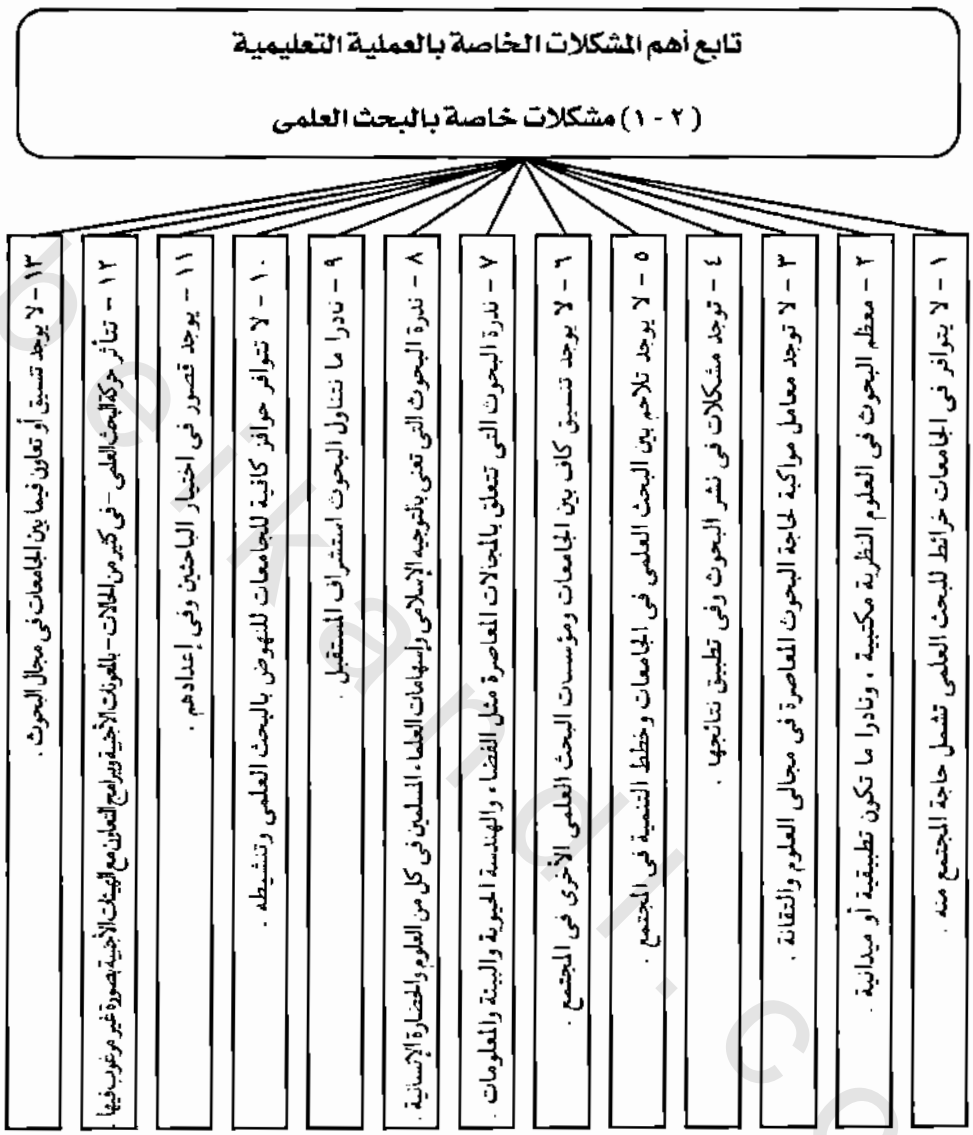

شكل (٢٧) : أهم المشكلات الخاصة بالبحث العلمى

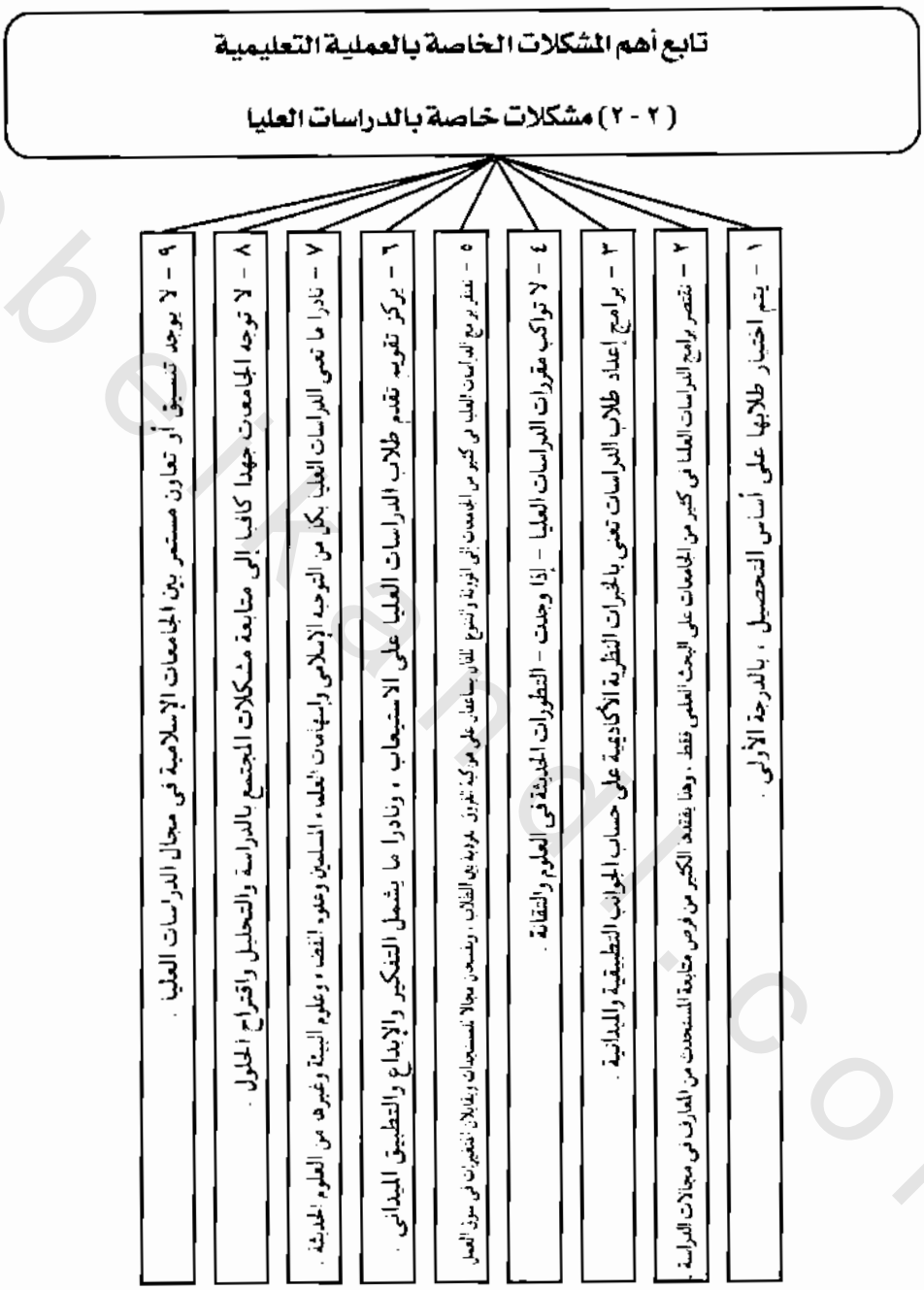

شكل (٢٨) : أهم المشكلات الخاصة بالدراسات العليا

obeikandl.com

٢ - ٣ أهم المشكلات الخاصة بخدمة المجتمع

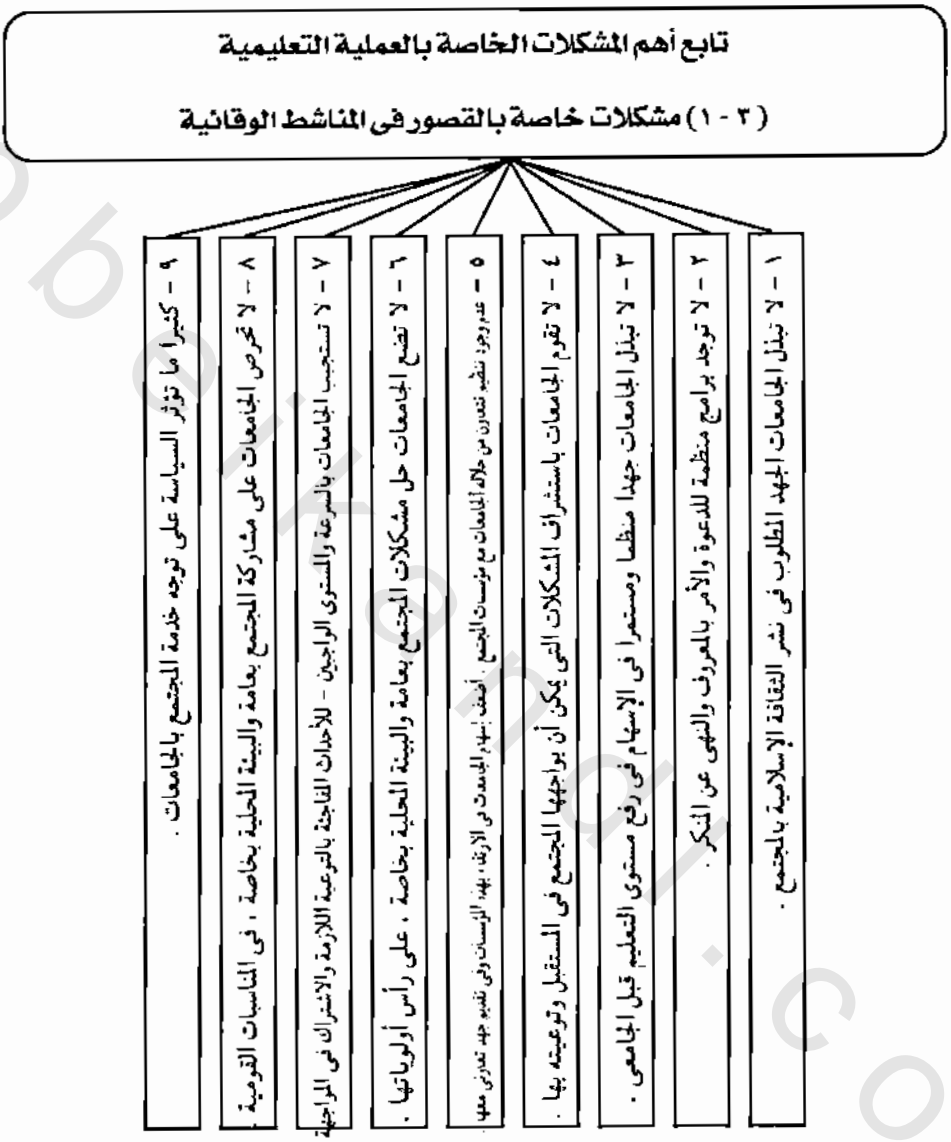

شكل (٢٩) : أهم المشكلات الخاصة بالقصور فى المناشط الوقائية

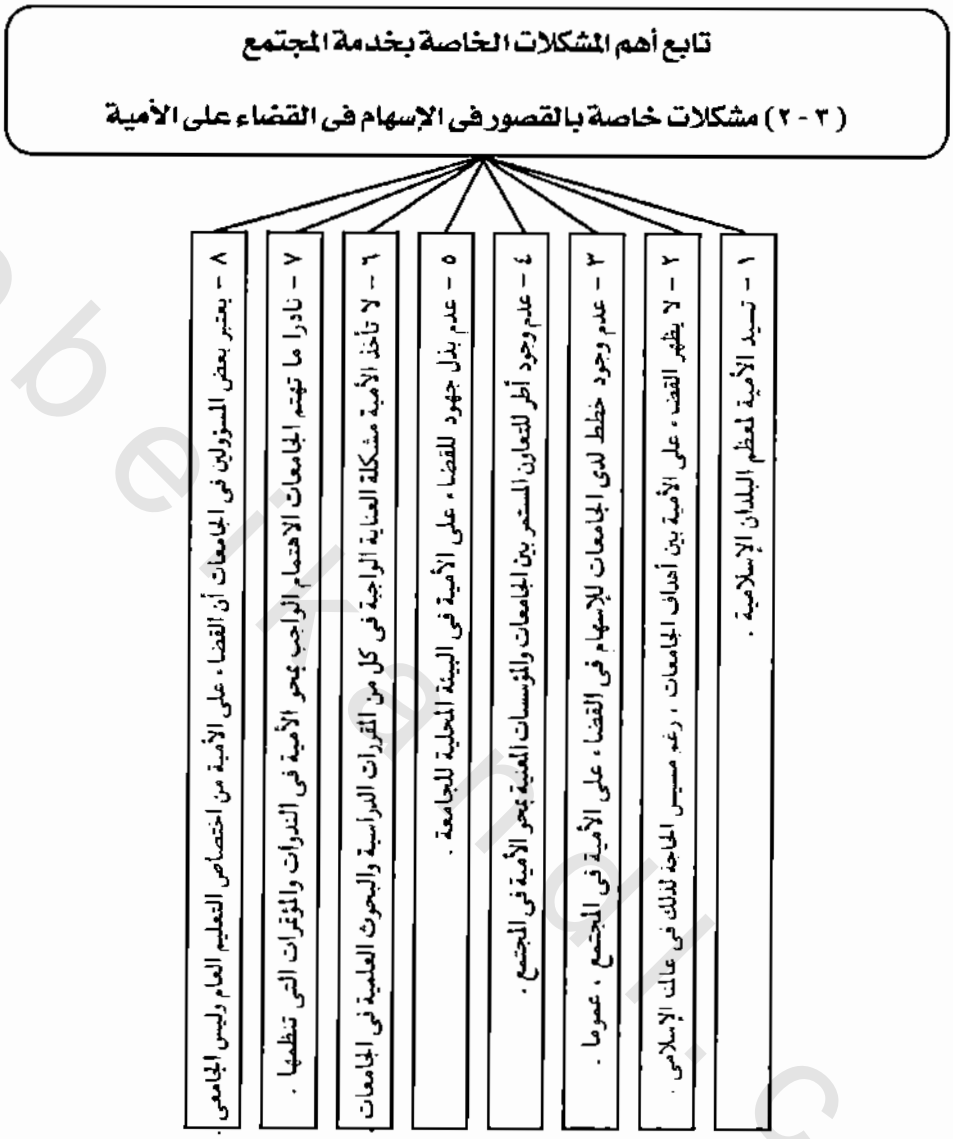

شكل (٣٠) : أهم المشكلات الخاصة بالقصور فى الإسهام فى القضاء على الأمية

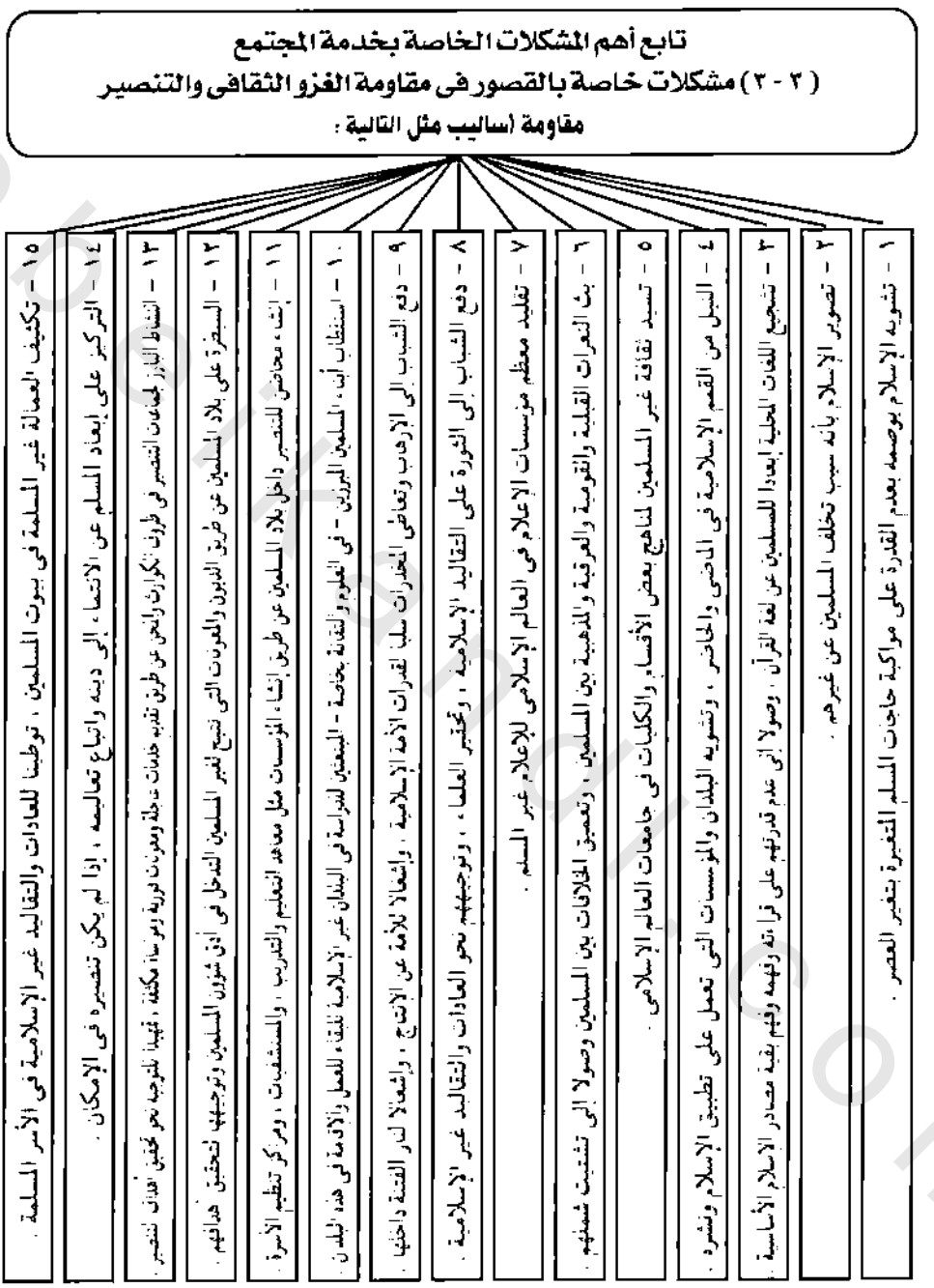

شكل (٣١) : القصور فى مقاومة أساليب الغزو الثقافى والتنصير

ثالثا : أهم الصعوبات التى تواجه الدراسة :

١ - عدم توافر حوافز مناسبة ، سواء لأعضاء اللجنة أو للباحثين من خارجها .

٢ - صعوبة الاتصال داخل العالم الإسلامى ، وضعف تحمس أبنائه للعمل التطوعى .

٣ - إنشغال أعضاء اللجنة فى أعمالهم الأصلية ، الأمر الذى يضيق مجال تعاونهم فى أعمال اللجنة وبخاصة مع ضعف حوافزها ، كما سبق أن ذكرنا .

٤ - عدم تمكن اللجنة - حتى تاريخه - من الحصول على تقويم وإثراء لأعمالها ، عن طريق عرضها فى ندوات أو مؤتمرات علمية تنظمها الرابطة .

رابعا : خطة عمل اللجنة فى المستقبل - إن شاء الله :

إنجاز ما يلى - بمشيئة الله :

(أ) بناء على الاتصالات التى أجراها مقرر اللجنة بالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة « الأسيسكو » ، وافقت المنظمة - مشكورة - على التعاون على تنظيم ندوة عن : « التحديات التربوية التى يمكن أن تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل » يكون مقرها الأمانة العامة للرابطة بجامعة الأزهر بالقاهرة ، وذلك فى الفترة من : ١٢ - ١٤ / ٩ / ١٤١٨ هـ ، ١٠ - ١٢ / ١ / ١٩٩٨م . انظر الملحق رقم (٧) .

- وبناء على اتصالات المقرر عرضت كلية الدعوة بطرابلس - ليبيا - مشكورة - التعاون على تنظيم ندوة عن التحديات التربوية التى يمكن أن تواجه العالم العربى فى القرن المقبل ، ولا تزال هذه المبادرة المشكورة تحت الدراسة بهدف الاستفادة منها - بمشيئة الله - فى أعمال الرابطة المستقبلة .

(ب) متابعة المستكتبين لإتمام ما كلفوا به من دراسات .

(جـ) تحكيم البحوث للتأكد من أنها تحقق الهدف منها .

(د) الاتصال بالجهات التالية بهدف الحصول منها على معلومات تخص موضوع دراسة اللجنة :

١ - الألسكو .

٢ - اتحاد الجامعات العربية .

٣ - مكتب التربية العربى لدول الخليج .

٤ - اليونسكو .

٥ - البنك الدولى للإنشاء والتعمير - قسم المعونة الفنية .

٦ - بعض مراكز البحوث التربوية المتخصصة .

(هـ) دراسة نتائج ما ورد فى « د » بهدف استخلاص ما يحقق أهداف الدراسة .

(و) استكمال ما قد يكون فى حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث .

(ز) إعداد التقرير النهائى للدراسة بناء على نتائج الدراسات والمؤتمرات ، وعرضه للمناقشة فى لجنة المقررين .

(ح) عرض التقرير فى مؤتمر عالمى تنظمه الرابطة ، بمشيئة الله .

(ط) إعداد التقرير النهائى للدراسة وتسليمه للأمانة العامة للرابطة فى العام القادم ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م .

وبعد ، فإن اللجنة تشعر بعظم المسؤولية قبل هذه الدراسة المهمة ، وتبذل قصارى جهدها فى سبيل إنجازها على الوجه الأكمل ، بحول الله . وترجو أن تساعدها الرابطة على التغلب على الصعوبات التى ذكرت آنفا ، كى تتمكن من تحقيق أهدافها ، والله المستعان .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..

مقرر اللجنة

أ . د . محمود أحمد شوق

التحديات الاقتصادية التى تواجه الأمة الإسلامية
فى القرن الحادى والعشرين

إعداد الدكتور / محمد رضا العدل(*)

يتطلب التعرض لموضوع الدراسة استعراض أهم نتائج بحوث ندوة العالم الإسلامى والتحدى الحضارى فى البداية بعين الإستفادة بنتائج هذه البحوث ثم ننتقل إلى موضوع الدراسة .

أولاً : نتعرف فيما يلى لأهم نتائج بحوث ندوة « العالم الإسلامى والتحدى الحضارى ١٥ - ١٧ جمادى الأولى ١٤١٧هـ الوافق ٢٨ - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦م » .

١ - توصل بحث « موقع الدول الإسلامية من تشابك المصالح الاقتصادية الدولية » المقدم من د . يمنى محمد حافظ الحماقى للنتائج الآتية :

(أ) هناك مجالات متاحة للدول الإسلامية للإستفادة من تشابك المصالح الاقتصادية وتدعيمها وذلك فى مجال التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية وكذلك المديونية الخارجية والاستثمارات فى الأوراق المالية ، وكلما إزداد تشابك المصالح بين الدول المتعاملة كلما اسهم ذلك فى خفض الخسائر التى يمكن التعرض لها فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك تعظيم الأرباح الناتجة من هذه العلاقات .

(ب) لا تزال الدول الإسلامية لا تجمعها خطة واضحة لتحسين علاقاتها الاقتصادية الدولية مع بعضها البعض مستفيدة من التباين الواضح بينها ، حيث لازال حجم التجارة البينية ضعيفاً جداً وكذلك الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة .

(جـ) يمكن أن يتغير موقع الدول الإسلامية من تشابك المصالح الاقتصادية الدولية إذا دعمت علاقتها الاقتصادية وفقاً للشريعة الإسلامية التى تتيح قواعد التعامل على أسس عادلة ، مما يتطلب إتخاذ السياسات التى تكفل تدعيم هذه العلاقات مما يمكن الدول الإسلامية من مواجهة التحديات الدولية الراهنة وعلى رأسها التكتلات الاقتصادية وإنشاء منظمة التجارة الدولية .

٢ - تعرض بحث « التحديات المستقبلية التى تواجه العالم الإسلامى ومهمات التربية فى التغلب عليها » مقدم من أ. د . محمود أحمد شوق لمهمات المناهج الدراسية فى مواجهة التحديات المستقبلية التى تواجه الأمة الإسلامية ، حيث تمثلت أهم نتائج دراسته لما يلى :

(*) عميد كلية التجارة - جامعة عين شمس .

(أ) عناية المناهج بالإبتكار وحل المشكلات والتعليم الذاتى والتعليم المستمر وملاحقة علوم العصر مثل علوم الفضاء والمستقبل والإتصال والحاسب الآلى ، وذلك لسد فجوة تخلف العالم الإسلامى من العالم المتقدم .

(ب) تخطيط برامج التعليم عن بعد تبث من خلال الأقمار الصناعية إلى الدول الإسلامية تهدف إلى تحقيق وحدة الأمة الإسلامية .

(جـ) توجيه المناهج نحو الوفاء بحاجة المجتمع الإسلامى من الخبرات .

(د) العناية بدراسة مشكلات العالم الإسلامى وتقصى أسبابها وتهيئة سبل التعاون بين الدول الإسلامية على حلها .

(هـ) مراعاة التعاون بين الجامعات ومراكز البحث فى الدول الإسلامية على إجراء بحوث أساسية تنهض بالعالم الإسلامى .

٣ - توصل بحث « الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول الإسلامية وموقف الاقتصاد الإسلامى منه » للدكتور / محمد بن على العقلا إلى النتائج التالية :

(أ) أن الاعتماد الدائم على التمويل الخارجى يشكل خطورة على اقتصاديات الدول الإسلامية ، كما أظهر البحث أن التمويل بأنواعه المختلفة لم يؤثر تأثيراً إيجابياً واضحاً فى الهيكل الإنتاجى لهذه الدول ومن ثم لم يؤد إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى فيها .

(ب) يتطلب الأمر تشجيع الاستثمارات الإسلامية المشتركة من خلال قيام مشروعات إقتصادية بتمويل إسلامى .

٤ - وفى بحث « الاقتصاد الإسلامى فى مواجهة التحدى الحضارى » المقدم من الدكتور/ فخرى أبو صفية ، توصل الباحث إلى النتائج الاتية :

(أ) يجب العمل على تعميم نظريات الاقتصاد الإسلامى على الدول العربية والإسلامية لما لها من آثار فعالة فى علاج مشاكلها الاقتصادية .

(ب) تحفيز الاستثمار ودفع الأفراد نحو استثمار الموارد الطبيعية والعمل بها .

(جـ) دعوة الدول العربية والإسلامية للقيام على جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها من أفراد المجتمع لأنها أداة فعالة فى حل المشاكل الاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة والتضخم وتحقيق التوازن الاقتصدى والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمعات الإسلامية .

٥ - وقد توصل بحث « الهوية الثقافية الإسلامية وتحديات النظام الاعلامى الدولى » المقدمة من الأستاذ / نبيل عثمان إلى النتائج الآتية :

(أ) ضرورة الاهتمام بالكوادر البشرية للتعامل مع التكنولوچيا الحديثة فى مجال الاتصال حتى يتم إعداد أجيال من الفنيين القادرين على إستيعاب التطور التكنولوچى والاستعانة به وتسخيره فى خدمة الإعلام المصرى .

(ب) الاهتمام بتطوير الأداء الاعلامى كماً وكيفاً .

(جـ) توطين تكنولوچيا الاتصال ، فلم يعد استخدام هذه التكنولوچيا الحديثة مقصوراً على التأجير من الغير ، ولكن يتم بإستمرار إمتلاك هذه الأدوات بما فى ذلك إمتلاك قمر صناعى مصرى .

ثانياً : الوضع الاقتصادى للدول الإسلامية فى ظل التحديات الاقتصادية التى يمر بها العالم الإسلامى .

مقدمة :

يتطلب التعرض للوضع الاقتصادى للدول الإسلامية فى ظل التحديات الاقتصادية التى يمر بها العالم الإسلامى التعرض لظاهرة التدويل والتى تتحدد أبعادها فى الاتجاه للتكتلات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوربى والنافتا والأسيان والميركسور ، كذلك فإن توقيع إتفاقية دورة أورجواى للجات فى ديسمبر ١٩٩٣م وما يترتب عليها من إنشاء منظمة التجارة الدولية من يناير ١٩٩٥م سوف تؤثر بدرجة كبيرة على إتجاهات التجارة فى العالم وتوزيع المزايا النسبية بين الدول المتقدمة والنامية ، مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية للدول الإسلامية .

ومن هنا تنقسم الدراسة إلى الأجزاء الآتية :

الجزء الأول : ظاهرة التدويل :

حيث يتم التعرض لموقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية بإعتبارها تمثل نسبة يعتد بها من الدول الإسلامية ، كما يتم التعرض لأبعاد إنشاء منظمة التجارة الدولية .

الجزء الثانى : خصائص اقتصاديات الدول العربية :

ويتعرض هذا الجزء بالتفصيل لأهم خصائص اقتصاديات الدول العربية والتى تؤثر على أدائها ، وذلك بهدف تحديد امكانيات التنمية فى هذه الدول وكذلك مدى تأثرها بالتحديات القائمة .

الجزء الثالث : التغيرات الهيكلية والنمو فى كل من تركيا ومصر :

ويركز هذا الجزء على تجربة دولتين إسلاميتين يتمتعا بثقل نسبى بين الدول الإسلامية ، وذلك بهدف تحديد معالم التنمية بهما حتى يمكن التوصل إلى أهم السياسات التى تكفل مواجهة التحديات الاقتصادية .

الجزء الأول : ظاهرة التدويل :

يتميز الاقتصاد العالمى حالياً بظاهرة التدويل ، التى تعتبر نتاجاً للتطورات السريعة والمتلاحقة التى مر بها النظام الاقتصادى الدولى عبر العقود الثلاثة الماضية .

ويقصد بالتدويل زيادة الأهمية النسبية لدور العلاقات الاقتصادية الدولية فى النشاط الاقتصادى على الصعيد المحلى [١] وهذه العلاقات علاقات تبادل بين كافة دول العالم ، وكافة قاراته ، سواء تمثلت هذه العلاقات فى الروابط التجارية أو فى تدفقات رأس المال أو فى هجرات أو حركات الأيدى العاملة أو فى نقل التكنولوجيا أو مبادلتها أو فى المبادلات العلمية والثقافية أو فى أوجه ترابط وتعاون أو فى إقامة منظمات مشتركة ، أو فى الالتزام بقواعد معينة . إلا أن الجديد لا يتمثل فى وجود مثل هذه العلاقات بقدر ما يتمثل فى نموها المطرد وامتدادها إلى مجالات تزداد تنوعاً وإتساعاً [٢] .

فخلال العقدين الماضيين تضاعفت الصادرات العالمية من السلع مرتين تقريباً كنسبة من الناتج العالمى من ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ ومع تزايد التعامل فى الخدمات على النطاق الدولى فإن حصتها فى التجارة الدولية إرتفعت من ١٥ ٪ إلى ٢٢ ٪ ويتوقع أن يكون لدورة أورجواى للجات والتى ترتب عليها إنشاء منظمة التجارة الدولية انعكاسات هامة على التجارة الدولية .

كذلك فإن من سبع معاملات فى تجارة الأسهم فى عالم اليوم هناك معاملة تضم شريكاً أجنبياً كطرف مقابل . ومع إتساع عمليات الشركات المتعددة الجنسيات فإن مبيعات فروعها فى الخارج قد تفوق الآن مجموع الصادرات العالمية ، وكل هذه الإحصائيات تشير إلى العولمة (التدويل) أى الإندماج الدولى لأسواك السلع والخدمات ورؤوس الأموال [٣] .

---

١ - رمزى زكى - ظاهرة التدويل فى الاقتصاد العالمى وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربى للتخطيط - الكويت ١٩٩٣ ، ص ١١ .

٢ - كرستبان كوميليو - الشمال والجنوب ، دار المستقبل العربى ١٩٩٣ ، ص ٦١ .

٣ - ضياء فريبيش - التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٦ ، ص ٣٠ .

كذلك شهد العالم فى مرحلة الثمانينات الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية الدولية حيث تم إعلان أوروبا الموحدة عام ١٩٨٥م بحلول عام ١٩٩٢م ، وهناك اتجاهاً لتحقيق الإندماج الاقتصادى لأوروبا وذلك حسب البرنامج الزمنى الموضوع فى معاهدة ما سترخت ، كذلك اتجهت الولايات المتحدة فى محاولة لمواجهة التكتل الأوروبى إلى تكوين منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية وهو ما يعرف بإسم النافتا مع كل من المكسيك وكندا ، كذلك اتجهت الولايات المتحدة إلى تكوين منطقة تجارة حرة بين النافتا وكل من اليابان والصين ومجموعة من جنوب شرق آسيا فيما يعرف بالابيك ، حيث يصل حجم التجارة الدولية لهذه المجموعة ما يزيد عن ٥٠ ٪ من التجارة الدولية ، وفى مواجهة هذا الاتجاه للتكتلات الاقتصادية بدأت الاسيان فى دعم أبعاد التكامل الاقتصادى بين دولها هذا بالإضافة إلى الاتجاه من قبل دول أمريكا اللاتينية لتكوين تكتلات إقليمية ، ولا تزال الدول العربية رغم الإمكانيات الهائلة للتكامل دون مرحلة مواكبة ما تحققه التكتلات الاقتصادية السابقة .

وبعد فإن العرض السابق إنما يوضح أن هناك متغيرين هامين سوف يسهمان فى تحديد أبعاد التدويل على نطاق الاقتصاد العالمى ، ويتمثل هذين المتغيرين فى الاتجاه للتكتلات الاقتصادية وتأثير دورة أورجواى على التجارة الدولية ، ولا شك أنه سيكون لهذين المتغيرين انعكاسات هامة على اقتصاديات الدول العربية مما يتطلب تعظيم أداء الموارد القائمة فى هذه الدول آخذين فى الاعتبار آثار هذه الانعكاسات .

ومن هنا سوف نتعرض فيما يلى :

أولاً : موقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية .

ثانياً : أبعاد دورة أورجواى على الدول العربية .

اولا : موقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية :

يتطلب تحديد موقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية التعرض فى البداية للدروس التى يمكن الاستفادة منها من تجارب التكتلات الاقتصادية فى العالم وعلى رأسها الاتحاد الأوروبى والنافتا ثم ننتقل إلى الوضع النسبى للدول العربية فى إطار التكتلات الاقتصادية .

١ - الدروس المستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية :

يتطلب تحديد الدروس المستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية التعرض للحقائق الآتية :

(أ) أن التكتلات الاقتصادية تبدأ عادة بمناطق التجارة الحرة ثم اتحاد جمركى فالسوق المشتركة إلى أن تصل إلى الاتحاد الاقتصادى ، ويسمح هذا التدرج بتكييف أوضاع الدول المشاركة وذلك حتى يمكنها استيعاب آثار التكتل وتطبيق التوافق فى السياسات الاقتصادية التى تعتبر شرطاً أساسياً لنجاح التكتل ، ويبدو هذا واضحاً فى تجربة الاتحاد الأروبى التى بدأت محاولات التكتل منذ نهاية الخمسينات ثم استكملت هذه المراحل فى التسعينات ، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذى حققته هذه الدول إلا أنه لا يزال هناك العديد من الصعوبات التى يجب عليها أن تواجهها حتى ينجح الاتحاد الأروبى فى تحقيق أهدافه ، ويشير ذلك إلى صعوبة تحقيق الإندماج الكامل وأهمية الجهد الكبير المشترك والمنظم والمنسق فى هذا المجال . وتوضح أيضاً تجربة النافتا فى مجال التكتل أن هذه التجربة على الرغم من حداثتها فإنها تشير إلى استخدام أسلوب التدرج فى التطبيق حيث يلاحظ من العناصر الأساسية للاتفاقية أن هناك بنوداً سيتم تطبيقها فى فترات زمنية مستقبلية وذلك لإتاحة الفرصة لاستيعاب التغيرات الناشئة من هذا التطبيق .

(ب) يمكن أن يكون للتكتلات تأثيرين على الرفاهية الاقتصادية أحدهما إيجابى وهو الذى يتمثل فى الأثر الخلقى للتجارة حيث يسهم هذا الأثر فى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى العالمى مع الانتاج وفقاً للميزة النسبية فى كل دولة مما يعمل على زيادة الرفاهية على المستوى العالمى . أما الأثر الآخر فهو الأثر السلبى والذى يتمثل فى الأثر الإنشائى ويعنى هذا الأثر تحول الإنتاج من الدول التى تتمتع بميزة نسبية إلى الدول الأخرى التى داخل الاتحاد ، وذلك بسبب المزايا التى وفرها الاتحاد لهذه الدول ، ومن هنا نصل إلى الآثار السلبية للتكتلات على الرفاهية الدولية حيث يؤدى قيامها إلى تعميق تعظيم المنافع بين دول التكتل على حساب العالم الخارجى الذى سيتضرر من قيام التكتل ، فإذا لاحظنا إتجاه العالم حالياً إلى التكتلات الاقتصادية فإن ذلك يعنى أن الخسائر التى ستواجهها الدول غير المنتمية إلى التكتلات سيتم تعظيمها ويتطلب ذلك من الدول الأخيرة سرعة تنظيم اقتصادياتها ومحاولة الاستفادة من مزايا التكتلات .

وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أنه يمكن مواجهة الآثار السلبية الناتجة من التكتلات بالنسبة للدول خارج التكتل وذلك عن طريق خلق مصالح متبادلة مع دول التكتل ، فإذا نظرنا إلى جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية فإننا نجد أن بجانب التجارة هناك الاستثمارات الدولية والتى تتم عن طريق الشركات متعددة الجنسية وكذلك هناك الاستثمارات فى الأوراق المالية ، وقد حاولت الولايات المتحدة واليابان خفض آثار الاتحاد الأروبى على اقتصادياتها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل أروبا وكذلك عن

طريق الاستثمار فى الأوراق المالية ، ولا شك أن هذا الوضع يدعونا كدول عربية إلى محاولة الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لنا فى هذا المجال حتى يمكن خفض الآثار السلبية للتكتل .

(جـ) تمثل المزايا الناتجة من التكتلات بالنسبة لدول التكتل تحدياً للدول خارج التكتل ، وذلك إنه يترتب على قيام التكتل خفض التكلفة وتحسين الجودة لدول التكتل ويعنى ذلك إرتفاع تنافسية السلع المنتجة داخل الاتحاد ، وكذلك يتضمن الاتجاه إلى الإندماج للشركات داخل دول الاتحاد تعظيم لتنافسية السلع المنتجة ويمثل ذلك تحدياً للدول الخارجة عن التكتل بسبب إنها لكى تكون قادرة على خلق سوق لها داخل التكتل فلا بد لها أن ترتفع بتنافسية السلع المنتجة لها وفقاً للمقاييس والمواصفات الدولية داخل التكتل، ويزداد هذا التحدى إذا كانت لا تتمتع بنفس مزايا التكتل كما هو الوضع بالنسبة للدول المتمتعة به . ولعل ذلك كان من الدوافع الهامة لاتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية .

(د) توضح تجربة كل من الاتحاد الأروبى والنافتا أن تفاوت المستوى الاقتصادى للدول المشاركة فى التكتل لم يمنع قيام التكتلات [1] فهناك دول أوربية أقل فى المستوى الاقتصادى من دول أخرى كأسبانيا واليونان مقارنة بألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، كذلك هناك المكسيك مقارنة بالولايات المتحدة وكندا ، ويلاحظ أنه فى ظل هذه الظروف فإن الهدف من التكتل والاستفادة بالمزايا النسبية لدول التكتل إلى أقصى درجة ، إلا أن إنخفاض المستوى الاقتصادى يخلق ضغوطا على إمكانية قيام التكتل ونجاحه ، ويتطلب ذلك مجهودات ضخمة للإصلاح والتوافق وإتباع سياسات إقتصادية سليمة حتى يمكن تحسين الوضع الاقتصادى لتلك الدول بما يكفل دخولها كشريك متكافئ فى التكتل .

(هـ) لاشك أن قيام التكتلات إنما يعنى تعظيم المنافع الاقتصادية لدول التكتل حتى لو تم ذلك على حساب الدول خارج التكتل ، ولعل أصدق مثال على ذلك إتجاه النافتا إلى مواجهة المنافسة اليابانية وكذلك من دول جنوب شرق آسيا فى مجالى الملابس الجاهزة والمنسوجات أو السيارات وذلك عن طريق اشتراط المكون المحلى والذى يعنى خلق ميزة للمنتجات المصنعة داخل التكتل فى مواجهة المنتجات الأخرى خارج التكتل ، ولا شك أن هذا يمكن أن يؤثر سلبياً على صادرات دول جنوب شرق آسيا واليابان من السلع المشار إليها ، كذلك يمثل شروع دول أروبا لفرض ضريبة الكربون على وارداتها من النفط من الدول العربية وذلك لمواجهة آثار التلوث ، هذا المشروع يمثل تعظيم استفادة دول التكتل على حساب الدول الخارجية .

---

١ - يمنى الحماقى (وآخرون) ، محاضرات فى الاقتصاد التطبيقى ، مكتبة الزعفران ، ١٩٩٨ .

٢ - الوضع النسبى للدول العربية فى إطار التكتلات الاقتصادية الدولية :

بعد العرض السابق للدروس المستفادة من تجارب التكتلات فإن من الأهمية بمكان التعرف على الوضع النسبى للدول العربية فى إطار التكتلات الاقتصادية الدولية مما يتطلب فى البداية التعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية وذلك لأن هذه المؤشرات إنما تعكس الأداء الاقتصادى لهذه الدول ، ثم نتعرض بعد ذلك لوضع الدول العربية كمشروع لتكتل اقتصادى لم تتضح معالمه حتى الآن .

(أ) أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية :

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية فيما يلى :

١-١ - النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى :

يقدر الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية (بالأسعار الجارية) عام ١٩٩٢م بنحو ٤٨٠٣ مليار دولار ، ويلاحظ إنخفاض هذا الرقم مقارنة بالناتج فى الولايات المتحدة واليابان ودول أروبا وكذلك مقارنة بدول جنوب شرق آسيا ، وقد وصل معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية فى المجموعة الأولى - وتشمل أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست وهى : الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت بالإضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا - وصل متوسط معدل النمو فى الفترة من ١٩٨٦م إلى ١٩٨٩م إلى ١.٣٪ ثم انخفض فى الفترة من ٩٠ - ١٩٩٢م إلى ٠.٦٪ وذلك بسبب أعباء حرب الخليج وإنخفاض أسعار البترول واعتماد هذه الدول بدرجة كبيرة على البترول فى تكوين الناتج ، على حين وصل متوسط معدل النمو فى دول المجموعة الثانية - والتى تضم الأردن وتونس وجيبوتى والسودان وسوريا والصومال ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن - ٤.٢ ٪ و ٣ ٪ فى الفترتين على التوالى ليصل متوسط معدل النمو للدول العربية مجتمعة خلال الفترتين ٢ ٪ و ٠.٢ ٪ [١١] ولا شك أنها تعتبر معدلات نمو ضعيفة إذا ما قارناها بمعدل النمو فى الصين الذى وصل إلى ١٢ ٪ خلال نفس الفترة .

ويوضح جدول (١) :

نسبة الناتج المحلى الإجمالى إلى الناتج الدولى للتعرف على موقع الاقتصاد العربى من الاقتصاد الدولى .

---

١ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، صندوق النقد العربى ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، منظمة الأقطار الاقتصادية المصدرة للبترول ، ١٩٩٤ .

جدول (١)

تطور موقع الاقتصاد العربى من الاقتصاد العالمى

١٩٧٥ - ١٩٩٥

	نسبة الناتج المحلى الإجمالى إلى الناتج الدولى				
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
الوطن العربى	٢,٤٦	٤,٦٤	٣,٣٥	٢,٢	١,٦٣
المجموعة الأولى	١,٧٢	٣,٧٤	٢,٥٨	١,٦	١,١٨
المجموعة الثانية	٠,٧٤	٠,٩١	٠,٧٧	٠,٥٥	٠,٤٥

ويتضح من بيانات الجدول إنخفاض مساهمة الناتج المحلى الإجمالى فى الإنتاج الدولى والذى واضحاً فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٢م ويعنى ذلك أن الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة وكذلك الدول النامية الأكثر تقدماً تعتبر كبيرة نسبياً . ويلاحظ أيضاً من بيانات الدول أن مساهمة دول المجموعة الأولى أكثر من الثانية حيث يرجع ذلك بصفة أساسية إلى البترول الذى شهد تحسنا فى أسعاره فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠م مما إنعكس فى زيادة مساهمة دول المجموعة الأولى فى الإنتاج الدولى فى هذه الفترة ثم شهدت باقى الفترة تدهورا فى هذه النسبة نتيجة إنخفاض أسعار البترول .

١-٢ - تطور الصادرات والواردات فى الدول العربية :

يحتل تطور الصادرات والواردات أهمية كبيرة فى تحليل الأداء الاقتصادى ذلك أن نمو الصادرات إنما يعنى زيادة تنافسية السلع فى الداخل وقدرة الجهاز الإنتاجى على تحقيق هذه التنافسية ، على حين تعكس الواردات قدرة الدولة على توفير احتياجاتها .

وإذا ما تتبعنا تطور الصادرات والواردات الزراعية فى الدول العربية الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩١م نلاحظ أن الواردات وصلت عام ١٩٨٠م إلى ٢١٥٦١ مليون دولار ثم تزايدت فى ١٩٨٥م إلى ٢٢٢٧٦ وتناقصت فى عام ١٩٩١م إلى ١٨٧٣٨ ، على حين نلاحظ تزايد الصادرات الزراعية من ٣٧٩٠ عام ١٩٨٠م إلى ٤٨٣٢ عام ١٩٩١م .

ويلاحظ إتساع الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية والذى وصل عام ١٩٩١م إلى ٣,٩٠٦ مليون دولار ، ويمثل فجوة غذائية تعكس عدم قدرة الانتاج الزراعى على مواجهة احتياجات السكان من الغذاء ، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أهمها انخفاض المساحات المزروعة وضعف الانتاجية الزراعية وسوء إستغلال الموارد المائية وتخلف التكنولوجيا المستخدمة فى الزراعة مع إنخفاض خدمات التسويق والنقل والتخزين .

وإذا ما إنتقلنا إلى الصادرات والواردات الصناعية فى الدول العربية فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٠م نلاحظ الزيادة المطردة بها حيث تزايد الواردات الصناعية من ١٤٠٢٧ مليون دولار عام ١٩٧٥م إلى ٦٢٠٣٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠م إلى ٢١٦٤٥ عام ١٩٩٠م مما يعكس أيضاً العجز الكبير بين الصادرات والواردات فى الدول العربية .

وينعكس قصور الصادرات والواردات فى تزايد العجز فى الميزان التجارى العربى والذى يؤثر سلبياً على توازن ميزان المدفوعات مما ينعكس فى كل إتجاه الدول التى تعانى من هذا العجز إلى المديونية الخارجية وما يترتب عليها من تزايد أعباء الديون وتأثيرها على التنمية الاقتصادية فى هذه الدول ، ويدعم من هذه المشكلة أيضاً إنخفاض معدلات التبادل التجارى للدول العربية مع الدول المشاركة تجاريا لها ويتطلب ذلك تنويع الهياكل الإنتاجية للدول العربية وزيادة نسبة الصادرات المصنعة بالنسبة لإجمالى الصادرات .

ويلاحظ إختلاف العجز التجارى بين دول المجموعتين الأولى والثانية ، فبالنسبة للمجموعة الأولى فقد كان هناك فائضاً فى الميزان التجارى حتى ظهر العجز عام ١٩٩١م نتيجة أزمة الخليج ثم تراجع بعد ذلك بعد إنتهاء الأزمة على حين عانت المجموعة الثانية من عجز مستمر منذ بداية الثمانينات وحتى عام ١٩٩٢م .

١-٣ - العمالة العربية :

لاشك أن عنصر العمل من أهم العناصر التى يمكن أن يكون لها دوراً هاماً فى التنمية الاقتصادية حيث يسهم زيادة مشاركة العمل بالنسبة لإجمالى السكان فى تعظيم العائد من عنصر العمل ويضاف إلى ذلك أهمية التعليم والتدريب لرفع كفاءة العنصر البشرى مما ينعكس إيجابياً على الإنتاجية . وسنتناول فيما يلى أهم مؤشرات العمالة العربية من خلال جدول (٢) .

جدول (٢) بيانات عن العمالة العربية

المتغير	السنة	النسبة
نسبة القوة العاملة إلى السكان فى الدول العربية	٨٩ - ٩١	٢٨,٢
نسبة النساء فى القوة العاملة	١٩٩٠	١٣,٣
القوة العاملة فى الزراعة	١٩٦٥	٦,٣
إلى إجمالى القوة العامة	٨٩ - ١٩٩١	٣٦
القوة العاملة فى الصناعة	١٩٦٥	١٣,٩
إلى إجمالى القوة العامة	٨٩ - ١٩٩١	١٨,٣
القوة العاملة فى الخدمات	١٩٦٥	٢٣,١
إلى إجمالى القوة العامة	٨٩ - ١٩٩١	٤٥,٧

ويتضح من بيانات جدول (٢) إنخفاض نسبة القوة العاملة إلى السكان فى الدول العربية مما يعنى عدم الاستغلال الأمثل للعنصر البشرى ويؤكد ذلك أيضاً إنخفاض نسبة النساء فى القوة العاملة مما يعنى إهدار الإمكانيات البشرية المتاحة ، هذا فضلاً عن عدم الحصول على مردود لتكاليف التعليم .

وتوضح بيانات الدول التوزيع القطاعى للقوة العاملة حيث يظهر انخفاض نسبة القوة العاملة فى الزراعة من ٦٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٦٪ عام ٩١/٨٩ مما يعنى الهجرة من الريف إلى المدن والأنعكاسات السلبية لذلك ، على حين لم تستوعب القوة العاملة فى القطاع الصناعى هذه الزيادة حيث تزايدت فقط من ١٣,٩٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٨,٣٪ عام ١٩٩١/٨٩ ، ويلاحظ تضاعف القوة العاملة فى قطاع الخدمات مما يعنى استيعاب جزء من العمالة المهاجرة ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن قطاع الخدمات فى الدول العربية – على الرغم من التقدم الذى شهدته بعض الدول إلا أنه فى نموه وفى كفاءته عن ذلك الخاص بالدول المتقدمة ، ان اصلاح نظم التعليم والتدريب لتوفير الكفاءات البشرية التى يتطلبها سوق العمل فى هذه الدول إنما تعتبر مطلباً أساسياً لدعم امكانيات التنمية الاقتصادية بها وذلك مع الاهتمام بدعم دور المرأة فى التنمية حتى يمكن الوصول للاستغلال الكامل للعنصر البشرى ، ويمكن ان ينظر لهذا الاصلاح على مستوى الدول العربية ككل لاختلاف التوزيع النسبى للعمالة بينها .

١-٤ - وضع الميزانيات الحكومية فى الدول العربية :

تبين التقديرات الأولية للميزانيات الحكومية للمجموعة الأولى عام ١٩٩٢ انخفاض العجز المالى بدرجة كبيرة بلغت ٤٢٪ ليصل إلى حوالى ٣٥ مليار دولار وما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٢ مقارنة بنحو ١٨٪ فى العام السابق له وذلك مع انخفاض العجز فى كل من السعودية بنحو ٦٦٪ والكويت بحوالى ٢٨٪ وليبيا بمعدل ١٤٪ والامارات ١٣٪ وفى المقابل ارتفع العجز فى عمان والجزائر وقطر ، ويعزى التحسن فى الدول التى نقص فيها العجز إلى انخفاض الانفاق الحكومى فى السعودية والكويت بعد الارتفاع الكبير عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ نتيجة لحرب الخليج إلا أن نسبة العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى لازالت مرتفعة قياساً بما كانت عليه عام ١٩٩٠ مما يتطلب تخفيض وتسهيل عملية تمويله وبالنسبة للمجموعة الثانية فقد استمرت فى تحسين أدائها المالى . فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادية التى اتبعتها حيث انخفض العجز المالى عام ١٩٩٢ إلى ما يعادل ٤,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة ب ٥,٢٪ فى العام السابق ، وفى مجال تمويل العجز واصلت دول المجموعة اعتمادها على الاقراض المعدل الذى بلغ ٤/٣ العجز عام ١٩٩٢[١] .

١ - التقرير الاقتصادى الموحد ١٩٩٢ ، مرجع سابق ص ١٧١ .

١-٥- معدلات الادخار والاستثمار :

تعتبر معدلات الادخار والاستثمار من المؤشرات الاقتصادية الهامة ذلك ان ارتفاع معدلات الادخار إنما تعنى قدرة الدولة على توفير مدخرات حقيقة تتجه إلى الاستثمار بدلاً من الاتجاه للاقتراض من الخارج وما يترتب على ذلك من اعباء المديونية الخارجية ، كذلك فإن نمو الاستثمار يعنى تحقيق النمو فى الداخل وما لذلك من أثر ايجابى على التنمية الاقتصادية ، وقد تزايد الاستثمار فى الدول العربية من ٩,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ١١٢,٢ مليار دولار عام ١٩٨٥ و ٨٣,٧ مليار دولار عام ١٩٩٢ على حين لم يتعد نصيب المجموعة الثانية عن ١٩,٥ و ٢٨,٥ للعامين المشار إليهما بالترتيب وينعكس هذا الوضع على نسبة الادخار المحلى إلى الاستثمار الذى يصل فى دول المجموعة الأولى ١٠٦,٦ على حين لا يتعدى ٥٥,٥٪ فى دول المجموعة الثانية ويعنى هذا اتجاه دول المجموعة الثانية إلى المعونات والقروض لمواجهة الفجوة بين الادخار والاستثمار .

وبعد فإن العرض السابق للمؤشرات الاقتصادية للدول العربية إنما يشير إلى العديد من النقاط وهى :

- انخفاض مساهمة الناتج المحلى الإجمالى العربى فى الإنتاج الدولى مع ارجاع جانب هام من هذه المساهمة إلى دول المجموعة الأولى وهى الدول البترولية مما يتطلب أهمية زيادة الاستثمارات ودعم امكانيات الناتج المحلى وتنويع هذا الناتج مع خفض الاعتماد على البترول ، ويستدعى ذلك تنسيق الجهود بين الدول العربية مجتمعة بحيث يتم النظر إلى الاستغلال الأمثل للموارد على مستوى الدول العربية ككل وليس على مستوى دولة بدولة بمفردها .
- لازالت الدول العربية تعتمد على الخارج بدرجة كبيرة فى سد متطلباتها فى السلع الزراعية والصناعية مما يعكس ضعف هياكلها الإنتاجية عن تلبية الاحتياجات المحلية ويتطلب ذلك دعم هذه الهياكل وتقويتها لمواجهة هذا الوضع .
- تعانى الدول العربية من عدم توفر الكفاءات البشرية التى تتناسب مع دعم التنافسية المحلية للإنتاج بالمستوى العالمى وكذلك تعانى بعض الدول من عجز فى العمالة والبعض الآخر من فائض مما يستدعى تحقيق الترشيد لاستخدام القوة العاملة على مستوى الدول العربية ككل .
- يتطلب الأمر اصلاح أوضاع ميزانيات الدول العربية .
- تظهر الحاجة إلى وضع خطة قومية لترشيد استخدام الادخار فى المجالات الاستثمارية التى تحقق أعلى عائد اقتصادى ممكن .

(ب) وضع الدول العربية كمشروع للتكتل الاقتصادى :

يتناول تعرضنا لوضع الدول العربية كمشروع للتكتل الاقتصادى نصيب الصادرات البيئية فى إجمالى صادرات أهم التكتلات الاقتصادية القائمة فى العالم حالياً ومنها الاتحاد الأوربى والنافتا وذلك بهدف بيان تأثير التكتلات الاقتصادية على العلاقات التجارية بين دول التكتل من ناحية ومن ناحية أخرى لمعرفة وضع الدول العربية كمشروع للتكتل الاقتصادى مقارنة بباقى التكتلات الاقتصادية .

ب - ١ - نصيب الصادرات البيئية فى إجمالى الصادرات لأهم التكتلات الاقتصادية :

يوضح جدول (٣) نصيب الصادرات البيئية فى إجمالى صادرات أهم التكتلات الاقتصادية .

جدول (٣)

نصيب الصادرات البيئية فى إجمالى صادرات أهم التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية المختارة	نسبة مئوية		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
التكتلات الاقتصادية فى الدول المتقدمة :			
١ - الجماعة الأوربية (EEC)	٥٥,٧	٥٤,٤	٥٩,٨
٢ - التجارة بين الولايات المتحدة وكندا	٣٨,٠	٣٣,٨	٢٦,٥
٣ - الرابطة الأوربية للتجارة الحرة EFTA	١٤,٧	١٣,٦	١٣,٤
التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية :			
١ - الدول العربية	٤,٩	٦,٦	٦,٠
٢ - مجلس التعاون الخليجى	٣,٠	٤,٦	٥,٨
٣ - اتحاد المغرب العربى	٠,٣	١,٠	٢,٥
- رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN	١٦,٨	١٨,٤	١٧,٨
- اتحاد التكامل الاقتصادى لدول أمريكا اللاتينية LAIA	١٣,٥	٨,٢	١٠,٦

المصدر احصاءات اتجاهات التجارة الخارجية ١٩٩٢ - صندوق النقد الدولى

حيث يتضح من بيانات الجدول ما يأتى :

- يحتل الاتحاد الأوربى أعلى نسبة فى التكتلات الاقتصادية بالنسبة للصادرات البيئية حيث يصل إلى ٦٠٪ تقريباً عام ١٩٩٠ ، وإذا كانت خطة الاتحاد الأوربى تتضمن ضم الرابطة الأوربية للتجارة الحرة فإنه من المتوقع زيادة حجم الصادرات البيئية بدرجة أكبر (يصل النصيبين معاً إلى ٧٣,٢٪) ولا شك ان هذه الزيادة الكبيرة تعكس ما سبق ان تناولناه من مجهودات الاتحاد التى بدأت منذ نهاية الخمسينات حتى الوقت الحالى والتى أتت ثمارها حالياً .
- يلاحظ ارتفاع التجارة البيئية بين دول النافتا لتصل إلى ٣٤٪ تقريباً ، وإذا أخذنا فى الاعتبار بداية سريان الاتفاقية عام ١٩٩٤ وما يترتب عليها من آثار فإنه يتوقع زيادة هذه النسبة بدرجة كبيرة فى المستقبل مما يؤثر على الشركاء التجاريين للدول الثلاث .
- توضح بيانات الجدول ارتفاع التجارة البيئية بين الدول العربية من ٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ٦٪ عام ١٩٩٠ ولا شك أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة للغاية ولا تعكس أية مجهودات لتشجيع التكامل الاقتصادى بين الدول العربية .
- يعتبر النمو فى التجارة البيئية لدول التعاون الخليجى ضئيلاً أيضاً من ٣٪ إلى ٦٪ ويعكس أيضاً المشاكل التى تواجه هذا التجمع الإقليمى وأهمها الانتقال به من منطقة التجارة الحرة منطقة الاتحاد الجمركى ثم التدرج به إلى الاتحاد الاقتصادى .
- لازالت أيضاً نسب التجارة لدول اتحاد المغرب العربى ضئيلة .
- تحتل التجارة البيئية لرابطة دول جنوب شرق آسيا نسبة ١٨٪ تقريباً عام ١٩٩٠ إلا أنه يتوقع نمو التجارة مستقبلاً بسبب العلاقات التجارية القوية مع الصين واليابات حيث لهذه الدول مجتمعة مصالح اقتصادية مشتركة فى توسيع نطاق علاقاتها التجارية الإقليمية والتنسيق بينها لاكتساب ثقل تجارى ومالى أمام التجمعات الاقليمية الكبرى ، وبالفعل تشير المؤشرات الاحصائية لتطور التجارة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا خلال التسعينات وكذلك بين الصين ودول شرق آسيا ذات الأغلبية السكانية من أصل صينى .
- اتجهت الصادرات البيئية بين اتحاد التكامل الاقتصادى لدول أمريكا اللاتينية إلى الانخفاض فى عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٠ ثم عادت للارتفاع مرة أخرى عام ١٩٩٠، وقد أوضحنا من قبل أنه يمكن ان تضم النافتا العديد من الدول فى أمريكا اللاتينية مما يرجح تزايد الصادرات البيئية بين دول النافتا .

وبعد فإن العرض السابق إنما يوضح ضعف وضع الدول العربية كمشروع للتكتل

مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الناجحة فى هذا المجال ، مما يتطلب أهمية دعم إمكانيات التكامل الاقتصادى بين الدول العربية ، ويا حبذا لو انضمت الدول الإسلامية إلى هذا التكتل ، ولا شك أن استغلال الموارد الاقتصادية على مستوى الدول الإسلامية ككل يمكن ان يسهم بدرجة كبيرة فى مواجهة تحدى التكتلات الاقتصادية .

ثانياً : أبعاد دورة أورجواى على الدول العربية :

يتعرض هذا الجزء للتعرف باتفاقية دورة أورجواى وأهم مقوماتها ثم زثر دورة أورجواى على الدول العربية :

(أ) مقدمة عن الجات :

بدأت الدول الرأسمالية فى تشكيل اقتصاد عالمى نشط ومنضبط الأداء وذلك من خلال انشاء بعض الموسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة لتشرف على النظام الاقتصادى العالمى فى مختلف المجالات فقد انشئ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، ثم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) .

(ب) هدف الجات :

يقتصر هدف الجات على تحرير التجارة الدولية عن طريق ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية بما يحقق التوازن بين حماية الصناعات الوطنية وتدفق التجارة الدولية بشكل مستقر وخلق الظروف المواتية لنمو ورفاهية الاقتصاد العالمى .

(جـ) نتائج دورة اوجواى :

كانت دورة اورجواى هى الدورة الثامنة فى سلسلة دورات الجات ومن أهم الموضوعات التى تم التوصيل اليها فى اتفاقيات دورة اورجواى الاخيرة هو تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الى منظمة دولية هى منظمة التجار الدولية WTO ، ومن أهم المعالم الأساسية فى دورة أورجواى .

جـ - ١ - تجارة السلع الزراعية .

جـ - ٢ - تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة .

جـ - ٣ - تجارة الخدمات .

جـ - ٤ - إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة .

جـ - ٥ - حماية حقوق الملكية الفكرية .

جـ - ٦ - المشتريات الحكومية (استكمالاً لما تم الاتفاق عليه فى دورة طوكيو) .

٢ - أثر دورة أورجواى على الدول العربية :

يتناول هذا الجزء تأثير أهم معالم دورة أورجواى على الدول العربية .

(أ) تجارة السلع الزراعية :

تم الاتفاق فى أورجواى على استبدال القيود الكمية بالقيود السعرية مع تخفيضها على مراحل واعفاء الدول الأقل نموا (الدول التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً) من تخفيض تعريفاتها الجمركية ، كما تم تخفيض دعم التصدير المباشر والدعم الجزئى واعفاء الدول الأقل نمواً من التخفيض ، مع وضع برنامج تعويض لهذه الدول من خلال المنح والمعونات الغذائية .

وبرغم هذه التسهيلات التى أعطيت للدول النامية والأقل نمواً إلا أن بعض الدراسات والمؤشرات دلت على أن أسعار بعض السلع الغذائية كالألبان والسكر والقمح والأرز واللحوم قد تزيد بنسبة ٤ - ١٠٪ بحلول عام ٢٠٠٣ [١] .

(ب) تجارة المنسوجات والملابس :

كانت تجارة المنسوجات والملابس تحكمها الاتفاقية الدولية للالياف والتى كانت تخصص حصص لكل دولة مصدرة بغض النظر عن ميزاتها التنافسية ، وقد تم الاتفاق فى دورة أورجواى على إزالة الحصص تدريجياً وزيادة معدلات نمو واردات الدول المستورة مع اعطاء معاملة تفضيلية للدولة الصغيرة والمصدرة لهذه السلع .

إن لصناعة المنسوجات والملابس أهمية خاصة فى اقتصاد كثير من الدول العربية مثل مصر ، والمغرب ، وتونس ، ولبنان ، والإمارات ، وسوريا .

حيث مثلت صادرات الغزل والمنسوجات والملابس ٣٠٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصنعة لتونس ، ٢٥٪ لسوريا ، ٢٧٪ لمصر ، ٢٠٪ المغرب ، ١٧٪ للبنان ، ٧٪ الامارات وذلك فى عام ١٩٩٠ [٢] .

1 - Antonios. Barandao. W. Martin, Implications of Agricaltural Trade Liberalization for the Developing Countries Economi, C A, 1995.

٢ - عزه رضوان ، آثار دورة أورجواى على تجارة الغزل والمنسوجات والملابس فى الدول العربية ، ورقة مقدمة لمؤتمر قسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة ١٩٩٦ .

كما تستوعب صناعة الغزل والنسيج قدرا كبيرا من العمالة وخاصة العمالة النسائية، وفى مصر بلغ عدد مؤسسات صناعة الغزل والنسيج والملابس ١٢٦٦ منشأة يمثل ١٨ ٪ من إجمالى عدد المنشآت فى الصناعة التحويلية وذلك عام ١٩٨٨ ، وقد استوعبت حوالى ٢٨٥,١ ألف عامل وعاملة بما يمثل ٢٨ ٪ من عدد المستخدمين فى الصناعة التحويلية ، وقد أسهمت صناعة الغزل والنسيج والملابس فى توليد ١٦ ٪ من القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية وذلك فى ذات العام [١] .

ونلاحظ زيادة عدد المنشآت فى صناعة المنسوجات والملابس فى كل من الاردن والمغرب ففى عام ١٩٨٨ بلغت عددها فى الاردن ٨٩٠ منشأة زادت إلى ١٤١٥ وفى المغرب زادت من ١١١٣ منشأة فى عام ١٩٨٨ إلى ١٤٥١ فى عام ١٩٩٠ .

كما بلغت نسبة المنشآت فى صناعة المنسوجات بالنسبة إلى عدد المنشآت فى الصناعة التحويلية ١٧,٩٪ ، ٧٢٪ ، ٢٤,٥٢٪ لمصر ، الاردن ، والمغرب على التوالى فى عام ١٩٨٨ ولكنها زادت فى عام ١٩٩٠ لتصل إلى ١٥,٥٪ للاردن ، ٢٥,٣٪ للمغرب فى نفس العام .

أما بالنسبة لتونس فإن قطاع النسيج يحتل مكانة مرموقة فى اقتصادها القومى إذ بلغت عدد المنشآت العاملة فى المجال ٢٤٠٠ منشأة يعمل بها أكثر من ٢٥٠ ألف عامل وعاملة أى أكثر من نصف العمالة فى الصناعات التحويلية ويستقطب هذا القطاع ما يزيد عن ٤٠٪ من الاستثمارات فى الصناعات التحويلية ، وقد احتلت تونس المرتبة الخامسة فى تزويد السوق الأوربية بالملابس الجاهزة ، بانجازها ٨,٦٪ من واردات الاتحاد الأوربى من هذه المنتجات وبلغت صادرات تونس من الملابس الجاهزة والنسيج ١٪ من الصادرات العالمية .

وفى الإمارات بلغ عدد مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود ١١٥ مصنعاً عام ١٩٩٢ وبنسبة ٩,٤٪ من إجمالى عدد المصانع القائمة بالصناعات التحويلية .

ويوضح جدول رقم (٤) صادرات الغزل والنسيج والملابس فى الدول العربية عام ١٩٩٠ مقارنة بصادرات السلع المصنعة .

1 - Industrial statistics year book 1991, Unied Nations, (New York) 1994.

جدول (٤)

صادرات الغزل والنسيج والملابس فى الدول العربية عام ١٩٩٠

مقارنة بصادرات السلع المصنعة

الدولة	قيمة إجمالى الصادرات مليون دولار	قيمة السلع الصناعية المصدرة ١ مليون دولار	نسبة السلع المصنعة فى إجمالى الصادرات	نسبة صادرات ملابس وغزل لإجمالى الصادرات
مجموعة الدول العربية:	١٢٧,٥٢	٢١٦٤٥	١٠	
الإمارات	٦٥٠٠	١٨٢٠	٢	١٠
الجزائر	١٥٢٤١	٦٠٩	١١	صفر
السعودية	١٤٤١٦	٣٤١٧	٢٤	صفر
العراق	١٦٨٠٩	٤٠٣٤	٥٠	صفر
عمان	٤٥٨	٣١١	٢٥	٦
الكويت	٨٣٠٠	٢٤٠٧	صفر	٥
ليبيا	١٤٢٥٨	صفر	٤٤	صفر
الأردن	١١٦٤	٥١٦	٦٩	٥
تونس	٣٤٨٩	٢٤١٣	١	٣٥
السودان	٤٠٠	٤	٣٧	١
سوريا	٤١٧٣	١٥٨٦	٤	٢٥
الصومال	١٣٠	٥	٥٠	-
لبنان	٢٣٠٠	١٢٦٥	٣٩	١٧
مصر	٢٩٨٥	١١٦٤	٤٥	٢٧
المغرب	٤٢٦٣	١٩٦١	١	٢٠
موريتانيا	٦٤٨	٢٨	٧	-
اليمن	١٥٠٠	١٠٥		٥

١٥٢ المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ - ملحق ٣ / ٢٢ ص ٣٧٦

obeikandl.com

(جـ) تجارة السلع المصنعة :

تتمثل أهم المعالم الأساسية لدورة أورجواى فى تجارة السلع المصنعة فيما يلى :

- تم تحرير تجارة جميع السلع المصنعة من كافة القيود الكمية والغاؤها واستبدالها بالرسوم الجمركية .
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة تدريجياً حتى يتم الغاؤها نهائياً فى نهاية الفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات تبدأ من عام ١٩٩٥ وتنتهى عام ٢٠٠٥ وبعدها تصبح جميع السلع المصنعة معفية من الرسوم الجمركية ويدخل العالم بعد ذلك عالم التبادل السلعى بدون رسوم .
- حرية بيع أى منتج فى الدول الأعضاء مباشرة إلى المستهلك فى الدول الأعضاء بدون وجود أى وسيط وكيل أو موزع كطرف ثالث .
- تنص اتفاقية الجات بأن تخفض الدول المتقدمة تعريفتها الجمركية بنسبة ٣٣٪ على السلع الصناعية المستوردة من الدول النامية إلى أن يتم الغاؤها فى مطلع عام ٢٠٠٠م [١] .

وجدول (٥) يوضح التغير فى الرسوم الجمركية حسب درجة التصنيع على واردات الدول الصناعية من الدول النامية .

ونلاحظ التخفيضات الكبيرة التى تتراوح ما بين ٤٧٪ - ٦٩٪ ستكون على بعض السلع مثل الأخشاب - المفروشات - المعادن - المعدات غير الكهربية والمنتجات المعدنية والكيماويات أما التخفيضات المحدودة ما بين ١٨٪ - ٢٥٪ فإنها ستطبق على المنسوجات والأسماك ومنتجات الجلود وهى منتجات تعتبر سلع تصديرية أساسية لمعظم الدول العربية [٢] .

- كما تنص اتفاقية الجات بأن تخفض الدول النامية تعريفتها الجمركية بنسبة ٢٤٪ على وارداتها سواء من الدول المتقدمة أو الدول النامية الأخرى إلى أن يتم الغاؤها نهائياً بمطلع عام ٢٠٠٥ .
- تترك اتفاقية الجات للمشترى الحرية الكاملة أن يختار ويشترى أفضل المنتجات المحلية والمستوردة حسب تفضيلاته بدون أى دخل من أى جهة سواء الدولة المنتجة أو المستوردة.

---

١ - محمد بلول ، دليل القارئ غير المتخصص إلى منهج اتفاقية الجات ، اقتصاديات الإمارات ، عدد ٦ - ١٩٩٦ .

٢ - ندوة النظام التجارى العالمى والاقتصاديات العربية ، السياسات والآثار والتحديات ومركز بحوث العلوم الاقتصادية - بنغازى - ليبيا ١٩٩٥ .

وبالتالى فإن تطبيق بنود اتفاقية أورجواى من شأنه أن يوسع فرص التصدير أمام المنتجات نصف المصنعة والنهائية وهو مما يزيد من فرص التشغيل فى القطاعات التى تتمتع فيها الدول العربية بالتنافسية .

جدول (٥) التغيير فى الرسوم الجمركية

حسب درجة التصنيع على واردات الدول الصناعية من الدول النامية لسلع

فئة السلعة حسب درجة التصنيع	متوسط الرسوم		
	قبل دورة أوراجواى	بعد دورة أوراجواى	نسبة التخفيض
كل السلع الصناعية (ماعدا النفط):			
الخامات الأولية	٢,١	٠,٨	٦١,٨
السلع نصف المصنعة	٥,٣	٢,٨	٤٧,٢
السلع النهائية	٩,١	٦,٢	٣١,٩
المجموع	٦,٨	٤,٣	٣٦,٨
المصادر الطبيعية (السلع الأساسية):			
الخامات الأولية	١٣	٢	٣٥,٥
السلع نصف المصنعة	٣,٥	٢	٤٢,٩
السلع النهائية	٧,٩	٥,٩	٢٥,٥
المجموع	٤	٢,٧	٣٢,٥

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد سبتمبر ١٩٩٥

(د) حقوق الملكية الفكرية :

المقصود بالملكية الفكرية حقوق المؤلف والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع والدوائر المتكاملة وبرامج الكمبيوتر ويعتبر هذا المجال مجالاً جديداً لأول مرة فى اتفاقيات محكمة فى إطار المنظمة الدولية للتجارة وقد كان التفاوض يتم بين كل من الدول الصناعية المتقدمة من ناحية والدول الصناعية الحديثة والدول النامية من ناحية أخرى .

ويرجع اهتمام تلك الدول فى الوقت الحالى لهذا الموضوع نتيجة للجوء العديد من الدول الصناعية الحديثة إلى إنتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية معروفة ومشهورة فى أسواق العالم . وقد أصبحت السلع المقلدة فى الثمانيات واحد من أهم مشاكل التجارة الدولية حيث ان عملية التقليد فى مجال الملكية الفكرية يؤثر تأثيرا سلبيا على تجارة الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة بنفس درجة تأثير بعض الانشطه والممارسات التجارية غير المشروعة ، وبالتالى فقد لجأت الدول الصناعية الى ممارسة عمليات التقليد عن طريق عمليات تشجيع الحكومات المختلفة على حماية الملكية الفكرية عن طريق سن قوانين وتشريعات وطنية فى هذا المجال والانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية .

(هـ) تجارة الخدمات :

تم ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية لأول مرة خلال دورة أورجواى الأخيرة ، وقد تضمنت خدمات النقل والتأمين والخدمات الفندقية والاتصالات السلكية والاسلكية وانتقال الأيدى العاملة اللازمة لتوريد الخدمات الاستشارية (المقاولات - الانشاء - التعمير - السياحة بكافة أشكالها والخدمات المهنية) .

وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من الالتزامات العامة ، تمثل المبادئ العامة للاتفاق من بينها شرط الدولة الأولى بالرعاية والوضوح والشفافية ، وذلك بجانب الالتزامات التى تحددها كل دولة من الدول المشاركة فى الاتفاق والتى تلتزم بتحريرها وذلك بالسماح لموردى الخدمات الأجانب بدخول أسواقها سواء عن طريق تواجدهم التجارى فى أراضيها مع السماح لهم بتقديم خدماتهم عبر الحدود دون حاجة للتواجد تجارياً وقد أعطى الاتفاق فترة انتقالية للدول النامية لمدة خمس سنوات لتوفيق أوضاعها قبل الالتزام بتنفيذ هذه الاتفاقية ، كما يقضى الاتفاق بانشاء مراكز اتصالات خلال عامين من بدء تنفيذ الاتفاقية لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات اللازمة عن أسواق الخدمات فى الدول المتقدمة [1] .

ان أوجه التقدم السريع فى الاتصالات السلكية والاسلكية وفى تكنولوجيا المعلومات ستساعد على توسيع حدود القدرات التجارية فى مجال الخدمات ، وهى العنصر الاسرع نمواً سواء فى مجال التجارة أو الاستثمار الأجنبى المباشر . وقد بدأت تتفتح أمام الدول النامية (من ضمنها الدول العربية) مسارات جديدة واعدة للصادرات . وخاصة فى مجال الخدمات كثيفة العمالة مثل تجهيز البيانات واعداد برامج الكمبيوتر والخدمات

١ - أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة ، قضايا التنمية والتخطيط مرجع سابق ، ص ٥٥ .

المهنية والمكتبية - والتى يمكنها وحدها مضاعفة صادرات الخدمات التجارية لهذه البلدان التى تقدر الآن بنحو ١٨٠ مليار دولار [١] .

فمن المألوف الآن أن نجد شركة ترجمة فى الولايات المتحدة تستخدم الفاكس لتنقيح ترجمة من قبل مترجمين فى الهند ، انهم أقل أجراً ومعروفون بلغتهم الانجليزية الرفيعة ، وهكذا لم يعد المكان الذى يوجد فيه الإنسان مهما إذا كان مرتبطاً بالعالم من حوله والذى أصبح كما يقال قرية كونية . وهذا الارتباط يؤهله للمساهمة من خلال استعمال احدث ما توصل إليه العالم فى مجالات الاتصالات .

وقد غيرت وسائل الاتصالات هذه من نوعية عمل المرأة ، أن كثيرات من اللواتى يخترن عدم الخروج إلى العمل للقيام بمهام البيت والأولاد أصبح بمقدورهن أن يعملن فى شركات فى أماكن أو ربما فى بلدان أخرى .

وبعد فإن العرض السابق إنما يوضح أنه سيكون لدورة أورجواى انعكاسات هامة على الدول العربية ، وان هذه الانعكاسات يمكن ان تكون إيجابية أو سلبية . ويتوقف هذا الأثر على قدرة الدول العربية على زيادة تنافسية السلع المنتجة بها واستغلال الموارد بشكل جماعى بدلاً من الشكل الفردى . هذا بالاضافة إلى إمكانية خفض الآثار لهما عن طريق زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية والإسلامية .

---

١ - ضياء قريش ، العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة - مجلة التمويل والتنمية - مارس ١٩٩٦ .

الجزء الثانى
خصائص الاقتصاديات العربية

تتمتع الدول العربية بالعديد من الخصائص الاقتصادية التى تؤثر على أدائها الاقتصادى ، ومن أهم هذه الخصائص :

أولاً : عدم تناسق عناصر الإنتاج :

لقد حدد الاقتصاديون عناصر الإنتاج بالموارد الطبيعية (الأرض وما تحتويه) والعمل ورأس المال والتنظيم ، ونجد أن عدم توافر عناصر الانتاج فى معظم الدول العربية بشكل متناسق وعدم إمكانية توفير العنصر المفقود (النادر) إلا بصعوبة يشكل صفة غالبة لاقتصاديات الدول العربية ، فنجد أن بعض االدول العربية غنية بالموارد المالية ولكنها تفتقر إلى الأيدى العاملة والخبرات وأخرى تمتلك الموارد الطبيعية ولكنها لا تملك رأس المال اللازم لإستخدام هذه الموارد .

ثانياً : إعتماد الاقتصاد العربى على نشاط تصديرى واحد :

إن معظم الدول العربية تعتمد على جانب واحد فقط من جوانب الإنتاج للتصدير ويمثل هذا الجانب أهمية كبرى بين غيره من الأنشطة التصديرية ومن أكبر الأمثلة على ذلك نجد البترول والقطن ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الذى يعتمد على تصدير منتج واحد فقط يكون عرضه للتأثير بصورة مباشرة عند وجود أى تغيرات فى هذا المنتج سواء كانت هذه التغيرات طبيعية مثل نضوب المادة المعدنية أو نتيجة للإصابة بالتلف كمحصول القطن مثلاً أو نتيجة عوامل خارجية كما حدث عندما تدهورت أسعار البترول .

ثالثاً : إنخفاض مستوى الدخل :

إذا استثنينا دول البترول الخليجية وليبيا حيث الدخول العالية ، فإن مستوى الدخل الفردى المنخفض هو السمة العامة لاقتصاديات بقية الدول العربية ، وما لذلك من آثار سلبية كثيرة أهمها إنخفاض الميل للإدخار ومعدل الاستثمار وبالتالى بطء النمو الاقتصادى .

رابعاً : التفاوت فى توزيع الدخل :

بالرغم من أن الدخول قد إرتفعت فى معظم الدول العربية عما قبل ، إلا أن هناك تركز ملموس فى الملكية داخل الدولة الواحدة .

خامساً : التبعية الاقتصادية للخارج : تظهر هذه التبعية من خلال المظاهر الآتية :

١ - زيادة الواردات من الخارج .

٢ - تكثيف عنصر الاعتماد على المصادر الأجنبية لشراء التكنولوجيا .

٣ - إعتماد الصادرات العربية على منتج واحد فى الغالب .

٤ - إعتماد متزايد على أسواق المال الأجنبية التى تستقطب الاحتياطيات العربية .

٥ - إنكشاف الأمن الغذائى العربى .

سادساً : إختلال الهيكل الإنتاجى :

يقاس الهيكل الانتاجى بالتوزيع النسبى للانتاج على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ففى الدول المتقدمة يحتل الانتاج الصناعى نسبة كبيرة ومهمة ضمن الأنشطة الاقتصادية وأيضاً نمو هذا الانتاج بمعدلات أعلى من معدلات النمو فى الانتاج الزراعى بالرغم من أن بعض الدول المتقدمة مثل استراليا وكندا تلعب الزراعة دوراً مهماً فى اقتصادياتها وصادراتها .

أما فى الدول العربية يحتل قطاع الزراعة نسبة كبيرة ومهمة ضمن الأنشطة الاقتصادية ، بينما الأداء الصناعى لازال ضعيفاً وينمو ببطء ، أما قطاع الخدمات من نقل وتخزين وتسويق فهو قطاع يتبع فى نموه قطاع الصناعة لأن الصناعة تحتاج إلى الخدمات السابقة بشكل أوسع .

ومع ذلك لا يمكن تعميم هذه الظاهرة حيث قد ينمو قطاع الخدمات بنسبة أعلى من نمو الصناعة . فعندما تسود البطالة فى القطاع الزراعى نتيجة العمالة الزائدة ولا تستطيع أن تنخرط فى القطاع الصناعى لذلك تتجه إلى قطاع الخدمات وخاصة تلك التى لا تحتاج إلى خبرات خاصة .

أما إذا نظرنا إلى الملامح الرئيسية المميزة لاقتصاديات الدول العربية المنتجة للبترول فنجدها مختلفة إلى حد ما عن باقى الدول العربية .

ولعل من أهم هذه الملامح :

١ - المصدر الرئيسى لمقومات المعيشة هو العائد من البترول حيث أنه المكون الرئيسى للدخل القومى فى هذه الدول .

٢ - يتحدد دور الدولة ونشاطها تبعاً لما يتحقق من عائدات البترول ، أى أن هناك علاقة طردية بين العائدات من تصدير البترول وبين درجة النشاط الاقتصادى .

٣ - يعتبر العرض المحلى من العمالة الماهرة محدود للغاية بالنسبة لاحتياجات التنمية ومتطلبات الحياة اليومية وبالتالى تعتمد هذه الدول على العمالة الوافدة من الخارج .

٤ - تزايد حجم ومستويات الإستهلاك الفردى الجارى وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة والسريعة فى عوائد النفط ، كما يترتب على الزيادة المضطردة على مر السنين ، أن أخذت أنماط الإستهلاك تعتمد بصورة مكثفة على إستيراد السلع والخدمات من الخارج ولا شك أن إتجاه الإستهلاك نحو الزيادة يحول دون الإفادة اللازمة من العائدات البترولية المتزايدة وذلك لأن قدراً كبيراً منها يأخذ طريقه متسرباً إلى العالم الخارجى .

وبصورة عامة نجد أن معظم الاقتصاديات العربية اقتصاديات متشابهة سواء فى نوعية الانتاج وأساليب الانتاج المستخدمة وأيضاً فى نوعية المشاكل التى تقابلها والتى من أهمها زيادة حجم المديونية وارتفاع معدل النمو السكانى وعدم استقرار قيمة الصادرات العربية وعدم كفاية الانتاج الغذائى العربى لسد الإستهلاك المطلوب .

الأداء الاقتصادى للدول العربية

اتسم الأداء الاقتصادى فى الدول العربية ككل بالتحسن فى عام ١٩٩٦م ، مقارنة بأداء السنوات الثلاث السابقة ، ويرجع هذا التحسن إلى النتائج الإيجابية التى حققتها برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى والهيكلى التى إنتهجتها غالبية الدول العربية فى السنوات الأخيرة ، كما يرجع أيضاً إلى إرتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام إلى مستوى لم تبلغه منذ عام ١٩٩١م وبالتالى زيادة قيمة العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للنفط، وزيادة مساهمة قطاع النفط فى الناتج المحلى الإجمالى .

ونعرض الآن من خلال مجموعة من المؤشرات الأداء الاقتصادى العربى وهذه المؤشرات هى :

أولاً : الناتج المحلى الإجمالى .

ثانياً : الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية .

ثالثاً : الصادرات والواردات .

ونتناول كل مؤشر من المؤشرات السابقة بالشرح والتحليل .

اولاً: الناتج المحلى الإجمالى:

يقدر الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية فى عام ١٩٩٦م بنحو ٥٧٦,١ مليار دولار بالأسعار الجارية ، محققاً معدل نمو قدره ٨,٤ ٪ ، مقارنة بنحو ٥٣١,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٥م ومعدل نمو قدره ٦,٤ ٪ .

والجدول التالى يبين لنا الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية (بالأسعار الجارية) خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٦م) .

السنة	مليار دولار	معدل النمو السنوى ٪
١٩٨٥	٣٧٥,١	-
١٩٩٠	٤٦٦,٢	٤,٤
١٩٩١	٤٤٤,٨	٤,٦
١٩٩٢	٤٨٥,٩	٩,٢
١٩٩٣	٤٩١,٧	١,٢
١٩٩٤	٤٩٩,٥	١,٦
١٩٩٥	٥٣١,٣	٦,٤
١٩٩٦	٥٧٦,١	٨,٤

ويتضح لنا من الجدول السابق أن أعلى معدل لنمو الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية قد بلغ ٩,٢ ٪ عام ١٩٩٢م ولكنه تعرض للإنخفاض خلال أعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤م على التوالى وعاد للزيادة مرة أخرى عام ١٩٩٥م بمعدل نمو مستوى بلغ ٦,٤ ٪ ، زاد إلى ٨,٤ ٪ عام ١٩٩٦ .

وقد تباين الأداء الاقتصادى فيما بين الدول العربية فى عام١٩٩٦م ، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل النمو بالأسعار الجارية بالدولار قد إرتفع فى عشر دول وإنخفض فى تسع دول ، أما الدول التى إرتفع فيها ذلك المعدل فهى الإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتى والسعودية والسودان وعمان والكويت والمغرب واليمن ، وقد حققت هذه الدول نمواً بلغ معدله ١٠,٥ ٪ بالمقارنة مع معدل نمو بلغ ٤,٦ ٪ خلال عام ١٩٩٥م ، وبشكل الناتج المحلى الإجمالى لدول هذه المجموعة نحو ٥٦,٨ ٪ من مجمل الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية فى عام ١٩٩٦م .

أما الدول التى حققت معدل نمو بالأسعار الجارية بالدولار أقل من العام السابق فتضم كلا من الأردن وتونس وسوريا والعراق وقطر ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا ، وقد بلغ معدل نموها ٥,٩ ٪ بالمقارنة مع ٨,٧ ٪ خلال عام ١٩٩٥م ، ويشكل الناتج المحلى الإجمالى لدول هذه المجموعة حوالى ٤٣,٢ ٪ من مجمل الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية عام ١٩٩٦م .

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية فى الدول العربية :

نتحدث هنا عن الأهمية النسبية لكلا من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة للدول العربية .

الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الدول العربية :

أدى إكتشاف البترول فى الدول العربية إلى حدوث الكثير من التغيرات داخل قطاعات النشاط الاقتصادى فى هذه الدول وليس فقط على مستوى الدول العربية التى اكتشف فيها البترول .

وتواجه الزراعة العربية العديد من المشاكل لعل من أهمها :

- إختلاف موسمى فى هطول الأمطار مما يؤدى فى الغالب إلى إستغلال نصف الأراضى القابلة للزراعة والتى تزيد عن ١٠ ٪ من مساحة الدول العربية .
- صغر حجم المساحة الصالحة للزراعة حيث لا تتعدى ١٠ ٪ من مساحة الدول العربية ككل .
- صعوبة توفير الاحتياجات المائية لمعظم الدول العربية وذلك لمحدودية الأراضى التى تعتمد على الرى ولا تزيد نسبتها عن ٢٠ ٪ من الأراضى القابلة للزراعة .
- إنخفاض إنتاجية العامل الزراعى بسبب جهله وما يتعرضه من مشاكل تخص عملية تسويق منتجاته وفترة البطالة التى يعانى منها .

وللزراعة دوراً هاماً فى الاقتصاد القومى من أهم مظاهره توفير المزيد من المواد الغذائية لضمان إشباع الحاجة المتزايدة للغذاء ولا يتحقق ذلك بطبيعة الحال إلا من خلال الإهتمام بقطاع الزراعة .

فإذا لم ينجح قطاع الزراعة فى تحقيق زيادة فى المعروض من المواد الغذائية فسوف تحدث زيادة فى أسعار هذه المواد وما لذلك من أثر سلبى على عنصر الادخار ، حيث أن

زيادة الجزء من الدخل الموجه للإستهلاك بعد إرتفاع أسعار المواد الغذائية سوف يجعل الجزء الباقى منخفض وهو الذى يمكن أن يتحول إلى إدخار . وإذا قامت الدولة بالإعتماد على العالم الخارجى فى سد حاجتها من الغذاء نتيجة عدم كفاية الانتاج الوطنى ، فهذا يعنى مزيدا من الإعتماد على الخارج وزيادة حجم المديونية الخارجية والوقوف عثرة أمام خطط التنمية الطموحة فى تلك الدول التى لا يكفى انتاجها من الغذاء لسد حاجة أفرادها .

أيضاً يمكن من خلال قطاع الزراعة تحقيق المزيد من الصادرات وتوفير مزيد من النقد الأجنبى اللازم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، وبصفة عامة تزداد أهمية قطاع الزراعة فى ظل المجتمع الذى يعانى من وجود ندرة فى عنصر رأس المال وأيضاً فى النقد الأجنبى حيث أنها السبيل السريع لتخفيض الاعتماد على الخارج وتحقيق مزيد من الصادرات وما ينتج عن ذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد القومى ، ويتحقق ذلك من خلال سياسة زراعية مثلى لا يتوقف أثرها فقط على قطاع الزراعة ولكنها تمتد أيضاً إلى إمكانية تحقيق تطوير فى القطاع الصناعى .

ويعترض تطوير الزراعة العربية عدد من المعوقات الاقتصادية والمؤسسية والطبيعية، وتشمل مجموعة المعوقات الاقتصادية الاختلالات فى أسواق المنتجات أو تحديد أسعار الصرف أو فرض الضرائب ، كما أدت الاختلالات فى الأسواق إلى عدم وجود عامل جذب للقيام بالاستثمار فى القطاع الزراعى ، وتضم هذه المجموعة أيضاً انخفاض مستوى الادخار نظراً لمستوى الدخل المنخفض فى عدد من الدول العربية ، وأيضاً ضعف الحوافز الاستثمارية فى القطاع الزراعى .

أما المعوقات المؤسسية فتضم ضعف الاستثمارات الموجهة إلى مؤسسات البحث العلمى والتعليم ونقل نتائج البحث العلمى إلى المزارع ، وضعف آليات التنسيق فيما بين الجهات البحثية القطرية - على مستوى الدول ، وكذلك عدم كفاءة وكفاية المؤسسات الخاصة بالارشاد الزراعى نظراً للأولوية المتدنية التى تعطى لها من حيث التمويل والتوظيف والآليات .

أما المعوقات الطبيعية فتتمثل فى ملوحة التربة وفقر خصائصها والتجريف والتعرية ووعورة التضاريس ، وقلة سقوط الأمطار وتذبذبها والذى له انعكاسات مباشرة على حجم الإنتاج .

مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى العربى

لتوضيح دور (مساهمة) الزراعة فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى العربى ، علينا أن لا تضع كل الدول العربية فى سله واحدة أو تصنيف واحد . حيث أن هناك دول يكون نشاطها الرئيسى البترول والصناعات الاستخراجية ، وأخرى لا يمثل لها البترول أهمية كبرى ولكنها تمارس نشاطاً إنتاجياً آخر ، وأيضاً هناك دول عربية تمثل لها الزراعة النشاط الرئيسى والأكثر أهمية .

ويقدر الناتج الزراعى العربى عام ١٩٩٦ بنحو ٧٥ مليار دولار بالأسعار الجارية ، أى بزيادة تعادل حوالى ٨,٦٪ عن عام ١٩٩٥ وتعزى هذه الزيادة إلى نتائج السياسات الزراعية التى يطبقها عدد كبير من الدول العربية فى اطار برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادى الرامية إلى تحرير أسعار السلع الزراعية وأسعار الصرف وازالة القيود على التصدير ، بالاضافة إلى تحسن هطول الأمطار والظروف المناخية فى عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ .

وقد ظلت مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية عند مستواها فى عام ١٩٩٥ والبالغ نحو ١٣٪ وان كانت هذه المساهمة قد تدرجت فى الزيادة منذ عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٦ . حيث بلغت ٨,٩٪ . ١١,٨٪ . ١٣٪ . ١٣٪ خلال السنوات ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ على الترتيب .

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالى : مليار دولار

بيـــــان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	معدل النمو ٪ ٩٠ - ١٩٩٦	نسبة التغير ٪ ٩٥ - ١٩٩٦
النـــاتج الـزراعـــى	٣٣,٤	٥٤,٩	٦٩,١	٧٥	٥,٤	٨,٦
الناتج المحلى الإجمـالى	٣٧٥,١	٤٦٦,٢	٥٣١,٢	٥٧٦,١	٣,٦	٨,٤
نسبة الناتج الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالى ٪	٨,٩	١١,٨	١٣	١٣		

ويمثل القطاع الزراعى مركزاً هاماً فى الهيكل الاقتصادى لعدد من الدول العربية ، إذ يمثل ناتجه الإجمالى فى ست من الدول ذات الموارد الزراعية حوالى ٧٥,٣٪ من إجمالى الناتج الزراعى للوطن العربى وعلى مستوى الدول العربية فرادى ، يحتل القطاع الزراعى

فى العراق وفق لتقديرات الناتج الزراعى العربى لعام ١٩٩٦ المركز الأول بالنسبة لمساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى ، حيث بلغت نسبته ٣٤,٤٪ ، يليه السودان بنسبة ٣٣٪ ، ثم سوريا بنسبة ٢٧,١٪ ، وموريتانيا بنسبة ٢٣,٧٪ ، وتتراوح مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى بين ٧,٠٪ ، ٣٪ فى الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل الكويت وقطر والبحرين والامارات وعمان .

أما إذا تحدثنا عن مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الدول العربية من خلال تلك الدول إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى :

وتشمل الدول العربية المنتجة للبترول وتضم ليبيا ، الإمارات ، البحرين ، الجزائر ، السعودية ، العراق ، عمان ، قطر .

المجموعة الثانية :

وتشمل الدول العربية الأخرى وتضم مصر ، الأردن ، تونس ، السودان ، سوريا ، المغرب ، اليمن ، لبنان .

ففى المجموعة الأولى :

بلغت أعلى مساهمة لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى العراق بنسبة ٣٣,٢٪ ، ٣٤,٨٪ عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على الترتيب ، أما أقل دولة ساهم قطاعها الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ فهى الكويت ، البحرين ، قطر بنسبة ٠,٣٪ ، ١,١٪ ، ١,١٪ على الترتيب أما خلال عام ١٩٩٤ فكانت أدنى مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى من جانب قطاع الزراعة كانت على الترتيب ٠,٣٪ ، ١٪ ، ٢,٣٪ فى كلا من الكويت والبحرين وعمان .

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالى :

مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى

الدول العربية المنتجة للبترول خلال عامى (١٩٩٣ - ١٩٩٤)

السنة	الإمارات	البحرين	الجزائر	السعودية	العراق	عمان	قطر	الكويت	ليبيا
١٩٩٣	٢,٤٪	١,١٪	١٠,٩٪	٦,٨ ٪	٣٣,٢٪	٣,٣ ٪	١,١ ٪	٣. ٪	٧,٥ ٪
١٩٩٤	٢,٦٪	١٪	٩,٦٪	٧ ٪	٣٤,٨٪	٢,٣ ٪	٣,٣ ٪	٣. ٪	٧,٢ ٪

أما فى الدول العربية غير البترولية فنجد ان أعلى مساهمة لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ قد تحققت فى السودان بنسبة ٣٤,١٪ ، ٢٢,٧٪ على الترتيب .

ويلى السودان سوريا ولكن بنسبة أقل بلغت ٢٩,٩٪ عام ١٩٩٣ ، ٢٨,٦٪ عام ١٩٩٤ ، أما أقل دولة ساهم فيها قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى المجموعة الثانية للدول العربية فكانت فى الاردن بنسبة ٧٪ ، ٦,٧٪ عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على الترتيب .

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالى :

مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى

فى الدول العربية غير البترولية خلال عامى (١٩٩٣ - ١٩٩٤)

السنة	الأردن	تونس	السودان	سوريا	مصر	المغرب	اليمن	لبنان
١٩٩٣	٧٪	١٥,٦٪	٣٤,١٪	٢٩,٩٪	١٥,٩٪	١٥٪	١٨,١٪	١٨,٢٪
١٩٩٤	٦,٧٪	١٣,٨٪	٢٢,٧٪	٢٨,٦٪	١٦,٢٪	١٩,٥٪	٧,٩٪	٧,٨٪

مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى :

يعتبر قطاع الصناعة بشكل عام ضعيفاً فى معظم الدول العربية حيث لم تتمكن الصناعة العربية من أن تحتل درجة أهمية عالية فى النشاط الاقتصادى إلا بعد حصول الدول العربية على استقلالها السياسى ، ذلك لأن الفترة السابقة على الاستقلال كانت تمثل

قمة الاستغلال لاقتصاديات الدول العربية من جانب الاستعمار والذى سعى إلى جعل تلك الدول مصدر متجدد ورخيص للمادة الأولية وبصفة خاصة الزراعية منها ، وفى نفس الوقت سوقاً لتصريف منتجاته الصناعية التى لا يستوعبها السوق الوطنى للدول الكبرى ، ولذلك فقد قام الاستعمار بوضع العديد من العراقيل والعقبات التى تحول دون تحقيق أى نمو أو تقدم فى قطاع الصناعة داخل المنطقة العربية .

وتلعب الصناعة دوراً هاماً فى اقتصاديات الدول بصفة عامة ، لدرجة أنها يمكن ان تتخذ كمؤشر لقياس درجة التخلف والتقدم حيث ان لها دوراً كبيراً فى توفير فرص العمل داخل المجتمع وأيضاً المساهمة فى تحقيق الدخل القومى .

السمات الأساسية المميزة للصناعة العربية :

١ - انخفاض نصيب القطاع الصناعى فى إجمالى الناتج المحلى لمعظم الدول العربية باستثناء الدول الرئيسية المصدرة للبترول حيث يزداد فيها نصيب الصناعة الاستخراجية وليس التحويلية .

٢ - عدم توافر العمالة الصناعية بالمهارة المطلوبة ، وذلك نتيجة لحداثة عهد معظم الدول العربية فى الاهتمام بقطاع الصناعة وأيضاً نتيجة لعدم الاهتمام ببرامج التدريب والتعليم الفنى .

والجدول التالى يوضح مساهمة الصناعة الاستخراجية والتحويلية فى الناتج المحلى العربى

خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٦)

مليار دولار

السنة	الصناعة الاستراتيجية			الصناعة التحويلية			إجمالى القطاع الصناعى		
	القيمة المضافة	معدل النمو٪	المساهمة فى الناتج٪	القيمة المضافة	معدل النمو٪	المساهمة فى الناتج٪	القيمة المضافة	معدل النمو٪	المساهمة فى الناتج٪
١٩٨٥	٩٧,٩	-	٢٦,١	٣٤,٥	-	٩,٢	١٣٤,٤	-	٣٥,٣
١٩٩١	١١٠,٢	-	٢٣,٦	٤٧,١	-	١٠,١	١٥٧,٣	-	٣٣,٧
١٩٩٢	١٠٥,٢	٨,١	٢١,٨	٥٠,٣	٨,٨	١٠,٤	١٥٦,١	-	٣١,٢
١٩٩٣	٩٦,٣	٩	١٩,٦	٤٩,٣	٢	١٠	١٤٥,٦	٦,٧	٢٩,٦
١٩٩٤	٩٢,٩	٣,٥	١٨,٦	٥٢,٣	٦,١	١٠,٥	١٤٥,٢	,٣	٢٩,١
١٩٩٥	١٠٠,٥	٨,٢	١٨,٩	٥٦,٥	٨	١٠,٦	١٥٧	٨,١	٢٩,٥
١٩٩٦	١١٩,٩	١٩,٣	٢٠,٨	٦١,٨	٩,٤	١٠,٧	١٨١,٧	١٥,٧	٣١,٥

obeikandl.com

٣ - تركيز معظم النشاط الصناعى العربى فى صناعات بدائل للواردات وبالتالى فهى فى الغالب والنسبة الأكبر من إنتاجها يكون مخصص للسوق الوطنى وليس للتصدير ، مع ملاحظة أن الصناعة التحويلية العربية تقوم معظمها على تصنيع المادة الأولية التى تتوافر بكل دولة مثل البترول والحديد والنحاس والقطن . أيضاً تخدم الصناعة التحويلية أغراض الاستهلاك النهائى سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر مثل مواد البناء والأسمدة والمستحضرات الطبية ومعظم الصناعات التحويلية العربية فى معظمها حديثة العهد كما أن مساهمتها فى توليد الناتج القومى وتقديم فرص عمل مازالت محدودة حيث لا تتجاوز مساهمتها فى تكوين الناتج القومى عن ٢٠٪ فى أحسن الحالات ، كما لا يزيد عدد المشتغلين بها على ١٠٪ من إجمالى العمالة العربية .

٤ - صعوبة وجود الصناعات الثقيلة والآلات فى القطاع الصناعى داخل الدول العربية ، ويرجع ذلك إلى عدم توافر الأساليب التكنولوجية المطلوبة ، وذلك لوجود فجوة تكنولوجية كبيرة بين الدول العربية والدول المتقدمة صناعياً .

٥ - انخفاض مستوى كفاءة وخبرات الأجهزة الفنية والإدارية التى تتولى إدارة المشروعات الصناعية فى غالبية البلدان العربية .

ويتأثر الأداء الصناعى العربى بشدة بالتغيرات التى تحدث فى نشاط الصناعة الاستخراجية على وجه الخصوص نتيجة لمساهمته الكبيرة فى ناتج القطاع الصناعى ولاعتماد هذا القطاع فى العديد من الدول العربية على منتجات هذا النشاط كمادة أولية للإنتاج والتصدير وكمصدر رئيسى للتمويل والاستثمار فى مشاريع القطاع ومشاريع التنمية فى القطاعات الأخرى .

وقد استمر التحسن فى أداء القطاع الصناعى العربى خلال عام ١٩٩٦ وبلغ معدل نموه نحو ١٥,٧٪ وهو ما يقارب ضعف معدل نموه فى العام السابق (١٩٩٥) البالغ ٨,١٪ وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعى خلال عام ١٩٩٦ حوالى ١٨١,٧ مليار دولار بالأسعار الجارية مقارنة بحوالى ١٥٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ . وتتبع معظم التغيرات الرئيسية فى هذا القطاع من التغيرات فى الصناعات الاستخراجية وخاصة عمليات إنتاج وتسويق النفط والغاز وهما المادتان الرئيسيتان فى هذه الصناعة لارتباطهما بالطلب الخارجى ، ومن ثم تأثرهما بتقلبات الأسواق العالمية من حيث الأسعار والكميات .

ونظراً لاستمرار التحسن فى أسعار النفط خلال عام ١٩٩٦ فإن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة فى معدل نمو القطاع الصناعى هذا العام يعود إلى هذه الزيادة فى أسعار النفط ، اضافة إلى استمرار النمو فى أداء الصناعات التحويلية خلال العامين السابقين .

وقدرت قيمة الناتج للصناعة الاستخراجية بحوالى ١١٩.٩ مليار دولار عام ١٩٩٦ مقارنة بحوالى ١٠٠.٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، بينما قدرت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى العربى بحوالى ٢٠.٨٪ .

أما الصناعة التحويلية فقد ارتفعت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى العربى إلى حوالى ١٠.٧٪ وارتفعت قيمة ناتجها إلى حوالى ٦١.٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ مقارنة بنحو ٥٦.٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ وبنسبة مساهمة بلغت ١٠.٦٪ ، ويعود ذلك إلى تراجع صادرات النفط وازدياد قيمة الناتج المحلى الإجمالى فى الوقت نفسه وتفاوت حصة الصناعة الاستخراجية فى الدول العربية بين (٢٠٪ - ٤٥٪) من الناتج المحلى الإجمالى فى كلا من : الامارات والبحرين والجزائر والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن . أما فى الأردن وتونس وسوريا ومصر والمغرب وموريتنيا فتقع النسبة بين (٢٪ - ١٢٪) .

ونجد أنه فى المقابل فإن مساهمة الصناعة التحويلية لاتزال ضئيلة نسبياً سواء فى الدول النفطية أو غير النفطية ، إذ أنها تتراوح بين (١٦٪ - ١٩٪) من الناتج المحلى الإجمالى فى البحرين وتونس ومصر والمغرب ، وتتراوح بين (٧٪ - ١٣٪) فى سوريا وموريتانيا وليبيا ولبنان والكويت والعراق والسودان والسعودية واليمن والجزائر والامارات والأردن ، وأقل من ٥٪ فى كل من عمان وجيبوتى .

تطور الصادرات والواردات فى الدول العربية :

يحتل تطور الصادرات والواردات أهمية كبرى فى تحليل الأداء الاقتصادى ذلك أن نمو الصادرات إنما يعنى تنافسيه للسلع المنتجة فى الداخل وقدرة الجهاز الإنتاجى على تحقيق هذه التنافسية ، على حين تعكس الواردات قدرة الدولة على توفير احتياجاتها ، وإذا ما نظرنا إلى تطور الصادرات والواردات العربية بصورة عامة نلاحظ أن إجمالى حصيلة الدول العربية من صادرات السلع والخدمات قد ارتفع فى عام ١٩٩٦ بنحو ١٢,٦٪ ليصل إلى ٢٠٩.٢مليار دولار بالأسعار الجارية ، أى ما يعادل نحو ٣٦.٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ذلك العام .

ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع عوائد الصادرات النفطية مع ارتفاع صادرات السلع والخدمات من الدول العربية غير النفطية .

وتتباين إمكانيات الدول العربية التصديرية تبعاً لمرونة هياكلها الإنتاجية وهذا يؤدى بطبيعة الأمر إلى تباين نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى من دولة إلى

أخرى ، فقد بلغت هذه النسبة بالأسعار الجارية خلال عام ١٩٩٦ نحو ١٢١٪ فى البحرين، ٨٣٪ فى جيبوتى ، وتراوحت بين ٤٨٪ ، ٧٧٪ فى كلا من الامارات ولبنان والكويت والأردن وقطر . أما فى بقية الدول العربية الأخرى فقد تراوحت هذه النسبة بين ٤٪ ، ٤٣٪ .

وعلى الرغم من اتساع حركة الصادرات العربية فى الوقت الحاضر ، حيث تضاعفت قيمتها خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بما كانت عليه فى عام ١٩٨٦ ، فإن معظم الدول العربية مازال يعتمد على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير ، تقتصر على سلعة أو سلعتين رئيسيتين لكل بلد عربى .

وهذا يعبر عن خلل مزمن فى التركيب الهيكلى للقاعدة الإنتاجية ويستدعى مضاعفة الجهود العربية لتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية السلعية وخلق الفرص الملائمة لتنويع الصادرات العربية ، وبالتالى إعادة هيكلة وتركيب التجارة الخارجية العربية ، مع الاستمرار فى إنتهاج مسار التصحيح الاقتصادى لتحرير التجارة .

أما واردات السلع والخدمات :

فتقدر للدول العربية ككل بنحو ١٨٨,٧ مليار دولار بالأسعار الجارية فى عام ١٩٩٦ ، بزيادة قدرها ١٣,٩ مليار دولار عن العام السابق ، وتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ٣٢,٨٪ ، مقارنة بنحو ١٥٠,٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، أى ما نسبته ٣٢,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال العام نفسه .

وتتباين نسبة الواردات إلى الناتج المحلى فى الدول العربية تبعاً لتباين مستويات الدخل فيها ، وتباين تكوين هيكلها الإنتاجى ومرونته فى مواجهة الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية بشكل خاص ، وقد بلغت هذه النسبة بالأسعار الجارية خلال عام ١٩٩٦ نحو ١١٩٪ فى جيبوتى ، ١٠١٪ فى لبنان ، وتراوحت بين ٨٦٪ ، ٤١٪ فى البحرين والأردن والإمارات وتونس وموريتانيا واليمن ، أما بالنسبة لباقى الدول العربية فتتراوح النسبة بين ٣٩٪ ، ١,٪ .

وكما هو الحال فى الصادرات فإن الخلل فى القاعدة الإنتاجية فى الدول العربية يؤثر سلباً على اعتماد هذه الدول على الأسواق الخارجية فى استيراد معظم السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية . وتتضح درجة هذا الخلل بتوجيه الموارد المالية نحو الخارج لتوفير السلع الضرورية لمقابة المستوى الاستهلاكى العالى ، وذلك بدلاً من توجيهها نحو المساهمة فى توفير متطلبات عملية التنمية وتحقيق التنوع الإنتاجى .

التجارة الخارجية للدول العربية

شهدت التجارة العربية تحسناً ملحوظاً فى قيمتها الإجمالية خلال عام ١٩٩٦ متجاوزاً معدلات نموها السنوية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) ، حيث بلغ معدل نموها حوالى ٩٪ عام ١٩٩٦ ، مقارنة مع متوسط نمو سنوى بلغ ٣,١٪ خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) .

التجارة الخارجية العربية (١٩٩٠ - ١٩٩٥)

بيان/السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	٩٥/٩٠	١٩٩٦
الصادرات	١٤٠,٣	١٢٨,١	١٣٤,٢	١٢٨,٣	١٣١,٤	١٤٧,٩	١٦٧,٤	١,١	١٣,٢
الواردات	١٠٣,٢	١٠٨,٣	١٢٤,١	١٢٣,٣	١٢٢,٤	١٣٥,٧	١٤١,٨	٥,٦	٤,٤
التجارة الإجمالية	٢٤٣,٥	٢٣٦,٤	٢٥٨,٣	٢٥١,٦	٢٥٣,٨	٢٨٣,٦	٣٠٩,٢	٣,١	٩,٠

ومن الملاحظ أن الواردات قادت النمو فى التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ، حيث نمت بمتوسط سنوى بلغ ٥,٦٪ مقارنة مع معدل النمو الذى حققته الصادرات العربية خلال تلك الفترة والبالغ ١,١٪ ، ولقد ساهم فى نمو الواردات ارتفاع أسعار السلع الغذائية والرأسمالية حيث تتميز هذه السلع بانخفاض مرونة الطلب عليها فى الدول العربية .

أما عن نمو التجارة الخارجية خلال ١٩٩٦ فيعود بشكل أساسى إلى النمو الذى حققته الصادرات العربية الإجمالية ، حيث سجلت معدل ١٣,٢٪ مقارنة مع ٤,٤٪ للواردات العربية الإجمالية . ولقد أدى انتعاش الصادرات العربية خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، والذى يعود جزء منه إلى ارتفاع أسعار النفط ، وجزء آخر إلى تحسن أداء الصادرات العربية ، إلى زيادة معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى وبالتالى زيادة الطلب على الواردات ، وهذا ما جعل نمو الواردات مرتفعاً خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ بالمقارنة مع الأعوام السابقة .

ومما يدل على أهمية التجارة الخارجية فى النشاط الاقتصادى للدول العربية ، ان نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ككل بلغت

٥٢,٣٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٦) . وهى تتعدى هذه النسبة فى غالبية الدول العربية النفطية . ولعل ذلك يبرز أهمية العمل على اقامة منطقة التجارة الحرة العربية لزيادة التعاون والتبادل التجارى بين الدول العربية والمحافظة على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى . ويتضح ذلك من خلال الجدول التالى :

نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلى الإجمالى

للدول العربية (١٩٩٣ - ١٩٩٦)

مليار دولار

السنوات / البيان	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	متوسط الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦
الناتج المحلى الإجمالى	٤٩١,٧	٤٩٩,٥	٥٣١,٣	٦٧٥,١	٥,٤٪
التجارة العربية الإجمالية	٢٥١,٦	٢٥٣,٨	٢٨٣,٦	٣٠٩,٢	٧,١٪
نسبة التجارة العربية / الناتج المحلى الإجمالى٪	٥١,٢	٥٠,٨	٥٣,٤	٥٣,٧	

التجارة العربية البينية

استمر نمو قيمة التجارة العربية البينية عام ١٩٩٦ وللعام الثالث على التوالى ، فبعد أن سجلت قيمة التجارة البينية ، زيادة تقدر نسبتها بنحو ٧٪ عام ١٩٩٤ ، قفزت قيمة هذه الصادرات إلى ما يزيد عن ١٥٪ عام ١٩٩٥ . وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمتها بنسبة تبلغ نحو ٨٪ عام ١٩٩٦ .

وفى الجانب الآخر ، سجلت الواردات العربية البينية ، معدل نمو بلغ فى المتوسط ١٣,٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ وهو أعلى من متوسط معدل النمو الذى سجلته الصادرات العربية البينية خلال الفترة نفسها .

وبالنسبة لتطور التجارة البينية على مستوى الدول العربية فرادى وبناء على التقديرات الأولية ، فقد سجلت الصادرات البينية أعلى معدلات نمو عام ١٩٩٦ فى السودان (٤١٪) ثم لبنان (٣٤٪) فقطر (١٩٪) ، وكلا من السعودية والكويت (١٦٪) وعمان (١١٪) فى حين سجلت أعلى تراجع فى الجزائر (٢٠٪) ثم اليمن (١٨٪) وتونس (١٦٪) فسوريا (١٤٪) فالمغرب (٩٪) .

ويعزى الانخفاض الملحوظ فى الصادرات البينية لتونس إلى تراجع صادراتها إلى الجزائر بنسبة تقدر بـ ٤٦٪ ، علماً ان الجزائر تعتبر الشريك التجارى الأول لتونس ضمن مجموعة الدول العربية ، أما بالنسبة لليمن ، يعزى التراجع إلى انخفاض الصادرات إلى مصر بنسبة ٣٢٪ عام ١٩٩٦ ، علماً ان مصر تعتبر الشريك التجارى الأول لليمن من بين مجموعة الدول العربية .

أما على صعيد مساهمات الدول فى التجارة البينية ، فتأتى السعودية فى جانب الصادرات فى المرتبة الأولى ، حيث بلغت حصتها من الصادرات العربية البينية عام ١٩٩٥ حوالى ٤١٪ تلتها الامارات بنسبة ١٣٪ ، ثم سوريا بحوالى ٩٪ ، والاردن بنسبة ٥٪ .

والجدول الآتى يبين قيمة ونمو التجارة العربية البينية والإجمالية

بيـــان	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥
الصادرات العربية البينية	١٠,٤	١١,٠	١٢,٧	١٣,٧	٥,٨	١٥,٤	٧,٩	١٠,٥
الواردات العربية البينية	١١,٣	١١,٥	١٣,٥	١٤,٩	١,٨	١٧,٤	١٠,٤	٩,٣
الصادرات الإجمالية	١٢٨,٣	١٣١,٤	١٤٧,٩	١٦٧,٤	٢,٤	١٢,٦	١٣,٢	٧,٤
الواردات الإجمالية	١٢٣,٣	١٢٢,٤	١٣٥,٧	١٤١,٨	,١	١٠,٩	٤,٤	٤,٩

obeikandl.com

منطقة التجارة الحرة العربية

إن التغيرات على الساحة الدولية أملى على الدول العربية انشاء منطقة تجارة حرة عربية حتى تستطيع التعامل مع تلك المتغيرات والاستفادة من إيجابياتها والتقليل من سلبياتها .

ويأتى على رأس هذه التغيرات إقرار اتفاقيات جولة أورجواى ، للمفاوضات التجارية التى أدت إلى إنشاء نظام تجارى جديد يرتكز على آلية السوق ويهدف إلى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح الأسواق أمام الصادرات من جميع الدول . وكذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية ، والتوجه العالمى لإنشاء تكتلات اقتصادية كبرى وهو الأمر الذى سمحت به نتائج جولة أورجواى ، حين استثناتها من حكم الدولة الأولى بالرعاية ، فالاتفاقيات الثنائية لم يعد لها مجال فى اطار النظام التجارى الدولى الجديد ، إذ ان الدول الأطراف فيها ملزمة بتعميم ما تتيحه هذه الاتفاقيات من اعفاءات وما تقدمه من امتيازات على بقية الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية . علماً بأن الدول العربية يربطها بعضها ببعض أكثر من مائة اتفاقية تجارية ثنائية تعطى بعض الامتيازات والاعفاءات التجارية للسلع المتبادلة فيما بينها .

وتشكل هذه التغيرات فى حد ذاتها احد مقومات فرص النجاح بالنسبة للبرنامج التنفيذى لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية باعتبارها تشكل حافزاً وعامل ضغط فى أن واحد على الدول العربية للسعى لإنشاء هذه المنطقة للحفاظ على مصالحها التجارية والقومية .

وقد أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية فى دورته التاسعة والخمسين بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ قراره رقم ١٣١٧ ، بالموافقة على البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، ويجسد هذا القرار الارادة السياسية العربية الجماعية المتعلقة فى قرار مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة (يونيو ١٩٩٦) ، ويدل هذا القرار على أهمية مدخل التجارة فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى .

ويهدف القرار رقم ١٣١٧ إلى اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال فترة عشرة سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١ ، بحيث يتم خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب متساوية إلى ان تلغى بالكامل فى نهاية الفترة المحددة لاقامة منطقة التجارة الحرة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

المصادر

١ - د. يونس أحمد البطريق «الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية» دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٢ - د. عدنان بسيسو «أضواء على الاقتصاديات العربية» دار العرب للبستانى، القاهرة، ١٩٩٢.

٣ - التقرير الاستراتيجى العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الأهرام، سنوات مختلفة.

٤ - د. محمد الصقور وآخرون «قضايا التنمية العربية» دار عمان، الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

٥ - د. محمد لبيب شقير «الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٦ - د. فرهندة جلال «التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠» بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

٧ - اشكالية الزراعة العربية «رؤية اقتصادية معاصرة»، د. سالم توفيق «مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

٨ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، سنوات مختلفة.

ملحوظة: جميع الجداول الموجودة من المصدر رقم ٨ وهو التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سنوات مختلفة.

٩ - تقرير عن التنمية فى العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر سنوات مختلفة.

١٠ - د. سعيد النجار «الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينيات» القاهرة، دار الشروق، ١٩٩١.

١١ - «دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربي» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

الجزء الثالث : التغيرات الهيكلية والنمو فى تركيا ومصر

المبحث الأول : التغيرات الهيكلية والنمو فى تركيا

مقدمة :

فى هذا الجزء من البحث سنوضح أولاً وفى أطار نظرى صورة مبسطة عن مسيرة التنمية فى تركيا ، كما نبين حجم الاستثمارات الثابتة المنفذة فى تركيا ومعدل نموها وتوزيعها على القطاعات المختلفة . هذا بالاضافة إلى استعراض تطور الصادرات والواردات ومعدلات نموهما وأهم الصادرات والواردات وموقف الميزان التجارى والحساب الجارى فى تركيا وأيضاً نوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نموه وكذلك الوزن النسبى للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات النمو القطاعيةخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤ وذلك على النحو التالى :

أولاً : موجز عن مسيرة التنمية فى تركيا :

تأسست جمهورية تركيا عام ١٩٢٣ ، وذلك بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية ، وقامت الجمهورية التركية بتأمين استقلالها الاقتصادى ، وذلك عن طريق الغاء الامتيازات الأجنبية واباحة حق تأميم الشركات الأجنبية وتحديد طرق تسوية ديون الأمبراطورية العثمانية [١] .

وقد اعتمدت الحكومة التركية فى البداية على القطاع الخاص فى تحقيق التنمية واصدرت العديد من القرارات التى تعمل على حماية الصناعة المحلية وتشجيعها .

وبالرغم من أن القطاع الخاص لم يكن يمتلك المؤهلات التى تمكنه من تحقيق تنمية سريعة نظراً لمحدودية المنظمين والمديرين والعمال المهرة والموارد المالية ، إلا أن معدل النمو الاقتصادى كان مرتفعاً حيث بلغ حوالى ٧,٤٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٢٣ - ١٩٣٨ [٢] .

تطبيق اشتراكية الدولة :

تم ارجاع أزمة الكساد العالمى فى تركيا إلى أن النظام الرأسمالى لا يعمل بكفاءة ، وأن هناك ضرورة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وإدارتها للأنشطة الاقتصادية التى لا يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص .

ونتيجة لذلك قامت الدولة بتوجيه مواردها إلى مشروعات البنية الأساسية وبعض الصناعات الأساسية مثل صناعة الغزل والنسيج والورق ، كما كان النصيب الأكبر من نشاط التجارة الخارجية تحت إدارة الحكومة .

وقد ظهر الاتجاه المعارض لاشتراكية الدولة من خلال الحزب الديمقراطى الذى رأى أن الاقتصاد التركى لا يمكنه أن يحقق النمو المطلوب اعتماداً على دور الدولة فقط ، ولكن هناك ضرورة لمشاركة فعالة من القطاع الخاص وتحقيق مزيداً من التبادل مع الخارج .

وقد تم تطبيق تلك الأفكار عندما تولى الحزب الديمقراطى السلطة فى تركيا والذى قام بإنشاء بنك التنمية الصناعية وذلك بهدف تقديم القروض للقطاع الخاص حتى تزداد مشاركته واستثماراته ، وأيضاً تم تخفيض السيطرة من جانب الدولة على الواردات إلى ٦٠٪ مع عدم اهمال مشاركة الاستثمار الأجنبى فى الاستثمارات داخل الاقتصاد التركى.

وقد أدت الإجراءات السابقة إلى تحقيق معدل نمو بلغ حوالى ١١٪ وتحققت هذه الزيادة خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٣) وهذا المعدل انخفض خلال الفترة (١٩٥٣ - ١٩٦٠) حيث بلغ ٤,٨٪ [٣] وقد كان هذا الانخفاض بسبب نقص الإنتاج الزراعى التركى نتيجة للعوامل المناخية السيئة وأيضاً نتيجة الظروف الخارجية والتى ترجع إلى نهاية الحرب الكورية وما نتج عنها من انخفاض تدريجى فى علاقات تركيا المتبادلة وظهور العجز فى ميزان المدفوعات والذى أدى بدوره إلى العودة مرة أخرى إلى اتباع فرض القيود على الواردات ، وتوقف حركة تحرير التجارة الخارجية .

التنمية المخططة فى تركيا :

بعد الانقلاب العسكرى وتولى الإدارة العسكرية السلطة عام ١٩٦٠ ، ساد الاعتقاد بأن أتباع سياسة اقتصادية متوازنة وتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة ، يتطلب وجود استراتيجية لتنمية اقتصادية مخطط لها .

لذلك تم إنشاء هيئة التخطيط عام ١٩٦٠ والتى قامت خلال الستينات والسبعينات باعداد وتنفيذ ثلاث خطط للتنمية الاقتصادية هى : الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٣ - ١٩٦٧ والخطة الخمسية الثانية ١٩٦٨ - ١٩٧٢ والخطة الخمسية الثالثة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ وقد حققت هذه الخطط معدلات نمو متزايدة بلغت نسبتها فى المتوسط سنوياً ٦,٤٪ ، ٦,٧٪ ، ٧,٢٪ على التوالى [٤] .

وقد عانت تركيا فى النصف الثانى من السبعينات من أزمة اقتصادية طاحنة بسبب الزيادة الحادة فى أسعار البترول عام ١٩٧٤ وأيضاً بسبب وجود ركود وتضخم فى الدول الصناعية وقد انتهت هذه الأزمة إلى احداث موجات تصخمية حادة ومعدلات عالية من البطالة ، وهروب كبير لرؤوس الأموال الوطنية للخارج ، واختلال حاد فى ميزان المدفوعات وعدم القدرة على الوفاء بمدفوعات الاستيراد وخدمة الدين الخارجى .

التحرر الاقتصادى فى تركيا :

نجحت حكومة العسكريين التى تولت السلطة فى عام ١٩٨٠ فى توفير حالة من الاستقرار السياسى والاجتماعى ساعدت إلى حد كبير فى التحول لاقتصاد السوق .

ورغبة فى القيام بإجراء اصلاحات اقتصادية وهيكلية طموحه لاستئصال مظاهر الاختلال فى الاقتصاد التركى . شرعت الحكومة التركية فى عام ١٩٨٠ فى تنفيذ برامج طموحه للتكيف والاصلاح الاقتصادى بعيدة المدى .

ولقد استهدفت هذه البرامج اعداد وتجهيز المسرح الاقتصادى لانتعاش سريع يرعاه قطاع التصدير ، وذلك لتوفير موارد ذاتية من الصرف الأجنبى تؤهل الاقتصاد القومى التركى فى نهاية فترة التكيف والاصلاح الاقتصادى من الانتقال إلى مرحلة النمو الاقتصادى الذاتى .

هذا ويعتبر برنامج الحكومة التركية المعلن فى عام ١٩٨٠ للتقشف الاقتصادى هو نقطة الانطلاق لاحداث التغيرات الجوهرية فى السياسة الاقتصادية لتركيا والتى بدأت باتخاذ الخطوات الكفيلة باندماج الاقتصاد التركى فى الاقتصاد العالمى بوجه عام والتركيز على الاندماج فى الاقتصاد الأوربى بوجه خاص ، والذى تكمن أهدافه فيما يلى [٥] .

١ - ضرورة السيطرة على التضخم .

٢ - زيادة حصيلة الصادرات على المدى القصير ثم على المدى الطويل بغية زيادة الدخل القومى الناتج عن عمليات التجارة الخارجية .

٣ - تشجيع الاستثمارات .

٤ - تحسين الدخل القومى .

٥ - زيادة كفاءة ومعدلات ربحية شركات ومنشآت القطاع العام تمهيداً لتخصيصها .

وإنطلاقاً من أهداف البرنامج قامت السلطات التركية بتنفيذ سياسة هادفة لتحقيق الاستقرار السياسى والتطور الاقتصادى ، حيث بدأت بتحويل اقتصادها من سياسة التنمية القائمة على استراتيجية إحلال الواردات وتدخل الدولة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية التنمية القائمة على التصدير فى إطار سياسة اقتصادية تحريرية وإتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية والتى كان من أهمها ما يلى [٦] .

١ - تحرير قطاع التجارة الخارجية واتخاذ العديد من الإجراءات لتشجيع الصادرات .

٢ - تحرير سعر الصرف وتطبيق نظام قابلية الليرة التركية للتحويل الحر .

٣ - تحرير سعر الفائدة بهدف تعبئة المدخرات المحلية وتحسين تخصيص الموارد ومساندة قيمة الليرة التركية .

٤ - تحرير القطاع العام وتطبيق برنامج التخصيصية .

٥ - تحرير أسواق المال التركية وتنشيطها .

٦ - تحرير الأسعار المحلية على أساس الوصول بها إلى الأسعار الحقيقة المعبرة عن القيمة الفعلية للسلعة .

٧ - النهوض بقطاع السياحة ليصبح القطاع الثانى بعد قطاع التصدير من حيث موارد النقد الأجنبى .

٨ - اتباع نظام التخطيط التأشيرى ، وهو التخطيط من خلال السياسات المالية والنقدية .

وقد أبدى الاقتصاد التركى استجابة طيبة لإجراءات الاصلاح والتحرر الاقتصادى ، فقد زاد الاستثمار والأدخار بمعدلات كبيرة ولكن فى نفس الوقت زادت الديون الخارجية ، كما زادت الصادرات بمعدلات كبيرة ، ولكن العجز فى الميزان التجارى كان متقلباً بين الانخفاض والزيادة ، كما زاد الناتج المحلى الاجمالى بمعدلات طيبة خلال الثمانينات والتسعينات . وفى نفس الوقت انخفض معدل التضخم ، إلا أنه عاد للارتفاع مرة أخرى حيث وصل معدل التضخم إلى حوالى ٧٠٪ عام ١٩٩٦٪ [٧] . وسوف نوضح الأوضاع المختلفة لبعض هذه المتغيرات فى الأجزاء القادمة من البحث .

ثانياً : الإستثمارات الثابتة فى تركيا :

زاد حجم رأس المال المستثمر فى تركيا من حوالى ٧٦ بليون ليرة تركية عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٩٤٦,٢ بليون ليرة عام ١٩٩٤ ، وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط وبالأسعار الجارية حوالى ١٢,٥٪ سنوياً [٨] .

وأعطت الحكومة التركية أولوية خاصة للإستثمارات الصناعية ، باعتبار أن قطاع الصناعة قطاع رائد فى عملية التنمية الاقتصادية .

وقد حصل القطاع الصناعى على قدر متزايد من الإستثمارات بلغت نسبتها حوالى ٢٩٪ من إجمالى الإستثمارات المنفذة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٤ ، واتجه الجزء الأكبر من هذه الإستثمارات الصناعية إلى صناعات الحديد والصلب والمنسوجات والملابس والورق والأسمدة والسيارات والأجهزة الكهربائية والآلات والمعدات .

وبالنسبة لقطاع الزراعة ، فبالرغم من تزايد نصيبه من الإستثمارات بصورة مطلقة من ٨ بليون ليرة عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٣٩,٤ بليون ليرة عام ١٩٩٤ ، إلا أن نصيبه النسبى فى إجمالى الاستثمارات قد أخذ فى الانخفاض خلال السنوات الأخيرة ، وبلغ حوالى ٩٪ من إجمالى الإستثمارات المنفذة خلال ١٩٧٤ - ١٩٩٤ [٩] .

وفى عام ١٩٩٥ بلغ إجمالى الإستثمارات فى تركيا حوالى ١٨٦٢ بليون ليرة ، حصل قطاع الصناعة والتعدين على حوالى ٢٦٪ بينما حصل قطاع الزراعة على حوالى ٥٪ فقط من هذه الإستثمارات [١٠] . وفى نفس العام زاد الإستثمار الخاص بمعدل نمو بلغ حوالى ١٨٪ وأصبح نصيبه حوالى ٨١٪ فى إجمالى الإستثمارات الثابتة كما زادت نسبته فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٣٪ ، بينما انخفض معدل نمو الإستثمار العام بنسبة ١٢,٤٪ وانخفضت نسبته فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤,٤٪ فى نفس العام [١١] .

وقد اعتمدت تركيا فى تمويل إستثماراتها على المدخرات المحلية وتحويلات العمال الأتراك والقروض الداخلية والخارجية وكذلك على الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتى بلغت قيمتها حوالى ٧٥٨ مليون دولار فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٥ ، وقد حصل قطاع الصناعة على حوالى ٧٠٪ من إجمالى هذه الإستثمارات فى عام ١٩٩٢ ، يليه فى الأهمية قطاع الخدمات ثم قطاع الزراعة [١٢] .

ومن وسائل التمويل غير التقليدية فى تركيا هو لجوء الحكومة إلى نماذج جديدة فى التمويل بمساهمة القطاع الخاص يؤدى الأخذ بها إلى تخفيف العبء على الخزانة العامة للدولة . حيث يمكن تنفيذ واقامة أكبر عدد وقدر من المشروعات فى اطار مساندة برنامج التخصيصية فى تركيا دون أن تأخذ السلطات على عاتقها مهمة البحث عن التمويل ، واقامه خارج بنود الموازنة العامة للدولة لتخفيف آثارها السلبية على الاقتصاد القومى ، ومن هذه الوسائل ما يلى [١٣] .

١ - قيام الحكومة بإقامة مشاريع جديدة وتشغيلها ، ثم طرحها للبيع واستخدام حصيلة البيع فى اقامة وتشغيل مشاريع أخرى وبيعها ... الخ .

٢ - قيام الحكومة بتجديد المشروعات القائمة أو المتعثرة وبخاصة فى مجال السياحة ثم تشغيلها وطرحها للبيع واستخدام حصيلة البيع فى تجديد وتشغيل وبيع مشروعات أخرى .

٣ - التعاون الخارجى كأسلوب تمويل فى مجال ومن خلال «الكاونتر ترید» أو التجارة المقابلة فى مجال المشروعات وفى مجال التبادل التجارى ، ومن المشاريع التى تمت اقامتها وفقاً لهذا الأسلوب مصنع تجميع طائرات أ ف ١٦ الأمريكية من خلال شركة جنرال دايناميكس مقابل تصدير سلع تركية بنسبة معينة .

ثالثاً : التجارة الخارجية فى تركيا :

منذ قيام الجمهورية التركية وحتى الوقت الحاضر تبنت تركيا استراتيجيات مختلفة للتنمية الاقتصادية وعلى فترات متباينة ، كان لها نتائج مؤثرة على هيكل الاقتصاد القومى التركى .

وهذه الاستراتيجيات غلب عليها طابع استراتيجية الإحلال محل الواردات حتى عام ١٩٨٠ ، وبعد ذلك قامت الدولة بتبنى ودعم استراتيجية التصنيع للتصدير وذلك بهدف زيادة الصادرات وتخفيض العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات .

ومن أهم الحوافز التى قدمتها الدولة للمصدرين [١٤] . تخفيض قيمة الليرة التركية بالنسبة للدولار ومنح المصدرين مكافأة تصدير عرفت باسم نسبة الاسترداد الضريبى وتراوحت هذه النسبة بين ٥ إلى ٢٠٪ من قيمة الصادرات تبعاً لدرجة تصنيع السلعة وكذلك الحق فى استخدام ما لا يزيد عن ٥٠٪ من متحصلاتها التصديرية بغرض توفير المواد الخام والسلع الوسيطة وكذلك تقديم قروض للمصدرين وبأسعار فائدة ميسرة ، وتشجيع اندماج صغار المصدرين فى شركات كبيرة للتجارة الخارجية ومنح هذه الشركات مكافآت تصدير أخرى قدرها ١٠٪ من قيمة الصادرات وذلك بهدف زيادة قدرتها التنافسية ومن الحوافز أيضاً اعفاد السلع المصدرة من ضريبة الإنتاج وتزويد المنتجين المصدرين بالطاقة الكهربائية والغاز الطبيعى والمياه بأسعار مخفضة ... الخ .

وقد انعكست هذه الإجراءات على الصادرات التركية حيث نجد أنها وكما يتضح من الجدول رقم (١) قد زادت من حوالى ٥,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى حوالى ٢١,٦

مليار دولار عام ١٩٩٥ وبنسبة زيادة قدرها ٢٧٩٪ كما نجد ان معدل نمو الصادرات الصناعية يفوق كثيراً معدل نمو الصادرات الأخرى (١٥) .

وتعتبر الصادرات الصناعية ، أهم العناصر الرئيسية فى مجموع الصادرات التركية وبلغت نسبتها حوالى ٨٨٪ تليها الصادرات الزراعية وبنسبة ١٠٪ ثم الصادرات التعدينية وبنسبة ٢٠ , وذلك من إجمالى الصادرات التركية عام ١٩٩٥ (١٦) .

جدول رقم (١)

ميزان المعاملات الجارية لتركيا سنوات مختارة (*)

البيـــان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥
الصـــــادرات	٥,٧	٧,١	٨,٠	٧,٥	١١,٦	١٣,٠	١٤,٧	١٨,٤	٢٢,٠
الـــــواردات	٩,٢	١٠,٨	١١,٣	١١,١	١٥,٨	٢٢,٣	٢٢,٨	٢٢,٦	٣٥,٧
الميـــزان التـــجـــارى	٣,٥	٣,٧	٣,٣	٣,٦	٤,٢	٩,٢	٨,١	٤,٢	١٣,٧
ميزان المعاملات غير المتطورة	١,١	١,٦	١,٩	٢,٠	٣,٢	٦,٧	٧,٢	٦,٨	١٠,٩
ميزان المعاملات الجارية	٢,٤	٢,١	١,٤	١,٦	١,٠	٢,٦	٠,٩	٢,٦	٢,٨

ومن أهم السلع الصناعية المصدرة ، الملابس والمنسوجات والحديد والصلب والآلات والأجهزة ووسائل النقل والملابس من الجلود الطبيعية والبلاستيك والتبغ والخضروات ... الخ .

وفى عام ١٩٩٢ بلغت نسبة الصادرات من المنسوجات حوالى ٣٦٪ من إجمالى صادرات تركيا ، كما بلغت نسبة الصادرات من الحديد والصلب حوالى ١٣٪ من إجمالى صادرات تركيا فى عام ١٩٩٤ واحتلت المرتبة الثانية بعد قطاع النسيج والملابس الجاهزة .

هذا وقد انخفضت واردات تركيا من منتجات الحديد والصلب بنسبة ٢٢٪ عام ١٩٩٤ ، وبذلك تم تحقيق التوازن التجارى فى منتجات الحديد والصلب بنسبة كبيرة (١٧) .

(*) المصدر : القنصلية العامة لجمهورية مصر العربية باستنبول ، تقرير عام ١٩٩٠ ، مرجع سبق ذكره، ص ٦ .

- Turkey economic and industrial report, 1993. Op. Cit. p. 5.
- IMF. Direction of trade statistics Yearbook, 1996.

أما بالنسبة للواردات التركية فنجد أنها قد زادت من حوالى ٩,٢ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى حوالى ٣٥,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ وبنسبة زيادة قدرها ٢٨٨٪ .

ويلاحظ ان الواردات الصناعية ، مازالت تشكل نسبة كبيرة من الواردات التركية بلغت حوالى ٨٣٪ تليها الواردات التعدينية حوالى ١٠٪ والواردات الزراعية حوالى ٧٪ ، وذلك من إجمالى الواردات عام ١٩٩٥ (١٨) .

أما بالنسبة لاتجاهات التجارة الخارجية لتركيا ، نلاحظ ان الاتحاد الأوربى قد حصل على أكبر نصيب من صادرات وواردات تركيا ، ففى عام ١٩٩٥ نجد ان نصيب هذا الاتحاد حوالى ٥١,٥٪ من الصادرات التركية ، ٤٧٪ من وارداتها ، بينما نصيب الدول الإسلامية قد بلغ حوالى ٣,٩٪ من صادرات وواردات تركيا (١٩) .

وبالرغم من نمو الصادرات التركية بنسبة كبيرة إلا أن الميزان التجارى التركى مازال يعانى من عجز بلغ عام ١٩٩٥ حوالى ١٣,٧ مليار دولار .

وبالنسبة للحساب الجارى ، نجد ان المعاملات غير المنظورة وخاصة تحويلات العاملين الأتراك بالخارج والمتحصلات من السياحة ، قد لعبت دوراً حيوياً فى تخفيض العجز الجارى على مدى سنوات عديدة ، وقد وصل هذا العجز إلى أدناه حوالى ٩,٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، وفى عام ١٩٩٤ حقق ميزان المعاملات الجارية فائض قدره ٢,٦ مليار دولار وتعتبر ايرادات السياحة والتى بلغت حوالى ٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ وتحويلات العمال الأتراك والتى بلغت حوالى ٣,٣ مليار دولار فى نفس العام من أهم بنود الحساب الجارى التركى (٢٠) .

رابعاً : الناتج المحلى الإجمالى فى تركيا :

زاد الناتج المحلى الإجمالى فى تركيا وكما يتضح من الجدول رقم (٢) من ٥٦٩١٩ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٣١٠٦٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ وبنسبة زيادة قدرها ١٣٠٪ .

وبالنسبة للمساهمة النسبية للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى نجد ان الوزن النسبى لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض من ٢٣٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٦٪ عام ١٩٩٤ .

وإذا كانت نسبة مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفضت ، إلا أن الناتج الزراعى قد استمر فى الزيادة ونجحت تركيا فى أن تصبح واحدة من دول قليلة فى العالم تتمتع باكتفاء ذاتى بالنسبة لبعض المحاصيل الزراعية وتحقق فائض ، حيث ساهمت المنتجات الزراعية بحوالى ١٠٪ من صادرات تركيا عام ١٩٩٥ .

جدول رقم (٢) الوزن النسبى للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى

لتركيا ومعدلات النمو خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٤

البيـــان	١٩٨٠			١٩٩٤		
	قيمة	٪	معدل النمو ٨٠-٩٠	قيمة	٪	معدل النمو ٩٠-٩٤
الزراعة	١٢٠٩٢	٢٣,٠٠	٤,٤	٢٠٩٧٠	١٦,٠٠	٠,٨
الصناعة والتعدين والكهرباء	١٧٠٧٦	٣٠,٠٠	٦,٤	٤٠٦٣٠	٣١,٠٠	٤,٣
الخدمات	٢٦٧٥١	٤٧,٠٠	٥,٥	٦٩٤٦٤	٥٣,٠٠	٣,٢
الإجمالى	٥٦٩١٩	١٠٠,٠	٥,٦	١٣١٠٦٤	١٠٠,٠	٣,٢

المصدر : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولى جدول رقم (١١) ، ص ٢٥٩ ، جدول رقم (١٢) ص ٢٦٠ .

أما بالنسبة لمساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى ، فقد زادت من حوالى ٣٠٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٣١٪ عام ١٩٩٤ .

وتزايد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ، إنما يرتكز أساساً على زيادة أهمية صناعات المنسوجات والملابس والحديد والصلب والأغذية والمشروبات والتبغ والآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية .

وقد شهدت صناعة المنسوجات بغرض التصدير خلال السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً ، اتضح من خلال التوسع فى استخدام الآلات الحديثة وزيادة الإستثمارات بغرض تحسين القدرة التنافسية لتلك الصناعة فى الأسواق الخارجية .

ويلى صناعة المنسوجات فى الأهمية صناعة الحديد والصلب ، وقد تم تحقيق تطورات كبيرة فى هذه الصناعة ابتداء من عام ١٩٨٠ .

وبالرغم من تزايد الأهمية النسبية للناتج الصناعى والصادرات الصناعية ، إلا أن المنتجات الصناعية التركية لا تتمتع بمركز تنافسى كبير فى الأسواق الدولية ، ولذلك تحاول الحكومة التركية رفع مستوى الإنتاجية وتقديم الحوافز للقطاع الخاص وتشجيع الإستثمارات الأجنبية فى الصناعة .

هذا وقد زادت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى التركى من حوالى ٤٧٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٥٣٪ عام ١٩٩٤ .

وتلعب السياحة وتحويلات العمال الأتراك بالخارج دوراً هاماً فى هذا المجال ، فقد بلغت ايرادات السياحة وتحويلات العمال حوالى ٨,٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ .

وإذا نظرنا إلى معدل النمو العام المحقق فى تركيا ، نجد أنه معدل نمو معتدل بلغ حوالى ٥,٦٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ وانخفض إلى حوالى ٣,٢٪ خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ كما نجد ان معدل النمو الصناعى لعب دوراً كبيراً فى تحقيق معدل النمو الصناعى خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٤ إلى حوالى ٤,٣٪ وبالرغم من ذلك ارتفعت نسبة مساهمته فى معدل النمو العام إلى حوالى ١٣٤٪ .

وهذا لا يعنى اغفال دور قطاع الزراعة فى نمو الاقتصاد التركى ، فقد حقق هذا القطاع معدل نمو بلغ فى المتوسط حوالى ٤,٤٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، وبذلك يمكن استخلاص ان الاقتصاد التركى مازال يعتمد فى نموه على الصناعة والزراعة .

وقد تأثر الاقتصاد التركى فى نموه بأحداث أزمة الخليج والتى تفجرت فى ٢/٨/١٩٩٠ ، هذه الأمة اثرت سلبياً وبصورة مباشرة على أداء الاقتصاد التركى وانخفض معدل النمو إلى حوالى ١٪ عام ١٩٩١ (٢١) .

مما تقدم نجد ان قطاع الصناعة التركى ، قد حصل على قدر متزايد من الإستثمارات، باعتباره قطاعاً رائداً للتنمية الاقتصادية ، كما نجد ان مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الإستثمارات التركية بلغت حوالى ٨١٪ عام ١٩٩٥ .

كما نجد أن الاقتصاد التركى قد حقق معدلات نمو عامة وقطاعية معقولة ، أبرزها معدلات النمو المحققة فى قطاع الصناعة ، والذى ارتفعت مساهمته إلى حوالى ثلث الناتج المحلى الإجمالى .

وإذا كانت الصادرات فى تركيا قد زادت بمعدلات طيبة - إلا أن موقف الميزان التجارى التركى لم يتحسن كثيراً ، كما أن الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية يتم مع الدول الأوروبية ونسبة ضئيلة تمت مع الدول الإسلامية .

هذا بالاضافة إلى أن معدل التضخم مازال مرتفعاً وأن حجم الديون الخارجية مازال كثيراً حيث بلغ حوالى ٦٦ مليار عام ١٩٩٤ (٢٢) .

خامساً : قائمة المراجع

1 - Cihat iren, "the growth private sector in turkey" (Istambul, 1975), P. 1.

2 - Source of industricel growth and structural change, the case of turkey, (world band, 1983), P. 6.

3 - Cihatiren, op. cti, P. 18.

٤ – انظر فى ذلك :

Ibid. P. 30.

- Turkey, policies and prospects for growth. (W,B) country study 1980, P. 1, P. 10.

٥ – قنصلية جمهورية مصر العربية باستنبول ، تقرير عام ١٩٩٠ عن اقتصاديات تركيا وعلاقتها مع جمهورية مصر العربية ، ص ١٥ .

٦ – انظر فى ذلك .

– المرجع السابق :

- Turkey "Economic and in dustrial report" Ministry of Industry and Commerce 1987.

- Turkey, the vth five year in the context of structural adjustment, (W,B, a review, report No. 5418, 1985).

٧ – الندوة ، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا ، المجلد الرابع، العدد الثانى ، سبتمبر ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ١٦ .

٨ – انظر فى ذلك .

- Turkey, Economic and Industrial report, Op. Cit, P. 31.

- Turkey, DATA index - 11/June 11,1966, P. 30.

٩ – انظر فى ذلك :

- Turkey, Economic and Industrial report, Op. cit. P. 31.

- Turkey, data index - Op - cit. P. 30.

obeikandi.com

10 - Ibid, P. 30.

١١ – الندوة نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

12 - Turley, Economic and Industrial report Op, cit. 68.

١٣ – القنصلية العامة لجمهورية مصر العربية باستنبول ، تقرير عام ١٩٩٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ – ٣٤ .

14 - Exoprt incentives and turkish manufactured exports, 1980, 1984, world bank, staff working papers, number 768, 1985, PP. 21-25.

15 - economic and industrial report, 1993, Op. Cit. P. 41.

١٦ – رئاسة الوزراء التركية ، نشرة اخبارية فصولية للتجارة التركية ، أنقرة ، تركيا ، السنة : ١ العدد : ٢ ، ابريل ١٩٦٦ ، ص ٧ .

17 - Economic and Industrial report, Op. cit, P. 41.

١٨ – رئاسة الوزراء التركية ، نشرة أخبارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .

19 - IMF, Direction of trade Statistics year book.

20 - DATA INDEX - Op. cit. P. 25.

٢١ – التقرير السنوى لعام ١٩٩٠ عن اقتصاديات تركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

٢٢ – تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٦ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧١ .

المبحث الثانى

التغيرات الهيكلية والنمو فى مصر

مقدمة :

نوضح فى هذا الجزء من البحث وفى اطار نظرى خلفية تاريخية عن مسيرة التنمية فى مصر ، كما نوضح حجم الإستثمارات المنفذة فى مصر خلال فترات التنمية المختلفة والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى إجمالى هذه الإستثمارات ، هذا بالاضافة إلى تطور الصادرات والواردات وموقف الميزان التجارى والحساب الجارى والأهمية النسبية للصادرات السلعية وأيضاً نبين حجم الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نموه والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى هذا الناتج وذلك على النحو التالى :

أولاً : مسيرة التنمية فى مصر :

سادت الفترة التى سبقت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ عدة ظواهر تتسم فى مجموعها بالتخلف والتبعية حيث تضاءلت إستثمارات التنمية وانتشرت البطالة وساءت التغذية ، ولم يحدث توسع يذكر فى مساحة الأرض الزراعية والتى اتصف إنتاجها بالركود ، أما الصناعة فقد كانت هزيلة ، ومساهمتها فى الدخل لم تتعد ١٠٪ ومساهمتها فى التوظيف حوالى ٨٪ من جملة المشتغلين وذلك فى عام ١٩٥٢ (١) .

الثورة والتنمية الاقتصادية :

بعد قيام الثورة فى يوليو عام ١٩٥٢ ، أصدرت الحكومة قانون الاصلاح الزراعى ، وانشأت المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى وذلك لكى يتولى بحث ودراسة وتخطيط برامج التنمية وتنفيذ المشروعات التى يراها ضرورية .

كما عملت الحكومة على تشجيع الرأسمالية المحلية والأجنبية ، ولعبت دوراً مباشراً فى الإستثمار ، حيث اشتركت فى تأسيس شركة الحديد والصلب وساهمت فى تأسيس شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) . وقد انعكس ذلك على حجم الإستثمار العام . الذى ارتفع من ٣٤ مليون جنيه عام ١٩٥٣ إلى ٦٦ مليون جنيه عام ١٩٥٦ .

وفى عام ١٩٥٦ تم انشاء وزارة الصناعة لتختص بكل ما يتعلق بشئون تصنيع البلاد ، وفى عام ١٩٥٧ تم تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية الأجنبية ، كما قامت الحكومة بإنشاء المؤسسة الاقتصادية بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ وذلك بهدف خلق جهاز فنى متفرغ للاشراف على الإستثمارات العامة يحسن إدارتها ،

التخطيط القومى الشامل :

فى الستينيات بدأت مرحلة التخطيط القومى الشامل ، حيث تم اعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ٥٩ / ١٩٦٠ - ٦٤ / ١٩٦٥ ، كمرحلة أولى من خطة عشرية تهدف مضاعفة الدخل القومى عن طريق دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتى للحد من الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات ، والاهتمام بالتنمية الزراعية عن طريق التوسع الأفقى والرأسى والاهتمام بالخدمات .

وقد بلغ معدل نمو الدخل القومى الفعلى خلال فترة الخطة حوالى ٦,٥٪ فى المتوسط سنوياً ، وهى نسبة لا تقل كثيراً عن النسبة المستهدفة والتى كانت ٧٪ فى المتوسط سنوياً .

كما كانت حصيلة هذه الإجراءات الواسعة ، اتساع حجم القطاع العام ، والذى أصبح يلعب دوراً كبيراً فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وبالرغم من الانجازات التى حققتها الخطة الخمسية الأولى ، إلا أنها انتهت بعجز فى الموارد ، بحيث تعذر تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ، والتى تبدلت إلى خطة ثلاثية ثم خطط انجاز سنوية .

اقتصاديات الحرب :

أدت حرب اليمن إلى استنزاف قدر كبير من الموارد المالية والاقتصادية والبشرية ، كما أدت حرب ١٩٦٧ إلى فقدان بترول سيناء وفقدان مناجم المنجنيز والفحم وخامات الجبس وكذلك ايرادات قناة السويس التى أغلقت بعد هذه الحرب .

هذا فى الوقت التى تزايدات فيه الأعباء التى يتحملها الاقتصاد المصرى بسبب احتياجات اعادة بناء القوات المسلحة واحتياجات الدفاع .

وقد أدت هذه الظروف إلى انخفاض الإستثمارات الموجهة إلى القطاعات المختلفة بالقدر الذى لا يكفى لاحتياجات التنمية الاقتصادية . وقد وصل معدل الإستثمار إلى أدنى مستوى له عام ١٩٧٢/٧١ حيث بلغ ١٠,٣٪ ولكنه أخذ فى التحسين ابتداء من عام ١٩٧٣ ، حيث وصل إلى ١١,٧٪ فى نفس العام [٢] .

ونتيجة لانخفاض معدلات الإستثمار وظروف الحرب انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وبالأسعار الثابتة إلى حوالى ٣٪ فقط ، وهو معدل يكاد لا يتجاوز معدل نمو السكان إلا قليلاً خلال الفترة ٦٧ - ١٩٧٣ [٣] .

الإنفتاح والتنمية المخططة :

وفى النصف الثانى من السبعينات بدأت مرحلة الإنفتاح الاقتصادى والعودة لنظام التخطيط الاقتصادى وقد صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تنظيم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، ولتلافى أوجه القصور والنقص فى هذا القانون صدر القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ ، مؤكداً على منح بعض المزايا الضريبية والجمركية وغيرها .

ونظراً لضآلة النتائج التى تمخضت عن قوانين الإستثمار وظهور متغيرات أخرى اقتصادية واجتماعية وأولويات جديدة للتنمية ، استلزم الأمر صدور القانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩ ، وقد اتسم هذا القانون بعدة مزايا جوهرية من أهمها تشجيع الاستثمار فى المجالات ذات الأولوية ومنح المستثمر المصرى جميع المزايا التى يحصل عليها المستثمر العربى والأجنبى .

وقد ترتب على ذلك حدوث زيادة كبيرة فى حجم الإستثمارات المنفذة ، حيث زاد الإستثمار بمعدل نمو بلغ فى المتوسط ٣٦٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١/٨٠ [٤].

كما زاد معدل نمو الناتج المحلى وبالأسعار الثابتة بنسبة ٨,٦٪ خلال نفس الفترة السابقة .

وفى بداية الثمانينات تم اعداد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، وقد أدى تنفيذ هذه الخطة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى بنسبة ٦,٨٪ وذلك فى المتوسط سنوياً وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ [٥] .

كما بلغ معدل نمو الصناعة والزراعة وباقى الأنشطة بحوالى ٨,٤٪ ، ٣,٥٪ ، ٧,٢٪ على التوالى وذلك فى المتوسط سنوياً خلال فترة الخطة .

الاصلاح الاقتصادى فى مصر :

بالرغم من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، والعودة إلى التخطيط القومى الشامل ، إلا أن الاقتصاد القومى ظل يعانى من اختلالات هيكلية وركود تضخمى ، وقد بذلت محاولات جادة للخروج بالاقتصاد القومى من هذه المشاكل ، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية ومن أهم إجراءات الاصلاح الاقتصادى ما يلى [٦] .

تطبيق ضريبة المبيعات لتحل محل الضريبة على الاستهلاك وهى ضريبة عامة إلا ما يتم اعفاؤه منها والواقعة المنشئة لها هى واقعة البيع الفعلى وكذلك تنظيم الائتمان من خلال السقوف الإئتمانية والذى ألغى عام ١٩٩٢ وتحرير أسعار الفائدة على الجنية المصرى

وتمويل عجز الموازنة من خلال أذون الخزانة وتحرير وتطوير القطاع العام والخصخصة وتشجيع الصادرات وتخفيض حجم الديون من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

وقد ترتب على سياسات وإجراءات الاصلاح الاقتصادى عدة نتائج إيجابية منها زيادة معدل النمو الحقيق والذى بلغ ٥,٣٪ عام ١٩٩٧/٩٦ وزيادة الإستثمارات المنفذة مع زيادة مساهمة القطاع الخاص والتى بلغت حوالى ٥١,٥٪ عام ١٩٩٧/٩٦ ، كما انخفض معدل التضخم وانخفضت أيضاً نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٠,٩٪ فى نفس العام ، هذا بالاضافة إلى تحقيق ميزان المدفوعات لفائض قدرة ١,٩ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ٥٧١ مليون دولار فى العام السابق وأيضاً انخفاض حجم الدين الخارجى إلى ٢٨,٨ مليار دولار بدلاً من ٣١,١ مليار دولار فى العام السابق .

ولكن يلاحظ أن هناك سلبيات يتطلب الأمر ضرورة اصلاحها منها أن نسبة البطالة وبالرغم من انخفاضها إلى حوالى ٨,٨٪ إلا أنها مازالت مرتفعة ، وأيضاً زيادة عجز الميزان التجارى ، فقد زاد العجز من حوالى ٩,٥ مليار دولار عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦ (٧) .

ثانياً : الإستثمارات الثابتة فى مصر :

فى الفترة ٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٦٦/٦٥ بلغ المتوسط السنوى للإستثمارات الثابتة ٢٩٣,٣ مليون جنيه ، وكان نصيب قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء حوالى ٣٥,٥٪ والزراعة حوالى ٢٢,٦٪ من إجمالى هذه الإستثمارات .

وفى الفترة ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ تأثرت الإستثمارا الثابتة المنفذة فى قطاعات الاقتصاد القومى بظروف حرب ١٩٦٧ والاستعداد لحرب ١٩٧٣ وبلغ المتوسط السنوى لهذه الإستثمارات حوالى ٣٥٩,٩ مليون جنيه سنوياً ، وهو يفوق متوسط الإستثمارات خلال الفترة السابقة والذى كان ٢٩٦,٣ مليون جنيه .

كما زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والكهرباء فى إجمالى الإستثمارات الثابتة ، حيث بلغت ٣٧,٧٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧٣/٦٧ فى الوقت الذى انخفضت فيه الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الإستثمارات بدرجة كبيرة من ٢٢,٦٪ خلال الفترة ٦٠/٩٥ - ٦٦/٦٥ إلى ١٦,٨٪ خلال الفترة ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ وهو ما يشير إلى الاتجاه الخاص بالاهتمام بقطاع الصناعة بدرجة أكبر .

وبعد انتصار أكتوبر وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى شهد النصف الثانى من السبعينات حدوث زيادة كبيرة فى الأستثمار ، فالإستثمارات الإجمالية المنفذة فى قطاعات الاقتصاد القومى ، زادت من ٦٨٠,١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ إلى ٤٩٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط حوالى ٣٥٪ سنوياً ، كما ان إجمالى الإستثمار الذى تحقق خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠ وهى سبع سنوات بلغ ١٥٦٥٨,٦ مليون جنيه وهو يعادل حوالى ثلاثة أمثال ونصف ما تحقق من إستثمارات خلال الفترة ٥٩/٦٠ - ١٩٧٣ وهى أربعة عشر عاماً والذى بلغ ٤٦٣٩ مليون جنيه [٨] .

وقد اتجه قدر كبير من الإستثمار خلال هذه الفترة لبعض القطاعات مثل قطاع البترول - والذى زاد نصيبه فى إجمالى الإستثمارات الثابتة من ٤,٦٪ فى المتوسط خلال الفترة السابقة إلى حوالى ١٠٪ عام ١٩٨١/٨٠ - وكذلك قطاعات التوزيع والاسكان والمرافق ، أما قطاع الصناعة والتعدين ، فلم تزد الإستثمارات الموجهة إليه عن الفترات السابقة ، حيث بلغت نسبة الإستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة والتعدين حوالى ٢٦٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ ، كما انخفضت الإستثمارات الموجهة إلى قطاع الكهرباء عن أى فترة فى المتوسط ، أما الزراعة . فقد انخفضت الإستثمارات الموجهة لها بدرجة لم يسبق لها مثيل خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت نسبة هذه الإستثمارات ٧,٨٪ فى المتوسط سنوياً من إجمالى الإستثمارات الثابتة .

وفى فترة الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ استمر التوسع فى حجم الإستثمار والذى زاد من ٥٩٣٨ مليون جنيه عام ٨٣/٨٢ إلى ٧٧,٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط ٤,٢٪ سنوياً خلال فترة الخطة [٩] .

وفى هذه الفترة لم تتغير كثيراً اتجاهات توزيع الإستثمار عن الفترة السابقة فبالرغم من زيادة الأهمية النسبية للإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة ، إلا أنها ظلت منخفضة ولم تزد عن ١٠٪ بينما انخفضت النسبة المخصصة لقطاع الصناعة إلى حوالى ٢١٪ وظلت النسبة المخصصة من الإستثمار الثابت الإجمالى للقطاعات التوزيعية والخدمية مرتفعة حيث بلغت فى المتوسط حوالى ٥٥٪ خلال الفترة ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ ، رغم الانخفاض العام فى نسب الإستثمارات المخصصة لبعض القطاعات .

أما بالنسبة للفترة بعد عام ١٩٨٧/٨٦ وهى فترة الاصلاح الاقتصادى نجد أنه قد حدث توسع فى الإستثمارات المنفذة والتى زادت حتى بلغت حوالى ٥٠,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ ، نفذ القطاع الخاص ٥١,٥٪ منها والقطاع العام ٤٨,٥٪ وقد حدث توسع فى الإستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة وحصل هذا القطاع على حوالى ٢٩٪ من

إجمالى الإستثمارات المنفذة فى عام ١٩٩٢/٩١ بينما حصل قطاع الزراعة على حوالى ٨٪ فقط ، وفى عام ١٩٩٧/٩٦ انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى إجمالى الإستثمار إلى حوالى ٢٤٪ بينما نصيب قطاع الزراعة إلى حوالى ١٠٪ (١٠) .

تمويل الإستثمارات فى مصر :

فى فترة الخمسينات وبداية الستينات وحتى عام ١٩٦٣ ، لم يواجه الاقتصاد المصرى مشكلة تمويل إستثماراته المختلفة فقد مولت المدخرات المحلية العامة والخاصة حوالى ٧٢,٤٪ من إجمالى الإستثمارات ، بينما بلغت نسبة التمويل الأجنبى ٢٧,٦٪ وذلك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ .

وبعد هذه الفترة بدأت مشكلة تمويل الإستثمارات فى الظهور وبدرجة كبيرة فبالرغم من اتجاه معدل الإستثمار إلى التناقص من حوالى ٢٠٪ عام ١٩٩٦٤/٦٣ إلى حوالى ١٢٪ عام ١٩٦٩/٦٨ ، ثم استقراره عند مستوى ١٣٪ فى عام ١٩٧٣ ، إلا أن أداء الاقتصاد المصرى وبفعل ظروف الحرب قد تميز بعدم القدرة على رفع معدلات الادخار بالقدر الكافى لتمويل إستثماراته وتدهورت معدلات الادخار وبشكل مستمر حتى بلغ معدل الأدخار ٥,٤٪ عام ١٩٧٤ وبذلك انخفضت نسبة التمويل المحلى لإجمالى الإستثمارات لتصل إلى ٥٧,٥٪ بينما زادت نسبة التمويل الأجنبى لتصل إلى ٤٢,٥٪ وذلك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ٦٦/٦٥ - ١٩٧٥ .

وفى النصف الثانى من السبعينات أخذت معدلات الإستثمار فى الزيادة كما حدثت زيادة كبيرة فى دخول وفوائض الكثير من الأفراد وبذلك زاد معدل الأدخار واتجهت نسبة التمويل المحلى للزيادة حتى وصلت إلى ٨٢,٧٪ عام ١٩٧٨ وهذه الزيادة كانت قاصرة أيضاً عن تمويل إجمالى الإستثمارات ، مما يعنى استمرار الاعتماد على الادخار الأجنبى والعجز فى ميزان المدفوعات لسد فجوة التمويل المحلى .

وفى عام ١٩٧٩انخفضت نسبة التمويل المحلى للإستثمارات لتصل إلى ٧١,٢٪ ولكن هذه النسبة قد زادت لتصل إلى ٧٣,٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، وهذا يعنى ان هناك تحسناً طرأ على تمويل الإستثمارات فى مصر ، ويرجع ذلك إلى ان الخطة الخمسية قد قامت على مبدأ الاعتماد على الذات . وفى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت نسبة التمويل المحلى للإستثمارات حوالى ٦٦٪ ، وهذا يعنى تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل الإستثمارات فى مصر (١١) .

مما تقدم نجد أن معدلات الادخار المحلية غير كافية لتمويل الإستثمارات فى مصر . لذلك نجد الحكومة تستعين بالمصادر الخارجية لمواجهة عجز الموارد المحلية عن الوفاء باحتياجات الإستثمار ومن أهم هذه المصادر القروض وتحويلات المصريين والإستثمارات الأجنبية المباشرة .

وبالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فنجد أنها نتيجة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى قد زادت من حوالى ٨ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٤٧ مليون دولار عام ١٩٨١ ، ثم انخفضت إلى ٢٩٤ مليون دولار فقط عام ١٩٨٢ ، ويرجع هذا الانخفاض الكبير فى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ١٩٨٢ إلى وفاة الرئيس السادات عام ١٩٨١ وعدم وضوح الرؤية أمام المستثمر الأجنبى بالنسبة للسياسة الاقتصادية المستقبلية .

ويلاحظ أنه مع ظهور بوادر الاستقرار وتشجيع الدولة للإستثمارات الخاصة ، زادت الإستثمارات الأجنبية حتى وصلت إلى ١٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، إلا أنه حدث تدهور ملحوظ فى تدفق الإستثمارات الأجنبية خلال عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، حيث بلغ ٧٣٤ مليون دولار ، ٢٥٣ دولار على التوالى [١٢] .

ويمكن ارجاع هذا الانخفاض فى تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى الأحداث التى شهدتها منطقة الخليج والشرق الأوسط بصفة عامة منذ أغسطس ١٩٩٠ والتى أدت إلى احساس المستثمر بعدم الأمان فى المنطقة بالاضافة إلى أن تتابع القرارات الاقتصادية وتعديلات القوانين واللوائح وزيادة معدلات التضخم والبطالة والكساد ، قد ساهم فى إحداث هذاالانخفاض فى الإستثمارات الأجنبية .

وبعد ذلك ونتيجة لإجراءات الاصلاح الاقتصادى زاد تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى مصر ووصل إلى اقصاه حوالى ١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤/٩٣ ثم اتجه إلى الانخفاض والتقلب بعد ذلك حتى وصل إلى حوالى ٧٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٦ .

ثالثاً : التجارة الخارجية فى مصر :

تبنت مصر منذ الثلاثينات استراتيجية الاحلال محل الواردات . وحتى منتصف السبعينات لم يجد التصنيع لأجل التصدير فى مصر ، مجالاً للتطبيق بصورة متكاملة ، بل اقتصر الأمر على الدعوة لزيادة الصادرات ، والتى كانت ترتبط دائماً بالحاجة إلى المزيد من العملات الأجنبية اللازمة لتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية والحاجات الاستهلاكية ، وكانت الوسيلة فى الغالب لزيادة الصادرات هى العمل على زيادة

الصادرات القطنية أو الزراعية ثم البترول فى فترة لاحقة وبعض المنتجات الصناعية مثل الغزل والنسيج .

ومنذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، تزايدت الدعوة فى مصر لتبنى استراتيجية التصنيع للتصدير إلى الخارج وذلك بهدف تطوير القطاع الصناعى ، خاصة بعد أن أدت استراتيجية الأحلال محل الواردات إلى احلال الكثير من السلع الاستهلاكية النهائية . ولذلك رؤى فى الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ضرورة انتهاج سياسة صناعية جديدة تقوم على عدة أفكار منها الاهتمام بالتوسع فى المشروعات المنتجة للسلع التصديرية .

وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتشجيع الصادرات . وبصفة عامة نجد أن تشجيع القطاع الخاص على التصدير كان يتم من خلال مجموعة من الحوافز شملت أسعار صرف مناسبة عن طريق السوق الموازنة وإلغاء القيود على عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة ، كما سمح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بجزء من متحصلاته بالنقد الأجنبى لتمويل وارداته الخاصة ، كذلك تم تخفيض الرسوم وبعض الضرائب الأخرى التى تفرض على المدخلات اللازمة للإنتاج بغرض التصدير ... الخ [١٣] .

وبالرغم من هذه الإجراءات الخاصة بتشجيع الصادرات ، إلا أنه يلاحظ عدم وجود سياسة متماسكة لتشجيع الصادرات فى مصر ، كما أن الصناعات التصديرية تواجه صعوبات كثيرة تمنعها من تحقيق المأمول منها مثل عدم وجود فائض قابل للتصدير بسبب زيادة الطلب المحلى ، وعدم تمتعها بميزة نسبية تمكنها من المنافسة فى الأسواق الأجنبية فضلاً عن ضعف الخبرات والإمكانيات الخاصة بدراسة الأسواق الخارجية والتعامل معها ، وتوفير السلع التصديرية بالمواصفات المطلوبة .

وقد شهدت حقبة السبعينات زيادة مضطردة فى قيمة الصادرات السلعية ، فارتفعت من ٣٣٩,٣ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٢١٣٢,٢ مليون جنيه عام ١٩٨١/١٩٨٠ وبنسبة زيادة بلغت حوالى ٥٢٨٪ [١٤] .

وفى خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٢/٩١ زادت قيمة الصادرات السلعية من ١٩٨٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨٢/٨١ إلى ١١٥٥٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط حوالى ٢١٪ سنوياً ، غير أن معظم هذه الزيادة يرجع إلى الخفض المتتالى لسعر صرف الجنيه المصرى والارتفاع فى الأسعار العالمية ، فقد كان معدل النمو السنوى للصادرات الزراعية سالباً لأول مرة بحوالى ١,١٪ حيث انخفضت الكميات المصدرة من معظم السلع الزراعية على الرغم من ارتفاع أسعار التصدير لمعظمها [١٥] .

وفى التسعينات ونتيجة لاتخاذ الإجراءات العديدة المحفزة للتصدير فى ضوء برنامج الاصلاح الاقتصادى زادت الصادرات السلعية حتى وصلت إلى حوالى ٥٠ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ (١٦).

وبالنسبة لهيكل الصادرات السلعية ، نجد أن الأهمية النسبية للصادرات الصناعية قد استمرت فى الزيادة حتى بلغت حوالى ٥٠,٥٪ من إجمالى الصادرات وتمثل الصادرات من الغزل والنسيج حوالى ١٦٪ من الصادرات الصناعية لنفس العام وتأتى صادرات البترول الخام فى المرتبة الثانية وبنسبة ٢٨,٢٪ ثم الصادرات غير الموزعة سلعياً وبنسبة ١٥,٨٪ وأخيراً الصادرات الزراعية بنسبة ٥,٥٪ وذلك فى عام ١٩٩٧/٩٦ (١٧).

أما التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية ، فيتصف بالتركيز على أسواق الدول الصناعية المتقدمة والتى حصلت على حوالى ٧٥٪ من تجارة مصر الخارجية تليها دول آسيا وبنسبة ١٣,٩٪ ثم الدول العربية وبنسبة ١٢,٠٪ (١٨).

وبالرغم من زيادة الصادرات الإجمالية لمصر إلا أن الزيادة لم تكن بالمعدلات المأمولة، كما أن معدل زيادة الصادرات كان أقل من معدل الزيادة فى الواردات ، والنتيجة هى وكما يتضح من الجدول رقم (٣) زيادة عجز الميزان التجارى .

جدول رقم (٣) الميزان الجارى لجمهورية مصر العربية خلال التسعينات

السنة	حصيلة الصادرات	مدفوعات عن الواردات	رصيد الميزان التجارى	حصيلة	مدفوعات عن الخدمات	ميزان الخدمات	رصيد الميزان التجارى
١٩٩٤/٩٣	٣٣٣٧,٣	١٠٦٤٧,١	٧٣٠٩,٨-	٨٤٥٨,٨	٥٠٠٣,٦	٤٥٥,٢	٢٨٥٤,٦-
١٩٩٥/٩٤	٤٩٥٧,٠	١٢٨١,٥	٧٨٥٣,٥-	٩٩٠٥,٩	٥٦١٩,٩	٤٢٨٦,٠	٣٥٦٧,٥-
١٩٩٦/٩٥	٤٠٦٨,٥	١٤١٠٦,٦	٩٤٩٨,١-	١٠٦٣٦,٠	٤٨٤٤,٥	٥٧٩١,٥	٣٧٠٦,٦-
١٩٩٧/٩٦	٤٩٣٠,١	١٤٧١٨,٢	٩٧٨٨,١	١١٢٤٠,٩	٥٠٤٧,٧	٦١٩٣,٢	٣٥٩٤,٩-

المصدر : البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد مختلفة

ويرجع قصور التصدير الصناعى فى مصر لأسباب عديدة من أهمها : ضعف مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى وارتفاع الاستهلاك العام والخاص كنسبة من الناتج القومى الإجمالى وأيضاً افتقار مؤسسات التجارة الخارجية إلى الحرية والمرونة الضرورية لتشجيع الصادرات وكذلك وجود تعقيدات فى إجراءات التصدير .. الخ.

رابعاً : الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات النمو فى مصر :

زاد الناتج المحلى الإجمالى فى مصر وكما يتضح من الجدول رقم (٤) من حوالى ٢٨,٣ مليار جنيه عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٦١,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٧ وبنسبة زيادة قدرها ٤٧١٪ وفى المتوسط سنوياً حوالى ٢٧,٧٪ وهى زيادة كبيرة لم تتحقق فى الفترات السابقة . كما ارتفع نصيب القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٦٦,٤٪ فى نفس العام .

وبالنسبة للمساهمة النسبية للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى ، نجد أن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد أخذت فى الانخفاض حتى وصلت وكما يتضح من الجدول رقم (٤) إلى ٢٥,٥٪ عام ١٩٨٠ وذلك بدلاً من ٣٠,٥٪ عام ١٩٧٤ . وبعد ذلك أخذت هذه النسبة فى الهبوط بشكل ملحوظ ، حتى وصلت إلى ١٥,٧٪ عام ١٩٩٧ .

وتناقص الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى يرجع إلى العديد من المعوقات مثل الزحف العمرانى على الأرض الزراعية وتجريفها وضعف الميكنة الزراعية ونقص العمالة الزراعية وقصور سياسات التوسع الأفقى .

جدول رقم (٤) الوزن النسبى للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى لمصر ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة

البيان	١٩٨٠		معدل النمو ٧٥ - ٩١	١٩٩٧		معدل النمو ١٩٩٧
	قيمة	٪		قيمة	٪	
الزراعة	٧٢٢٢	٢٥,٥	٢,٦	٣٥٣١٠	١٥,٧	٣,٤
الصناعة والتعدين	-	-	-	٢٩٢٢٨	١٨,١	٨,٤
الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء	٨٨٧١	٣١,٤	٤,٣	٤٥٧٠٨	٢٨,٢	٣,٩
الخدمات والتوزيع	١٢١٨٦	٤٣,١	١٣,١	٩٠٤٧٠	٥٦,٠	٦,٦
الإجمالى	٢٨٢٧٩	١٠٠,٠	٧	١٦١٤٨٨	١٠٠,٠	٥,٣

المصدر : البيانات حتى عام ١٩٩١ مأخوذة من

World tables 1993, Aworld Bank Book, P.P. 232 - 233.

والبيانات الخاصة بعام ١٩٩٧ مأخوذة من : البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، ١٩٩٧/٩٦ .

أما بالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين والكهرباء ، فنجد أن الأهمية النسبية لهذا القطاع فى توليد الناتج المحلى الإجمالى قد زادت من ١٩.٢٪ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٣٠.٨٪ عام ١٩٧٢ ، ويرجع ذلك إلى المحاولات التى جرت خلال الخطة الخمسية الأولى وما بعدها لتغيير هيكل الاقتصاد المصرى ، من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد ذو طابع صناعى ، وبعد ذلك أخذت هذه النسبة فى الانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى حوالى ٢٨.٥٪ عام ١٩٨٣ .

ويبدو أن هذا التدهور فى الأهمية النسبية لقطاع الصناعة جاء نتيجة انخفاض النصيب النسبى لهذا القطاع فى الإستثمارات وإلى العديد من المعوقات التى واجهت قطاع الصناعة مثل سياسة التسعير والتى بموجبها تدخلت الحكومة بتحديد أسعار اجتماعية للمنتجات الصناعية أقل من الأسعار الاقتصادية خاصة بالنسبة للقطاع العام الصناعى وكذلك وجود خلل فى الهياكل التمويلية للشركات الصناعية العامة ووجود طاقات عاطلة وضعف عمليات الاحلال والتجديد ... الخ .

وفى الفترة ١٩٨٣/١٩٩١ ، زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى وتراوحت هذه الأهمية بين ٢٨.٨٪ ، ٢٩.٧٪ [١٩] .

وفى التسعينات استمرت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والتعدين بدون البترول والكهرباء فى الزيادة حتى بلغت حوالى ١٨.١٪ عام ١٩٩٧ ، بينما انخفضت الأهمية النسبية لهذا القطاع مضافاً له البترول ومنتجاته إلى حوالى ٢٨.٢٪ ويرجع ذلك إلى تراجع معدلات النمو فى قطاع البترول ومنتجاته والتى أصبحت بالسالب ٤٪ ، ١.٨٪ فى عامى ١٩٩٦/٩٥ - ١٩٩٧/٩٦ .

وبالرغم من زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى ، إلا أن الصناعة المصرية مازالت تعانى من بعض المشاكل والتى تضعف من أثر التوسع الصناعى على الناتج المحلى الإجمالى .

وإذا نظرنا إلى معدلات النمو المحققة فى مصر نجد ان الاقتصاد المصرى قد حقق معدلات متباينة للنمو الاقتصادى ، ففى الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ ، التى اتسمت بدرجة ملحوظة من الاستقرار الاقتصادى حقق الاقتصاد المصرى خطوات ملحوظة من التقدم ، فقد كان معدل النمو الفعلى ٦.٥٪ فى المتوسط سنوياً ، وقد أخذ معدل النمو فى

الانخفاض بعد ذلك حتى أصبح سالباً بحوالى ٣,٢٪ عام ١٩٦٧/٦٧ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩ [٢٠] . ويرجع ذلك إلى ظروف حرب ١٩٦٧ واستمرار أعباء التسليح والضغط السكانى وزيادة الاستهلاك ونقص معدلات الإستثمار .

وبعد عام ١٩٦٨/٦٧ تحسن معدل النمو واستعاد معدله الموجب ، فقد كانت معدلات النمو خلال عقد السبعينيات مقبولة ، وان كانت خلال النصف الثانى من السبعينيات أسرع بكثير منها خلال النصف الأول من هذا العقد ، ففى النصف الأول بلغ معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى حوالى ٤,٧٪ فى المتوسط سنوياً ، بينما وصل إلى ما يقرب من ٩٪ خلال الفترة ١٩٧٩/٧٥ .

ويرجع ارتفاع معدل النمو فى النصف الثانى من السبعينات إلى الزيادة الكبيرة فى أسعار البترول وارتفاع معدل نموه إلى ٣٤,٩٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧٩/٧٣ وكذلك ارتفاع معدلات نمو الصناعة والكهرباء والزراعة وأيضاً التوزيع بسبب اعادة فتح قناة السويس والتوسع فى النشاط التجارى والمالى وازدياد تحويلات المصريين فى الخارج واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى وذلك بنسبة ٧٪ ، ١٩٪ ، ١٣٪ ، ١٤,٣٪ على التوالى .

ولقد أدى معدل النمو المرتفع خلال فترة الانفتاح إلى نمو دخل الفرد الحقيقى فى مصر بنسبة ٦,٧٪ فى المتوسط سنوياً ، وهو معدل مرتفع لم يتحقق فى تاريخ مصر الحديث .

وفى الثمانينات وخلال فترة الخطة الخمسية ٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ استمر الاقتصاد القومى فى تحقيق معدلات مقبولة للنمو ، وان تكن أقل من المعدلات المتحققة فى النصف الثانى السبعينات ، فقد بلغ معدل النمو خلال هذه الفترة وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٦,٧٪ فى المتوسط سنوياً .

ووفقاً لتقديرات البنك الدولى نجد ان معدل نمو الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧ ، قد بلغ حوالى ٧٪ سنوياً كما بلغ معدل نمو الناتج الصناعى حوالى ٤,٣٪ والزراعى ٢,٦٪ وذلك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٩١/١٩٧٥ [٢١] .

ويلاحظ أن معدلات النمو الصناعى والزراعى أقل من معدلات النمو العامة فى مصر ، وهذا يعنى أن معدل النمو العام فى مصر يعتمد كثيراً على معدلات نمو قطاعات الخدمات والتوزيع .

وفى التسعينات نجد ان معدلات النمو العامة قد أخذت فى الزيادة خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ووصل إلى اقصاه وكما يتضح من الجدول السابق إلى ٥,٣٪ عام ١٩٩٧/٩٦ .

وفى خلال هذه الفترة زاد معدل النمو الصناعى والتعدين وكذلك الخدمات والتوزيع بمعدلات أعلى من معدلات النمو العام للاقتصاد القومى ، كما ارتفع معدل نمو القطاع الزراعى بمعدلات أعلى من المتحقق فى السنوات السابقة .

مما تقدم نجد أنه قد زادت الإستثمارات المنفذة فى مصر بمعدلات كبيرة ، فاقت معدلات الزيادة فى الادخار ، واستعانت مصر بمصادر التمويل الخارجية بمعدلات كبيرة ، كما أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ، لم تكن بالمعدلات المطلوبة .

وبالنسبة للتجارة الخارجية نجد أن مصر لم تعط عملية التصنيع للتصدير اهتماماً كافياً وسيطرت عليها استراتيجية الاحلال محل الواردات منذ الثلاثينات ، ورغم ذلك فقد حدث تغير فى هيكل الصادرات المصرية خلال الأربعة عقود الأخيرة ، حيث انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية ، بينما زادت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ، مع ملاحظة عدم حدوث تغير كبير فى مكونات الصادرات السلعية ، فالسلع المصدرة قد استمرت دون تغيير فى مكوناتها ، وان كل ما حدث هو زيادة أهميتها النسبية على حساب صادرات القطن .

كما نجد ان الصادرات المصرية لم تستطع أن تحقق تنوعاً كبيراً فى الأسواق الخارجية، فقد تركزت تجارة مصر الخارجية مع دول أوروبا وأمريكا ، هذا بالاضافة إلى ان اعتماد مصر على الاتفاقيات الثنائية لسنوات طويلة فى تجارتها الخارجية ، قد أضعف من قدرة الصادرات المصرية على المنافسة ، وذلك نتيجة ما اتاحه هذا النظام من فرص تسويقية مضمونة ، الأمر الذى قلل من دوافع التطور ورفع الكفاءة الإنتاجية للمنتجات التصديرية .

أما بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى نجد أنه لم تحدث تغيرات هيكلية كبيرة ، فبالرغم من أن نسبة مساهمة الصناعة والكهرباء فى الناتج قد فاقت مساهمة الزراعة ، وان معدلات النمو الصناعية المتحققة تفوق معدلات النمو الزراعية ، إلا أن هذه المعدلات للنمو لم تكن بالقدر الكافى الذى يؤهل القطاع الصناعى لكى يصبح القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية ، كما أن قطاع الزراعة مازال يسهم فى التوظيف بنسب تفوق بكثير مساهمة قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء .

خامساً : المراجع

١ - د. على لطفى : «التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية» ، القاهرة ، المطبعة الكمالية ١٩٧٥ ، ص ٢٧٣ .

٢ - مجلس الشورى ، تقرير خاص عن سياسات الإستثمار ٥٩/ ٦٠ - ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ص ١١٣ .

٣ - وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٦٩/ ٧٠ - ١٩٧٩ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، جدول رقم ٢ .

٤ - مجلس السورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .

٥ - وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وخطة عامها الأول ، الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٩ .

٦ - انظر فى ذلك :

- د. على لطفى : «دراسات فى التنمية الاقتصادية» مكتبة عين شمس - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، ص ٢٢٣ - ٢٣ .

- د. أمينة زكى شبانة : «دور الإستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق» المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٤ .

٧ - البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الرابع، ١٩٩٧/٩٦ .

٨ - تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الإستثمار ، دور الانعقاد العادى الخامس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٩ - وزارة التخطيط : « تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى مصر ٥٩/ ٦٠ - ١٩٨٧/٨٦ » الإدارة العامة للخطة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

١٠ - البنك المركزى المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

١١ - المرجع السابق ، ص ٦ .

12 - World investment report. UNCTAD, divison on transnational coroporations & in vestment, U.N. Geneva and New York.

١٣ - معهد التخطيط القومى : «تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها» ص ٦٧ .

١٤ - وزارة التخطيط ، دراسة احصائية عن تطور المتغيرات الرئيسية للاقتصاد المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

١٥ - د. سامى عفيفى : الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨ .

١٦ - البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .

وقد حسبت قيمة الصادرات وفقاً لمتوسط سعر شراء وبيع الدولار وهو = ٣٣٩,٤ قرش .

١٧ - المرجع السابق ، ص ٦٩ .

١٨ - المرجع السابق ، ص ٧١ .

19 - World tables 1993, op. cit, P. 233.

٢٠ - وزارة التخطيط ، دراسة احصائية ، مرجع سبق ذكره ، جدول رقم (٢٠) .

21 - World tables 1993, op. cit, P. 233.

obeikandi.com

التحديات الاجتماعية التى تواجه العالم الإسلامى

فى القرن الحادى والعشرين

إعداد الدكتور / نبيل السمالوطى (*)

ينطلق هذا التقرير من حقيقة مؤداها أن العقيدة والوعى والسلوك الإسلامى الصحيح هو المدخل إلى صنع الحضارة والتقدم وبناء المجتمع القوى القادر على تنوير الإنسان وتصدير التقدم الصحيح قيميا وماديا إلى كل أنحاء العالم . وفى المقابل فإن التحدى الأكبر أمام العالم الإسلامى هو تغييب هذه العقيدة وذلك الوعى ، بل وتزييفه ، وبالتالى الابتعاد عن المسلك الإسلامى فى الاقتصاد والسياسة وصناعة العلم والإنتاج الفكرى وما ينجم عنه من تطبيقات تقنية وهذا الغياب للعقيدة والوعى والسلوك الإسلامى الصحيح هو الذى أدى إلى التبعية الفكرية والاقتصادية والاجتماعية للشرق والغرب ، وهو الذى أذكى نيران الخلافات والصراعات المذهبية والدينية والعرقية واللغوية والطبقية والفئوية داخل المجتمعات المسلمة ، وبينها وبين بعضها البعض ، وهو أيضا الذى أفرز كل جوانب التخلف الفكرى والسلوكى بما فى ذلك التطرف والإرهاب والعنف وإهدار حقوق الإنسان باسم الدين ، وهو الذى شوه صورة الإسلام والمسلمين أمام أعين المجتمعات المختلفة غربا وشرقا .

فالإسلام هو الذى حول البدو المتصارعين رعاة الشاة والإبل إلى صناع حضارة وفكر وتقدم علمى وتقنى واقتصادى واجتماعى وسياسى ، والإسلام هو البداية الحقيقية لتاريخ حقوق الإنسان ، وتاريخ ميلاد الديمقراطية الرشيدة والحوار الفكرى البناء واحترام الرأى الآخر ، واحترام التعددية الفكرية والسياسية والاجتماعية فى إطار معيارية وقيم عليا سامية تنظر إلى الإنسان كإنسان بغض النظر عن جنسه ودينه ولونه ومركزه الاجتماعى والاقتصادى ، تنظر إليه على أنه بنيان الله وخليفته فى الأرض ، وملعون من حاول هدم بنيان الله بنص حديث رسولنا عليه السلام . فالإسلام هو الذى أعلى من قيمة الإنسان الذى هو خلق الله ، كرمه ونفخ فيه من روحه وعلمه الأسماء كلها وأسجد له الملائكة وخلق له ما فى الأرض جميعا ، وكلفه برسالة كبرى هى العبادة بمفهومها الواسع الذى يتعدى

★ - أستاذ ورئيس قسم الاجتماع - جامعة الأزهر

الفرائض إلى عمارة الأرض ﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾ «هود» وإلى التعارف بين الشعوب والقبائل لصالح الإنسان وتحضره وتقدمه ورقيه ﴿ يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ﴾ . فهذه التعددية التى أرادها الله بين الشعوب والقبائل والجماعات ليست مدعاة للصراع والدمار والحروب وإنما لخير الإنسان وللتعاون على البر والتقوى ، ولبناء المجتمع الأقوى ، وليس القوى فحسب ، الأقوى عقيدة وقيما وفكرا وعلما واقتصادا وسياسة واجتماعيا وتقنية .. الأقوى روحياً ومادياً ، لأنه مجتمع لم يخلق لمجرد الاستمتاع - وإن كان الاستمتاع وارداً ومرغوبا فيه فى إطار المعيارية والقيمية وأحكام الشرع - وإنما لأداء رسالة عالمية هى نشر الحق والعدل والإخاء والمحبة وتحرير الإنسان من العبودية بكافة أشكالها، ومن التبعية والاستعباد ، فالترجمة الاجتماعية لرسالة الإسلام اجتماعيا ، هى تحقيق الرحمة والأخاء والعدل فى إطار من الحرية الشخصية . فلا إكراه فى الدين ، ولا إكراه فى العقيدة ، ولا إكراه فى الفكر والسلوك والعمل والتجمع ... كل ذلك فى إطار معيارية تحقق العدالة وتمنع الاعتداء بكل صوره وأشكاله ، أى اعتداء على أى إنسان ، مطلق إنسان مسلم أو غير مسلم ، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة فى هذا كثيرة جدا. ويكفى هنا أن نشير إلى أن قتل النفس الواحدة بغير حق يعادل فى الجرم والانحراف الجسيم قتل الناس جميعا ، يقول تعالى : ﴿ أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ﴾ « المائدة » .

فالتحدى الأكبر داخل المجتمعات الإسلامية هو تغييب الوعى الإسلامى والابتعاد عن المنهجية الإسلامية فكرا وسلوكا، وهذا ما أوقع المسلمين فى دائرة التخلف الخبيثة ، ودائرة التبعية البغيضة ، ودائرة الصراع المدمر بين بعضهم البعض وبينهم وبين الآخر أيا كان هذا الآخر أوروبيا أو أمريكيا، شرقيا أو غربيا .

والتشخيص العلمى التاريخى لأسباب هذا التغييب تقتضى الاستعانة بكل أصحاب التخصصات العلمية من المخلصين لدينهم ، سواء من المؤرخين أو الاقتصاديين أو المشتغلين بالعلوم السياسية ، وتاريخ العلم والعلماء والاجتماعيين والمتخصصين فى العلوم الشرعية . وسوف نجد أن هذا التشخيص يلقى بالتبعه على عوامل داخلية ، وعوامل خارجية ، عوامل تربوية واقتصادية واجتماعية ، ومناخ عالمى ، ومصالح شخصية

وتوجهات استغلالية واحتكارية واستعمارية تقودها جماعات معادية للإسلام لها هوياتها المتعددة . ولعل المشكلة أن هذه الجماعات هى التى تسيطر حاليا على المقدرات الاستراتيجية على مستوى العالم ، والمقدرات الاقتصادية فى عالم المال والصناعة والزراعة والتجارة والأعمال ، والمقدرات الإعلامية فى عالم صناعة الفكر والرأى وتكوين الاتجاهات وتشكيل السلوكيات وتعبئة الطاقات .

وإذا كانت الحضارة الإسلامية فى عصورها الزاهرة هى التى أخرجت العالم من الظلمات إلى النور، فإننا يجب ألا نغرق فى الحديث عن الماضى بإنجازاته بحيث ينسينا الحاضر بمتغيراته . ووظيفة العودة إلى الماضى أن تستخلص مبادئ فلسفة التاريخ ومحركات التغير الاجتماعى ، ومقومات صنع الحضارة والتقدم وأهمية بناء الإنسان الذى هو وسيلة البناء والتنمية وغايتها ، حتى نعيد للمجتمعات الإسلامية سيرتها الأولى فى إطار متغيرات العصر .

كذلك فإننا نحذر فى هذه الورقة من الإفراط فى ممارسة النقد الذاتى بشكل يصل بنا إلى حد جلد الذات ، وجلد التاريخ ، وجلد عقل وفكر المسلمين . فالنقد يجب أن يوظف فى خدمة تشخيص سبب انهيار الحضارة الإسلامية وعوامل نهضة ونمو الأمم والمجتمعات ، وتجنب السلبيات التى هوت بالمجتمعات الإسلامية إلى هذه الدرجة من الدونية والهوان التى تعيشها اليوم .

ونحذر فى هذه الورقة من إصدار التعميمات والأحكام دون دراسة علمية نقدية موضوعية مقارنة ، ونحذر من التشرزم المذهبى أو الأيديولوچى ، ومن الانقسامات والتيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين سلفية وتجديدية وعروبية ووحدوية وقومية واشتراكية وليبرالية ... الخ .

فلا مانع من الاستفادة بكل التيارات فى مجال التشخيص ورسم السياسات والعمل الاجتماعى ، بشرط توظيفها فى خدمة مواجهة التحديات التى تواجه المجتمعات المسلمة اليوم ، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها ، والانفتاح الفكرى والتفاعل مع ثقافة الغير هو أخص خصوصيات الفكر الإسلامى فى ضوء معياريته فى القبول أو الرفض .

والتحدى الأكبر الذى يواجه العالم الإسلامى هو كيفية إعادة العقيدة والقيم والسلوكيات الإسلامية لدى المسلمين إلى نقائها وحقيقتها البسيطة السمحة التى تعد التفكير فريضة إسلامية ، فطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ، والتى تعد نهضة المجتمع وتنميته بشكل شمولى اقتصاديا واجتماعيا فريضة وفرض كفاية ، وتستلزم أن يكون المجتمع المسلم هو الأقوى ماديا إلى جانب قوته الإيمانية ، بل أن هذه القوة المادية مشتقة من القوة الإيمانية ومحققة لرسالة الإنسان والمجتمع على وجه الأرض. يقول تعالى : ﴿واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم . . الآية﴾ هذه القوة المرهبة . والبعيدة تماما عن كونها إرهابية - هى لتحقيق ونشر الحق والعدل ونشر الدعوة والدفاع عن النفس وعن الإسلام وتأمين سبل الدعوة وردع أعداء الإسلام من العدوان على المسلمين والمجتمعات المسلمة .

التحدى الأعظم الذى يواجهه المسلمون ليس فقط فى عدم تمثلهم للإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقا وسلوكا ، وليس فقط فى عدم انطلاقهم لنشر الإسلام وإقامة العدل والدفاع عن العدل والحرية وكرامة الإنسان انطلاقا من حقيقة عالمية الإسلام وعالمية الدعوة الإسلامية لكل الناس فى كل زمان ومكان ، ولكن التحدى هو محاولة إخضاع المسلمين للعولمة الثقافية والفكرية والسلوكية Globalization . والعولمة هنا يقصد بها التحديث Modernization طبقا للنموذج الغربى فى السلوك والعلاقات الاجتماعية والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونماذج التفكير والفعل والحريات بالمفهوم الغربى . وهذا هو المقصود بكلمة التغريب Westernization . وهذه العولمة تستهدف فصل الدين عن الواقع الاجتماعى ، وقياس كل الأمور بالمقاييس المادية ، والتوحيد بين كل ما هو غيبى وما هو خرافى ، وسيادة النزعات الفردية والمنافسة غير المنضبطة وفصل المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن كل ما هو أخلاقى أو دينى .

هذه الاتجاهات نحو علمنة ثقافة إنسان العالم الثالث بما فيها المجتمعات الإسلامية تعنى قلب الأوضاع فبدلا من انطلاق المسلمين يبشرون بالقيم الدينية والأخلاقية وينشرون العدالة ويدافعون عن الإنسان الذى كرمه الله ويحققون الإخاء والرحمة وتحرير الإنسان ويؤمنون سبل الدعوة الإسلامية بالحكمة والموعظة الحسنة ، وينشئون المجتمع الأقوى صناعة وزارعة وتجارة وفى مجال البحث العلمى والتقنية والنظم أى الأقوى مادياً على مستوى العصر ومتغيراته الذى ييسر لهم تحقيق رسالة الإنسان والمجتمع المسلم على وجه

الأرض ، بدلاً من هذا نجد أن أجهزة الإعلام والقوى الاقتصادية العالمية والنظم السياسية الغربية جنباً إلى جنب مع الغفلة الداخلة داخل المجتمعات الإسلامية تحاول أن تجهز على البقية الباقية من الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً وسلوكاً داخل المجتمعات الإسلامية وتبشر بالعلمانية . وهذه التعبئة التى تحشدها المجتمعات الغربية هى محاولة لتكريس التبعية والتخلف داخل المجتمعات الإسلامية .

ويساعد الغرب فى نشر عولمة الثقافة والفكر ونماذج السلوك الثورة الهائلة فى الاتصالات وتملكها ناصية البحث العلمى والتكنولوچيا والاقتصاد من خلال سيادة الرأسمالية ونمو الشركات الكوكبية أو عابرة القارات متعددة الجنسيات (*) .

أحد التحديات الكبرى التى تواجهها المجتمعات الإسلامية هى فقدان الدولة سيطرتها على الكثير من مقدرات أبنائها فى عصر ثورة الاتصالات والمواصلات التى أفقدت الدول الكثير من جوانب السيادة وإمكانية التحكم فيما يشاهده ويسمعه ويقرؤه أبنائها ، وفى عصر الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وفى عصر تراجع مكانة الدولة فى النظام العالمى الجديد لصالح ما يمكن أن يطلق عليه أيديولوچية السوق ، وفى ظل احتكار دول قليلة للمعرفة والتقنيات المتقدمة إلى جانب احتكار الخبرة ورأس المال . كل ذلك يمثل تحدياً ضخماً أمام المجتمعات الإسلامية المتخلفة المحتاجة إلى علم وخبرة ومعرفة وتقنية الغرب ورؤوس أمواله التى يتحكم فيها البنك الدولى والمؤسسات الاقتصادية الغربية وغالبيتها بيد أناس معادين للإسلام .

أن نهضة المجتمع المسلم تتطلب إعادة بناء الإنسان فيها حيث يتمثل عقيدة الإسلام الصحيحة البعيدة عن التعصب والتزمت والتطرف وقيمة وأحكامه وأخلاقه ويترجمها فى سلوكياته فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والتطبيقية ... الخ ، والتحدى هنا كيف يتسنى لهذه المجتمعات تحقيق هذه التربية التى تفرز هذه الرؤية

(*) راجع بحث إسماعيل صبرى عبد الله المقدم لندوة " الكويت فى الفكر العربى وأستشراف المستقبل للكويت – فى نوفمبر ١٩٩٧ أن هناك حوالى ٣٠ ألف شركة كوكبية فى العالم أهمها ٥٠٠ شركة إجمالى إيردها كما ذكرت مجلة (فرشن) فى يوليو ١٩٩٧ عام ١٩٩٦ بلغ إحدى عشر ترليونا وأربعمائة وخمسة وثلاثون ملياراً من الدولارات . ٤٧٢ منها فى دول الشمال المتقدم و٢٨ فى دول الجنوب المتخلف هذه الشركات هى التى تتحكم تماماً فى اقتصاديات العالم ومقدرا ته المالية وبالتالى تحقق العولمة على حساب سيادة الدول وآمالها الوطنية وخصوصيتها الثقافية .

لدى أبنائها «نظرة الإسلام إلى الوجود والمعرفة والقيم ، وإلى الحياة والكون والإنسان .. » فى ظل القيود الثقيلة والضغوط المتزايدة والتى تفرضها التبعية الاقتصادية والعلمية والتقنية للغرب ، فى عصر الشركات العملاقة والمؤسسات الاقتصادية الغربية الضاغطة والمسيطرة . وفى ظل تملك الغرب لكل وسائل التقدم العلمى والمعلوماتى والاقتصادى والتقنى وفى ظل حاجتنا إليهم وتبعيتنا لهم مادياً أو اقتصادياً .

أن العولمة أو محاولة فرض نماذج التفكير والقيم والأخلاقيات والسلوكيات والنظم والعلاقات السائدة فى الغرب على إنسان العالم الثالث خطر كبير على مستقبل المجتمعات الإسلامية وهو لا يقل خطورة عن التبعية الاقتصادية بل هو أشد . وإذا كانت هناك نظريات حديثة فى التنمية توضح إمكانية التنمية فى ظل التبعية وإمكانية التحول من دول هامشية إلى شبه هامشية إلى دول مركز كما حدث فى تجارب بعض النمور الأسيويه ، فهل يمكن تحقيق وممارسة الصياغة الإسلامية لإنسان مجتمعاتنا فى ظل تزايد ثورة الاتصالات والضغوط الاقتصادية والسياسة الغربية ، أو تزايد مد العولمة بجميع جوانبها ، لا شك أن هذا ممكن وسوف تتحقق بإذن الله، فلنفكر كثيراً وعميقاً فى الوسائل والآليات والسياسات والخطط والبرامج لتحقيق ذلك . وبشكل عام فأننا بحاجة إلى تحقيق مراحل أربعة .

الأولى : إعادة قراءة التراث الإسلامى بشكل منهجى ونقدى حتى ننفذ إلى عمق الإسلام ومنهجيته فى تخليصنا مما نعانيه من أزمات وإشكاليات .

الثانية : دراسة واقع المجتمعات الإسلامية اليوم بمنهجيه موضوعية للتعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية فيها وتشخيص عوامل التأزم داخلها فى إطار العلاقات الدولية المعاصرة وصيغة القوى المسيطرة عالمياً واتجاهاتها نحو واقع مستقبل هذه المجتمعات .

الثالثة : الاستفادة من كل علوم وتقنيات العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية فى بناء الإنسان والتعليم والتربية وتغير الاتجاهات والسلوكيات .

الرابعة : محاولة استشراف المستقبل فى ضوء الفهم الواعى للإسلام عقيدة وشريعة، والفهم الواعى لعوامل تأزم مجتمعات ، والفهم الواعى لعوامل تقدم مجتمعات الغرب

ودراسة تجارب اجتياز الأزمات والتحولات إلى العملقة الاقتصادية خارج أوروبا مثل تجارب اليابان والصين والنمور الأسيوية .

كل هذا مع أخذ المتغيرات العالمية سياسية واقتصادية ومعلوماتية واتصالية فى الاعتبار .

أننا بحاجة إلى دراسة إمكانية الحفاظ على الهوية والذاتية الإسلامية ودعمها وتقويتها فى ظل النظام العالمى الجديد الذى هو فى طور تشكل الآن فى عصر ما يطلق علية العولمة . نحن بحاجة إلى تتبع آثار هذه العولمة (فى مجال الإعلام والاقتصاد وحرية التجارة والسوق والملكية ، وفى مجال السياسة وسيادة المنظمات العالمية ...) على قيم وسلوكيات إنسان المجتمعات الإسلامية وعلى نظم تلك المجتمعات . نحن بحاجة إلى دراسة العلاقة بين عالمية الإسلام ، وعولمة النظام العالمى الجديد لإبراز جوانب الاتفاق وجوانب التناقض والخروج بآليات تخفف من آثاره السلبية على قيم وسلوكيات ونظم المجتمعات الإسلامية .

أن العودة إلى تحقيق الهوية الإسلامية الصحيحة فى صورتها النقية لدى إنسان المجتمعات الإسلامية عقيدة وفكرا وقيما وسلوكا ، ومقاومة العولمة الغربية التى تسودها المادية الغاشمة وتستهدف هيمنة الدول الأقوى اقتصادياً - وهى قليلة - على أسواق وفكر وقيم وسلوكيات أبناء المجتمعات الغافلة من دول العالم الثالث ، أقول أن أعادة بناء الإنسان المسلم تتطلب تفاعل متغيرات عديدة كالاقتصاد (دعم قيم الإنجاز والإنتاج والعلم والإخلاص والحفاظ على الوقت ... والعمل على تشكيل تكتل اقتصادى إسلامى تحت أى مسمى كالسوق الإسلامية المشتركة أو أى مسمى آخر ، وتحقيق التكامل بين الموارد المادية والبشرية لدى الدول الإسلامية ، خاصة وإن هذا التكامل ممكن وتتوافر مقوماته فعلا ... الخ) والتعليم (إعادة بناء العملية وإعادة صياغة العملية التربوية من حيث إعداد المدرس والمقررات والمناهج والأنشطة وأجهزة صناعة الفكر والرأى كالمدارس والنوادى وأجهزة الإعلام ودور العبادة ... الخ) والسياسية (تحرير الإنسان وتحقيق المشاركة فى إتخاذ القرار وحرية الرأى والرأى الآخر وسيادة الديمقراطية أو الشورى اعتباراً من الأسرة ومجتمع الخبرة والمؤسسات غير الحكومية والحضانات والمدارس والجامعات ، حتى الأحزاب والمؤسسات الدستورية العليا كالحكومة والبرلمان ...) الخ .

هذه هى التحديات الاستراتيجية الكبرى أمام العالم الإسلامى لإعادة بناء الإنسان المسلم المتسلح بعقيدته وقيمه وفكره الصحيح ازاء الخالق والكون والحياة والمجتمع والإنسان ، والساعى لبناء مجتمعه القوى المتكامل مادياً ومعنوياً، والقادر على مواجهة كافة المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية . وهذا ما يستدعى بحوثاً متعمقة من خبراء ومتخصصين ولتحقيق هذا الهدف يجب مواجهة مجموعة متعددة من التحديات الأكثر تخصصاً نوجزها فيما يلى :

أولاً : التحديات التى تواجه الأسرة فى المجتمعات المسلمة وأساليب مواجهتها وأبرز هذه التحديات :

(أ) ضعف إمكانات الشباب وقصورها عن تكوين الأسرة ، مما يؤدى إلى عزوف الشباب عن الزواج وما يترتب على ذلك من مشكلات أخلاقية وقيمية ونفسية واجتماعيه واغتراب وضعف الولاء والانتماء للأمة . وهناك مشكلات سوء الاختيار للزواج ، الأمر الذى يتطلب ترشيد هذه العملية .

(ب) مشكلات الطفولة وما يتصل بها من قصور عملية التنشئة الإسلامية داخل الأسرة نتيجة انشغال الأبوين بالعمل خارج المنزل ، وتفكك الأسر ، وضعف الوعى الدينى والتربوى لدى الآباء ، والاعتماد شبه الكلى على الحضانات والمؤسسات التربوية .

- ويتصل بهذه النقطة إشكاليات توافر الحضانات المزودة بالإمكانات المادية والكوادر التربوية المؤهلة .

- ويثار هنا كذلك إشكالية إمكان استيعاب المدارس الابتدائية لكافة التلاميذ فى سن الإلزام ، ومدى توافر الإمكانات المادية والبشرية المؤهلة لتلك المدارس .

(جـ) إشكالية مستقبل المرأة المسلمة واستهدافها لعملية التغريب نتيجة لتعرضها للإعلام التغريبى المتنامى ، وما تتعرض له من صراع فى الأدوار والقيم نتيجة خروجها للعمل على حساب البيت ، وما يتصل بهذا من مشكلات الطلاق والتفكك الأسرى وضياع الأبناء وانحرافهم ، ولعل الأهم من هذا مفاهيم تحرير المرأة وحقوقها وواجباتها وعلاقتها بالرجل . فهل تدرك المرأة المسلمة موقف الدين من هذه الأمور ؟ وهل هى محصنة ضد محاولات التغريب وإخراجها من عفافها وكرامتها الذى كفلته لها الشريعة الإسلامية ؟ .

(د) مشكلات المراهقة ويتصل بما يتعرض له المراهق من التباين بين القول والعمل ، بين الواقع وما يتلقاه من توجيهات تربوية وأوامر دينية ، وافتقاد القدوة الصالحة داخل الأسر والتجمعات القرابية وتنظيمات العمل ، وفى أجهزة الأعلام .

ثانياً : التحديات التى تواجه الشباب فى المجتمع المسلم :

(أ) انتشار بطالة الخريجين ، سواء من الجامعيين أو ذوى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة ، مما ينشأ عنه العديد من صور الانحرافات التى تفرز مشكلات متعددة كالإدمان والانحراف الأخلاقى والتطرف والإرهاب والسرقة وشيوع الفواحش بمختلف ألوانها .

(ب) عدم توظيف طاقات الشباب الهائلة فى بناء وتنمية المجتمع وتركه نهباً للصراعات ، مما يؤدى إلى وقوعهم فريسة للأخطار والاتجاهات المضللة مثل عبادة الشيطان ... الخ .

(جـ) قصور الوعى الدينى لدى الشباب ، نتيجة لغياب التوجيه الدينى السليم داخل الأسرة وفى معظم المؤسسات التربوية والترفيهية « كالنوادى » وأجهزة الإعلام وعدم كفاية الجرعة الدينية التى يتعاطاها الشباب فى المدارس ، وعدم وجود هذه الجرعة المهمة فى الجامعات فى بعض المجتمعات الإسلامية . هذه الجرعة هى الحصانة الحقيقية ضد التطرف والعنف والإرهاب وكل صور الإنحراف .

(د) ضعف قدرات الشباب على ممارسة حقه الدينى والاجتماعى فى تكوين أسرة ، نتيجة الفقر ، أو ضآلة الدخل وعدم توافر المسكن ، وصعوبة دخوله فى مشروعات خاصة استثمارية مدرة للدخل نتيجة البيروقراطية التى لا تزال منتشرة حتى الآن .

(هـ) تعرض الشباب لعوامل التغريب الإعلامى الذى يلاحقه فى كافة الأجهزة الإعلامية مقروءة ومسموعة ومنظوره محليه وعالمية ، نتيجة انتشار الأطباق الفضائية والبث المباشر .

ثالثاً : إشكاليات الإسكان التى تتصل بما يلى :

(أ) عدم توافر المسكن الصحى الملائم لعديد من الأسر المسلمة نتيجة لارتفاع أسعار المسكن من ناحية ، وعدم توافر العدد الكافى من المساكن لمواجهة الزيادة السكانية .

(ب) انتشار العشوائيات داخل العديد من المدن الإسلامية نتيجة لعدة عوامل ، منها الهجرات غير المخططة من الريف إلى الحضر وفقر المهاجرين وعدم تأهيلهم ، وضعف

الوعى الاجتماعى الصحى بينهم ، وهذه العشوائيات هى مناطق متعفنة داخل المدن ، وهى التى تفرز التطرف والجريمة والانحراف الخلقى والإرهاب ، الأمر الذى يوجب مواجهتها بالتخطيط الإسكانى المنظم ، لاستيعاب سكان العشوائيات من جهة ، والعمل على تنمية الريف لوقف الهجرات غير المخططة إلى المدن من جهة أخرى .

رابعاً : إشكاليات التنمية والتى تتعدد صورها فتشمل :

(أ) التنمية البشرية من خلال الاهتمام المركز على التخطيط الجيد للمؤسسات التربوية والإعلامية والاجتماعية والترفيهية (النوادى والساحات الشعبية والمكتبات..الخ) .

(ب) التنمية الاقتصادية والتى تركز على الارتفاع بالمستوى التقنى فى الريف والحضر ، فى الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والاتصالات والسعى نحو التواصل الاقتصادى بين الدول الإسلامية بكل السبل وصولا إلى سوق إسلامية مشتركة .

(جـ) التركيز على التنمية الريفية من خلال التقنية الزراعية والصناعات الزراعية الصغيرة، ونشر النوادى الثقافية والرياضية والترفيهية ، والعمل على رفع المستوى الصحى الوقائى فى العلاج داخل الريف . وهذا يفترض توافر البنية الأساسية (الكهرباء والمياه والطرق والمؤسسات ... الخ) ، مع التركيز على الإرشاد الزراعى والتسويقى.

(د) التنمية الصحراوية خاصة وأن أغلب دول العالم الإسلامى بها مساحات شاسعة من الصحارى ، القابلة للاستثمار الزراعى والسكانى والصناعى . وهذا يثير قضايا متعددة مثل المجتمعات المستحدثة وتوطين البدو واستزراع الصحراء والتعدين والمياه. وهذا يتطلب جعل المناطق الصحراوية مناطق جذب سكانى استثمارى من الريف والحضر القديم مما يحقق التوازن السكانى فى الدول .

(هـ) الاهتمام بالتنمية الحضرية والتخطيط الواعى السليم للمدن سواء التقليدية أو الجديدة، بما يوفر فرص العمل وزيادة الاستثمار والارتفاع بمستوى الحياه الاجتماعية للمواطنين (حدائق ونوادى) .

خامساً : المشكلات التى تواجه الرعاية الاجتماعية لفئات متعددة من المجتمع مثل :

(أ) الرعاية الاجتماعية للطفولة التى يتوقع أن تتزايد على المستوى النسبى والمطلق فى المستقبل نظراً لتزايد عمليات الرعاية الصحية وتزايد عدد السكان .

(ب) الرعاية الاجتماعية للمسنين المتوقع زيادة نسبهم وعددهم نتيجة للارتفاع بالمستوى الصحى . وهذه الفئة تحتاج إلى مزيد من الرعاية نظراً لتحول العديد من الأسر الممتدة والمركبة إلى أسر نووية ، تضيق برعاية المسنين . هذا يلقى مزيداً من العبء على الحكومات والمؤسسات الخاصة لرعاية هذه الفئة ، لاسيما أن الإسلام يركز على قيمة وأهمية رعاية المسنين والاهتمام بهم .

(جـ) الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة مثل المعوقين ، وناقصى الأهلية والأحداث والجانحين ، والمتخلفين عقلياً وغيرهم . وذلك احتراما لآدميتهم من جهة ولتوظيفهم فى خدمة تنمية بلادهم وعدم إهدار طاقاتهم من جهة أخرى .

سادساً : المشكلات التى تتعلق بالجرائم التقليدية والحديثة المنظمة وغير المنظمة ، الظاهرة والخفية ، ذات المصدر الداخلى والممولة خارجياً ... الخ . وهذه يتصل بمعدلات الجرائم وتزايد عدد المجرمين ، وتوسيع نطاق الجريمة ، وظهور جرائم جديدة، مما يؤثر سلبا على التنمية والاستثمار المحلى والأجنبى ويشكل عامل قلق خطير للدولة والمواطنين . ولعل من أبرز الجرائم الوافدة الغربية والبعيدة تماما عن ثقافة الإسلام المسلمين ، جرائم العنف والتطرف والإرهاب ... الخ .

سابعاً : إشكالية قصور العمل الأهلى أو غير الحكومى وضرورة العمل على تنمية وتطوير الأجهزة فى المؤسسات غير الحكومية ، باعتبارها أداه رئيسية للتنمية بكافة أبعادها ، فى ظل انتشار الخصخصة وحرية التجارة طبقاً لاتفاقية الجات العالمية هذا فضلاً عن أن هذه الأجهزة غير الحكومية يمكن أن يسهم بشكل فعال فى كافة مجالات التنمية التربوية والصحية والاقتصادية والاجتماعية . يضاف إلى هذا أن هذه الأجهزة تدعم مبدأ المشاركة الشعبية والعمل الديمقراطى فى المجال التنموى . فالحكومة وحدها لم تعد القادرة على تحقيق التنمية فى كل مجالاتها على مستوى المجتمع أو الدولة .

ونحن بحاجة إلى إحياء تقاليدنا الإسلامية فى الوقف والصدقات الطوعية . كذلك فإن المجتمعات الإسلامية بحاجة إلى آليات لتنظيم فريضة الزكاة لما تؤديه من دور مهم فى تكامل المجتمع وتنميته ومواجهة مشكلاته وأزماته . وهنا يمكن للمؤسسات غير الحكومية أن تلعب دورا هاما فى هذا الصدد .

خطة عمل اللجنة

(لجنة التحديات الاجتماعية)

التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن القادم

أولاً : طرح تقرير اللجنة الذى يشمل :

(أ) التحديات الإستراتيجية

(ب) التحديات فى الحياة اليومية

ثانياً : عرض الورقتين على صفوة من المفكرين والأكاديميين لمناقشة ما جاء فيها وطرح أفكار وآراء وطرحات جديدة ، أو تعديل أو رفض أو تقويم ما جاء فيها والخروج بتوجهات جديدة وتوصيات محدده (ندوة اليوم الواحد)

ثالثاً : الخروج من الندوة بترشيحات لمستكتبين فى الموضوعات الكبرى ، من كبار المتخصصين ، والتعاقد معهم للكتابة فى موضوعات محددة .

رابعاً : إجراء بحث ميدانى حول رؤية المجتمع العلمى ورجل الشارع والسياسيين لأبرز أساليب وآليات مواجهة التحديات الاجتماعية التى تواجه المجتمعات الإسلامية فى القرن الواحد والعشرين ، ويستطلع البحث آراء :

(أ) كبار المفكرين وأساتذة جامعات .

(ب) كبار شخصيات سياسية (أحزاب ومواقع حكومية عليا) .

(جـ) شخصيات عادية من مستويات تعليمية ومهنية مختلفة .

خامساً : طرح مسابقات علمية بمكافآت مجزية للكتابة حول التحديات وأساليب مواجهتها ، يعلن عنها فى وسائل الإعلام :

ما تم إنجازه من أعمال خلال شهرين من تشكيل اللجنة :

(أ) دعوة صفوة من الباحثين والعلماء فى مجالات علم الاجتماع والانثربولوجيا الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ومقررى لجان التحديات بالرابطة إلى ندوة على مدى يوم كامل فى ١٩٩٧/١١/١١ ، تمت خلالها مناقشة ورقتى العمل السابق تقديمهما وخرجت الندوة بتوصيات محددة وهى على النحو الآتى :

أولا : الأهمية القصوى لدراسة أساليب الحفاظ على ذاتية الشخصية الإسلامية بأخلاقياتها وقيمها وسلوكياتها الصحيحة البعيدة عن التعصب أو التطرف أو التحيز أو الصراعات العرقية أو اللونية أو القيمية أو الدينية ... الخ ، ومواجهة موجات العولمة التى تستند إلى ما هو سائد فى الغرب ، الأمر الذى يهدد التميز فى الشخصية الإسلامية ويهدم الفروق فى الشخصيات الوطنية والقومية ، ويلغى البعد التاريخى للشخصية المسلمة والوطنية . وهذا يلقى مسئولية كبيرة على أجهزة التنشئة الاجتماعية اعتبارا من الأسرة والحضانة إلى الجامعة ، وأجهزة الثقافة والإعلام والترفيه وعلى المؤسسات الدينية ... الخ .

ثانياً : أهمية دراسة أساليب الغزو الفكرى والثقافى المخطط لاختراق ثقافة وفكر الإنسان من مواطنى المجتمعات الإسلامية ، سواء من خلال العوامل الخارجية مثل القنوات الفضائية أو الإذاعات أو الكتب أو الصحف أو المجلات أو الجمعيات غير الحكومية ذات الطابع الدولى ، أو عن طريق مراكز البحوث الأجنبية التى تمول بحوثا معينة تفيد جهات أجنبية ، أو من خلال عوامل داخلية مثل بعض البرامج والمسلسلات والتوجيهات التى تعرض من خلال قنوات التليفزيون وبرامج الإذاعة الوطنية فى الدول الإسلامية . ويتصل بهذه النقطة كيفية تحصين أبناء المجتمعات الإسلامية ، وتحصين التنظيمات الإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تلك المجتمعات فى مواجهة كافة محاولات الاختراق الخارجى ثقافيا وفكريا . ونركز هنا على أهمية العناية بتجنب الاختراق فى برامج الأطفال وأهمية العناية بها وفحص ما بها من مضامين فكرية وقيمية وتربوية .

ثالثا : تكليف متخصصين على مستوى عال لتحديد أبرز التحديات التى تواجه الأسرة فى المجتمعات الإسلامية وأهم السبل العملية والعلمية لمواجهتها ، مثل ضعف إمكانات الشباب وعزوفهم عن الزواج ، وسوء اختيار الطرف الأخر ، ومشكلات الطفولة ، وما يتصل بها من دراسة احتياجات الطفولة وتوعية الأباء بأسس التربية الصحيحة ومواجهة انشغال الوالدين بالعمل فى الخارج عن أداء هذه المهمة الرئيسية ... ويتصل أيضا بمشكلات الطفولة دراسة مدى توافر الحضانات الكافية، ومدى توافر الإمكانات المادية والبشرية فيها . ويتصل أيضا بالتحديات الأسرية ضعف ميزانية الأسرة وإشكالية استيعاب الأطفال فى المدارس الابتدائية ، وإشكالية عمالة الأطفال وما يتصل بها من قوانين قابلة للتطبيق ... الخ .

رابعـــاً : الاهتمام بدراسة التحديات التى تواجه المرأة فى المجتمعات الإسلامية ، سواء التحديات المخططة خارجياً لهدم الأسرة من خلال ادعاءات تحرير وتحديث دور المرأة ، أو التحديات الداخلية متمثله فى انخفاض وعى المرأة وانتشار الأمية الهجائية والدينية والثقافية بنسب كبيرة فى تلك المجتمعات ، ومتمثلة فى ما تواجهه المرأة من صراعات فى الأدوار والأجيال والقيم والعمل ويتصل بهذه النقطة دراسات مشكلات الطلاق والتفكك الأسرى والصراعات الأسرية ... الخ وحقوق المرأة وواجباتها فى الأسرة والعمل والمجتمع ... الخ .

خامساً : التركيز على دراسة التحديات التى تواجه الشباب ، والوصول إلى الأساليب العلمية والعملية لمواجهتها ، ومنها مشكلات القدوة لدى المراهقين وانتشار بطالة الخريجين من المراحل المتوسطة أو الجامعية ، وعدم توظيف طاقات الشباب الهائلة أو تخطيط استثمار هذه الطاقات فى خدمة تنمية مجتمعهم . ويتصل بالتحديات قصور الوعى الدينى لدى الشباب أو ما يمكن أن نطلق عليه الأمية الدينية ، مما يجعلهم يقعون أسرى أدعياء الدين من متعصبين ومتطرفين وإرهابيين ، وإلى تبنى الأفكار المنحرفة والغريبة والمضللة . ويتصل بالتحديات مدى توافر مؤسسات كافية لممارسة حقوق الشباب فى العمل والترفيه الموجه ، وفى ثقافة موجهة من خلال مؤسسات تدار بأسلوب علمى . ومن التحديات أيضاً انخفاض دخول الشباب بشكل يقصر عن تكوين أسرة ، وعن الدخول فى مشروعات صغيرة . أضف إلى هذا المعوقات البيروقراطية التى تواجهها الشباب عند دخولهم فى مجال المشروعات الإنتاجية أو الخدمية أو السياحية الصغيرة ويتصل بالتحديات ما يواجهه الشباب من محاولات تغريب سواء خارجية أو داخلية .

سادساً : الاهتمام بالفهم العلمى للتحديات السكانية ذات الأبعاد الثلاث وهى :

(أ) توزيع السكان على مساحة المجتمع .

(ب) خصائص السكان الاجتماعية والمهنية والصحية والطبيعية ... الخ .

(جـ) معدلات الزيادة الطبيعية للسكان .

وهنا يجب التركيز على مشكلات الانفجار السكانى أو التخلخل والكثافة السكانية ، وعلى نوعية السكان فى خدمة مختلف برامج التنمية وصنع التقدم لمجتمعاتهم. وفى هذا مواجهة لمشكلات السكان والتنمية معاً .

سابعاً: التركيز على المشكلات التى تتصل بالإسكان ومواجهة العشوائيات التى بدأت تشكل ظاهرة فى العديد من المجتمعات الإسلامية . وهذه الظاهرة لها علاقة وثيقة بالعديد من التحديات والمشكلات التى تعانى منها تلك المجتمعات مثل سوء التخطيط العمرانى أو انعدامه ، والضغط على المرافق ، والمناطق المتخلفة فى المدن Slums والجريمة الفردية والمنظمة والإدمان والتطرف . كذلك يتصل بهذه المشكلة قضية الهجرات العشوائية من الريف إلى الحضر .

ثامناً : التركيز على تنمية المجتمعات الفردية أو الريفية حتى تستعيد دورها الإنتاجى ولجذب السكانى بعد أن تحول بعضها إلى مجتمعات استهلاكية قل فيها الدور الإنتاجى للأسر، وبعد أن أصبحت مناطق طرد سكانى بكل ما يمثله هذا من مشكلات اقتصادية وحضرية واجتماعية وثقافية ... الخ . وهذا يتطلب التنمية الشمولية المستمرة للريف اقتصاديا وبشريا واجتماعيا وصحيا وتقنياً ... الخ .

تاسعاً : الاهتمام بقضية ميكنة الزراعة ونقل التقنية الأجنبية المناسبة للبيئات المحلية ، واستيعابها وتوطينها والتجديد فيها ، سواء فى مجالات الزراعة أو الصناعة أو التعليم أو الترفيه أو التجارة أو المواصلات أو الاتصالات ... الخ ، بما يحقق النقلة الحضارية المخططة للمجتمعات الإسلامية إلى القرن الواحد والعشرين .

عاشراً: التركيز على التنمية الصحراوية حيث أن أغلب الدول المسلمة تنتشر فيها صحراوات شاسعة ، يمكن استثمارها من خلال توظيف الموارد المتاحة بشكل مخطط ، ومن خلال توطين البدو ومواجهة مشكلات المياه والتصحر ونقص الخبرات ونقل التكنولوجيا .

حادى عشر: مواجهة الجرائم الوافدة على ثقافة الإسلام وعلى الثقافات الوطنية ذات العمق التاريخى فى الدول المسلمة مثل جرائم التطرف والإرهاب والتعصب والاغتصاب . وهى كلها تقع تحت مسمى الحرابة ، والإفساد فى الأرض التى يحاربها الإسلام حرباً لا هوادة فيها . هذه الجرائم الوافدة بفعل تخطيط أجنبى متعاون مع عناصر داخلية عميلة تمثل خطورة كبرى على أمن الدول الإسلامية ، وعلى برامج التنمية داخلها، وعلى صورة الإسلام فى العالم .

ثانى عشر: البحث عن أبرز أسباب تراجع دور المؤسسات غير الحكومية فى بعض الدول الإسلامية ، والعمل على تنمية دور العمل الأهلى فى كل المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والتربوية والصحية ... تحقيقا لمزيد من التنمية المتكاملة من خلال آلية المشاركة الشعبية الديمقراطية فى اتخاذ القرار ، والتخطيط والتنمية . ويتضح الأهمية الكبرى لهذه المؤسسات فى ضوء عجز الحكومات عن القيام بمختلف برامج التنمية التى يتطلبها المجتمع ، وفشل التجارب التى اعتمدت على الحكومة مصدراً للتنمية . ويجب هنا تنمية تقليد إسلامى مهم وهو التبرع للوقف الخيرى والصدقات الجارية ويعد هذا مدخل مهم للتنمية وقد يغنينا عن الاقتراض من الصناديق العالمية للإقراض ويخلصنا بالتالى من أزمة الديون وفوائدها .

ثالث عشر : إقرار ورقتى العمل المقدمتين من مقرر لجنة التحديات الاجتماعية واعتبارها ورقة مدروسة بعناية تضمنت غالبية التحديات الكبرى الواقعية المطلوب دراستها ومواجهتها حتى تتمكن المجتمعات الإسلامية من الانطلاق لتحقيق رسالتها فى الأمن والتنمية والتقدم والرعاية الاجتماعية لأبنائها بما يتفق مع مقتضيات العصر . ودمجها فى ورقة واحدة .

رابع عشر : تم تحديد الموضوعات الآتية للكتابة العلمية فيها :

١ - الحفاظ على الهوية الإسلامية لدى المسلم والمجتمع الإسلامى فى عصر العولمة والغزو الفكرى والتحولات العالمية المادية المعاصرة .

٢ - أبرز التحديات التى تجابه الأسرة المسلمة وأساليب مواجهتها .

٣ - أزمة الشباب فى المجتمعات الإسلامية وأساليب مواجهتها .

٤ - كيفية الحفاظ على هوية المرأة المسلمة ودورها فى تنمية مجتمعها فى ظل الدعاوى والمؤتمرات العالمية المعاصرة الداعية لما يطلق عليه تحرير المرأة .

٥ - رعاية الطفولة كركيزة لبناء المجتمع المسلم القوى .

٦ - التحديات السكانية التى تواجه المجتمعات الإسلامية وأساليب مواجهتها .

٧ - مرتكزات التنمية الريفية والصحراوية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

٨ - العمل الأهلى وأساليب تنميته لأداء دوره فى تنمية المجتمعات الإسلامية ومواجهة التحديات المعوقة للتنمية فيها .

٩ - الجرائم الوافدة (العنف - الأرهاب - التطرف) كتحدى حضارى للمجتمعات الإسلامية (العوامل وأساليب المواجهة) .

١٠ - التحديات التى تواجه الأقليات المسلمة فى العالم (العوامل وأساليب المواجهة) .

وسوف يطلب إلى الباحثين الاقتصاد على الكتابة فى بعض الموضوعات والقضايا المهمة نظراً لأن التحديات الاجتماعية متعددة ومتداخلة مع مختلف التحديات الأخرى الاقتصادية والسياسية والعلمية والتقنية والتربوية والحضارية ... الخ . ولعل أبرز هذه الموضوعات ستدور حول محاور أربع وهى :

أولاً : شباب العالم الإسلامى فى عصر العولمة الاقتصادية ومحاولة فرض نوع من العولمة الثقافية ، وكيفية الحفاظ على ثوابت الأمة وغرسها وحمايتها لدى الشباب فى مواجهة كل محاولات الطمس أو التشويه أو التشكيك ، وكيفية تقديم نماذج طيبة عقديا وأخلاقية وقيمياً وسلوكيا أمام الشباب ، يمكنهم الاقتداء بها . ومن المعلوم الأهمية الكبرى للوعظ والإرشاد والتوجيه ، لكن الشباب بحاجة إلى القدوة وإلى مشروع حضارى يرتبطون به ، وإلى إشباع تطلعاتهم وأشواقهم الروحية والعاطفية والعقلية . ولعل غياب هذا المشروع ، وانتشار الأمية الثقافية والفكرية والروحية لدى غالبية شباب العالم الإسلامى ، بما فى ذلك الحاصلين على شهادات جامعية ، هو السبب الرئيسى فيما نشاهده من أنشطة شبابية عبثية منحرفة ، وهى السبب الرئيسى فى الانقلاب الأخلاقى والسلوكى. ولا شك أن هذا التركيز سيتطرق لعدد كبير من العوامل والعمليات المهمة كالتنشئة الأسرية ، ودور الوالدين فى توجيه وتربية ورقابة الأبناء ، ودور مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية سواء التلقائية أو المخططة . كذلك فإنه يتطرق إلى مدى توافر المشروع الحضارى الذى ينطلق من ثوابت الأمة ، ومن معيارية تكون بمثابة البوصلة توضح أمام الشباب ما الذى يجب الحفاظ عليه وما الذى يجب تركه وتجاوزه ، كما توضح لهم طبيعة الموقف الذى يجب اتخاذه من الآخر الشعوب والمجتمعات والجماعات والنظم والثقافات والأديان الأخرى ... الخ وذلك من خلال عملية التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستثمرة فى عصر تلاشى الحدود بين المجتمعات عن طريق الشركات متعددة الجنسيات وتنامى البحث العلمى والتطبيقات التقنية ، وحرية التجارة العالمية ، وانفتاح الأسواق ونمو السماوات المفتوحة (القنوات الفضائية) والثورة الهائلة فى المواصلات والاتصالات ... الخ . هذا كله يطرح استراتيجية على مستوى المجتمعات والأمة المسلمة ، وهو مدى توافر حد أدنى من الرؤية الاستراتيجية أو المشروع الحضارى واضح المعالم لدى المجتمع والدولة بكل عناصرها ، لدى السلطة ، ولدى الصفوات أو النخب السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية .. ، ولدى مختلف طبقات المجتمع وجماعاته وشرائحه ومؤسساته غير الحكومية كالجمعيات والنقابات والاتحادات والأحزاب والنوادى .. الخ .

ثانيا : تنمية المرأة المسلمة وإبراز التاريخ الحقيقى لتحرير المرأة واحترامها والحفاظ على حقوقها وهويتها وكرامتها ، وهو تاريخ التشريع الإسلامى ، مع رصد مختلف

المحاولات الغربية والدولية من خلال المؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية والدعم المالى للهيئات الوطنية تزييف الوعى وقلب الأمور وتجريد المرأة المسلمة من هويتها تحت مسميات زائفة مثل تحرير المرأة وتحديث حياتها والتربية الإنجابية أو السكانية ..الخ.

ونسجل فى هذا الصدد الموقف الممتاز الذى وقفته مصر حكومة وأزهراً ، ووقفته بعض الدول الإسلامية ، فى مواجهة توجيهات مؤتمر السكان فى مصر ١٩٩٤ ، والقمة الاجتماعية بكوبنهاجن ، ومؤتمر المرأة فى بكين وهذا يتطلب رصد لواقع المرأة المسلمة فى المجتمعات الإسلامية ومدى اقترابها أو ابتعادها من المعيارية الدينية ، ورصد واقع المرأة فى الغرب ومدى ما حققته من إيجابيات وسلبيات عن طريق ما أطلق عليه التحديث والتطوير والعنصرية . ويرتبط بمناقشة قضية المرأة ، مناقشة قضية الأسرة والأحوال الشخصية وحقوق الأطفال وإشباع احتياجاتهم الأساسية .. الخ .

ثالثاً : أهمية تحقيق المشاركة الشعبية بكل مستوياتها الفكرية والثقافية والمادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة ... الخ . وكيفية التنشئة السياسية لأبناء المجتمع وتربيتهم على آداب الحوار وأدب المعارضة وآلياتها المشروعة ، وكيفية ممارسة النقد البناء، وممارسة القيادة الرشيدة ، والتبعية المستنيرة واحترام رأى الأغلبية والخضوع له ، واحترام حرية الآخرين والرأى الأخر ، وكيفية استثمار الطاقة فيما يعود بالخير على النفس والأسرة والمجتمع ، وكيفية ممارسة المساءلة للآخرين المسئولين فى إطار القانون والضوابط المتفق عليها ، وكيفية الوصول إلى قرار جماعى واحترامه وتطبيقه .. الخ . كل هذا يعنى تنمية وتعظيم التنمية السياسية من خلال نشر ثقافة الديمقراطية بين الجماهير . كل هذا يشير أهمية المؤسسات غير الحكومية . وهذا يتطلب رصدا واقعياً لمدى تحقيق هذه المؤسسات لأدوارها فى الحفاظ على الهوية الثقافية ودعم الانتماء الوطنى والتنمية النوعية للمجتمعات المحلية ، وتوظيف التمويل الداخلى والخارجى فى خدمة هذه الأهداف وفى مقدمتها خلق المواطنة المسئولة والمواطن المشارك فى قضايا مجتمعه ، المساهم فى مواجهتها بإيجابية . وهذا يتطلب الوعى بعدة قضايا وفى مقدمتها أهمية ممارسة السلوك الانتخابى بكفاءة ، وأهمية احترام مبدأ تداول السلطة ، وأهمية تجاوز الأثار والعوامل السلبية المرتبطة بالتمويل الأجنبى ، ومنها العولمة الثقافية والتغريب الاجتماعى والحصول على معلومات ، وقد يكون من بينها وهذا هو الأخطر هدم الشباب وتغريب المرأة وتغيير أنماط التربية الأسرية والمؤسسية .

رابعاً : أهم أبعاد التنمية الثقافية وارتباطها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فإذا كانت الأمم المتحدة قد أكدت على أهمية البعد الثقافى للتنمية وحددت الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٧ ليكون (العقد العالمى للتنمية الثقافية) ، فقد تم طرح عدة تساؤلات مهمة يجب

الاسترشاد بها فى العالم الإسلامى ، منها هل هناك عوامل ثقافية مؤثرة فى التنمية ؟ ، وما هى العلاقة بين الثقافة وأنماط التنمية فى أوربا ، وآسيا ، والشرق الأوسط ، والعالم العربى ، وهل هناك مورثات ثقافية تعيق مسيرة التنمية الشاملة ؟ وما اثر هذه المورثات فى انطلاق حركة التنمية فى بعض الدول مثل اليابان والصين والنمور الآسيوية ، وفى تعويق هذه الحركة فى بعض الدول الأفريقية ، وهل التنوع البشرى (العرقى والثقافى والدينى والاجتماعى والاقتصادى .. الخ) هو الذى يدعم التنمية أم أن الصراع الثقافى والحضارى هو من الأمور الحتمية من أجل النمو والتقدم ، وقد جاء فى تقرير لجنة التنمية الثقافية فى الأمم المتحدة برئاسة ديكويلار الذى بدأ سنة ١٩٩٣ وانتهت فى ١٩٩٦ تحت عنوان (التنوع البشرى الخلاق) [*] ، OUR Creative Diversity ، وتم مناقشته فى مؤتمر نظمته اليونسكو برئاسة فريدريكو ماير (مدير عام منظمة اليونسكو) بالتعاون مع حكومة السويدية فى نهاية مارس وأول أبريل الحالى ١٩٩٨ . وقد جاء فى هذا التقرير بعض المبادئ الذى تفيد فى دراسة المعوقات والمدعمات الثقافية للتنمية الاقتصادية فى العالم الإسلامى، ومن بينها :

أولاً : أن التنمية لا تعنى مجرد الحصول على المزيد والسلع والخدمات ، ولكنها تعنى اختيار أسلوب للحياة ، والتنمية الاقتصادية إذا انفصلت عن سياقها الإنسانى والثقافى تصبح كائناً بلا روح .

ثانيا : أن الحكومات لا تحدد ثقافة الشعوب ، إن كان يمكنها أن توجهها نحو الأفضل أو العكس ، وهذا يعنى التأثير على مسيرة التنمية .

ثالثاً : الحرية الثقافية هى فى جوهرها حرية جماعية وليس حرية فردية ، فهى تعد حق جماعة من الناس أن تتخذ ما تراه من أساليب للحياة ، والحرية الثقافية هى الضمان الرئيسى لكل الحريات الأخرى .

رابعاً : عالمنا اليوم يسكنه أكثر من عشرة آلاف جماعة متميزة ، يعيش فى حوالى مائتى دولة . ولهذا يجب التأكيد على حقوق الجماعات الثقافية المختلفة ، ومنع هيمنة

★ قاد المشروع القومى للترجمة التابع للمجلس الأعلى للثقافة المصرية بترجمة هذا التقرير وقدم له جابر عصفور ، وقد أكد فى هذا التقديم أن التنوع البشرى الخلاق هو مبدأ الفعل الابتكارى فى الثقافة ، وهو الذى يؤكد أهمية مفاهيم الحرية والتسامح وحق الاختلاف واحترام المغايرة ، وأكد أنه بعد فترة زمنية سيعيش أغلب سكان العالم فى مدن لها خصائص مشتركة ، وهذا يتطلب ضرورة إسهام كل دول العالم فى تأجيل نوع جديد من الأخلاق العالمية التى تقوم على التفاعل لا الصراع ، وعلى الحوار بين أطراف متكاملة .

إحدى الطوائف أو المذاهب أو الأعراق على غيرها ، ويجب تأكيد الامتزاج الثقافى بين مختلف الجماعات الثقافية داخل الأمة ، ودعم الإحساس بالأمة بوصفها مجتمعا مدنيا يجمع بين مختلف الطوائف والمذاهب والأعراق والثقافات الفرعية .

خامساً : يجب الاهتمام بوضع سياسات ثقافية ، وربط الثقافة بالتنمية ، وتشجيع الأنشطة المتعددة للثقافات ، فالتنوع يمكن أن يكون مصدراً للإبداع .

سادساً : ضرورة دعم ثقافة الديمقراطية . فالمشكلات الكبرى فى العالم كالفقر والبطالة والجوع والجهل والمرض والتحجر والانعزال هى أثر من آثار عوامل ثقافية تدعم الأنانية والتعصب والكراهية والحقد والانعزال والتحجر الثقافى .

سابعاً : كل هذا يعنى أهمية التفاعل الثقافى سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات ، وأهمية قبول الآخر والدخول معه فى حوار يعود بالنفع على الجميع وهذه دعوة للتعايش السلمى والسلام الاجتماعى ، والبحث عن أرضية مشتركة يعيش عليها الجميع فى مودة ومحبة ، وهكذا يتحقق الحوار بدلا من الصراع .

هذه الأفكار المطروحة فى تقرير الأمم المتحدة حول التنوع البشرى الخلاق يحتاج إلى مناقشة نقدية فى ضوء حقائق ديننا الإسلامى ، ويمكن الاستفادة منه فى رصد المعوقات الثقافية للتنمية فى عالمنا الإسلامى ، وكيفية دعم الجوانب الإيجابية لثقافة شعوبنا الإسلامية ، وتوظيفها فى خدمة التنمية والتقدم .

هذه هى أبرز المحاور التى تحاول اللجنة اجتذاب الخبراء للكتابة حولها وطرح جوانب الإشكالية والتحديات فيها والأساليب العلمية والعملية لمواجهتها .

(جـ) تم إعداد وتقديم بحث من مقرر اللجنة الأستاذ الدكتور نبيل السمالوطى بعنوان المجتمع الإسلامى والبث المباشر . وهو يعالج أثر هذا البث فى عصر العولمه على القيم المعايير لدى أبناء المجتمعات الإسلامية ، وقد تقدم إلى المؤتمر الذى عقدته رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة الإمارات العربية المتحدة .

التحديات العلمية والتقنية وآثارها المستقبلية

إعداد الدكتور / إبراهيم جميل بدران

الدكتور / على على حبيش

القسم الأول

الوضع الحالى للعلم والتكنولوجيا فى الدول الإسلامية

---

١ - مقدمة [٣،٢،١] :

- خلق الله الإنسان ، وميزه بالعقل والقدرة على التفكير والاختراع والإبداع والابتكار ، فهو خليفة الله فى أرضه ... سخر له الكون وجعله مستودعاً (خزاناً) لا نهائياً للمعرفة ... وبقدر ما يكتشف الإنسان وينتج ويولد المعرفة من هذا الخزان ويستخدمها فى الإنتاج وتوليد السلع والخدمات بقدر ما تكون له الهيمنة والسيطرة .
- وتمشياً مع سُنة الوجود ... فقد نجحت مجتمعات فى إحداث نهضة إقتصادية من خلال إنتاج المعرفة وإتقان تطبيقها ، فى المجالات الصناعية والزراعية والخدمية ، بينما فشلت مجتمعات أخرى فى تحقيق ذلك . ومن هنا تحولت المجتمعات البشرية إلى مجتمعات غنية إقتصادياتها قوية وتمتلك القدرة على التحكم فى مواردها ، ومجتمعات فقيرة إقتصادياتها ضعيفة وتتحكم فيها عوامل خارجية وتفتقر السيادة على مقدراتها .
- تقع غالبية المجتمعات الفقيرة فى الجزء الجنوبى من الكرة الأرضية ولذلك عرفت بدول أهل الجنوب ... بينما عرف سكان الدول الغنية بأهل الشمال .
- تنتمى الدول الإسلامية لأهل الجنوب .
- يمثل سكان أهل الجنوب ثلاثة أرباع البشر فى العالم ويتوقع أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سوف تزداد هذه النسبة إلى أربعة أخماس . وتحتل دول الجنوب ما يزيد عن ثلثى مساحة اليابسة .
- يعانى سكان أهل الشمال عموماً من مشكلتين أساسيتين أولهما الذعر النووى ، وثانيهما البطالة . بينما يعانى سكان دول الجنوب من مشكلات مزمنة مثل نقص

الاحتياجات الأساسية كالغذاء ، والمسكن ، والكساء ، والعناية الصحية ، والتعليم . بجانب مشاكل البطالة والإزدحام وإنعدام الأمن ، وإنخفاض أسعار المواد الأولية ، والعمالة . مع زيادة أسعار السلع الصناعية التى يستوردونها .

- ولكن يوجد عدد قليل من القضايا المشتركة بين أهل الشمال (الدول المتقدمة) وأهل الجنوب (الدول النامية) تتمثل فى النظام البيئى ، حيث توجد رئات كوكب الأرض والمتمثلة فى الغابات فى الدول النامية ، ووجود منظمة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى مشتركة مثل اليونكتاد ، واليونسكو ، والصحة العالمية ، والتجارة ، وبعض الأمراض المشتركة مثل الإيدز . أن كل الدول النامية مجتمعة لا تبلغ حصتها سوى ١٥ - ٢٠ ٪ من التجارة العالمية .
- تم تقسيم العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى خلال فترة الحرب الباردة التى استمرت ٤٥ سنة ، إلى ثلاثة : دول العالم الأول وتضم أروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ودول العالم الثانى وتضم الاتحاد السوفييتى ودول أروبا الشرقية ، ودول العالم الثالث وتضم الدول النامية . وخلال هذه الفترة قاد العالم القوتان الأعظم ممثلة فى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى .
- وبدأت الجهود المكثفة بعد الحرب العالمية الثانية لتشكيل عالم جديد يتميز بإقتصاد عالمى نشط ومنضبط الأداء .
- أنشئ صندوق النقد الدولى عام ١٩٤٧م للإشراف على النظام النقدى الدولى والعمل على تحريره من خلال :
  - أسعار الصرف .
  - أسعار الفائدة .
  - السقوف الائتمانية للبنوك .
  - موازين المدفوعات ... إلخ من السياسات النقدية العالمية .
- أنشئ البنك الدولى فى عام ١٩٤٧م أيضاً للإشراف على النظام المالى الدولى والعمل على تحريره من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتشجيع الإستثمار الخاص .
- تم الاكتفاء فى عام ١٩٤٧م بتوقيع إتفاقية عامة للتجارة الدولية هى الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وقعت عليها ٢٣ دولة .

- دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى عام ١٩٤٨م وكان هدفها الرئيسى هو العمل على تحرير التجارة الدولية .
- عقدت الجات منذ إنشائها ٨ جولات من المباحثات بهدف تحرير التجارة الدولية .
- انتهت الجولة الأخيرة فى أورجواى (١٩٨٦ - ١٩٩٣م) بإنشاء منظمة التجارة العالمية للإشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها .
- أسفرت جولة أورجواى عن توقيع حوالى ٢٨ إتفاقاً فضلاً عن العديد من القرارات والبيانات والترتيبات فى مختلف المجالات . ووصل عدد الأعضاء التى شاركت فيها ١١٧ دولة منهم ٨٧ دولة نامية . وتم التوقيع على الوثائق النهائية لهذه الجولة فى مدينة مراكش بالمغرب فى مارس ١٩٩٤م وبدأت برلمانات الدول الأعضاء فى التصديق عليها . وفى أول يناير ١٩٩٥م دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ .
- تختص منظمة التجارة العالمية بإدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التى تم إقرارها فى إتفاقية الجات .
- تقف منظمة التجارة العالمية جنباً إلى جنب مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبذلك يكتمل المثلث الذى تشكل أضلاعه الثلاث أهم مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى ، والتى تشكل فى مجملها نظاماً اقتصادياً حاكماً وحازماً للعلاقات الدولية فى مختلف المجالات .
- جاءت جات ١٩٩٤م لتقسم أهل الأرض إلى ثلاث مجموعات على أساس الدخل السنوى للفرد : الدول المتقدمة ، والدول النامية ، والدول الأقل نمواً وهى التى يقل دخل الفرد فيها عن ألف دولار .

٢ - الدول الإسلامية والتوجهات العالمية (٤)

- تتجسد توجهات التطورات الدولية المعاصرة فيما يلى :

١ - انتهى صراع القوتين العظميين ، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير بالساحة الدولية سياسياً وعسكرياً ، وساعد ذلك على التأثير المباشر فى شكل وموضوع النظام الاقتصادى الدولى المعاصر .

٢ - هناك إتجاه متزايد نحو التكتل الاقتصادى للإستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة ، حيث أن الاقتصاديات الصغيرة تجد كثيراً من نتائج الاستفادة بهذه التكنولوجيا . بل وقد تعجز أصلاً عن الحصول على الكم والنوع المناسبين منها نتيجة لنقص الإمكانات التمويلية .

٣ - تنامى دور الشركات عبر القومية ، وتضخم أرباحها ، وإتساع أسواقها ، وتعاظم نفوذها فى التجارة الدولية ، حيث تسيطر على ٨٠ ٪ من تجارة السلع الأولية ، وعلى جانب هام من السلع الصناعية ، وتحتكر السلع ذات التطوير التكنولوجى ، وتقود عملية الاستثمار المباشر على المستوى الدولى ، بل وتهيمن عليه إلى أكبر حد .

٤ - تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر فى تصميم برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الدول النامية (بتحرير آليات السوق وإطلاق حرية المنافسة الاقتصادية) .

٥ - تدوين بعض المشكلات الاقتصادية والتوجه العالمى لتنسيق معالجتها مثل الفقر والسكان والتنمية البشرية وتلوث البيئة ... إلخ .

٦ - تعاظم دور الثورة التكنولوجية الثالثة وتأثيرها فى التحكم فى الاقتصاد العالمى من خلال سيادة علمية وتكنولوجية محتكرة ، وأسواق ذاتية منطلقة النمو ، وتغيرات سريعة فى أسلوب الانتاج وأدواته .

٧ - ظهور ظاهرة القرية العالمية ، وانكماش المسافات ، وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.

٨ - تطور الخصائص والنمط السكانى فى العالم النامى والعالم المتقدم .

٩ - تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاته وسلوكه .

١٠ - اختلاط الحضارات والثقافات وشحوب الهوية القومية .

١١ - التوجه نحو التكتلات والتجمعات الاقتصادية لمن يعملون لمستقبل أفضل .

١٢ - تعاظم دور المعلومات ، والإدارة ، والمراقبة فى إدارة نظم ومنظومات هذا النظام العالمى المتطور وكفاءة تشغيله .

١٣ - تعايش المجتمعات المعاصرة مع ثورة المعلومات وثورة الاتصالات وثورة التكنولوجيا مما يسبب إحداث تغييرات ثقافية فى مجالين :

- **المجال المادى** بما يتضمنه من علوم ومعارف وابتكارات واختراعات وتكنولوجيا وغيرها.

- **والمجال المعنوى** بما يتضمنه من سلوكيات وأخلاقيات وقيم .

- يصبح من المؤكد إذن وجود اتجاه كبير يسير نحو عالمية النظام الاقتصادى الدولى ، تدعمه أساساً الولايات المتحدة الأمريكية ... فضلاً عن المؤسسات المالية والتجارية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية) والشركات عبر القومية صاحبة المصلحة فى ذلك .

- تعتبر التكتلات الاقتصادية الدولية خطوة نحو العالمية المطلوبة للتجارة الحرة بين دول العالم ، ولعل أشهر هذه التكتلات تكتل الاتحاد الأوربى والذى بدأ بالسوق الأوربية المشتركة .

- وهكذا يصبح من المسلم به ، أن العولمة آتية لا محالة ... وأن التوافق مع العولمة أصبح قضية مصيرية لأنها تمثل النتاج الفعلى للنظام العالمى الجديدالذى تتبناه وتحرص عليه القوى الدولية المتحكمة فى مقدرات دول العالم أجمع .

- تقود هذه القوى الدولية تياراً عالمياً شرساً نحو التحرر والإصلاح ... الموجة الغالبة فيه تمثل نوعاً من الإصلاح المزدوج فى الاقتصاد والسياسة ، يقوم على التعددية السياسية ومزيد من الاقتصاد الحر المعتمد على آليات السوق .

- كما تعمل هذه القوى الدولية على أن يصبح الاقتصاد والانتاج الصناعى والإدارة شأنا عالمياً .

- زد على ذلك أن النظام العالمى الجديد هو الابن الشرعى للثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، وأن سمة العصر هى أن الاقتصاد القائم على العلم والتكنولوجيا يمثل المكون الأساسى لقوة الدول .

- وفى ضوء ما تقدم يصبح لزاماً على الدول النامية ، ومن بينها الدول الإسلامية ، ألا تكتفى بوضع سياسات وطنية وإقليمية مترابطة للعلم والتقنية ، بل لابد لها أن تكفل إدماج هذه السياسات إدماجاً تاماً فى العملية الشاملة للتخطيط الإنمائى على مدى الحاضر والمستقبل .

- والحقيقة أن ما نشهده أو يوشك أن نشهده ليس نهاية وبداية قرن جديد أو قدوم ألفية ثالثة فحسب ، وإنما هو خاتمة لعصر وإفتتاحية لعصر جديد فى مسيرة التاريخ . وإننا بالفعل أمام متغيرات وتحديات هائلة على المستويين الداخلى والخارجى فى الجوانب الساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية .
- والتحديات العلمية والتقنية القائمة والمتوقعة بالغة الكم والكيف والتوزيع والتوجيه ، وهى أيضاً بالغة الأثر على الأمة الإسلامية من حيث استمرار البقاء واحتلال موقع على الخريطة العالمية والحضارة المعاصرة ، وتجنب التخلف والتبعية والتيه فى الدروب الخلفية للتاريخ .
- وتشير البنود التالية إلى بعض القضايا الأساسية ذات العلاقة بالموضوع المطروح .

٣ - علاقة العلم والتكنولوجيا بالمجتمع (٥) :

- إحدى سمات عالمنا المعاصر هو السباق الحضارى ، الذى يتمثل فى التفوق الذى تحكمه القوة وعناصرها ، وهى تعتمد اليوم على ما تنتجه الشعوب من ثقافة وعلوم وتكنولوجيا ، وما يرتبط بها ويقوم عليها من نمو اقتصادى عملاق . لذلك فإن تقدم الشعوب أصبح قضية إقتصادية بدايتها فى المدرسة والمعمل ثم مرافق الانتاج والخدمات .
- وفى إطار الآثار العميقة للثورة العلمية والتكنولوجية المتسارعة كأحد المعالم الرئيسية للمتغيرات الدولية الحالية ، يتحول العلم والبحث العلمى إلى قضية عامة تهتم بها الصفوة ومتخذوا القرار والجماهير . ويرجع هذا الاهتمام بصفة خاصة إلى عظم الجوانب الإيجابية والسلبية التى تحدثها هذه الثورة ومنها :

(أ) الجوانب الإيجابية : ويندرج تحتها :

١ - حل مشكلات التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين القومى والإقليمى ومواجهة المشكلات العالمية التى تهدد البشرية .

٢ - الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة .

٣ - المساهمة فى تحقيق ودعم الدفاع والأمن القومى .

٤ - تبوء المكانة الدولية فى درجات السلم الحضارى .

٥ - ترشيد الدور الحضارى والحفاظ على الأمن والسلام العالمى .

(ب) الجوانب السلبية : وتضم :

١ - إزدياد الفجوة العلمية والتكنولوجية والحضارية بين الشمال والجنوب .

٢ - ترسيخ التبعية الاقتصادية وإختلال التوازن فى العلاقات الدولية .

٣ - أثر التكنولوجيا فى التلوث وتدهور النظام البيئى .

٤ - سرعة التغير الاجتماعى والثقافى وفرص العمل .

٥ - الاستخدام السلبى للتقدم التكنولوجى العسكرى .

- وفى ضوء ما تقدم تتجسد علاقة العلم والتكنولوجيا بالمجتمع فى ثلاثة محاور هى :

١ - علاقة العلم والتكنولوجيا بالإنتاج ودخل الفرد وتحقيق الدفاع والأمن (جوانب مادية) .

٢ - علاقة العلم والتكنولوجيا بالقيم وأنماط العمل والسلوك (جوانب إجتماعية وثقافية) .

٣ - أثر العلم والتكنولوجيا على البيئة والمقومات الطبيعية (جوانب بيئية) .

٤ - نقل التكنولوجيا والمتغيرات البيئية الدولية (٦، ٧) :

- يواجه المجتمع الدولى خصوصاً الدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية تحدياً كبيراً فى التسعينات وما بعدها .

ويتمثل هذا التحدى فى كيفية وضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية المطردة . ويعد نقل وتطوير التكنولوجيا عنصراً أساسياً فى تكوين أى استراتيجية ناجحة للتنمية المطردة . شريطة أن تطبق هذه التكنولوجيا تطبيقاً بيئياً سليماً ، مما يعمل على رفع الإنتاجية واستمرار توافر الموارد فى مجالات مثل الإنتاج الزراعى ، وتوليد الطاقة ومكافحة التلوث، كما يتمثل جانب كبير من هذا التحدى فى ضمان انتشار التكنولوجيا والتغلب على العقبات مثل نقص المعرفة والقدرة على دفع ثمنها والتمكن من تكييفها حسب الظروف ، وللتعرف على نقل وتطوير التكنولوجيا فى البيئة المتغيرة لهذا العصر نورد المؤشرات والحقائق التالية :

١ - تطور مراحل النمو فى المجتمعات من انسان يعيش على ما تفيض به الطبيعة من أسباب الحياة إلى الزراعة ، ومن الزراعة إلى الصناعة ، فالصناعة الغزيرة الإنتاج فالأوتومية إلى استخدام الروبوت ووسائل الإنتاج الحديثة ، إلى مجتمعات المعرفة والمعلومات .

٢ - ومع زيادة كثافة المعرفة الخاصة بالإنتاج باستخدام التكنولوجيات القائمة على العلم، أوجبت التكنولوجيات النظر إليها كاستثمار للمنافسة لا كتكلفة للتحديث ، ومن ثم فقد أصبحت الرباط الحيوى الذى يربط بين التجارة والتنمية ، حيث ينظر إلى الأخيرة على أنها طريقة مستمرة للتحويل والتطويع والتحكم .

٣ - كما أن سياسة التنمية هى التى تحدد مسبقاً دور كل من العلم والتكنولوجيا والإنتاج ونطاق مشاركته فى جهود التنمية الشاملة ، وأن التنمية الشاملة تقتضى التطوير التكنولوجى المستمر الذى يعجل بمعدلاتها بينما يتدعم هو بمنجزاتها .

٤ - زد على ذلك أن سياسة التنمية - التى تمثل الإجراءات العلمية لتنفيذ استراتيجيتها - يجب أن تأخذ فى اعتبارها عنصرى التكامل الرأسى والأفقى لهيكل الإناج ، بمعنى أن تستطيع القطاعات الإنتاجية توفير احتياجاتها - على مراحل - ذاتياً أو داخلياً. وفى غيبة مثل هذه السياسة يصبح الاقتصاد القومى طرفاً لاحقاً (أو تابعاً) للتطور التكنولوجى فى الاقتصاد الخارجى .

٥ - ولا يمكن أن يتم نقل التكنولوجيا بصورة تحمى الاقتصاد والموارد الوطنية ، إلا من خلال سياسات ومؤسسات قومية ، تضبط مساره ، مع تخطيط شامل متزامن لبناء القدرات الذاتية بدءاً من القدرة على اختيار التكنولوجيا ، والقدرة التفاوضية لحيازتها ، والقدرة على استيعابها ... الخ .

٦ - تتوقف إمكانيات نقل التكنولوجيا والتطوير التكنولوجى والنمو الاقتصادى فى الدول النامية فى التسعينات على عوامل داخلية وأخرى خارجية . ففى النصف الثانى من الثمانينات أوضحت اتجاهات تدفق التكنولوجيا على نمو مستمر فى الأهمية النسبية للتجارة فى السلع الرأسمالية والاستثمار الأجنبى المباشر فيما بين الدول المتقدمة . اصاب هذا التدفق عدداً قليلاً من الدول فى آسيا . أما غالبية الدول النامية فقد كان تأثير تدفق التكنولوجيا متواضعاً للغاية إذا ما قورن بالنصف الأول من الثمانينات بسبب القيود العالية التى فرضت على هذه الدول .

٧ - يفرض التقدم التكنولوچى فى البلاد المتقدمة كما تفرض التطورات الاقتصادية والسياسية فى الأعوام القادمة التى حدثت مؤخراً على نطاق دولى ، تأثيرات متباينة على قدرة صادرات الدول النامية على المنافسة ونقل تطوير التكنولوچيا . يمثل إنتصار الابتكارات فى التكنولوچيا الحيوية واستخدام مواد جديدة ، واستخدام الحاسبات الالكترونية تحديات وفرصاً على السواء للدول النامية .

٨ - وهناك احتمال قوى لحدوث استقطاب صناعى وتكنولوجى بين كل من الدول المتقدمة والنامية وكذلك فيما بين الدول النامية ذاتها نتيجة لاختلاف فى القدرة على جذب تدفقات الاستثمار والتكنولوچيا الأجنبية .

٩ - وفى مواجهة تزايد تكلفة البث والتطوير وكثافة المنافسة التكنولوچية الدولية . قامت الشركات فى الدول المتقدمة بحماية ابتكاراتها التكنولوچية من خلال وضع تدابير حكومية أكبر لحماية الملكية الفكرية - كما أرست هذه الشركات نظماً لتحالفات استراتيجية مع المنافسين والعملاء والموردين خاصة فى الدول المتقدمة بغية التكامل فى ميدان البحث والتطوير ، ومن المتوقع أن تنعكس هذه الاتجاهات على تكلفة التكنولوجيا وفرص الوصول إليها بالنسبة للدول النامية خصوصاً فى صناعات معينة مثل المواد الصيدلانية والكيميائية وأشباه الموصلات ، أما التكنولوجيا فى معظم الصناعات الأخرى فستظل تيسر لغالبية الدول النامية من مصادر بديلة .

١٠ - سوف يواجه المجتمع الدولى فى التسعينات وما بعدها تحد رئيسى يتمثل فى كيفية وضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية المطردة . ويستلزم هذا الأمر :

- تطبيق التكنولوچيات السليمة بيئياً بما يسهم إسهاماً ملموساً فى رفع الإنتاجية واستمرارية الموارد فى مجالات نقل الإنتاج الزراعى وإنتاج الطاقة المتجددة ومكافحة التلوث .
- سرعة العمل على نقل التكنولوچيا وتطويرها من أجل زيادة قاعدة المهارات والمعارف التى تمثل الركيزة الأساسية للإنتاج السليم بيئياً .

١١ - إن الترابط القوى بين نمو الصادرات والتغير التكنولوچى والتنمية الاقتصادية يعرض الدول النامية لخطر كبير نتيجة ما يجرى من محاولات لتحرير التجارة ودعم

القواعد للعلاقات التجارية الدولية . وهنا يجب التركيز بصفة خاصة على ثلاثة قضايا متعلقة بالتكنولوجيا وهى :

- الأخذ الموحد بمعايير صارمة لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية .
- تقييد شروط الأداء فيما يتصل بالاستثمار .
- إمكانية فتح المجال أمام قطاعات الخدمات فى الدول النامية للمنافسة قبل أن تصبح على قدم المساواة مع غيرها .

وستؤدى هذه القضايا الثلاث مجتمعة بالضرورة إلى تقلص إمكانات التطوير التكنولوجى والتنمية الاقتصادية فى الدول النامية حيث سيكون أمام هذه الدول اختيارات سياسية محدودة لتدعيم تنمية القطاعات الصناعية وقطاعات الخدمات بها .

١٢ - أثر استكمال السوق الأوروبية الموحدة على نقل التكنولوجيا والاستثمار فى الدول النامية ، عن طريق تحوير الاستثمار وسائر تدفقات التكنولوجيا من الدول المصدرة للمصنوعات إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وذلك للاستفادة من ميزة وفورات الحجم ، والكفاءة الناجمة عن العمل داخل سوق هذه المجموعة ، ولمواجهة الحوافز التجارية التى قد تؤثر على مستقبل الصادرات إلى السوق .

١٣ - كما أثرت التغيرات الجارية فى أوروبا الشرقية على تدفق التكنولوجيا على الدول النامية خلال التسعينات ، بسبب ما سوف يترتب على تحويل مجرى تدفق المعونات من أثر اقتصادى على الدول النامية والزيادة المحتملة (وإن كانت ضئيلة) فى أسعار الفائدة العالمية .

١٤ - يتوقف مدى تقدم التصنيع والتنمية التكنولوجية والأداء الاقتصادى للدول النامية فى التسعينات على مدى تفاعل القوى الوطنية لهذه الدول مع القوى الاقتصادية ، آخذين فى الاعتبار مواقف البدء لكل دولة وكذلك مختلف العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية ، بجانب الاختلاف الكبير فى الفعالية التى نفذت بها عملية التصنيع فى كل بلد خلال الأربعين سنة الماضية .

١٥ - فهناك عنصر أساسى فى التصنيع هو الدينامية التكنولوجية التى تعرف بأنها القدرة على استيعاب تكنولوجيات جديدة ، ونشرها بكفاءة ، وتطويعها للظروف

المحلية ، وتحسينها ، وتطويرها ، وفى النهاية خلق معارف جديدة . وتمثل الدينامية التكنولوجية على الصعيد الوطنى نتاج تآزر بين قدرات الشركات وبين الحوافز والمؤسسات . إن امتلاك المهارات شرط لازم وإن لم يكن كافياً للنجاح الصناعى ، وقد تبين ذلك من تجربة أوروبا الشرقية التى توفر بها منذ وقت طويل قدر وافر من رأس المال البشرى والمهارات التقنية ، ومع ذلك كان هناك تدن فى الأداء الصناعى بسبب نقص الحوافز المستندة إلى السوق وما اقترن به من جوانب ضعف مؤسسى وعزلة عن التكنولوجيا العالمية .

١٦ - وعند استعراض مختلف مؤشرات الأداء الصناعى والتكنولوجى فى ٣٩ دولة نامية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٨ ظهرت الدينامية التكنولوجية كأساس للتقدم الصناعى والنمو الاقتصادى الذى تتمتع به بعض دول شرق آسيا (هونج كونج - كوريا الجنوبية - سنغافورة - تايوان) كما تتمتع به ولكن بدرجة أقل بعض الدول حديثة التصنيع مثل أندونيسيا وماليزيا وتايلاند . ويشير هذا الاستعراض إلى أن الأخذ بسياسة التوجه للتصدير لا يشكل مجموعة موحدة للسياسات ، فهناك عنصران أساسيان يشكلان جزءاً متكاملاً من مجموعة السياسات العامة التى يطبقها المصدرون الناجحون ، العنصر الأول هو هيكل الحوافز فى أسواق المنتجات ، والعنصر الثانى هو التدخل فى أسواق عوامل الإنتاج ، وبالرغم من اتباع نطاق واسع من الاستراتيجيات فقد أطلق عليها جميعاً استراتيجيات التوجه للتصدير ، فمثلاً اقتربت هونج كونج إلى أقصى حد من نهج الاقتصاد الحر فى حين لجأت كوريا الجنوبية إلى نوع من أشد التدابير تمثيلاً لأسلوب إستبدال الواردات ، وإن جاء ذلك بشكل انتقائى للغاية ولفترة محدودة من الزمن (أى فترة الصناعة الناشئة) وبالرغم من أن اقتصاد كل من هاتين الدولتين ناجح وذو قدرة تنافسية ، إلا أن الهياكل الصناعية لديهما شديدة الاختلاف .

١٧ - لذلك لابد وأن تستند أى بيئة دولية اقتصادية وسياسية إلى عدد من العناصر التى تدعم نقل التكنولوجيا والدينامية التكنولوجية فى الدول النامية . وهذه العناصر هى :

- تخفيف الآثار الضارة الناجمة عن القيود المالية وقيود ميزان المدفوعات التى تفرض من الدول المتقدمة على الدول النامية .

- حل قضايا السياسات التجارية الدولية البارزة خاصة فى مجال الملكية الفكرية وتدابير الاستثمار لكى يساعد الأهداف الانمائية والتجارية والتكنولوجية للدول النامية .

- إعادة توجيه برامج التكيف الهيكلى للدول النامية من خلال توجيه التحول التكنولوجى لاقتصادها وذلك بالعودة إلى الانفاق على الهياكل الأساسية الرئيسية والتدريب ، والبحث والتطوير ، وشبكات المعلومات والتوحيد القياسى ، ومراقبة النوعية ، والأنشطة الأخرى التى تعتبر جزءاً من إطار الحوافز التى تدفع المؤسسات إلى الاستثمار فى التكنولوجيات الجديدة وترسى دعائم الدينامية التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية .

- تنشيط تدفق التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بواسطة التعاون التكنولوجى خلال التسعينات وذلك بإعادة النظر فى الآليات المستخدمة فى نقل التكنولوجيا مثل الحوافز الضريبية (بمعنى زيادة إمكانية تعريض الخسائر الناجمة عن الاستثمار فى الدول النامية من خلال الالتزامات الضريبية فى بلد الأصل) وضمانات الاستثمار ... الخ . كما يمكن اقامة التعاون التكنولوجى بشكل غير تجارى والتطوير ، كذلك يمكن اقامة التعاون العلمى والتقنى مع بعض التجمعات الاقتصادية .

١٨ - لقد بات واضحاً أن ثمن التخلف التكنولوجى باهظ وسيكون أبهظ غدا إلى درجة يصعب تصور آثاره ومترتباته على اقتصاد وأمن وأمان المجتمع . لذلك فإن توفير التكوينات الرأسمالية مهما بلغت ، ونظم تشغيلها مهما تعددت ، لن تؤدى بالضرورة إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقة إلا إذا احتواها وعاء نسجى يخطط له ، ويحكم خيوطه العمل العلمى والتكنولوجى فى اطار منظومة متكاملة للعلم والتكنولوجيا والتنمية .

٥ - التراكم المعرفى والتنمية [٨] :

• لا شك أن ما تبقى من العقد الخير من القرن العشرين يحمل للبشرية تحديات هائلة ... فهو العقد الفاصل بين قرنين من الزمان ... حافلين بأحداث جسام فى حياة الناس جميعاً ... ومن المتوقع أن تتأثر هذه الحياة بأربعة ثورات أساسية هى :

١ - الثورة الديموقراطية التى تقودها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية العملاقة المالية والاقتصادية ، وتتبنى هذه الثورة اقتصاديات السوق وتحرير التجارة بعد تفتيت الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية .

٢ - الثورة التكنولوجية الثالثة (ثورة الالكترونيات ، والمعلوماتية ، والمواد الجديدة ، والاتصالات ، والهندسة ، الوراثية والتكنولوجية الحيوية ، والليزر ... الخ) والتى يقوم عليها النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

٣ - ثورة التكتلات الاقتصادية والسياسية العملاقة .

٤ - ثورة حرية التجارة بعد النجاح فى إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات .

- وفى اطار هذه الثورات وما تفرزه من تأثيرات تبنى الثورة التكنولوجية الثالثة نظامها العالمى الجديد الذى يعتمد فيه الاقتصاد على استثمار الوقت بأقل تكلفة باستخدام المعرفة الجديدة ... فلم تعد التنمية الاقتصادية تعنى التغيير من وضع سيء إلى وضع أفضل ... بل المهم هو الوقت الذى يستغرقه هذا التغيير . كذلك لم تعد المنافسة تعتمد على المصادر الطبيعية والعمالة الرخيصة ، بل أصبحت القدرة التنافسية تكتسب من خلال إنتاج سلع جديدة ، أو التحسين السريع والمستمر فى المنتجات وطرق التصنيع ، والدخول بهما إلى السوق بطريقة أكثر تأثيراً .

- ومن هذا المنطلق فإن التكنولوجيا تعرف بأنها المعرفة الجديدة التى أمكن تحويلها إلى منتجات ، أو طرق إنتاج ، أو خدمات هياكل تنظيمية .. كذلك فإن التكنولوجيا مع الاستثمار المالى والمهارات تخلق أعمالاً جديدة ، وأسواقاً جديدة ، ووظائف جديدة . ولهذا السبب ترتبط التكنولوجيا دائماً بخصائص وقدرات المنافسة والابتكار والتسويق.

- لقد أدى التطور فى العلم والتكنولوجيا خلال المائتى سنة الأخيرة وما نجم عن ذلك من تراكم معرفى إلى سرعة فى التطوير والاكتشاف على النحو التالى :

فبينما استغرق الإنسان ١١٢ سنة (من عام ١٧٢٧ إلى ١٨٣٨) للتوصل إلى الفوتوجرافيا .

استغرق ٥٦ سنة للتوصل إلى التليفون

و ٣٥ سنة للراديو

و ١٥ سنة للرادار

و ١٢ سنة للتليفزيون

و ٦ سنوات للقنبلة الذرية

و ٥ سنوات للترانزستور

- مثال آخر : ولمضاعفة إنتاجها للفرد .

احتاجت انجلترا إلى ٦٠ سنة فى عام ١٧٨٠

احتاجت اليابان إلى ٣٤ سنة فى عام ١٨٨٠

احتاجت كوريا الجنوبية إلى ١١ سنة فى عام ١٩٦٦

- أثر التراكم المعرفى أيضاً على طائفة من الأنشطة الاقتصادية فى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ... وأوجدت تقنيات ومنتجات ومهارات وأثرت على أنماط العمل ... فمثلاً تميز نمط الصناعة فى الحقبة :

ما بين ١٩٠٠ - ١٩٧٠

بما سمى بإنتاج الكم MASS PRODUCTION (مصنع متوسط عدد آلاته ١٥٠ آلة بمتوسط تشكيلة منتجات ما بين ١٠ - ١٥ منتج) .

ما بين ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ :

تبدل هذا النمط الصناعى إلى ما سمى بالإنتاج المرن FLEXIBLE PRODUCTION مصنع متوسط عدد آلاته ١٥٠ آلة بمتوسط تشكيلة منتجات ما بين ١٠٠ - ١٠٠٠ منتج (حيث لا حدود لعدد تشكيلة المنتج بعدد من الآلات لا يزيد عن ٢٥ آلة فقط) .

فى بداية القرن ٢١ :

من المتوقع أن ينتقل هذا النمط إلى الإنتاج المفصل حسب طلب العميل Mass Customeristion .

- ونذكر الحاسب الآلى (الكمبيوتر) كمثال ثالث لأثر التراكم المعرفى على التقدم :

obeikandl.com

- فى عام ١٩٤٦ ظهر الجيل الأول ... وكان يزن حوالى ٣٠ طن ويحتل مساحة تصل إلى أكثر من ٢٠٠ متر مربع .. ويستطيع أن ينجز مليون عملية حسابية فى الساعة.

- وفى عام ١٩٨١ ظهر الجيل الرابع ... وحدثت تطورات مذهلة من حيث سرعة إجراءات العمليات الحسابية وتنوع وظائف الكمبيوتر وصغر حجم وخفض التكلفة . خلال الجيل الأول إلى الجيل الرابع فاستطاع الجيل الرابع تنفيذ بليون ومائتى مليون عملية حسابية فى الثانية الواحدة أى ١٢٠٠ مليون عملية فى الثانية بدلاً من مليون عملية فى الساعة كان ينفذها الجيل الأول . ولقد نشر أخيرا (١٩٩٧) أن الكمبيوتر يستطيع الآن تنفيذ ثلاثة تريليون عملية حسابية فى الثانية .

وتتسابق الدول الصناعية الكبرى حول الوصول إلى الجيل الخامس الذى سيكون ذكياً ، قادراً على التعامل اللغوى ، أى الحديث بلغات البشر بدل لغة الأرقام والبيانات والصور المستخدمة الآن .

- ومثال رابع : كانت سرعة المواصلات ٢٠ كيلو متر / ساعة عند اختراع العجلة عام ١٦٠٠ ق.م ، واحتاج الأمر إلى ٤٠٠٠ سنة لادارتها بالبخار عام ١٨٢٥م (القاطرة البخارية) . وتصل السرعة الآن فى أواخر القرن العشرين إلى ٥٠٠ كيلو متر / ساعة (قاطرات طافية على وسادة مغناطيسية) وأكثر من ٥٠٠٠٠ كيلو متر / ساعة بالصواريخ .

- لقد بات من المسلم به أن تعتمد التنمية بدرجة كبيرة على المعرفة والتكنولوجيا والقدرة على اختيار المناسب منها لاحتياجات الدول ... ذلك أننا أصبحنا نعايش تطوراً مذهلاً فى العلم والتكنولوجيا . فقد أصبحت المعلومات فى أغلب ميادين البحث العلمى تتضاعف كل عشر سنوات يساوى ما حصلت عليه فى كل ما سبق من تاريخها . وسيظل هذا المعدل فى ازدياد مستمر بحيث سيحتاج الانسان إلى مضاعفة معرفته بالعلم عند نهاية هذا القرن إلى فترة لا تزيد عن خمس سنوات . كذلك فإن عدد العلماء يتزايد بمعدل مذهل ، فأشد الاحصاءات تحفظاً تقول أن عدد العلماء الذين يعيشون بيننا الآن يساوى ثلاثة أرباع مجموع العلماء الذين عاشو على هذه الأرض منذ بدء التاريخ البشرى .

- كما أصبح العلم يواجه اختراعاً جديداً كل دقيقتين . وهناك الآن ما يزيد على ٣٠ مليون براءة اختراع مسجلة ، وتزيد سنوياً بمقدار مليون براءة . وإذا افترضنا أن ١ - ٢٪ فقط من هذه البراءات يجد طريقه للتطبيق ، فإن هذا يعطى فكرة عن حجم التكنولوجيات المتاحة ، والتى من المحتم سوف تتزايد مع تضاعف الأبحاث فى مجال العلم والتكنولوجيا كل ١٠ سنوات .

ويوجد فى الوقت الحاضر ما يزيد على ٢١٠٠ مجلة عالمية رائدة فى التخصصات العلمية المختلفة . وتأتى الولايات المتحدة فى مقدمة الدول فى عدد البحوث المنشورة ، إذ ينشر علماؤها حوالى ٣٥ ٪ من مجموع ما ينشر من بحوث فى جميع التخصصات العلمية .

- إن القاعدة العلمية لجميع المنتجات أو العمليات تزداد قوة ، وكلما كان حظ المنتج الجديد والعملية الجديدة من العلوم والمعرفة العلمية أكبر زادت قدراتها على المنافسة .. وقل أن تجد علماً مبدعاً لدى معظم الدول النامية . إن ٩٠٪ من امكانات البحث والتطوير العالمية مركزة فى ٣٥ دولة يؤلف سكانها ٢٥٪ من سكان العالم .
- هناك اتفاق عام على أن الاقتصاد سيكون هو الأساس للقوة فى العقود القادمة ... وستعتمد القوة الاقتصادية على ستة عناصر أساسية هى :

١ - العلم والتكنولوچيا .

٢ - السياسة الاقتصادية .

٣ - القدرة الإدارية .

٤ - التنظيم الاجتماعى .

٥ - التعليم .

٦ - الدبلوماسية على المستوى الكونى .

- وهنا نذكر أن المعرفة العلمية والتكنولوجية تمثل ٨٠٪ من اقتصاديات العالم المتقدم وتذهب الـ ٢٠٪ الأخرى إلى رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية .

- ويتضح ذلك واقعياً إذا ما نظرنا إلى بعض المؤشرات لعام ١٩٩٢ . تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن الدخل المحلى لإحدى وعشرين دولة عربية (تعدادها ٢٣٤ مليون نسمة) ما قيمة ٣٨٠ مليار دولار ، وهذه القيمة تساوى ٢١٪ من دخل المانيا أو ٣١٪ من دخل ايطاليا .
- كذلك فإن صادرات العالم العربى تتكون من ٨٩٪ مواد أولية و ١١٪ سلع صناعية . فى حين أن استيراد العالم العربى يتكون من ٧٤٪ سلع صناعية و ٢٦٪ مواد أولية .
- ويتضح الأمر أكثر إذا ما عرفنا أن مجمل الدخل المحلى للأردن (٤,١ مليون نسمة) ، يساوى ٤,١ مليار دولار ، مقابل ٧٠ مليار دولار لاسرائيل (٥,٥ مليون نسمة) زد على ذلك أن اسرائيل تصدر ما قيمته ١١,٨ مليار دولار سلعاً صناعية مقابل ٩,١ مليار دولار للعالم العربى .
- وعلى مستوى المنتج فإن :

- ٧٠٪ من نفقة الحاسب الآلى ترجع إلى قيمة البحث والتطوير والاختبار و ١٢٪ للأيدى العاملة وذلك من تكلفة المنتج النهائى .

- وهناك أيضاً اتفاق عام على أن للتخلف الاقتصادى والاجتماعى عدة مظاهر نذكر منها :

- نسبة عالية من العمالة فى قطاع الزراعة ، التركيز على التعدين ، الصناعية التحويلية ضعيفة ، معدل إنتاج الفرد قليل .
- نسبة الأمية عالية ، نسبة التعليم المهنى والفنى والجامعى قليلة .
- هيمنة القطاع العام والحكومة على المقدرات الاقتصادية ... نسبة عالية من العمالة تعمل فى القطاع العام ، قصور فى التكامل الرأسى والأفقى لهيكل الإنتاج .
- فروق شاسعة فى معدل دخل الفرد فى المجتمع ، وفروق واسعة بين الريف والمدينة .
- نسبة عالية من الصادرات : مواد خام ونسبة عالية من الواردات : سلع مصنعة .
- مدخلات التنمية الأساسية : رأس المال - العمالة - مصادر الأرض .

- ومن هذا المنطق يمكن تصنيف أى بلد يوصفه بلداً نامياً أو متقدماً بتطبيق المعايير الثلاثة الآتية :

١ - القدرة على الابتكار العلمى والتكنولوجى .

٢ - القدرة على القضاء على الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - القدرة على الاندماج الفعال لقطاعاته الإنتاجية .

٦ - حتمية الأخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا فى التنمية [٩] :

• تأسيساً على ما تقدم ، تتجلى أهمية العلم والتكنولوجيا كقاعدة وأساس للاقتصاد والتنمية حينما نجد أنفسنا أمام مجموعة من الأسباب نذكر منها :

١ - أن النظام العالمى الجديد هو الابن الشرعى للثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، فالانسانية تعيش الآن - وباعتراف كافة المجتمعات - عصر هذه الثورة ، والذى يختلف اختلافاً نوعياً وكيفياً عن كل الثورات الإنسانية السابقة . والشاهد الأكيد على ذلك هو أن التغيرات التى حدثت فى الثلاثين سنة الأخيرة وحدها أعمق وأخطر من كل التغيرات التى حدثت على كوكبنا من ظهور الانسان .

٢ - ان الاقتصاد فى النظام العالمى الجديد يعتمد على استثمار الوقت بأقل تكلفة باستخدام المعرفة الجديدة وتحويلها إلى سلع جديدة أو التحسين السريع والمستمر فى المنتجات وطرق التصنيع والدخول بها إلى الأسواق بطرق فعالة .

٣ - ان دول الصدارة والتقدم هى تلك الدول التى استطاعات إنتاج واتقان واستخدام العلم والتكنولوجيا . أنها صاحبة ما يشهده العالم حالياً من تطورات علمية وتكنولوجية تتجسد فى السلع والخدمات التى ينعم بها الانسان فى جميع انحاء العالم .

٤ - ان ٢٪ من مصادر العالم تخصص للبحث والتطوير . وقد أدى هذا إلى سرعة النمو العلمى فى الأعوام الأخيرة وأصبحت تتزايد عاماً بعد عام لدرجة أن المعلومات أصبحت تتضاعف كل عشر سنوات فى أغلب ميادين البحث العلمى وربما أقل من ذلك بكثير . بمعنى أن ما تحصله البشرية فى أى عشر سنوات يساوى ما حصلت عليه فى كل ما سبق من تاريخها . وسيظل هذا المعدل فى ازدياد مستمر ، ومن المتوقع أن يحتاج الانسان إلى فترة لا تزيد عن خمس سنوات لمضاعفة معرفته بالعلم عند نهاية القرن العشرين . كذلك فإن عدد العلماء يتزايد

بمعدل مذهل - كما سبق توضيحه - فأشد الاحصاءات تحفظاً تقول أن عدد العلماء الذين يعيشون الآن بيننا يساوى ثلاثة أرباع مجموع العلماء الذين عاشوا على هذه الأرض منذ بدء التاريخ البشرى . وقد وافق هذا النمو الهائل فى العلم نمواً تكنولوجيا هائلاً أيضاً ، يتجلى بوضوح فى التحول السريع من البحوث العلمية النظرية إلى التطبيقات الإنتاجية التقنية . فالمسافة الزمنية التى تفصل بين ظهور نتائج البحوث المعملية وبين اكتشاف تطبيقاتها العملية قد قلت إلى أبعد حد .

ونذكر هنا أن :

- المعرفة العلمية والتكنولوجية تمثل ٨٠٪ من اقتصاديات العالم المتقدم والـ ٢٠٪ الأخرى تذهب إلى رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية .. والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية . ويتضح هذا إذا ما نظرنا إلى مجمل الدخل المحلى (عام ١٩٩٢) لإحدى وعشرين دولة عربية تعدادها ٢٣٤ مليون نسمة . يصل هذا الدخل إلى ما قيمته ٣٨٠ مليار دولار ، وهذه القيمة تساوى ٢١٪ من دخل المانيا و ٣١٪ من دخل ايطاليا .
- ترجع ٧٠٪ من نفقة الحاسب الآلى إلى قيمة البحث والتطوير والاختبار ، و ١٢٪ للأيدى العاملة ، وذلك من تكلفة المنتج النهائى .
- ٥٠٪ بحث وتطوير واختبار فى صناعة الأدوية ، ١٥٪ للأيدى العاملة ، وذلك من تكلفة المنتج النهائى .

٦ - أن تصنيف الدول إلى بلد متقدم وبلد نامى سيكون وفق ثلاثة معايير هى (أ) القدرة على الخلق والابتكار العلمى والتكنولوجى ، (ب) القدرة على القضاء على الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية ، (جـ) القدرة على دمج القطاعات الإنتاجية .

٧ - أن هناك وجهات للعلم والتكنولوجيا ، يبرز أولهما فى الدور الذى يقومان به فى بناء وتنفيذ تصور للرقى الاجتماعى والاقتصادى ، وثانيهما الاسهام فى وضع تصور علمى للمستقبل .

٨ - أن المعرفة والخبرة والقدرة على الاختراع والتطوير والابتكار فى العديد من الصناعات أصبحت العنصر الحاسم فى تحديد القدرة التنافسية للمنتج النهائى فى الأسواق العالمية .

٩ - أنه نتيجة التقدم التكنولوجى أصبح العلم والتكنولوجيا والإنتاج مرتبطين تماماً .

١٠ - أن القيام بالعلوم الأساسية غير المهدفة ، وكذلك عزلة العلماء عن الاهتمامات العالمية تغيرت بشكل سريع .

١١ - أن ظهور تنظيمات مؤسسيه جديدة للعمل العلمى تشترك فيها الجامعات والمعامل الحكومية والصناعية ، يدعو إلى ضرورة وجود خط بين التعليم والجامعات والمجتمع .. ونشاط الجامعات فى التقدم لا يصيبها فقط فى داخلها ، بل يجب أن يكون فى منابعها وفى مصبها .

١٢ - أدى التهجين المشترك بين الأنظمة والفروع العلمية المختلفة إلى ابتكار طرق جديدة لتكامل العمل فى المجالات المتنوعة للبحث العلمى ، وظهر ما يسمى بالشكل الجديد لإنتاج المعرفة . فالشكل الجديد يعمل داخل اطار تطبيقى ، والذى يرى أن مشكلات الموضوع ليست قائمة فى اطار التخصص أو المجال العلمى ، بل هى عابرة للتخصصات أو المجالات العلمية أكثر منها حالة منفردة أو متعددة المجالات . ولا شك أن ظهور الشكل الجديد لإنتاج المعرفة يخلق تحديات لمختلف الحكومات ، فالمؤسسات الوطنية ذات العلاقة تحتاج إلى سريان اللامركزية حتى يمكن الوصول إليها والتعامل معها بصورة أكثر مرونة . وتستطيع الحكومات من خلال سياستها المعقولة تعزيز التغير المنشود فى هذا الاتجاه . ويمكن أن تكون هذه السياسات أكثر فاعلية إذا تلاقت وتزامنت لتصبح أكثر الوسطاء نشاطاً وتحمساً فى مباراة إنتاج المعرفة ، والتى تشمل بالاضافة إلى مصالح وطموحات الأمم الأخرى مراعاة سياسات المؤسسات فوق الوطنية مثل سياسات التكتلات الأقليمية والاقتصادية المختلفة . ولا شك أن فعالية قابلية الحكومات لعمل الوساطة إنما يشكل الآن أساس المنافسة لأنظمة الابتكار الوطنية، وسوف ينعكس هذا فى اتجاهين معاً ، أولهما من حيث قابلية الحكومات للاشتراك فى إنتاج المعرفة الجديدة التى ربما تحدث فى أى مكان فى العالم ، وثانيهما من حيث براعتها فى حوزة هذه المعرفة ومواءمتها مع نظمها الابتكارية، وسنتناول الشكل الجديد لإنتاج المعرفة تفصيلياً فيما بعد .

١٣ - أصبح الابتكار التكنولوجى يخضع لمنهج منظومى متكامل يتطلب أن توضع عناصر ومكونات تكنولوجية عديدة ومتنوعة ، ويشترك فى العمل مؤسسات متنوعة أيضاً (المكاتب الاستشارية ، موردى الاحتياجات ، الوكالات الحكومية، الهيئات القانونية ، البنوك ... الخ) . بالاضافة إلى توافر شبكة لدعم الخدمات الفنية والإدارية ، وكلها أمور تؤدى إلى ارتفاع تكاليف الابتكار وتدعو الحكومات إلى ضرورة المساهمة المالية فيها .

١٤ - أن هناك مجهودات تبذل للإفادة بالتكنولوچيات التقليدية والعالية التى رسخت فى دولة ما وعمل المزيج الملائم منها .

١٥ - أن قضية بناء القدرات التكنولوجية المحلية أصبحت من أولويات معظم الدول .. والمقصود هنا هو قدرة الدولة على اختيار واقتناء وتوليد وتطبيق التكنولوجيات الملائمة التى تسهم فى تحقيق التنمية .. وتتضمن القدرات التكنولوچية :

(أ) القدرة على استقصاء التكنولوچيا الملائمة واختيارها من بين تكنولوجيات بديلة .

(ب) القدرة على تحديد مصادرها والتفاوض على شروطها .

(جـ) القدرة على إنتاج التكنولوجيا .

(د) القدرة على تحسين التكنولوچيا المحلية واستيعات وتكييف التكنولوچيا المستوردة .

(هـ) القدرة على الاختراع والابتكار والاختبار وتوليد التكنولوچيا ونشرها .

١٦ - سوف يتأثر مستوى التنمية العلمية والتكنولوجية خصوصاً فى الدول النامية إيجابياً أو سلبياً بالتقدم الحادث فى التكنولوجيا الجديدة . فهناك مجموعة من الدول ستنتج وتصدر هذه التكنولوجيات ، بينما سوف تقوم مجموعة أخرى بمواءمتها وادخال تعديلات عليها ، وغالباً ما تقوم هذه المجموعة من الدول باتباع الطريق الجذاب والأكثر عطاءاً وكسباً ، وهو طريق مزج هذه التكنولوجيات الجديدة مع التكنولوجيات التقليدية المتوفرة لديها . أما المجموعة الثالثة من الدول فسوف تكتفى بأن تقوم باستيراد واستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة لتساعدها فى تحقيق برامج تنميتها .

١٧ - أصبح التقدم العلمى والتكنولوجى لا يتوقف على استيعاب ما تجمع من معرفة عبر الزمن أو لدى الآخرين ، ولكنه يقوم فى المقام الأول على امتلاك ناصية أدوات المعرفة . فما يشهده العالم اليوم ، على ضخامته ، إن هو إلا مقدمات لموجات عارمة من العلوم والمعارف التى يدخل بها العالم آفاقاً جديدة .

١٨ - تمتد مسئولية الجامعات - خصوصاً فى الدول المتقدمة - فى الوقت الحالى إلى تخريج قادة التقدم والتطوير ، القادرين على صنع المستقبل ، بدلاً من محاولة اللحاق به بعد أن يصبح ماض لا سبيل إلى اللحاق به . هذا بجانب مسئوليتها عن تخريج أفراد ينضمون إلى المعروض من قوى العمل وفق أوضاع قائمة فى سوق العمل ، أو وفق اتجاهات يمكن أن تسود هذه السوق وفق الرؤى المبنية على تطورات محتملة فى هذه الأوضاع .

١٩ - هناك أمر ان أصبحا فى عداد المسلمات التى يجب التعامل معها فى عصر الكوكبة الذى تترسخ أبعاده يوماً بعد يوم . ويفعل المؤسسات الاقتصادية الدولية، الأمر الأول أن قدراً أكبر من قوة العمل والإنتاج سوف يعمل فى مهن وقطاعات كثيفة الاستخدام للعلم . والأمر الثانى أن اعداداً متزايدة من المواطنين سوف يغتربون دون هجرة ، من خلال انتشار الشركات عابرة القوميات ، سواء بسيطرتها المباشرة على وحدات إنتاجية أو خدمية فى الدول النامية ، أو بالتعاقد مع بعض هذه الوحدات وفقاً للمواصفات التى تحددها .

٢٠ - تتجسد الاتجاهات العالمية السائدة فى ثلاث قضايا . أولها التكنولوجيا والتنمية، حيث أن التكنولوچيا تلعب دور جسر بين العلم والبحث العلمى من جهة والمجتمع من جهة أخرى ، وتقوم بتوحيد مجالات المعرفة المختلفة ، وتضفى على البحث العلمى والتعليم العالى طابع التطبيق بدلاً من أن يظلا مقتصرين على الطابع النظرى . كما أن التكنولوچيا تطرح بدورها أدواراً أخرى ، مثل حل المشكلات ، واتخاذ القرار ، وتذويب الفارق الزمنى بين اكتشافها عالمياً واستيعابها محلياً . ثانيهما ، تكامل العلوم ، وهو ضرورة تكامل العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانية ، وكما أنه يجب دائماً التوازن بين النمو المتزايد لأحد التخصصات وتقاطعه مع باقى التخصصات الأخرى . وثالثها الجانب

البيئى، ويشمل استغلال الموارد الطبيعية ، وعلاج الأزمات الناتجة عن التصنيع والطاقة والاستهلاك والأمراض السريعة الانتشار ، وغير ذلك من قضايا البيئة المتعددة .. وكذلك ترسيخ مبدأ التنمية المستدامة التى تحفظ مكانة كريمة لعيش الأجيال القادمة .

٢١ - يشير تقرير منظمة اليونسكو عن « حالة العلم فى العالم » الصادر عام ١٩٩٣ بصراحة إلى أن البوابة الذهبية للدخول إلى حظيرة النمو الاقتصادية هى بوابة البحث العلمى والتكنولوجيا . وهذا ما يؤكد أن العلم والبحث العلمى فى كافة التخصصات المعرفية وتطبيقاتها التكنولوجية هما الآن أهم عناصر البقاء والسيادة فى هذا العصر .

٢٢ - تضمنت اتفاقية الجات - والتى تحولت مع بداية عام ١٩٩٥ إلى منظمة التجارة العالمية - حماية حقوق الملكية الفكرية (حق المؤلف ، براءات الاختراع ، العلاقات التجارية ، المؤشرات الجغرافية ، التصميمات والنماذج الصناعية ، الدوائر المتكاملة ، الأسرار الصناعية) . وتعتبر الملكية الفكرية مجالاً يجرى تنظيم التبادل الدولى فيه لأول مرة من خلال اتفاقات محكمة فى اطار المنظمة الجديدة . وبذلك تمكنت الدول المتقدمة من التوصل إلى اتفاق دولى (ضم ١١٧ دولة عام ١٩٩٤ ، ويصل الآن إلى ١٣٤ دولة) لمكافحة التجارة فى السلع المقلدة ، وإضافة حماية الأسرار التجارية باعتبارها أحد فروع الملكية الفكرية التى تعتمد أولاً وأخيراً على العلم والتكنولوجيا .

٢٣ - لقد بات معلوماً للجميع أن التكنولوجيا الدافعة للتنمية هى التى تستخدم كأداة للإنتاج الجيد والمنافس والمطلوب زراعياً كان أم صناعياً أم خدمياً . وتعرف التكنولوجيا فى بعدها الاقتصادى على أنها مولدة لسلع ذات قيمة مضافة عالية من مكونات فكرية ، هى ناتج الفكر البشرى من العلم والمعرفة والخبرة ، كذلك أصبح المكون العقلى البشرى هو أهم المكونات فى العملية الإنتاجية . إن الاستثمار فى التكنولوجيات الجديدة لا يكون ذا قيمة إذا لم يقابل باستثمار مماثل فى البنية البشرية والعلمية .

٢٤ - لقد أصبحنا نعايش تطوراً مذهلاً فى العلم والتكنولوچيا ، وأصبح العالم يواجه اختراعاً جديداً كل دقيقتين .. وهناك الآن ما يزيد على ٣٠ (ثلاثين) مليون براءة اختراع مسجلة ، وتزيد سنوياً بمقدار مليون براءة . وإذا افترضنا أن ١٪ فقط من هذه البراءات يجد طريقه للتطبيق ، فإن هذا يعطى فكرة عن حجم التكنولوچيات المتاحة ، والتى من المحتم سوف تتزايد مع تضاعف الأبحاث فى مجال العلم والتكنولوچيا كل عشر سنوات أو أقل .

٧ - أنشطة العلم والتكنولوچيا [٢٠١] :

- يمكن تقسيم العلم والتكنولوچيا فى مجال البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بجانب العلوم الاجتماعية إلى أربعة أنشطة رئيسية هى :

١ - العلوم الأساسية : وتضم خمسة فروع هى :

(أ) الفيزيقا (وتشمل الچيوفيزياء والفيزياء الفلكية) .

(ب) الكيمياء .

(جـ) الرياضيات .

(د) البيولوچيا .

(هـ) العلوم الطبية الأساسية .

والهدف من العلوم الأساسية حالياً هو الحصول على المعرفة الممثلة فى مبادئ علمية جديدة لخدمة هدف محدد بعد أن كانت تجرى فى الماضى بدون هدف تطبيقى محدد . وتكون العلوم الأساسية أساسيات الفروع العلمية التطبيقية والتكنولوچية .

٢ - العلم فى التطبيق : ويضم خمسة فروع هى :

(أ) الزراعة .

(ب) الطب والصحة .

(جـ) الطاقة (وتشمل الطاقة الذرية، والطاقة الإندماجية، والطاقات غير التقليدية).

(د) البيئة والتلوث .

(هـ) علوم الأرض (متضمنة الرى ، التربة) .

٣ - التكنولوجيا التقليدية : وتضم خمسة فروع هى :

(أ) صناعة الكيماويات .

(ب) الحديد والصلب وصهرهما مع معادن أخرى .

(جـ) التصميم والتصنيع فى بعض الصناعات (مثل القطن ، الجلود ، السيارات).

(د) تكنولوجيا البترول .

(هـ) مولدات الطاقة (متضمنة الصناعات الثقيلة) .

ولا تحتاج التكنولوجيا التقليدية إلى إكتشاف مبادئ علمية جديدة ، ولكن العمل فى مجال تطويرها هام جداً حيث تمثل الحقل التقليدى للمهارات التى يستخدم فيها ما سبق أن توصل إليه البحث العلمى من قبل . ويراعى فيها بدرجة كبيرة مجال التصميم وجودة الصنع . كما أنها الحقل التقليدى الذى يتم فيه التفاوض على نقل التكنولوجيا .

٤ - التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة : ونذكر من المجالات الرائدة فى التكنولوجيا الجديدة :

(أ) تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال والتحكم .

(ب) تكنولوجيا المواد الجديدة (المتقدمة) والمصنعة .

(جـ) تكنولوجيا صناعة الحاسبات الآلية (الكومبيوتر) والألكترونيات الدقيقة .

(د) تكنولوجيا الليزر .

(هـ) تكنولوجيا الألياف البصرية .

(و) تكنولوجيا الطاقة النظيفة وبالأخص تكنولوجيا الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الإندماج النووى .

(ز) تكنولوجيا الهندسة الوراثية وتكنولوجيا الحيوية .

(ح) تكنولوجيا صناعة الأدوية والكيماويات الدقيقة .

أما التكنولوجيات المستحدثة فتضم :

(أ) تكنولوجيا إستخدامات الفضاء .

(ب) تكنولوجيا إستغلال موارد قيعان البحار والمحيطات .

(جـ) تكنولوجيا إستغلال أعماق باطن الأرض .

هذا غير مجالات أخرى فى التكنولوچيا العسكرية وتكنولوچيا الخدمات .

- وتختلف التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة عن التكنولوچيات التقليدية فى أن الأولى تحتاج إلى خبرة راقية فى العلوم الأساسية . وعموماً ليس هناك تمييز مطلق بين العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية ، كذلك بين التكنولوچيات التقليدية والجديدة ، حيث تم تحديث التكنولوچيا التقليدية بكثير من النظم التى بنيت على أساسها التكنولوچيات الحديثة والمستحدثة أو أسفرت عنها هذه التكنولوچيات . ولا شك أن كافة الشعوب النامية تسعى سعياً حثيثاً إلى التكيف مع الحضارة التكنولوچية المعاصرة وتوقعاتها المستقبلية . ذلك حتى يمكنها اللحاق بالركب وكسب حياة أفضل لهذه الشعوب .
- أما العلوم الاجتماعية ، فتحتاج جميع المجتمعات إلى معرفة علمية إجتماعية لكى تبنى صرح مستقبلها الخاص ، لأن العلوم الاجتماعية - غربية أو شرقية - لا تستطيع أن تتجاوب بشكل كاف مع المشكلات التى تواجه شعوباً أخرى ذات حضارات مختلفة . لذا فإن العلم الاجتماعى اللازم لمساعدة تلك الشعوب فى جهدها للإعتماد على الذات يجب أن يتضمن كلا من المعرفة المنظمة عن مجتمعاتها الخاصة ، وعن المجتمعات المتقدمة صاحبة الهيمنة والسيطرة الذاتية والإنسانية مطلب هام للبناء السليم لأى مجتمع ، كما أنه يحقق وحدة العلم والمعرفة .

٨ - العلم والتقنية فى رحاب الإسلام :

- لا شك أن للإسلام منهجاً وإطاراً نظرياً وعملياً متميزاً ومتفرداً ، يستوعب شتى مجالات الحياة الإقتصادية ويعالج مشاكلها ويطرح حلولاً نظرية وعملية ، متخذاً من الدين الإسلامى وفلسفته وقيمه ومنطقه وفكره إطاراً ومنهاجاً . والأكثر من ذلك أن الإسلام دين العقل والمعرفة ، كما أنه دين القوة . وهو لا يمكن أن يكون غير ذلك نظرا لأن الذى فرضه هو الله العلى القدير ، وبعث به النبى محمداً صلى الله عليه وسلم رسول الله الصادق الأمين ، وأنزل عليه القرآن الكريم ، كتاباً مقدساً لا يُأتى بمثله ، معجزة قائمة تتحدى الناس جميعاً عبر الأزمان المختلفة .
- وفكرة تكامل الإسلام والعلم ليست بالقطع جديدة علينا ، حيث أنه ورد التأكيد عليها متواصلاً فى تعاليم الذكر الحكيم ، كما أن النبى محمداً صلى الله عيه وسلم أبدى أيضاً الكثير من التأكيد على تحصيل المعرفة عن القوانين الكونية والقوانين العامة ، وهو

ما حض عليه أصحابه ، وطلبه من أتباعه فى حديثه الشريف « اطلبوا العلم ولو فى الصين » ، وفى قوله الكريم « يوزن يوم القيامة مداد العلماء بدم الشهداء » .

- وإذاً ... فالعلم الحديث ومولودته التكنولوچيا يُعتبران ضرورة لازمة لمكانة ووضع الإسلام ، ومن أجل التنمية فى المجتمع الإسلامى .

٩ - الوضع التكنولوچى فى العالم الإسلامى (١٠-١٨) :

- إن كان تاريخ العديد من الدول الإسلامية يقدم الدليل الناصع على عمق إدراكها لأهمية العلم والتكنولوچيا ، إلا أن حاضرها يشهد على فقدان هذا الإدراك ، بالرغم من امتلاك هذه الدول لمقومات التقدم التكنولوچى من موارد بشرية ومادية ، شأنهما فى ذلك شأن بعض الدول النامية الأخرى ، وتتلخص أهم ملامح الواقع الإسلامى فى :

١ - إتجاه التصنيع والإستثمار بشكل حاسم نحو الاعتماد على إستيراد التكنولوچيا الجاهزة .

٢ - إهمال العنصر البشرى فى عملية التنمية والبناء العلمى والتكنولوچى نتيجة لغياب السياسة العلمية والتكنولوچية الواعية .

٣ - محدودية التعاون فيما بين الدول الإسلامية فى مجال العلم والتكنولوچيا .

ولعل طبيعة المرحلة التاريخية وما تتميز به من تعقيدات إقتصادية وإنجازات تكنولوجية لصالح الدول المتقدمة صناعياً كما ذكرنا ، تضع الدول الإسلامية أمام تحديات كبيرة لتحديد مسارها التكنولوچى وخططها فى نقل التكنولوچيا على المستوى الأفقى والرأسى .

- ويستطيع المتصفح للدراسات ووثائق المؤتمرات والندوات الخاصة بالعلم والتكنولوچيا فى دول العالم الإسلامى ، تلخيص الوضع التكنولوچى فى هذا العالم على النحو التالى :

١ - لا يتمتع العالم الإسلامى بمنظومة تكنولوچية متوازنة ، فهذه المنظومة التكنولوچية متقدمة فى بعض القطاعات ، ومتأخرة فى البعض الآخر ، وقد يرجع ذلك إلى تفاوت الامكانات البشرية والتعليمية والمادية ، وهذا أمر يتناقض ومبادئ العمل الإسلامى المشترك ، كما أن التحول التكنولوچى الخاطئ والمنفرد ، أدى إلى تفاقم مديونية بعض الدول الإسلامية كما قاد فى كثير من الأحيان إلى إزدياد إعتماد

الدول الإسلامية على التطورات التكنولوجية فى الدول المتقدمة ، وبالتالى إلى مزيد من الإرتباط الاقتصادى ، والسياسى بتلك الدول ، وبشكل قد يهدد إستقلالها على المدى البعيد .

٢ - سعى الكثير من الدول الإسلامية إلى إستيراد التكنولوچيا إعتقاداً بأن ذلك هو الطريق إلى التقدم وتطوير المجتمع المتخلف تكنولوچيا إلى مجتمع متقدم يماثل مجتمعات الدول الصناعية ، إلا أن الواقع قد أظهر أن التكنولوچيا المستوردة لم تحل جميع مشاكل هذه الدول ، بل أظهر هذا الأسلوب فى بعض الأحيان إغتراب التكنولوچيا والعشوائية إلى حد ما فى التطبيق ، هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية الأخرى لإستيراد التكنولوچيا ، مثل تدمير القدرات العلمية والتكنولوچية الوطنية، وبالتالى الاستمرار فى التبعية التكنولوچية للدول الصناعية ، وكذلك استغلال الدول فى التبعية التكنولوچية للدول الصناعية ، وكذلك استغلال الدول الموردة للتكنولوچيا للضعف العلمى والتكنولوچى فى الدول الإسلامية المستوردة ، نتيجة عدم التكافؤ بين الجانبين .

٣ - ويتطلب ذلك لكى نخرج من دائرة السيطرة المفروضة ، أن نغطى بقدراتنا الذاتية سلسلة عناصر العملية الإنتاجية ، بأن نكون شركاء فى التنفيذ ، ويتم ذلك من خلال توفير وتدريب الكوادر المتخصصة والفنية ، وإنشاء وحدات البحث والتطوير، مع القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية .

٤ - ونظراً لأن إستيعاب وتوليد التكنولوچيا يعبر عن أسلوب فى الحياة ، وعن مستوى معين من التطور الاجتماعى والثقافى ، وأن تقبلها يتطلب درجة من الثقافة والوعى بإستخدامها والتعامل معها وصولاً لإنتاجها ، فإن الأمر يستلزم زيادة نسبة فى التعليم فى العالم الإسلامى وتنويعه وتغيير أساليبه ليتواكب مع متطلبات النهضة الحديثة .

٥ - ولما كان البحث العلمى هو إحدى الأدوات المهمة فى التعجيل بعملية التحول التكنولوچى ، وبالرغم من إنشاء مراكز ومؤسسات البحث والتطوير فى البلاد الإسلامية ، إلا أنه يلاحظ أن الإهتمام كان منصباً على خلق الجانب المؤسسى فى إطاره التنظيمى وتجميع الكوادر المتخصصة ، ولم يتم توفير الإمكانات الأساسية

له ، ويعبر عن ذلك النسب المتدنية لحجم الإنفاق عليه ، هذا بالإضافة إلى أن ميزانيات مرافق البحث والمرافق العلمية عرضة لهجوم شديد فى جميع الوزارات التقليدية ، وكثيراً ما تتعرض لتخفيضات كبيرة فى ميزانياتها .

٦ - من المعلوم ، أنه إذا لم يرتبط التخطيط التكنولوچى بمؤشرات الخطط القومية ، فإنه يتحول إلى مؤشرات كمية لا تجد لها صدى فى الواقع الاقتصادى والاجتماع، لذلك فإن ضرورة التركيز على ارتباط خطة البحث العلمى فى دول العالم الإسلامى بخطط قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والإسكان والنقل وغيرها ، سوف يوفر طلباً محلياً على نتائج التخطيط العلمى والتكنولوچى وبرامجه .

٧ - لم تعبر الاستراتيجيات الإنمائية المطبقة فى العالم الإسلامى عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى ، ولقد أدى ذلك إلى العجز عن تحقيق التنمية وزيادة تعميق درجة التبعية وخلق اقتصاديات مشوهة ، لذلك لزم البحث عن استراتيجية تنموية وتكنولوچية ، تعتمد على الذات ، وتفى بالحاجة الأساسية ، وبحيث تحقق الاستفادة الكاملة من القوى البشرية والاستخدام الكامل للموارد الطبيعية المتاحة، وتطويع التكنولوچيا المستوردة ، وابتكار تكنولوچيا محلية ، تتفق ومتطلبات ودرجة التطور التكنولوچى القائم .

٨ - يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية فى عملية البحث العلمى ، وتمثل نسبة الانفاق على البحث العلمى أحد المؤشرات المهمة لعملية التطور والتقدم التكنولوچى فى أى بلد ، وخاصة أن مصادر التمويل تغطى من قبل الدولة ، وقد بلغت نسبة نفقات البحث والتطوير إلى الناتج القومى الاجمالى فى دول العالم الإسلامى حوالى ٠,٢٧ ٪ فى حين أنها بلغت فى دول أوروبا الغربية حوالى ٢,٧٥ ٪ .

٩ - لا توجد أى سلطة حكومية مسئولة عن وضع السياسات فى مجال العلم والتكنولوچيا فى كثير من الدول الإسلامية ، وبالتالى فإن البحوث الوطنية لن تأتى بشئ جديد ، ولن تجد طريقها إلى التطبيق .

١٠ - لا يتوافر حتى الآن حصر وتشخيص دقيق لمراكز البحوث العلمية والتكنولوجية فى العالم الإسلامى ، وجميع البيانات المتاحة حالياً تمثل تقديراً جزافياً غير قائم على دراسة ميدانية ، والظاهرة العامة لمراكز البحوث العلمية والمعاهد المتخصصة

فى العالم الإسلامى ، أن لكل منهما خططه وبرامجه وإنجازاته فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، غير أن معظمها لا يغطى إلا جزءاً يسيراً من احتياجات هذه الدول .

١١ - وبالرغم من وجود العديد من المنظمات والاتحادات العلمية الإسلامية إلا أن آلية التنسيق بين هذه المراكز لا تعمل بمستوى الطموحات ، كما لدى الكثير من الدول الإسلامية العديد من الأقسام والمعاهد المتشابهة مع الدول الأخرى ، وكنتيجة طبيعية لغياب التنسيق العلمى والتكنولوجى فى العالم الإسلامى ، فإنه لا يستفاد فى معظم الأحيان من هذه الطاقات فى تلبية إحتياجات وحل معضلات علمية فى دول إسلامية أخرى ، هذا بالإضافة إلى عدم استفادة المراكز من خبرة من سبقها ، أو قد تجرى فى الوقت نفسه أحياناً أبحاثاً علمية مماثلة .

١٢ - هجرة الكفاءات المستمرة من البلاد الإسلامية لأسباب متعددة وما يترتب عليها من فقدان خبرات عالية تحتاج إليها البلاد فى عمليات البناء والتنمية ، وهى فى غالبيتها عوامل إقتصادية متمثلة فى البطالة الكلية أو الجزئية وضآلة المرتبات وضيق آفاق المستقبل فى العالم الإسلامى . هذا بالإضافة إلى الإفتقار إلى بيئة مواتية للشباب المعاصر الطامح ، والإفتقار إلى البنى الأساسية العلمية . ولقد أصبحت هجرة الكفاءات اليوم أشد خطورة بالنسبة للدول الإسلامية منها بالأمس، نظراً لأن الكثير منها لا يفتقر إلى الموارد المالية ، كما هو الحال فى بعض الدول النامية الأخرى ، ومن ثم يصبح الإفتقار إلى الكفاءات هو أهم العوامل المعوقة فى سبيل الإسراع بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الرغم من نقص البيانات ، فإنه من الواضح أن هجرة الكفاءات مصدر قلق بالغ للدول الإسلامية ، ولذلك فإن الحاجة أصبحت ملحة للغاية لإتخاذ التدابير الفعالة للحيلولة دون تسرب المواهب إلى خارج البلاد . وسنتناول هذه القضية بشئ من التفصيل فيما بعد .

١٣ - مازال التنسيق العلمى بين الدول الإسلامية فى طور الأمنيات ، ولم يتعد فى بعض الأحيان الاتفاقات الثنائية بين المراكز البحثية . كما أن العديد من الاتفاقات العلمية قد أبرمت مع جهات علمية أجنبية ، كان من الممكن أن تبرم

مع جهات إسلامية ، لو أتيحت لها فرصة معرفة ما يمتلكه عالمنا الإسلامى من طاقات ومراكز البحوث .

١٤ - لم تواكب البحوث والتطوير النمو الهائل الذى حدث فى مجال إستيراد التكنولوجيا ، فمعظم معاهد البحث الصناعى فى العالم الإسلامى تؤدى أدواراً هامشياً فيما يتعلق بتنمية المنتجات ، هذا بالإضافة إلى أنه فى أحيان كثيرة ، يشترى قطاع الإنتاج من الخارج أساليب التكنولوجية البسيطة الداخلة أصلاً ضمن القدرات المحلية فى مجال البحث والتطوير والهندسة ، وهذا يعكس إلى حد ما مدى عدم الثقة بالقدرات المحلية .

١٠ - معوقات التنمية التكنولوجية فى العالم الإسلامى [١٠،١٥،١٧] :

- لوحظ أن أغلب الدول الإسلامية ،التى تسعى إلى تحقيق التنمية التكنولوجية القائمة على العلم ، يعرقلها العديد من المعوقات المختلفة ، ومما لاشك فيه أن يصبح تحديد مثل هذه المعوقات ، والتخلص منها ، أمراً ضرورياً عند الحاجة لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية ، وهى القدرات التى تخدم وتلبى احتياجات التنمية فى العالم الإسلامى، ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى ثلاثة هى :

١ - معوقات تمنع أو تعوق الاختيار أو الحصول على العلم والتكنولوجيا الملائمين لعمليات التنمية .

٢ - معوقات تحول دون تنمية وجود بنية أساسية ودائمة للعلم والتكنولوجيا .

٣ - معوقات تعوق وضع سياسات علمية وتكنولوجية على المستوى الوطنى والإقليمى، والتى بدونها لا تتم أو تتعطل الاختبارات الصحيحة لمجالات العلم والتكنولوجيا .

- وتوجد هذه المعوقات أيضاً على ثلاث مستويات : وطنية ، وإقليمية ، ودولية .

١٠ / ١ - معوقات على المستوى الوطنى :

- وتتجسد هذه المعوقات فى المجالات التالية :

١ - غياب السياسة الوطنية للبحوث العلمية والتكنولوجية كجزء لا يتجزأ من سياسة الدولة للتنمية .

٢ - النقص فى توافر البنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا .

٣ – قلة الموارد المالية المخصصة للبحوث والتطوير إذا ما قورنت بالمجموعات الدولية الأخرى .

٤ – ضعف التشريعات الخاصة بتنظيم اختيار ونقل ومواءمة التكنولوچيا .

٥ – النقص الشديد فى القوى البشرية المدرسية فى مجالات العلم والتكنولوچيا ، وعدم إنسجام بعض النظم التعليمية مع متطلبات المهارات المطلوبة .

٦ – العجز فى نظم المعلومات .

١٠ / ٢ - معوقات على المستوى الإقليمى :

● وتتجسد فى المجالات التالية :

١ – ضعف الرؤية فى تحديد المشكلات ذات الإهتمام العام .

٢ – القصور فى النظم القائمة للتعليم والتعاون العلمى والتكنولوچى .

٣ – معوقات تنفيذ إتفاقيات التعاون العلمى والتكنولوچى بين الدول الأعضاء .

٤ – غياب الإستثمار المشترك فى برامج البحوث والتطوير ذات الإهتمام العام .

٥ – عدم بلورة الرغبة السياسية الصادقة وبصورة قوية لتحقيق مبدأ الإعتماد على الذات فى التنمية التكنولوچية العلمية .

٦ – عزوف الإستثمارات الإسلامية عن المخاطرة فى المشروعات التكنولوچية ذات الصبغة الوطنية والإقليمية .

١٠ / ٣ - معوقات على المستوى الدولى :

● وتتجسد فى المجالات التالية :

١ – مدى ملائمة برامج التعليم والتدريب فى الدول المتقدمة للأفراد المبعوثين من الدول الإسلامية .

٢ – هجرة الكفاءات والمهارات للدول المتقدمة سعياً وراء الكسب المادى .

٣ – نقص الموارد المالية ودور المؤسسات المالية الدولية ، وطبيعة المعونات المالية المقدمة للدول الإسلامية .

٤ - مدى الإهتمام بالتكنولوچيا المنقولة وتأثيرها السلبى على القدرات المحلية للعلم والتكنولوچيا .

٥ - مدى ملائمة نظم المعلومات العلمية والتكنولوچية .

١١ - السياسة العلمية والتكنولوچية فى العالم الإسلامى (١١، ١٢، ١٤، ١٦، ١٧) :

- إدراكاً لواقع العلم والتكنولوچيا الراهن فى العالم الإسلامى ، ومدي التباين القائم بين الدول الإسلامية والدول الصناعية المتقدمة فى مجال العلوم والتكنولوچيا ، وما ينشأ عن ذلك من تبعية ، وإيماناً بأن التنمية العلمية التكنولوچية ضرورة ملحة للاقلال من فروق القوى الاقتصادية والسياسية ، التى تتسم بها حالياً العلاقة بين الدول ، فقد أبدى الكثير من المهتمين بالعلم والتكنولوچيا فى العالم الإسلامى ، بضرورة وضع أسس راسخة للتكامل العلمى الإسلامى ، ووضع سياسة موحدة فى مجال العلم والتكنولوچيا ، لمجابهة تحديات العصر وتقليل التبعية الخارجية وتلبية الاحتياجات الأساسية لكل الشعوب الإسلامية ، وبحيث تستمد هذه السياسات أهدافها من الأهداف الوطنية .

- ومفهوم السياسات الوطنية فى مجال العلم والتكنولوچيا ليس بجديد على كثير من الدول الإسلامية ، فقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع فى مؤتمرات عدة ، إيماناً بالدور الحيوى للعلم والتكنولوچيا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وإدراكاً لواقع العلم والتكنولوچيا الراهن فى العالم الإسلامى ، ومدى التباين القائم بين الدول الإسلامية والدول الصناعية فى مجال العلوم والتكنولوچيا ، وما ينشأ عن ذلك من تبعية ، وإدراكاً للأسباب التى اعاقت مسيرة العالم الإسلامى على طريق التنمية ، والعقبات التى تحول دون تكوين قدرة علمية وتكنولوچية ذاتية للوفاء بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتأكيداً للرغبة العميقة فى تنمية العمل الإسلامى الجماعى ، ودعمه فى ميادين العلم والتكنولوچيا فى الاطارين الدولى والاقليمى وعلى الصعيد الثنائى .

- ونظراً لما تمثله دراسة البيئة البشرية ، واستغلال الموارد الطبيعية ، من أهمية ، بالنسبة للتنمية فى غالبية الدول الإسلامية ، فقد أولت تلك المؤتمرات والندوات عناية قصوي لدراسة العناصر الطبيعية الرئيسية القابلة للاستغلال اقتصادياً .

- وإدراكاً للدور الهام ، الذي تلعبه السياسة العلمية في التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل ، وإيماناً بأن العمل العلمى الهادف ، يجب أن يسير وفقاً سياسة علمية أهدافها مستمدة من الأهداف الوطنية ، ورغبة فى استثمار نتائج البحث العلمى استثماراً رشيداً يصون الموارد الطبيعية والطاقات البشرية والفكرية ، وتحقيقاً لهذه المبادىء ، أقرت المؤتمرات بأن سياسة شاملة للعلم والتكنولوجيا ، عنصر له أهمية حيوية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- ولاكتساب القدرة التكنولوجية ، وتوطين وتطوير التقنيات الملائمة فى العالم الإسلامى فإنه يستلزم فى المقام الأول ، ضرورة وضع سياسات متكاملة للعلم والتكنولوجيا ، ووضع استراتيجية تكنولوجية موحدة ، واحداث قدرة ذاتية لتحقيق الاعتماد على الذات فى التكنولوجيا والتنمية الوطنية .

- وبالرغم من عدم وجود نمط موحد لوضع سياسات العلم والتكنولوجيا ، أو تخطيط موحد لمؤسسات البحث والمرافق العلمية ، فإنه يمكن إجراء تعميمات على مستوى تقنيات التخطيط ، والمهام التى يجب أن تضطلع بها المنظمات المختلفة ، والطريقة التى تتشابك بها المؤسسات العلمية والتكنولوجية لدولة ما .

- وفى محاولة لتحقيق هذه الأهداف فإنه لابد من اتباع سياسات علمية وتكنولوجية على كافة المستويات سواء المستوى الوطنى أو الإقليمى أو الدولى .

١/١١ - السياسة العلمية والتكنولوجية على المستوى الوطنى :

- ومن أهم ركائزها ما يلى :

١ - إن وجود سياسة للعلم والتكنولوجيا ، عنصر له أهمية حيوية فى الإسراع بمعدل التغير الاجتماعى والاقتصادى ، ويجب ان تكون السياسة العلمية والتكنولوجية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الإنمائية الشاملة للوطن .

٢ - توثيق الصلة بين السياسات التعليمية من جهة ، والسياسات العلمية والتكنولوجية من جهة أخرى ، لتعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا ولضمان تنمية علمية وتكنولوجية ذاتية متلائمة مع الأوضاع والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - تنمية قدرات البحوث والتطوير وربطها مع المستفيدين من نتائجها وخاصة المؤسسات الصناعية .

٤ - تحقيق اتزان مناسب بين التنمية الذاتية للتكنولوچيا المحلية وبين استيراد التكنولوچيا ، وفقاً لاستراتيجية واضحة ، توفق بين تنفيذ المشروعات العاجلة وبناء القدرة العلمية والتكنولوچية .

٥ - أهمية القيام بالتعليم التقنى فى جميع المراحل ، وكذلك التعليم الملائم للاحتياجات الجديدة للتنمية الوطنية . كما يجب وضع الخطط الرامية إلى الارتفاع باعداد الأفراد العلميين العاملين فى مجال البحوث واتخاذ التدابير التى تكفل استمرارهم فى أعمالهم عن طريق رفع مستوياتهم المادية والمهنية .

٦ - الاهتمام بالبحوث التطبيقية وتشجيعها (دون الانتقاص من البحوث الأساسية) وخاصة المتعلقة بمشاريع التنمية وحل المشكلات الصناعية ، وحث مؤسسات الإنتاج والخدمات المساهمة فى الدعم المادى للبحوث ، وضرورة تشجيع وتدارك السلبيات فى العلاقات بين أجهزة البحث العلمى والتكنولوچى والقطاعات الإنتاجية والخدمية، ودعم قيام وحدات البحوث والتطوير كجزء من التركيبة التنظيمية فى منشآت هذه القطاعات ، والتأكد من استثمار نتائج البحوث والقيام بدور المبادرة فى هذا المجال .

٧ - الدخول فى التكنولوچيا الجديدة والمستخدمة وعلى الأخص فى المجالات الآتية :

- الالكترونيات الدقيقة وصناعة الآلات الحاسبة .
- الهندسة الوراثية والتكنولوچيا الحيوية .
- المعلوماتية .
- تكنولوچيا المحيطات والبحار .
- تكنولوچيا الفضاء .
- الكيماويات الدوائية والدقيقة .

٣/١١ - السياسة العلمية والتكنولوجية على المستوى الإقليمى :

● ومن أهم ركائزها ما يلى :

١ - هناك الكثير مما ينشر فيما يتعلق بالتعاون بين الدول الإسلامية فى مجال البحوث العلمية والتكنولوجية ، كما أن هذه الدول بما تمتلكه من موارد مالية كبيرة فى ظل قاعدة علمية ، تعتبر من الدول الملائمة لاقتناء التكنولوجيا المتقدمة بسرعة واحداث تغير إيجابى فى طبيعة العمل .

٢ - ان السياسة العلمية والتكنولوجية ليست غاية فى ذاتها ، وإنه لن يعقب رسمها أية تدابير علمية ، إلا إذا حظيت بالتحضير الكامل من الحكومات وساندتها اعتمادات كافية .

٣ - ضرورة اقامة أو دعم وتقوية المراكز التخصصية المهتمة بالعلم والتكنولوجيا فى العالم الإسلامى ، مع الأخذ فى الاعتبار ، ضرورة استخدام المؤسسات العلمية القائمة ، قبل الشروع فى إنشاء مؤسسات إقليمية .

٤ - التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمى فى مجال التوثيق والمعلومات العلمية والتكنولوجية ، تفادياً لازدواج الجهود بين المنظمات والمؤسسات العلمية القائمة .

٥ - تعتبر الدول الإسلامية دولاً مستوردة ومستهلكة للتكنولوجيا ، ولذلك فإنه يجب تطويع وتوطين التكنولوجيا المستوردة ، ثم تطويرها بما يلائم البيئة الإسلامية ، وتطلعات المجتمعات الإسلامية نحو التقدم والنماء ، مع ضرورة العمل على خلق تكنولوجيا نابعة من الجهد الإسلامى المحلى .

٦ - أهمية التخطيط الوطنى والاقليمى (الإسلامى) ، لإنشاء شبكات المعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل التنمية فى العالم الإسلامى ، ومن أجل زيادة فرص الانتفاع بالمعلومات ، مع ضرورة التنسيق على كافة المستويات للتصدى للمشكلات المشتركة التى تواجهها دول المنطقة فى الوقت الراهن .

٧ - أهمية تنمية البحث العلمى فى مجالات الموارد المائية ، والأراضى القاحلة وشبه القاحلة ، والدراسات الجيولوجية والجيوفيزيقية ، والبيئية البحرية ، وتنمية المناطق الساحلية ، والطاقة الشمسية ، والموارد غير الطبيعية للطاقة .

٨ - تبادل الخبرة والتركيز على أفضلية استخدامها ، وتفادى تكرار المعاملات الواردة على تكنولوچيا سبق شراؤها بواسطة إحدى الدول الإسلامية .

٩ - يجب أن تحدد كل دولة إسلامية أولوياتها البحثية حتى يتسنى اعداد برامج التعاون الإقليمى وتنفيذها حسب الاحتياجات الحقيقية لكل دولة وقدرتها الفعلية فى الاسهام فى جهد جماعى ، مما يسمح لكل الأطراف بأداء مهامها بنجاح فى اطار برنامج تعاونى .

١٠ - انشاء « صندوق إسلامى للبحوث العلمية والتكنولوچية » يكون على صورة جهاز مشترك بين الدول الإسلامية ويعمل على النهوض بالتعاون العلمى والتكنولوچى ، واتخاذ التدابير الفعالة لإزالة العوائق ، التى تعترض مسيرة التنمية العلمية والتقدم الحضارى .

١١ - عقد « مؤتمر دائم » بصفة دورية ، يضم رؤساء هيئات وضع السياسات العلمية والتكنولوچية فى الدول الإسلامية ، تكون مهمته التخطيط للتعاون والتنسيق الاقليمى فى مجال رسم السياسات العلمية والتكنولوچية ، والتخطيط للتعاون والمساعدة الدوليين ، والعمل على توفير الاستقلال التكنولوچى ، وتحقيق التكامل العلمى والتكنولوچى على مستوى العالم الإسلامى .

١٢ - اقامة مركز التدريب الاقليمية فى المجالات ذات الاهتمام الخاص بكل منطقة .

١٣ - إنشاء نظام إسلامى لجوائز علمية رفيعة تقديراً لأعمال البحوث العلمية والتكنولوچية التطبيقية والمتميزة والاكتشافات العلمية الرائدة التى تخدم الأمة الإسلامية .

٣/١١ - السياسة العلمية والتكنولوچية على المستوى الدولى :

• ومن أهم ركائزها ما يلى :

١ - تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ، ووكالاتها المتخصصة المعنية بالعلم والتكنولوچيا ، وذلك عن طريق المشاركة الفعالة فى المؤتمرات والندوات الدولية ذات العلاقة بنقل التكنولوچيا ، والمشاركة مع الدول المتقدمة فى برامج البحث والتطوير ، بغرض خلق قاعدة علمية تستطيع الدخول فى التكنولوچيا الحديثة .

٢ - الوصول إلى حوار أكثر فاعلية مع الدول المتقدمة فى مجالات نقل وتنمية التكنولوچيا ، وتوفير شروط أكثر ملائمة لنقل التكنولوچيا بواسطة الشركات متعددة الجنسية ، ذلك عن طريق تعزيز القدرات التفاوضية للدول الإسلامية فى مراحل اقتناء التكنولوچيا المتقدمة .

- ومن المؤكد أن التكنولوچيا ستهيىء الفرصة لبعض الدول الإسلامية التى هى على أهبة الانطلاقة التكنولوچية ، أن تتخطى عدداً من أطوار التنمية التكنولوچية ، وبالتالى يتحول المجتمع الإسلامى إلى مجتمع تكنولوچى يكسبه العديد من الخصائص التى لا يمكن تجاهلها ، والتى من أهمها :

- يوفر على المجتمع الإسلامى الكثير من الوقت الذى يحتاجه إذا أراد ابتكار ما يحتاجه من تكنولوچيا ضرورية لمتابعة تطوره الاقتصادى أو الاجتماعى .

- يفتح أمامه إمكانية جديدة لمتابعة التطور فى مشاريع الأبحاث العلمية أملاً فى تطوير تكنولوچيا محلية لسد فجوة التكنولوچيا تدريجياً .

- يسمح باقتناء التكنولوچيا إما غير المتوفرة أو المتفوقة على تلك السائدة محلياً .

- يساعد على الحد من مشكلة البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل جديدة .

١٢ - أبعاد التقدم العلمى والتقنى الراهن :

- لقد ارتكز تقسيم تطور المجتمع البشرى إلى مراحل على مجموعة من المعايير [١٩] التى من أبرزها :

١ - النمط السائد فى توظيف الموارد البشرية .

٢ - النمط السائد فى توظيف بقية الموارد الرئيسية للمجتمع .

٣ - القاعدة الفكرية للتكنولوچيا .

- والمعيار الأخير هو الذى يهمنا الحديث عنه هنا ، فقد تشكلت القاعدة الفكرية التكنولوچية فى أولى مراحل التطور « مرحلة المجتمع الزراعى » من حصيلة التجربة والخطأ ومن المهارات الحرفية المكتسبة .

- وتأسست تلك القاعدة فى ثانى مراحل التطور « مرحلة المجتمع الصناعى » على العلم بفروعه المختلفة .
- أما المرحلة الثالثة التى يحملها لنا المستقبل والتى بدأت بشائرها فى الظهور وهى « مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة » فإن قاعدتها الفكرية تقوم على نظرة للعلم بصفة خاصة والمعرفة الإنسانية بصفة عامة . فهى نظرة تسعى لاكتشاف أوجه الشبه والتلاقى بين الفروع المختلفة للعلم بمفهومه التقليدى لتخلص منها بالعموميات التى تربطها سوياً وتشكل منها رؤية أكثر شمولاً للواقع . وهكذا ظهرت إلى الوجود منذ الخمسينات رؤى علمية جديدة مثل علوم السيبرناطيقاً ، ونظرية المنظومات العامة ، والمعلوماتية .. وغيرها . ولعل أبرز ما يميز تلك الرؤى هو طبيعتها فى التعدية للتخصصات العلمية وأيضاً التخصصات المتداخلة التى لا تعترف بالحدود التقليدية لفروع العلم أو ثقافة الإنسانيات والثقافة العلمية وثقافة الطبيعيات لتنشىء اطاراً موحداً لثقافة الإنسان .
- وعصر العلم بصورته الراهنة لا يزيد عن قرنين أو ثلاثة وإن كانت هناك ارهاصات سابقة فى مكتبة الإسكندرية وأثينا والحواضر الإسلامية . ولكن سرعة النمو العلمى فى الأعوام الأخيرة قد أصبحت تتزايد عاماً بعد عام بسرعة لوغاريتمية . فقد أصبحت المعلومات فى أغلب ميادين البحث العلمى تتضاعف كل عشر سنوات وربما أقل من ذلك بكثير . أى أن ما تحصله البشرية فى أى عشر سنوات يساوى ما حصلت عليه فى ما سبق من تاريخها [٢٠] . وسيظل هذا المعدل فى ازدياد مستمر بحيث سيحتاج الإنسان سيحتاج إلى مضاعفة معرفته بالعلم عند نهاية هذا القرن إلى فترة لا تزيد عن خمس سنوات .
- كذلك فإن عدد العلماء يتزايد بمعدل مذهل ، فأشد الإحصاءات تحفظاً تقول أن عدد العلماء الذين يعيشون الآن بيننا يساوى ثلاثة أرباع مجموع العلماء الذين عاشوا على هذه الأرض منذ بدء التاريخ البشرى [٢١] كما سبق التنويه بذلك .
- وقد وافق هذا النمو الهائل فى العلم ، نمواً تقنياً هائلاً أيضاً يتجلى بوضوح فى التحول السريع من البحوث العلمية النظرية إلى التطبيقات الإنتاجية التقنية . فالمسافة الزمنية التى تفصل بين ظهور نتائج البحث النظرى وبين اكتشاف تطبيقاته العلمية قد قلت إلى أبعد حد .

• وعند فحص الخصائص الهامة للتقدم العلمى والتكنولوجى المعاصر لابد لنا أن نتناول ظواهر أساسية تتمثل فى التالى [٢٢] :

الظاهرة الأولى : الاتجاهات العالمية السائدة :

وتتجسد فى القضايا التالية :

١ - التكنولوچيا والتنمية : حيث أن التكنولوچيا تلعب دور جسر بين العلم والبحث العلمى والمجتمع ، وتقوم لتوحيد مجالات المعرفة المختلفة ، وتضفى على البحث العلمى والتعليم العالى طابع التطبيق بدلاً من أن يظلا مقتصرين على الطابع النظرى، كما أن التكنولوچيا تطرح بدورها أدواراً أخرى ، مثل حل المشكلات ، واتخاذ القرار ، وتذويب الفارق الزمنى بين اكتشافها عالمياً واستيعابها محلياً .

٢ - تكامل العلوم : أى ضرورة تكامل العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية ، كما أنه يجب دائماً التوازن بين النمو المتزايد لأحد التخصصات وتقاطعه مع باقى التخصصات الأخرى .

٣ - الجانب البيئى : ويشمل استغلال الموارد الطبيعية ، وعلاج الأزمات الناتجة عن التصنيع والطاقة والاستهلاك والأمراض سريعة الانتشار ، وغير ذلك من قضايا البيئة المتعددة .. وكذلك ترسيخ مبدأ التنمية المستدامة التى تحفظ مكانة كريمة لعيش الأجيال القادمة .

الظاهرة الثانية : سمات غالبة للتقدم العلمى والتكنولوچى الراهن :

وتتجسد فى التالى :

١ - أنه يحدث بسرعة وبمعدلات متسارعة وبالتالى القيمة العالية للزمن .

٢ - يؤدى إلى مزيد من ترابط العالم وتداخله ، أى المزيد من السير إلى تكوين المجتمع الدولى ثم العالمى .

٣ - يؤدى إلى ازدياد المخاطر على الجنس البشرى وخاصة البيئة ، والعوامل الوراثية ، وتهديد الحروب .

٤ - يؤدى إلى تقسيم دولى جديد للعمل والاقتصاد العلمى .

٥ - يقود إلى ارتياد مجالات رائدة وجديدة فى العلوم الأساسية بدءاً من نواة الذرة وحتى اكتشاف الفضاء بغية الوصول إلى النظرية الموحدة للكون ونشأته .

٦ - الاستثمار المكثف فى البحوث والتطوير والابتكار والتركيز على التكنولوجيات المستحدثة .

٧ - يقود كل ذلك إلى ازدياد أهمية دور المعرفة العلمية والتكنولوجية ، ومكانة ثورة المعلومات كأحد أهم الموارد الاقتصادية . وسمات هذا المورد هى : أن مصدره العقل الإنسانى ، وأنه متجدد وغير ناضب ، ويتداوله الناس ويشتركون فيه ، ويمكن نقله بسرعة فائقة محلياً ودولياً .

٨ - أن حروب المستقبل ستكون حروباً من نوع جديد تعتمد فى المقام الأول على القدرات العلمية والتكنولوجية ، وعلى القدرات الاقتصادية فى المقام الثانى ، وعلى القدرات العسكرية فى المقام الثالث ، بل وستعتمد هذه الأخيرة فى معظمها على النوعين الأول والثانى من القدرات .

٩ - يتوقف مدى التحول التكنولوجى المنشود على عدة عوامل منها :

(أ) النمو الذى لا يقاوم للمعرفة العلمية .

(ب) توسع القوة الدافعة داخل التكنولوجيا ذاتها ، والتى تقود إلى الزيادة المضطردة للاختراع .

(جـ) التنافس على الأسواق بين المؤسسات والشركات الإنتاجية والخدمية .

(د) الازدياد المستمر فى الطلب الاستهلاكى الذى يتم حفزه بواسطة دخل الأفراد ، والتنافس التجارى ، وانتشار المعرفة والتعليم .

(هـ) يضاف إلى ذلك أن نمو وتوزيع سكان العالم يحتاج ويحدد فى آن واحد أبعاد وطبيعة التغير التكنولوجى الحادث ، وأين وكيف يتم تنفيذه .

الظاهرة الثالثة : الإنتاج الجديد للمعرفة :

• لا شك أن هناك شكل جديد لإنتاج المعرفة آخذاً فى النشأة والصعود جنباً إلى جنب مع الإنتاج المعرفة فقط على ماهية نوع المعرفة المنتجة فقط ، ولكن أيضاً على الكيفية التى يتم بها إنتاجها ، والمحيط البيئى الذى يتم فيه مواصلة هذا الإنتاج ، والطريقة

التى ينظم بها ، ونظم المكافآت التى يطبقها وآليات ضبط جودة المنتج ، وهذه الخصائص الاجتماعية لإنتاج المعرفة مبنية ومترابطة باتساق جيد فى حالة العلوم المنظمة كالفيزيقا والكيمياء ، وعلوم الحياة على سبيل المثال . ويسلم المتخصصون بها كنماذج معيارية لإنتاج المعرفة الصحيحة فى كافة العلوم . وذلك إلى الحد أن العلوم الاجتماعية والإنسانية تحاول تقليد العلوم الطبيعية ، وأن أنساقاً اجتماعية مماثلة قد تمت صياغتها للحكم الملائم فى إنتاج المعرفة فى هذه المجالات أيضاً .

- ويرى الباحثون فى الموضوع [٢٣] أن هناك ضرورة للتمييز بين الشكل الجديد لإنتاج المعرفة والذين يطلقون عليه « الشكل رقم ٢ » عن الشكل التقليدى الشائع «الشكل رقم ١ ». ووجهة نظرهم فى هذا الشأن أنه بينما لا يجب أن يحل الشكل رقم ٢ محل الشكل رقم ١ ، فإن الشكل رقم ٢ مختلف تماماً عن الشكل رقم ١ وغالباً فى كافة الوجوه . فالشكل الجديد يعمل داخل اطار تطبيقى ، والذى يرى أن المشكلات فى الموضوع ليست قائمة داخل اطار التخصص أو المجال العلمى ، بل هى عابرة للتخصصات أو المجالات العلمية أكثر منها حالة منفردة أو متعددة المجالات . ويتم تنفيذ الشكل الجديد بصور لا تخضع لنسق المراتب المتسلسلة أو لقواعد التسلسل الهرمى ، ومصحوباً بتباين الخواص والعناصر . لذلك تكون هذه الصور ذات صفة عابرة للتخصصات العلمية . ومن خصائصها الهامة أيضاً أنه لا يتم تأسيسها داخل النظم الجامعية بصفة أولية .

- ويتضمن الشكل رقم ٢ تفاعلاً وثيقاً بين العديد من الفاعلين خلال عملية إنتاج المعرفة ، بمعنى أنه يمكن تعليل هذا الإنتاج اجتماعياً أو أن له مسئولية اجتماعية واضحة . وإحدى النتائج المنطقية لهذا التغير فى إنتاج المعرفة هو أن الشكل رقم ٢ يستخدم ويستفيد على نطاق واسع من معايير حكم ضبط الجودة ، وأن عملية إنتاج المعرفة أصبحت أكثر قدرة على العمل والاستجابة بسرعة مناسبة .

- ومن التحليل الواعى للقضية المطروحة نجد أن مجموعة الخصائص التى يمكن استغلالها لتسمح للاختلافات أن تحدد بوضوح إلى حد ما بين الشكل رقم ١ والشكل رقم ٢ يمكن تلخيصها فيما يلى :

(أ) تتحدد المشكلات فى الشكل رقم ١ ويتم حلها فى نطاق الحكم بواسطة علماء الهيئة الأكاديمية غالباً ، ثم بواسطة ضرورات منافع جماعات معينة . وعلى العكس من ذلك فإن الشكل رقم ٢ يتم تحقيقه فى نطاق التطبيق والاستخدام المقنن .

(ب) يحدث الشكل رقم ١ فى كل فرع من فروع العلوم كل على حدة ، بينما الشكل رقم ٢ هو بطبيعته عابر فيما بين هذه الفروع .

(جـ) أنه بينما يتميز الشكل رقم ١ بخاصية التجانس فإن الشكل رقم ٢ يتميز باختلاف العناصر والخواص .

(د) نجد أن الشكل رقم ١ من حيث التنظيم يتبع التسلسل الهرمى ويميل إلى الاحتفاظ بشكله بينما الشكل رقم ٢ مختلف الأصول والتسلسل وهو عابر للتخصصات والفروع العلمية ومرحلى فى نفس الوقت .

(هـ) أن كلا من الشكلين يستخدم نوعاً مختلفاً لضبط الجودة .

(و) نجد أن الشكل رقم ٢ مقارنة بالشكل رقم ١ هو أكثر فى المحاسبة الاجتماعية والارتداد على نفسه اجتماعياً ، حيث أنه يشمل مجموعة أوسع من الممارسين ، وغالباً ما تكون أوضاعهم مؤقتة ، وذات طبيعة متنوعة ومختلفة ويتعاونون معاً فى حل مشكلة محددة فى نطاق معين وذا صفة محلية .

- ويمكن القول بصفة عامة أن هناك خصائص محددة مرتبطة بالنوع الجديد لإنتاج المعرفة ، وأن هذه الخصائص تمتلك ترابطاً والتحاماً كافيين بحيث يمكن أن يطلق عليها شكل جديد من الإنتاج . وأصبح الشكل رقم ١ هو شكل إنتاج من خصائص بحوث المعرفة العلمية المؤسسية بدرجة كبيرة فى الجامعات ، بينما يتميز الشكل رقم ٢ بأنه عابر للتخصصات العلمية ومؤسس فى نظام يتصف بدرجة كبيرة بعدم التجانس والمرونة فى التوزيع الاجتماعى .
- ومع ذلك ينشأ ويبرز الشكل رقم ٢ بجانب الهيكل الأكاديمى التقليدى للعلم والتكنولوجيا المعروف بالشكل رقم ١ . وفى الحقيقة هو ثمرة أو شىء متولد منه ولكن كما هو واضح من الخصائص سالفة الذكر هما متناقضين ، والاثنين ببساطة مختلفين تماماً ، ولكل مجموعته الخاصة من الأنماط الفكرية والاجتماعية .

- ولا شك أن ظهور الشكل رقم ٢ إنما يخلق تحديات لمختلف الحكومات ، فالمؤسسات الوطنية ذات العلاقة تحتاج إلى سريان اللامركزية فى الإدارة حتى يمكن الوصول إليها والتعامل معها بصورة أكثر مرونة . وتستطيع الحكومات من خلال سياساتها المعقولة تعزيز التغير المنشود فى هذا الاتجاه . ويمكن أن تكون هذه السياسات أكثر فعالية إذا تلاقت وتزامنت لتصبح أكثر الوسطاء نشاطاً وتحمساً فى مباراة إنتاج المعرفة ، والتى تشمل بالاضافة إلى مصالح وطموحات الأمم الأخرى مراعاة سياسات المؤسسات فوق الوطنية مثل سياسات التكتلات الإقليمية والاقتصادية المختلفة .

- ولا شك أن فعالية قابلية الحكومات لعمل الوساطة والسمسرة إنما يشكل الآن أساس المنافسة لأنظمة الابتكار الوطنية . وسوف ينعكس هذا فى اتجاهين معاً ، أولهما من حيث قابلية الحكومات للاشتراك فى إنتاج المعرفة الجديدة التى ربما تحدث فى أى مكان فى العالم ، وثانيهما من حيث براعتها فى حوزة هذه المعرفة ومواءمتها مع نظمها الابتكارية .

الظاهرة الرابعة : تحديات العصر وبيئة التقدم العلمى والتقنى :

- لا يمكن دراسة أى ظاهرة سياسة أو علمية أو تقنية بمعزل عن بيئتها الداخلية والخارجية التى نشأت واستمرت فى نطاقها . وتتضمن البيئة الداخلية الجوانب الخاصة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . أما البيئة الخارجية فتشمل ظروف وأوضاع المستويات الاقليمية والدولية والعالمية المحيطة بالمجتمع الذى نشأت فيه الظاهرة موضوع البحث . وهنا لابد من التركيز على تدفقات خارجية خمسة ذات تأثير مباشر على الأوضاع الداخلية وهى التدفق السكانى ، والتدفق المادى ، والتدفق المالى ، وتدفق المعلومات (التكنولوچية والثقافية والأفكار السياسية) ، والضغوط الخارجية (مصالح الدول العظمى والشركات متعددة الجنسية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية) .

- ولا شك أن هناك أيضاً مجموعتين من العوامل الداخلية والخارجية التى تتحكم فى عمليات تنمية العلم والتكنولوچيا فى أى قطر من الأقطار وتسخيرها لصالح التنمية فيه . فالعوامل الداخلية ترجع إلى ظروف منشأ العلم والتقدم التكنولوجى فى ذلك القطر ، ومدى اندماج العلم والتكنولوچيا معاً من جهة واندماجهما مع المجتمع من جهة

أخرى ، ثم مدى كفاءة الاطار العام والبيئة التى يتم فيها ذلك الاندماج ، والقدرة على التغلب على المعوقات والعقبات التى تعترض تحقيق كفاءة وفعالية هذا الاندماج والتفاعل . أما العوامل الخارجية فهى ذات نوعين ، يرتبط أولهما ببنية العلاقات الدولية للقطر ، ويتجسد ثانيهما فى العوامل التى ترتبط بالمتغيرات الدولية نفسها .

- هناك وبكل تأكيد تحديات العصر التى تواجه كل المجتمعات وخاصة مجتمعات الدول النامية وتؤثر تأثيراً بالغاً على تقدمه العلمى والتكنولوجى وتشمل العناصر التالية :

١ - انفجار سكانى مركز فى العالم الثالث - مصحوب بضغط اقتصادى وتكدس سكانى مع هجرة من الريف إلى الحضر ، وبطالة وتخلف وعشوائيات وقلق .

٢ - انفجار رهيب فى المعرفة ، وتطور تكنولوجى أحدث تغييراً فى مستويات الحياة .

٣ - ازدياد فى سرعة التطور وأنماط الاستهلاك .

٤ - ثورات اجتماعية من خلال تطور وسائل الإنتاج انتهت إلى ثورة المعلومات .

٥ - تطور وسائل الإنتاج وسبل الخدمات الاقتصادية مرتفعة العائد .

٦ - ظاهرة القرية العالمية وانكماش المسافات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب .

٧ - تطور الخصائص والنمط السكانى فى العالم النامى والعالم المتقدم .

٨ - تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاته وسلوكه .

٩ - اختلاف الحضارات والثقافات وشحوب الهوية القومية .

١٠ - التوجه نحو التكتلات العملاقة والتجمعات الاقتصادية لمن يعملون لمستقبل أفضل .

١١ - التحول إلى العصر الكونى وضعف السيادة الاقليمية والوطنية .

١٣ - رؤية مستقبلية للتقدم العلمى والتقنى :

- تشتد الحاجة فى عالم اليوم إلى توافر النظرة المستقبلية لجوانب حياتنا الراهنة بكافة أبعادها الحضارية ، والتى يحركها أساساً التطور السريع للتقدم العلمى والتكنولوجى

بأبعاده الايجابية والسلبية ، وآثاره المحلية والاقليمية والدولية . وهو الأمر الذى قاد منذ العقد الماضى إلى أن تظهر إلى الوجود ، وبوضوح تام ، صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الشاملة والسياسات الوطنية العليا والعامة فى ضوء انعكاسات واحتمالات الثورة العلمية والتكنولوچية المعاصرة ، وعلاقاتها بالتركيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى مختلف الأمم والبشرية جمعاء .

- وتشير إحدى الوثائق التى قدمها سكرتير عام الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة فى مايو ١٩٨٩ (٢٤) إلى أن قضايا البقاء فى القرن الحادى والعشرين ذات العلاقة بالتنمية المستدامة تتمثل فى التالى :

١ - لا شك أن ضغوط النمو والتنمية على المحيط الحيوى تحتمل تركيزاً شديداً على المستوى الدولى . وكذلك مسئولية الحاضر عن مستقبل الأجيال القادمة ، وتوزيع تلك المسئولية ، واحتمالات تعرض مستقبل التنمية للخطر وكذلك المجتمع الصناعى أو حتى العنصر البشرى بأكمله .

٢ - إمكانية تحقيق تنمية مستدامة ومتوائمة بيئياً واجتماعياً .

٣ - قضايا النمو السكانى ، والتحضر ، والهجرة الدولية ، والتوظف والبطالة ، والمأوى، والأمن الغذائى ، والصحة ، والطفولة .

٤ - الطاقة والموارد الطبيعية .

٥ - الاعتماد على التغير التكنولوچى وآثاره المتوقعة .

٦ - الكوارث الاجتماعية وخاصة المخدرات ، والإيدز ، والإرهاب .

٧ - تحقيق السلام وزوال الحروب الكبرى .

- وإذا اتسعت الرؤية للتنبؤ بالمستقبل القريب فإنه سيزداد الاعتماد فى عصر ما بعد الصناعة على أجهزة الاستشعار والقياس الدقيق والتحكم والذكاء الاصطناعى ومنظومات الخبراء (برامج) بل سيصل الحد إلى تشخيص الأعطال والأمراض بأجهزة ذكية تلعب فيها الالكترونيات الدقيقة دوراً متعاظماً ، وتعتمد على المعلومات الدقيقة واللحظية لإمكان التحكم سريع الاستجابة .

- وأصبح يظهر كل يوم مع تقدم العلم عدد جديد من المواد المخلقة التى تتسم خواصها بقدرات عالية ، فظهرت الألياف الصناعية والضوئية والمتراكبات والخزفيات مفرطة الموصلية الكهربائية والعازلات الحرارية وأصبح التخلص من القديم ظاهرة طبيعية نظراً لارتفاع تكلفة الصيانة واتجاه المنتجين لاغراق الأسواق بسلع جديدة رخيصة ومصممة بحيث يستبدل الجزء التالف بآخر جديد وبدون اصلاح ، وينتج من كل حالة مزاجية - تؤثر على السلوك - للتخلص من الأشياء ، بل وتتطلب التغيير للجديد وتتولد حاجات جديدة وأنماط من الاستهلاك لم تكن معرفة من قبل .

- نتحدث الآن عن السيارة التى تستغرق ثوان لتصل سرعتها إلى ٢٧٥ كم/ساعة ، ويستغرق الصاروخ ثمانى دقائق لتصل سرعته إلى حوالى ٥٠ ألف كم/ساعة ، ونتحدث حالياً عن طائرة تبلغ سرعتها فى أوائل القرن القادم أكثر من خمسة أضعاف سرعة الصوت (فرط صوتية) وتحتاج هذه الطائرة إلى مواد جديدة وتكنولوچيا جديدة، بل ومبادئ جديدة فى التصميم ... إن القليل من تكنولوچيا القرن القادم موجود الآن ، سواء كفكر أو على لوحات الرسم وفى المعامل ، ومن أمثلة ذلك :

١ - طيران مفرط الصوتية (أعلى من خمسة أضعاف سرعة الصوت) .

٢ - مواد مختلقة (من صنع الإنسان) جديدة كالألياف الضوئية والبللورات السائلة وألياف الكربون والخزفيات مفرطة الموصلية الكهربائية وخلايا الوقود والبللورات ، والقاطرات التى ترتفع فوق وسادات مغناطيسية .

٣ - الميكروالكترونيات وأجهزة وبرامج الواقع الافتراضى والمحاكيات والكمبيوتر فى أجياله المتقدمة للتعرف على الأبعاد الثلاثية والصور والأصوات والتعامل معه باللغة العادية دخولاً إلى استخدام الفوتون - والمواد الحيوية وتكنولوچيا النانو (التصغير الشديد) والذكاء الاصطناعى والمحاكيات والميكروميكانيكيات والتركيب الاختيارى الانتقائى للمواد .

٤ - هندسة الجينات والتكنولوچيا الحيوية بآفاقها التى يصعب تصورها .

٥ - تزايد استخدام الطاقة والبحث عن مصادر جديدة والبحث عن التحكم للإندماج النووى .

٦ - تزايد إنتاج وتوليد المعرفة واكتشافها من الخزان اللانهائى (الكون) والاعتماد على المعرفة فى الإنتاج وتوليد السلع والخدمات .

٧ - الاتصالات اللحظية عبر الأقمار الاصطناعية والتليفون المحمول والتليفزيون التفاعلى والمنظومات التى تسمح بالحوار عبر المحيطات صوتاً وصورة .

٨ - تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية عابرة الحدود والتجمعات الاقتصادية .

١٤ - التحديات الأساسية لصانعى سياسات التنمية العلمية والتكنولوجية فى الدول النامية فى ظل المتغيرات والإتجاهات الدولية :

• ومن المهم هنا قبل التعرف على بعض التحديات والمشكلات الرئيسية التى تواجه تعبئة قدرات العلم والتقنية لتحقيق أهداف التنمية خلال العقود القليلة القادمة ، ضرورة فحص والتعرف على التغيرات والاتجاهات الرئيسية فى الوضع الدولى ، والتى من شأنها أن تحدث تغييراً أو تعديلاً فى مجرى جهود التنمية بصفة عامة . ولا شك أن ذلك سوف يوفر معرفة ومراجعة موجزة للاتجاهات الرئيسية فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية والتكنولوجية ، وهو الأمر الذى يوفر فرصة الرؤية اللازمة للتعرف على التحديات الأساسية التى ستواجه صانعى السياسات العلمية والتكنولوجية فى الدول النامية .

• ومهما كان مستوى التنمية العلمية والتكنولوجية فى تلك الدول ، فسوف تتأثر إيجاباً أو سلباً بالتقدم الحادث فى التكنولوجيا الجديدة ، كما سبق إيضاحه . فهناك من دول العالم سيُنتج ويُصدر مثل هذه التكنولوجيات ، بينما هناك بعض دول أخرى سوف تقوم بمواءمتها وإدخال تعديلات عليها ، وغالباً ما تقوم هذه المجموعة من الدول بإتباع الطريق الجذاب والأكثر عطاءاً وكسباً ، وهو طريق مزج هذه التكنولوجيات الجديدة مع التكنولوجيات التقليدية لديها .

• أما المجموعة الثالثة من الدول فسوف تكتفى بأن تقوم بإستيراد واستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة لتساعدها فى تحقيق برامج تنميتها . وبإختصار شديد تحتاج كل الدول الآن أن تبدأ فى تقويم وتحديد أفضل الطرق لتعظيم المكاسب والفوائد المتاحة من وراء هذه التكنولوجيات والتقليل قدر المستطاع من آثارها السلبية .

- ويندرج هنا أيضاً مجموعتان أساسيتان من التغيرات المتوقعة : المجموعة الأولى خاصة بعمليات توليد المعرفة ، والثانية تختص بعمليات الابتكار .

- ولا شك أن الأسلوب السائد في الوقت الحاضر في إنتاج المعرفة هو إتباع أسلوب وطريق العلم ، وأن القيام بالبحوث العلمية قد خضع لتغيرات عديدة نتيجة التقدم التكنولوجي. كما أصبح العلم يرتبط أكثر فأكثر بالتكنولوجيات والإنتاج لدرجة أنه في بعض المجالات الجديدة لا يمكن حقيقة التمييز أو الفصل فيما بينها .

- ومن هنا فإن فكرة القيام بالبحوث الأساسية غير المهدفة ، وكذلك عزلة العلماء بأعمالهم عن الاهتمامات العالمية آخذة في التغيير بشكل سريع خصوصاً وأن التفاعلات والروابط بين العلم والتكنولوجيا والإنتاج في تصاعد وتكاتف كبيرين . ويقود هذا الاتجاه في الدول المتقدمة وبشكل سريع إلى إنتشار ظهور تنظيمات مؤسسية جديدة للعمل العلمي تشترك فيها الجامعات والمعامل الحكومية والصناعة . ولا شك أن التكاليف المالية العالية للمعدات والأجهزة العلمية في بعض المجالات العلمية تفرض ضرورة إجراء ترتيبات للتعاون فيها بين أصحاب المشروعات والدول . كما أن التهجين المشترك بين الأنظمة والفروع العلمية المختلفة قد جعل من الضروري ابتكار طرق جديدة لتكامل العمل في المجالات المتنوعة للبحث والتحقق العلمي ، وحتمية تنظيم الأداء والواجبات البحثية بين الفرق البحثية متعددة التخصصات .

- أما عمليات الابتكار التكنولوجي فقد أصبحت وبصورة متزايدة خاضعة إلى منهج منظومي متكامل . فلكي يتم الابتكار وخاصة في الدول المتقدمة . نجد من الضروري أن توضع معاً عناصر ومكونات تكنولوجية عديدة ومتنوعة ، وتشترك في العمل مؤسسات متنوعة أيضاً (مثل المكاتب والهيئات الاستشارية وموردي الاحتياجات ، والوكالات الحكومية ، والهيئات القانونية ، والبنوك ... وغيرها) بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف الابتكار ، وتزيد من الاحتياج للقدرات الإدارية ، وتجعل من دعم الحكومة لنشاطات الابتكار أمراً هاماً وحيوياً .

- ويسير بالتوازي مع هذا التقدم في المجالات التكنولوجية وخاصة في الدول الصناعية ، الاعتراف المتزايد بأهمية التراث التكنولوجي للدول النامية ، والحاجة إلى تعظيم الإفادة

للدرجة القصوى من التكنولوجيات المتاحة فيها - من التقليدية إلى عالية التقدم - من أجل تحقيق التنمية . ومن هنا إنبثقت بعض المفاهيم الجديدة مثل « إدارة التكنولوجيا متعددة الجوانب » و « المزيج التكنولوجى » كمكونات أساسية فى تصميم وتنفيذ السياسات العلمية والتكنولوجية اللازمة لأغراض التنمية .

١٥ - آثار مجالات العلم والتكنولوجيا الجديدة والناشئة على الدول النامية :

- إن سرعة واستمرار خطى التطورات العلمية والتكنولوجية لابد وأن يترتب عليها أثر كبير على البلدان الإسلامية والدول النامية ، فهذه التطورات المتعددة التخصصات والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، تحمل فى طياتها تحولاً كبيراً فى النواتج والعمليات ، وكذلك فى الظروف التنافسية فى شتى القطاعات . ومن الضرورة بمكان ، العمل فى بلدان معينة على تحقيق المستوى الأمثل للآثار النافعة لهذه التطورات وتقليل آثارها السلبية إلى أدنى حد ممكن . كما ينبغى لمنظورات السياسة العامة أن تُحدّد وتُترجمَ إلى سياسات وخطط وبرامج محددة لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية فى هذا الصدد .
- وإن الأثر الشائع الذى تخلفه مجالات العلم والتكنولوجيا الجديدة والناشئة فى البلدان الإسلامية والنامية يطرح قضايا تمثل تحدياً لتلك البلدان ، نظراً لأن هذه التطورات تخلف أثراً مباشراً على القدرة الإنتاجية التنافسية ، وعلى ظروف العمالة والعمل ، وعلى التجارة الدولية من خلال الاستعاضة بالمنتجات والمواد الجديدة ، وعلى البيئة ، بالإضافة إلى تأثيرها على التعليم والصحة والاتصالات وأسلوب الحياة العام . ومن المرجح أن تفضى زيادة استخدام الإلكترونيات الدقيقة ، المنطوى على زيادة التشغيل التلقائى والكفاءة ، إلى فقدان الميزة النسبية التى توفرها الأيدى العاملة الرخيصة فى البلدان النامية ، مما يجعل العمليات الانتاجية الموجودة حالياً من مخلفات الماضى . ويمكن أن يفضى هذا بدوره إلى مزيد من إعادة توزيع الثروة لصالح البلدان التى تستخدم تكنولوجيات من هذا القبيل ، وأن يخلف أثراً شديداً على الاتجار فى السلع الأساسية والسلع المصنوعة المصدرة من البلدان النامية . ويرجح أن يكون للتكنولوجيا الإحيائية أثر بعيد المدى لا يقتصر على مجالى الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية بل ويشمل أيضاً المنتجات الدوائية والتعدين ومجالات أخرى . وتسفر التطورات الحادثة فى علوم المواد والهندسة عن إنتاج رفيع الأداء من الخزفيات والمواد المتبلمرة واللدائن المقواة بالألياف

ومساحيق المعادن . ويمكن أن تحدث كلها تعديلاً هاماً فى استخدام ما هو موجود من موارد طبيعية ومواد تستغلها البلدان النامية أو تصدرها . ويمكن أن تكون لتكنولوچيا الطاقة الجديدة أثر كبير فى مجال التخطيط المتعلق بالطاقة وفى تلبية احتياجات المناطق الريفية .

- وبغض النظر عن التطورات الراهنة فى مجالات العلم والتكنولوچيا الجديدة والناشئة ، لا يزال هناك تطور فى المجالات الأحدث للتكنولوچيا « الرائدة » ، أن تتيح التطورات الحادثة فى مجالى الذكاء الاصطناعى والهندسة الوراثية احتمالات لتطوير « رقائق احيائية » ونظم فنية متقدمة وأجيال متقدمة من الحاسبات الإلكترونية فى المستقبل غير البعيد جداً . ولذلك لا تقتصر عملية التكيف التكنولوچى على التكنولوچيات الجديدة القائمة بل تشمل أيضاًالتكنولوچيات التى تبدى لتوها دلائل على اكتساب أهمية كبرى فى المستقبل .

- إن استحداث التكنولوچيات الجديدة بسرعة لم يسبق لها مثيل والتطورات السريعة التى تطرأ على تكيفها واستخدامها ، كلها أمور من مستجدات عقد الثمانينات . ولقد كانت الأشكال الأولية لهذه التكنولوچيات سائدة ومستخدمة فى عقد السبعينيات وذلك فى معظم الحالات فى البلدان المتقدمة النمو . ودخلت فى عقد الثمانينات بعض هذه التكنولوچيات الأسواق فى كل بلد من البلدان النامية تقريباً . وإذ أحست الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه التغييرات المقبلة ، فقد دعت فى قرارها ٣٤ / ٣١٨ إلى إتخاذ تدابير لتنبيه البلدان النامية إلى (الآثار الإيجابية والسلبية) لهذه الاتجاهات فى عمليات التنمية . وتحمل هذه التغييرات العديد من البلدان النامية على إعادة توجيه جهودها فى مجال العلم والتكنولوچيا بشكل رئيسى [٢٥] .

- ولا يوجد موضوع آخر فى ذاكرة التاريخ الحديث أثار هذا القدر الهائل من الآمال والمخاوف مثلما فعل نمو ما هو جديد وناشئ من العلوم والتكنولوچيات . فقد أثرت هذه العلوم والتكنولوچيات بطرق أساسية خلال عقد الثمانينات فى طائفة كاملة من الأنشطة الاقتصادية فى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات . وأوجدت تقنيات ومنتجات ومهارات ، وأثرت على أنماط العمل والفراغ . وهناك آمال فى أن تؤدى هذه العلوم

والتكنولوچيات الجديدة والناشئة إلى تعزيز إمكانات النمو ، وتشجيع الاستقلال الذاتى وإحلال اللامركزية ، وتحسين مستوى المواهب والمهارات ، وتقليل حالات الكدح . ولا تزال توجد أيضاً مخاوف مؤسسية على نحو جيد من إهدار القيم الإنسانية ، وإلحاق الضرر بعمليات الطبيعة ، وتوسيع نطاق حالات التفاوت فى المجتمع ، وتقليل خلوة الفرد وحرية تفكيره . وتقوم هذه المشاعر على ملاحظة الاتجاهات وتوقع سيناريوهات ممكنة . وسيتأثر تحقيق هذه الآمال والمخاوف فى نهاية المطاف إلى حد كبير بالطرق التى تستطيع المجتمعات تنظيم أنفسها بها .

- بيد أنه قيل أن آثار ما هو جديد وناشئ من العلم والتكنولوچيا على البلدان النامية لن تكون بالضرورة هى نفس الآثار التى أحدثتها على البلدان المتقدمة النمو . ولذلك فإن على البلدان النامية أن تقوم ، فرادى وجماعات ، بإجراء تقويمها المستقل للآثار النافعة والضارة لما هو جديد وناشئ من العلم والتكنولوچيا . وعليها إيضاح خياراتها فيما يتعلق بجوانب العلم والتكنولوچيا الجديدة والناشئة التى تستطيع أن تشترك فيها بقوة وأسبابها لذلك ، والتكنولوچيات التى سوف تقتنيها بأى ثمن والتكنولوچيات التى ستغفلها ، والابتكارات التنظيمية اللازمة لذلك . والتكيفات التى ينبغى أن تعد لها العدة .
- ويمكن ، من مناظير التنمية ، تحديد فئتين متميزتين من التكنولوچيات الجديدة . إحداهما توجد فيها تكنولوچيات تتميز فيها أعمال البحث والتطوير بكثافات عالية ، وسوف تكون جوانبها الأساسية المتمثلة فى الاختراع والاستحداث متمركزة ، خلال المستقبل المنظور ، فى حفنة من البلدان ، وعلى أحسن الفروض تستطيع معظم البلدان النامية ، بما فى ذلك عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو ، أن تشترك فى التكيف والاستخدام الابتكاريين لهذه التكنولوچيات . وتدخل فى هذه الفئة تكنولوچيات الإعلام والاتصال والتكنولوچيات الفضائية والتكنولوچيات المواد .
- وهناك تكنولوچيات فى الفئة الثانية تتطلب كثافة فى البحث والتطوير ذات نفقات معقولة نسبياً ، وهى تكنولوچيات يمكن لكل بلد تقريباً أن يأمل فى المشاركة فى جوانب عديدة من تطويرها واستخدامها ، وإن كان ذلك على نطاقات وبدرجات مختلفة . وتعتبر التكنولوچيات البيولوچية وتكنولوچيات الطاقة ضمن هذه الفئة .

• ورغم أن المعرفة العلمية الأساسية اللازمة للتكنولوجيات فى أى من هاتين الفئتين يمكن أن تكون متوفرة فى كل مكان (وإن كان قد يخضع لقيود فى المستقبل) فإن ما يجعل هذا التمييز بين الفئتين حقيقياً هو الفروق فى طبيعة رأس المال ، ونسبة الخطر ، والهياكل الأساسية ، وظروف السوق ، والتنظيم الاجتماعى المطلوبة لتطوير التكنولوجيات بصورة فعالة فى هاتين الفئتين . ونظراً للاختلافات الواسعة الموجودة بين هذه العوامل فى البلدان النامية ، سيكون من الضرورى لكل بلد نام (ولبعض البلدان المتقدمة النمو كذلك) أن يختار بدقة أفضل جانب من تكنولوجيات تلك الفئتين وأن ينخرط فى العمل فيه .

١٦ - السمات العامة لواقع البحث العلمى والتطور التقنى فى الدول الإسلامية :

• يمكن تقسيم مجموعة الدول النامية بشكل عام إلى مجموعتين رئيسيتين :

★ الأولى : وتضم دولاً مثل الهند والبرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها التى نجحت بعض الشئ فى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية جيدة ومرتبطة عضوياً بإقتصادها الوطنى ، تتأثر وتؤثر به . وهذه القاعدة فى نمو مستمر وإن تفاوتت معدلات النمو بين هذه الدول من حين لآخر أو تعرضت هذه المعدلات لدورات التقدم والانحسار .

★ الثانية : التى تضم باقى الدول النامية ، فهى تنقسم بدورها إلى قسمين :

- القسم الأول : يضم الدول التى بذلت جهوداً لا بأس بها لتنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية إلا أن هذه الجهود إما أنها لم تكن كافية أو أنها تعثرت ، وكانت النتيجة أن الإنجازات فى معظم هذه الدول لم تتجاوز بناء التجهيزات والمرافق العلمية الأساسية (مثل الجامعات ومعاهد الأبحاث) وتدريب الكوادر العلمية (العلماء والفنيون) . وتعرضت جهود معظم هذه الدول لهزات وانتكاسات متكررة كثيراً ما كادت تلغى كفاءة وفعالية معظم ما تم إنجازه فى المرحلة السابقة بحيث يصبح من الضرورى إعادة بذل الجهود مرة أخرى لتحقيق الأهداف المنشودة .
- القسم الآخر : من هذه الدول النامية فإن مشاكلها الاقتصادية والسياسية لم تسمح حتى الآن ببذل أى جهد يذكر لبناء قدراتها العلمية والتكنولوجية فبقيت على ما هى عليه .

- وتقع الدول الإسلامية جميعها ضمن المجموعة الثانية لهذا التصنيف وأغلبها فى القسم الأول من هذه المجموعة . ومازالت الانجازات فيها تقل بكثير عن الطموحات ، بل وقد لا تتناسب بصورة مرضية مع الجهود التى بذلت والأموال التى أنفقت .

- وتشير إحدى الدراسات الهامة للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى [٢٦] إلى أن للبلدان الإسلامية فى الوقت الحاضر اقتصاديات ضعيفة جداً ، وتعتمد معظم هذه البلدان على تصدير المواد الخام ، والنشاطات العلمية والتكنولوچية فى حدها الأدنى ، والصناعات مستوردة وتعتمد على الغير ، والتعليم والتدريب ضعيفان . والإنتاج منخفض بسبب الافتقار إلى التكنولوچيا الصحية وإلى التطبيق العلمى للمعارف والخبرات . وهناك العديد من القضايا الواجب مواجهتها والتعامل معها فى مجالات اختيار ونقل التكنولوچيا ، وإزالة العقبات أمام بناء واستغلال طاقات المعرفة العلمية والتكنولوچية من أجل التنمية ، وتحقيق التعاون الإقليمى بين الدول الإسلامية .

- وتشير دراسة أخرى عن قضية التخلف العلمى والتكنولوچى فى العالم الإسلامى المعاصر [٢٧] إلى ضعف الطاقات العلمية والتكنولوچية والتى تتجسد فى إهمال دراسات العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوچيا الحديثة ، وبإهمال هذه الدراسات ندرت الخبرات العلمية ، وبندرتها تخلفت الأمة . وتبلغ نسبة العلماء والتقنيين إلى مجموع تعداد السكان فى الدول الإسلامية اليوم رقماً لا يكاد أن يذكر إذا قورنت بنسبتهم فى الدول المتقدمة علمياً وتقنياً ، إذ تتراوح هذه النسبة بين ٢٠ فى المليون (بنجلاديش) و ١٩٠ فى المليون (مصر) ، بينما تتراوح عند غير المسلمين بين ٤٣٠٠ فى المليون (الكتلة الغربية) و ٨٢٠٠ فى المليون (الكتلة الشرقية) ، ويبلغ متوسط تلك النسبة فى الدول النامية بصفة عامة حوالى ١٠٠ فى المليون .

- وفى الوقت الذى تنفق فيه الدول الكبرى ما بين ٢ ٪ و ٤ ٪ من إجمالى ناتجها القومى على عمليات توظيف البحث العلمى من أجل التنمية فإننا نجد إنفاق الدول الإسلامية (كجزء من الدول النامية) لا يتعدى ٠,٣ ٪ ، على ضخامة الدخول القومية فى الدول الكبرى وضآلتها فى الدول النامية ، وعلى ذلك فإن مجموع إنفاق الدول النامية لا يمثل أكثر من ١,٦ ٪ من مجموع إنفاق دول العالم على عمليات البحث العلمى وتوظيفه فى تطوير التقنية .

- بالاضافة إلى ما سبق فإن قيام مختلف المؤسسات العلمية والتقنية فى الدول الإسلامية المعاصرة على أنماط مستوردة قد أدى إلى غرابة هذه المؤسسات فى بيئاتها وغرابة خريجيها ، وإلى العديد من الحواجز الاجتماعية التى حالت بين هذه المؤسسات وبين تحديد أهداف واضحة لها ، كما حالت بين قيام خريجيها بواجباتهم كاملة فى مجتمعاتهم .
- كما أن استمرار الدول الإسلامية فى الاعتماد على جامعات الغرب والشرق فى تكوين طاقاتها العلمية المتخصصة قد حال دون قيام محاولات جادة لتأسيس قواعد ذاتية راسخة للبحث العلمى والتقنية فيها .
- وكذلك كان فى انعدام التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات العلمية والتقنية فى العالم الإسلامى المعاصر ضياع وتشتيت للجهود والأموال الموظفة فى خدمة هذه القضية ، كما كان فى انعدام وجود الحوافز المادية والمعنوية الكافية صرف للناس عن هذه التخصصات ، ومدعاة إلى هجرة كثير من العلماء والتقنيين لمراكزهم ولبلادهم ، وقد أعان على هذه الهجرة للكفاءات العلمية والتقنية عدم توفر وسائل البحث العلمى والتقنى ، والقوى الفنية المساندة والخدمات المكتبية والتوثيقية المتطورة فى كثير من الدول الإسلامية ، فمنذ بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات فقدت الدول النامية قرابة الأربعمائة ألف متخصص رحلوا إلى الدول الصناعية الكبرى ، وتمثل هذه الطاقات المفقودة خسارة سنوية للدول النامية تقدر بحوالى اثنين وأربعين ملياراً من الدولارات .
- أما عن أوضاع الجامعات الإسلامية فإنها باستثناء الجامعات الإسلامية التقليدية مثل الأزهر والقرويين والزيتونة وغيرها من الجامعات الدينية العتيقة . فإن الجامعات الإسلامية فى معظمها حديثة النشأة ، فعمر معظمها لا يتعدى الأربعين سنة . وبلا شك هى نشأة مستعجلة تحت ضغط التوسع الهائل للتعليم الابتدائى والثانوى فى أغلب الدول الإسلامية ، واكتسبت معظم هذه الجامعات طابعها القائم تحت ضغط النمو السكانى الهائل بحيث جعلت الاستجابة الكمية فى الكثير من الأحيان على حساب الاعتبارات الكيفية والنوعية . وهذا ما جعل معظم الجامعات الإسلامية الحديثة عبارة عن محتشدات طلابية تفتقد الشروط الرئيسية التى تسمح للعملية التعليمية بأن تؤدى وظيفتها ورسالتها . فسواء من حيث البنيات أو التجهيزات (المختبرات والمعدات المختلفة) أو من حيث المكون العلمى أو المردودية ، فإن هذه الجامعات ما تزال فى معظمها جامعات تعانى الكثير من مظاهر النقص .

- وعلى الرغم من بلوغ عدد الجامعات فى دول العالم الإسلامى المعاصر أكثر من ٢٢٤ جامعة ، بالاضافة إلى ٣٣٥ معهد علمى عال ، وحوالى ٩٠٠ من مراكز البحوث ، إلا أن هذه جميعها مع هيئات تدريسها وخريجيها لم تتمكن بعد من تحقيق نهضة علمية وتقنية حقيقية تعين على جبر الهوة الكبيرة بيننا وبين الدول المتقدمة فى ذلك .
- وقد بلغ عدد الطلاب المسجلين فى الجامعات والمعاهد العليا بدول العالم الإسلامى فى سنة ١٩٨٥م حوالى الثلاثة ملايين طالب ، أى بما يعادل ٣٧٠ طالباً من كل مائة ألف مواطن تقريباً ، بينما تبلغ هذه النسبة حوالى ثلاثة أضعاف ذلك فى الدول النامية بصفة عامة ، وعشرة أضعافه فى الدول المتقدمة علمياً .
- هذا مع استمرار اعتماد المسلمين على جامعات الغرب أو الشرق فى تكوين طاقاتهم العلمية المتخصصة ، دون محاولات جادة لتأسيس قواعد ذاتية راسخة للبحث العلمى وتطبيقاته فى العالم الإسلامى ، ومع ما يؤدى إليه ذلك من تقويض للقواعد المحلية التى لم تتمكن بعد من ترسيخ جذورها ، فإنه يعرض شباب المسلمين إلى حملات التغريب التى نعانى منها بمرارة اليوم ، وتكفى فى ذلك الإشارة إلى العديد من قيادات الفكر وأصحاب الرأى فى العالم الإسلامى المعاصر - خاصة المتحكمين منهم فى العمليات التربوية والعلمية والإنتاجية .
- ويضاف إلى ذلك انعدام التخطيط والتنسيق والتعاون الفعال بين مختلف المؤسسات العلمية والتقنية فى العالم الإسلامى المعاصر مما أدى إلى تفتيت الجهود وتكرارها فى خطوط قصيرة متوازية فى وقت ندرك فيه أن من عوامل تفوق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوربية هو إتحادها ، وتحركها كتجمع بشرى هائل ، فوق مساحات أرضية شاسعة ، بتخطيط واحد ، وهدف محدد . وندرك أيضاً أن دولاً مثل الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية قد استطاعت أن تحقق قدراً من النجاح فى اللحاق بالركب بفضل الكثافة السكانية العالية التى تتحرك ضمن إطار واحد ، فى تنسيق وتعاون تامين . على حين نجد العالم الإسلامى المعاصر قد تفتت وتباعد ، وتناحر على الرغم من أصالة الوشائج بين أبنائه ، وعمق صلاته . وقد أدى هذا التناحر إلى ذبول المؤسسات العلمية والتقنية فيه ، وإنقسامها بإنقسام الدول التى تتبعها ، إلى مؤسسات تملك القاعدة البشرية القادرة على مسايرة العصر علمياً وتقنياً ولا تملك المال اللازم

لذلك، وأخرى تملك ما يفيض عن حاجتها الفعلية من أموال ، ولا تملك القوى البشرية القادرة على قيام نهضة علمية وتقنية حقيقية . وتتضح أهمية التنسيق والتعاون فى مجال التقنيات المتقدمة مثل الأبحاث النووية ، والتقنيات العسكرية المتطورة والتى تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة ، ولا داعى للتكرار فيها على الإطلاق ، بل من الواجب السعى إلى شئ من التكامل فى كل من الطاقات البشرية والمادية وهى على ندرتها أغلى من أن تهدر هنا وهناك .

١٧ - هجرة العقول والكفاءات :

- لم تحظ ظاهرة العقول والكفاءات عبر الحدود الدولية باهتمام كبير - بالنسبة لقضايا التجارة وإنتقال السلع ورؤوس الأموال - فى الحوارات الدولية الكبيرة التى كانت تجرى على الساحات العالمية والثنائية لتنظيم العلاقات الاقتصادية ، إلا خلال الستينيات ، حين تنبهت الدول النامية إلى مغزى وأسباب الهجرات الكثيفة لمواطنيها من أصحاب العقول والكفاءات إلى دول العالم المتقدم ، وأصبحت الظاهرة قضية ، موضوعها نزيف العقول ، كما أصبحت جزءا لا يتجزأ من المفاوضات العالمية الرامية لتنسيق العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول ، وخاصة فيما بين دول الشمال ودول الجنوب .
- وبمضى الوقت ، ظهرت قضية نزيف العقول فى الأنشطة التفاوضية تحت لواء الأمم المتحدة ، ففى عام ١٩٦٧م أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٣٢٠ فجرت فيه مجموعة الدول النامية المشكلة على المستوى الرسمى عالمياً . كما تناولت هذه المشكلة عدة منظمات دولية مثل الاونكتاد ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة اليونسكو ، ومنظمة اليونيدو ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة الدولية للهجرة ، والصندوق العالمى للأنشطة السكانية ، وكثير من المنظمات الإقليمية .
- ونتيجة لذلك كانت قضية نزيف العقول موضوع كثير من الدراسات ، والمؤتمرات ، لبحث أبعاد القضية ووسائل علاجها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية .
- كذلك طرحت الدول النامية هذه القضية بما تنطوى عليه من مضمون إقتصادى عميق وبعيد المدى ، فى إطار الاجتهادات العالمية المعاصرة التى ترمى لإصلاح الخلل الاقتصادى وحالة عدم التوازن الرهيبة السائدة بين عالم الأغنياء وعالم الفقراء .

- هذا وقد عرفت الظاهرة خلال الستينيات بإسم نزيف العقول (Brain Drain) أما فى خلال السبعينيات وإلى اليوم [٢٨] فإنها تعرف باسم النقل العكسى للتكنولوچيا (Reverse Transter Of Technology) تعبيراً عن الخسارة فى الكفاءات البشرية – وما لها من مضمون تكنولوچى – التى تنتقل من العالم النامى إلى العالم الصناعى المتقدم .
- ويتمثل الوجه الاقتصادى للقضية فى أنه يتم إمتصاص المهاجرين ذوى العقول والكفاءات من أبناء الدول النامية فى المنظومات الانتاجية للدول الصناعية المستقبلة لهم، فيسهمون بذلك فى المزيد من تقدم تلك المنظومات .
- لذلك يجب النظر إلى تلك الهجرة على أنها إنتقال حقيقى لموارد إنتاجية من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية . ذلك لأن كل فرد من هؤلاء المهاجرين يحمل معه قدراً من العلم والخبرة والمعلومات والكفاءة التى اكتسبها فى موطنه الأصلى نتيجة التعليم والتدريب ، وما صاحب ذلك من وقت وجهد ومال ، لبناء ذلك الفرد ، الذى انتقل جاهزاً بما يحمله من مقدار التعليم والتدريب إلى بلد المهجر فى العالم الأول . هذا الانتقال هو فى الحقيقة إنتقال لاستثمار (أو رأسمال) بشرى لم يتكلف بلد المهجر فى بنائه درهماً واحداً [٢٩] .
- إن المكسب الذى يناله بلد المهجر فى العالم التقدم بإنتقال العقول والكفاءات هو بالضبط الخسارة التى تحيق بالموطن الأصلى فى العالم النامى [٣٠] .
- إن المهارات العلمية والتكنولوجية الراقية ، التى تتجسد فى رأس المال البشرى المؤهل الذى يمتلكه المجتمع ، هى فى الواقع القدرة اللازمة للإفادة من المعدات والآلات وكل التجسيدات المادية الأخرى للتكنولوچيا الحديثة فى الإنتاج الراقى . فإن غابت هذه المهارات فالنتيجة الحتمية هى غياب القدرة على إستخدام التكنولوچيا الحديثة ، أو زيادة الاعتماد تكنولوچياً على الغير ، أو الاثنين معاً .
- وفى الوقت الذى تتطلع فيه الدول النامية إلى الفكاك من التخلف التكنولوچى والفقر حيث تتشابك الأسباب مع النتائج ، فتعمل على حشد مواردها وقواها البشرية . وتجد نفسها فى ذات الوقت تواجه ظروفاً معاكسة تسلبها تلك الموارد والقوى بالذات ، وتضيفها إلى رصيد الدول الصناعية فى العالم المتقدم . يؤدى هذا التناقض إلى مزيد من تفاقم الفجوة بين دول العالم النامى والعالم المتقدم .

• وثمة تناقض آخر ، ففى الوقت الذى يوجد فيه كم وتنوع كبيرين من الوسائل التنظيمية والأدوات التشريعية التى تتحكم فى حركة رأس المال وما يصاحب تلك الحركة من إنتقال للتكنولوجيا . يرمى هذا التحكم فى المقام الأول إلى تعظيم العوائد من إنتقال الاستثمارات وحمايتها بزيادة الحوافز وحصار المعوقات . فى نفس الوقت لا توجد أية وسيلة تنظيمية أو أدوات تشريعية تسمح بالتحكم فى إنتقال رأس المال البشرى بدعوى أن الهجرة والحركة عبر الحدود تعتبر من أغلى حقوق الإنسان .

١٧ / ١ - بيانات الأمم المتحدة :

• تشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن أبناء الدول النامية من ذوى المؤهلات العالية والمهارات والتخصصات المهنية الدقيقة الذين هاجروا إلى الدول الصناعية خلال الستينيات يمثلون ما يبلغ عدداً نحو عشرة أمثال مجموع القوى البشرية التى تولت مسئولية التحول العلمى والتكنولوچى فى الدول الصناعية عند نهاية القرن التاسع عشر. وكانت لدول الشمال - وخاصة فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية - سياسة خاصة لإجتذاب الخبرات المهاجرة من مختلف الدول ، بحيث يتم ذلك فى إطار من التخطيط وعلى أساس إنتقائى ، يعتمد على حساب الاحتياجات المحلية للعمالة من مختلف التخصصات بالتوازن مع ما تنتجه فيها مؤسسات التعليم والتدريب المحلية ، وما يعرضه عليها المهاجرون من أبناء الدول النامية . وترتيب على ذلك إجراءات محددة ترمى لتقييد هجرة العمالة غير الماهرة ، وفى نفس الوقت تشجيع المهنيين وذوى المهارات الخاصة ، مما زاد وطأة النقل العكسى للتكنولوچيا كيفاً وكماً ، فاستفلحت آثاره على دول الجنوب (٢٨، ٢٩) .

• ولقد بلغ الأمر خلال النصف الأول من السبعينيات فى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ، أن الأطباء والجراحين القادمين من الدول النامية كانوا يمثلون ٥٠ ٪ والمهندسين ٢٦ ٪من مجمل القوة البشرية المضافة إلى الرصيد القومى من هذه التخصصات . وتشير التقديرات إلى أن دولاً ثلاث من دول الشمال هى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا تستأثر بالنسبة الكبرى ، التى تصل إلى ٧٥ ٪ من جملة التدفق فى العقول المهاجرة من العالم النامى . وبلغت أعداد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ذوى المهارات من أبناء الدول النامية خلال السنوات الأخيرة ٧ ٪

من مجموع المهاجرين إليها . ولوحظ فى نفس الوقت أن النزيف الذى يصيب بعض الدول النامية يصل فى بعض التخصصات المهنية إلى ما يتراوح بين عشرين وسبعين فى المائة من مجمل الإنتاج القومى من تلك التخصصات [٢٨] .

- ولقد تناول الحوار العالمى فى الموضوع – فى عديد من المناسبات التفاوضية التى تجرى فى كنف الأمم المتحدة – مسألة الحقائق الإحصائية للمشكلة ووسائل التقدير الكمى لمكاسب الدول المتقدمة ، التى هى خسائر الدول النامية ، وبإعتبار أن النقل العكسى للتكنولوچيا هو واحد من ثلاثة مظاهر لتدفق الموادر الاقتصادية بين الدول (هى رؤوس الأموال ، والسلع ، والمهارات الإنسانية) . ولقد عرف العالم كثيراً من أنواع الضوابط التى تحكم تدفقات رأس المال والسلع عبر الحدود الدولية ، فكانت التشريعات والروادع التى تضمن الحفاظ على حقوق الأطراف المنقول منها والمنقول إليها ، الأمر الذى يغيب تماماً فى حالة التدفقات من القوى البشرية المدربة والمؤهلة منها على وجه الخصوص من الدول النامية [٢٢] .
- ومن أوائل التقديرات الهامة فى هذا المجال ما توصلت إليه لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الأمريكى من أن متوسط الوفر فى نفقات التعليم والتدريب فى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لهجرة كفاءات الدول النامية إليها يبلغ نحو بليون دولار سنوياً (أوائل السبعينات) . وقالت اللجنةأن هذه العملية تكاد تكون صورة عكسية للمعونة الأجنبية بالمعنى التقليدى ، نظراً لأن العون هنا يتدفق من الدول النامية (بغير إختيارها) إلى الدول الغنية . وتقول الحسابات التى توصلت إليها الأمم المتحدة أن حجم هذا التدفق لصالح الدول المتقدمة ، وبالنسبة للولايات المتحدة وكندا وبريطانيا على وجه الخصوص يكاد يتساوى فى قيمته (حوالى ٣.٥ بليون دولار سنوياً فى الستينات وأوائل السبعينات) مع حجم المعونة الرسمية للتنمية التى تقدمها هذه الدول الثلاث مجتمعة إلى العالم النامى سنوياً خلال نفس الفترة ، وتقدر دراسات الأمم المتحدة حجم التدفق فى رأس المال البشرى من دول الشمال منذ أوائل الستينات وحتى أواسط عقد الثمانينات بما تزيد قيمته عن مائة بليون دولار . وتتضح جسامة هذا الحجم إذا ما قورن بالقيمة الدفترية لمجموع الاستثمارات الأجنبية فى دول العالم النامى والتى تقدر فى الوقت الحاضر بنحو ١٨٠ بليون دولار . ولا يوجد ، فيما يبدو ، ما يؤكد أن الصورة فى عمومها قد تغيرت كثيراً فى وقتنا الحاضر [٢٨] .

- وقد وصلت العملية التفاوضية بين الشمال والجنوب حول هذه المشكلة فى بعض الأحيان إلى درجات كبيرة من التعقيد ، فدول الجنوب تراها قضية موجعة ، وأن خسارتها من رأس المال البشرى مستمرة وفادحة إلى الدرجة التى تحرمها من فرصة تكوين الكتلة الحرجة اللازمة لعبور فجوة التخلف العلمى والتكنولوجى ، ودول الشمال ترى ببساطة أن الظاهرة طبيعية وتحكمها لدى الطرفين عوامل الطرد والجذب ، وأن حقوق الإنسان فى الحل والترحال لايجوز أن تقيدها أية ترتيبات وطنية أو دولية . وبدأت حدة الخلاف حول الجوانب المذهبية والإجرائية تتخذ بعض مظاهر المواجهة السافرة بين الجانبين ، إلى الدرجة التى حدت بعدد كبير من الدول المتقدمة المستفيدة من الظاهرة إلى إعلان مقاطعتها لاجتماعات عديدة عقدت فى أوائل الثمانينات للخبراء الحكوميين فى جنيف تحت مظلة الاونكتاد لبحث الإجراءات العملية لعلاج الظاهرة من حيث أسبابها ونتائجها .

١٧ / ٢ - بعض الاقتراحات لمواجهة القضية :

- تشير الدراسات المستفيضة التى قدمت للمناسبات التفاوضية إلى أن الاجراءات المقترحة للعلاج - والتى يمكن أن ينظمها برنامج متكامل للعمل - تتضمن عناصر إجرائية على المستويات الوطنية بمصالح الدول المستقبلة ولتلك المصدرة للمهارات وبإعتبار أن إنتقال المهارات يمكن أن يحدث فى إطار منظم وعادل للتجارة الدولية فى الخدمات وخبرات البشر . وفيما يلى عرض موجز لجانب من أهم التوصيات التى أسفرت عنها بعض المناسبات التفاوضية ذات الأهمية (فى منظمة الاونكتاد ، وبرنامج عمل فيينا للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ١٩٧٩م ، وخطة عمل السكان العالمية ١٩٧٤م ، وهى مصنفة حسب الأطراف المخاطبة بتلك التوصيات [٣٣، ٣٤] .

١٧ / ٢ / ١ - العمل على مستوى الدول المتقدمة :

- إتخاذ الاجراءات المناسبة لتشجيع إمتصاص القوى البشرية المدربة فى أوطانها داخل الدول النامية ، بتوفير المزيد من رؤوس الأموال والمعونة الفنية وأسواق التصدير وشروط أكثر ملاءمة للتجارة ونقل التكنولوجيا .
- دعم أنشطة المنظمات الدولية التى ترمى لإيجاد حلول لمشكلة نزف العقول والكفاءات .
- تشجيع المزيد من الاستخدام للمهنيين المهرة من مواطنى الدول النامية فى البرامج والمشروعات الإنمائية .

- معاونة الدول النامية لبناء قواعد للمعلومات عن هجرة المهارات وتصنيف هذه المعلومات وتسجيلها .
- النظر فى الاجراءات الخاصة بالضمان الاجتماعى ، وحقوق المعاش ، وضبط التعامل مع النقد ، وسياسات الضرائب وتحويل المدخرات ، بهدف تشجيع الإسهامات التى تستهدف دعم التنمية فى البلاد النامية .
- دفع الحوار العالمى حول الوسائل الكفيلة بالحد من نزف العقول والكفاءات من الدول النامية للدول المتقدمة ، والعمل لعكس اتجاهه .
- الإستمرار فى زيادة معدلات التدفق فى العمالة الماهرة ، وطوائف المهنيين والفنيين من الدول الأكثر تقدماً إلى الدول الأقل نمواً ، على النحو الذى يعتبر تعاونا إلى الدول الأقل نمواً ، على النحو الذى يعتبر تعاوناً دولياً مطلوباً .

١٧ / ٣ / ٣ - العمل على مستوى الدول النامية (٣٥) :

- تتبع التغيرات التى تطرأ على مشكلة تدفق المهارات وخصائصها .
- إتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من العواقب الضارة المرتبطة بظاهرة هجرة العقول والكفاءات .
- إتخاذ ما يلزم من خطوات لتطوير منظومة التعليم والتدريب على النحو الذى يجعلها أكثر إستجابة لمتطلبات التنمية المحلية .
- إبتداع الأنماط الملائمة لدعم الاعتماد الجماعى على الذات فيما بين الدول النامية .
- السعى لخلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها التى توفر المزيد من فرص العمل للمواطنين من ذوى المهارات والمهنيين .
- تنفيذ برامج طموحة للتعليم وتخطيط الموارد البشرية ، والاستثمار فى البرامج العلمية والفنية .
- إتخاذ الاجراءات التى تشجع العلماء والمهارات المغتربة على العودة للعمل فى وظائف محددة تلائمهم .
- التخلص من المعوقات التى تعطل إنشاء البنية المؤسسية للعلم فى البلاد .

٧ / ٢ / ٣ - العمل على مستوى المجتمع الدولي :

- إتخاذ الترتيبات التى توفر للدول النامية التى تتفاقم لديها ظاهرة نزف العقول والكفاءات المعونة اللازمة لإصلاح جانب مما أصابها نتيجة للظاهرة .
- توضيح الوسائل الكفيلة بمجابهة الظاهرة وخلفياتها وطرق تنفيذها على النحو الذى يلائم ظروف الدول النامية .
- إيلاء عناية خاصة للمشاكل التى تسببها الظاهرة بالنسبة للدول الأقل نمواً بين مجموعة الدول النامية .
- ويتضح من طبيعة التوصيات المذكورة بعاليه أنها تفتقر إلى كثير من التجانس والتوازن فيما بينها ، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن معظمها ولد فى ظروف من التفاوض الشاق . والحقيقة أن هذه التوصيات فى مجموعها - للعمل على المستويات الوطنية والدولية - قد نالت الاجماع فى المناسبات التى جرى التفاوض عليها ، ولكنها لم تفلح فى بناء برنامج عالمى متكامل وبشكل صريح لمجابهة ظاهرة هى عالمية فى جوهرها وظروفها . ولا بد من الإشارة فى نفس الوقت إلى أن عدداً من الدول النامية ، ومن أهمها بعض الدول حديثة التصنيع ، قد أفلحت فى اجتذاب أعداد هامة من مواطنيها المغتربين فى الدول الصناعية المتقدمة للعودة الدائمة إلى الوطن الأم والإسهام بفاعلية مرموقة فى جهود التنمية والإرتقاء التكنولوجى ، وقد استخدمت هذه الدول عدداً من العوامل الحافزة ، المادية منها والمعنوية ، مما يستحق أن ينال إعتباراً خاصاً لدى الدول التى لازالت تعانى من أعراض الظاهرة وترنو للإستفادة من رصيدها من المواطنين فى بلاد المهجر من دول العالم الأول .

٧ / ٢ / ٤ - العمل فى أطر التعاون الدولى الثنائى ومتعدد الأطراف :

- شهدت سنوات السبعينات والثمانينات عدداً من المحاولات لصياغة أنماط من التعاون الثنائى ومتعدد الأطراف لمجابهة ظاهرة نزف العقول والكفاءات ، بعد جهود تفاوضية بين الأطراف المعنية ، التى يمكن تصنيفها إلى مجموعات ثلاث كما يلى :

(أ) مقترحات لإعادة توزيع المنافع التى تتحقق نتيجة لتدفقات الهجرة .

(ب) مقترحات تتطلب تقديم إسهامات من جانب الدول المستقبلة للعقول والكفاءات (منها ترتيبات خاصة للإفادة من العوائد التى تحصل فى دول المهجر ويسددها المواطنون المغتربون ، واقتسامها بين دول المهجر والوطن الأم) .

(جـ) مقترحات لفرض ضرائب على الدخول التى يحققها المهاجرون ، وتحصيلها بمعرفة بلد المهجر أو الوطن الأم .

- ولا بد من بيان أن هذه المقترحات كانت موضع حوارات متشعبة ، ولم تكن أبداً محل إجماع على قبولها أو الإلتزام بتنفيذها ، بل أن الأسس المذهبية لبعضها كانت محل خلاف شديد خلال العملية التفاوضية .

١٧ / ٢ / ٥ - مبادرات الشخصيات القيادية للعمل الدولى الشامل :

- كذلك شهدت الساحة الدولية ، خلال السنوات التى إرتفعت فيها حرارة الحوار العالمى حول ظاهرة هجرة العقول والكفاءات والمهارات ، عدداً من المقترحات الهامة ذات الملامح المحددة للعمل الدولى الشامل ، وقد تقدم بها عدد من الشخصيات القيادية فى العالم النامى ، ونالت حظاً كبيراً من النقاش ، وكان بعضها مثيراً لقدر هائل من الجدل وتباين المواقف بين دول المهجر والدول المصدرة للعمالة . ولعل أهم هذه المقترحات ما يلى (وفق الترتيب الزمنى لتقديمها) [٣٣، ٣٤] .

(أ) - اقتراح بإنشاء الجهاز الدولى التعويضى للعمالة :

- وقد تقدم بهذا الاقتراح سمو الأمير الحسن بن طلال ولى عهد المملكة الأردنية الهاشمية فى خطابه أمام مؤتمر العمل الدولى عام ١٩٧٧م ، بهدف إنشاء ترتيبات مؤسسية دولية محددة ترمى لتوفير تعويضات مالية للدول النامية مقابل خسارتها فى عمالتها المدربة، وذلك من خلال إسهامات تقدمها الدول التى كسبت تلك العمالة وبحيث يستخدم جانب من تلك التعويضات لتقديم قروض ميسرة للدول النامية المشاركة لتمويل المشروعات الاجتماعية .

(ب) إقتراح بإنشاء صندوق دولى للتدريب المهنى :

- وقد تقدم بهذا الاقتراح السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه أمام مؤتمر العمل الدولى عام ١٩٨٣م ، وكانت الساحة الدولية قد شهدت وقتئذ درجة من الفتور فى مستوى الحوار ونشاط العملية التفاوضية حول القضية ، وجاء الاقتراح ليقدم فكرة جديدة محورها إنشاء صندوق دولى للتدريب المهنى لتمكين الدول التى تعانى من ظاهرة العقول والكفاءات (النقل العكسى للتكنولجيا) من تنفيذ برامج تدريبية ترمى لسد الفجوة التى تتخلف عن الهجرة وخلق كوادر جديدة لتحل محل الكوادر المهاجرة .

(جـ) إقتراح بإنشاء صندوق دولى للموارد البشرية :

- وقد تقدم بهذا الإقتراح السيد إدوارد سياجا رئيس وزراء جاميكا فى خطابه أمام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٨٤م ، ويقوم الاقتراح على إنشاء صندوق دولى للموارد البشرية ، يمول من إسهامات (تخصم من الضرائب) تقدمها الشركات متعددة الجنسية التى تمارس أنشطتها فى الدول النامية ، وكذلك إسهامات مالية وعينية توفرها المؤسسات متعددة الأطراف ، وبحيث يستفاد من موارد الصندوق فى تشغيل القوى البشرية ذات المهارة فى أنشطة متوسطة المدى .
- ولا يعرف على وجه اليقين إن كانت المفاوضات حول قضية هجرة العقول والكفاءات قد أسفرت عن الأخذ بهذه المقترحات ذات الطبيعة المحددة ، وكما هو واضح من طبيعة المقترحات فى مجملها فإنها تخاطب فى الأغلب أعراض المشكلة دون أن تغوص إلى أعماقها وأسبابها الحقيقية الكامنة فى تلك الأعماق .
- وحديثاً وحتى عام ١٩٩٤م فقد إتخذ الحوار العالمى قوالب جديدة وأجرى على مستويات سيادية عليا ، ليعالج قضايا مصيرية لم يعهد لها مثيل من قبل فى إتساع نطاقها وشمول آثارها . بل قد تم التوصل فيها جميعاً إلى إتفاقات شاركت فيها معظم دول العالم ، بما يخلق من اليوم نظاماً عالمياً جديداً للتعاملات الاقتصادية (وما يترتب عليها من آثار إجتماعية وسياسية) على المستوى الكونى . وكان من أبرز المبادئ المعلنة التى قام عليها الحوار مبدأ حقوق الإنسان (ومن جزئياتها حقه فى الإنتقال عبر الحدود أو الهجرة إذا شاء) وإنفتاح الأسواق أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال (المادى والبشرى) . وقد خفقت خلال الحوار كل دعاوى تقنين الهجرة أو التعويض عن الخسارة التى تنتج عنها ، وترك أمرها لظروف العرض والطلب التى تفرضها قوى السوق وإحتياجات الإستثمار ، ومع أدنى مستوى للدخل من جانب الدولة .
- لكل ذلك فقد يكون أمراً عسيراً للغاية - أو مستحيلاً - أن يتم التوصل إلى علاج حاسم للظاهرة يقضى عليها بإزالة أسبابها (من عوامل الطرد وعوامل الجذب) ومحو آثارها ، فسيظل إلى أبد الأبدين حقاً مقدساً للإنسان أن تكون له حرية الحركة والانتقال والسعى وراء رزقه فى أى مكان . ولا نعلم حتى وقتنا الحاضر إلا بوجود الاجتهادات المحلية فى بعض الدول النامية لعلاج الظاهرة على مستوى الأسباب والنتائج ، وأقل من

ذلك لعلاجها على مستوى الجذور . أما التعامل مع القضية على المستوى العالمى - باعتبارها مشكلة موجعة لكثير من الدول النامية - فلا نعرف حاضراً إلا مشروع الأمم المتحدة الذى ينفذه برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والمعروف بإسم « نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين « توكتن » - ويطبق فى مصر ضمن غيرها من بعض الدول النامية . وحتى ذلك المشروع لا يتعامل مع المشكلة على مستوى الجذور وإنما يقدم إسهاماً جزئياً للعلاج على مستوى الأسباب والنتائج ، وذلك بتقديم بعض العطاء العلمى والتكنولوچى [٣٦] للدول النامية من خلال الخدمات التى يقدمها أبناؤها المغتربون الذين اكتسبوا خبرات مرموقة فى بلاد المهجر ، ومن خلال الدعم المادى الذى تقدمه الأمم المتحدة لتمويل هذه الخدمات [٣٧] .

• وهنا تجدر الإشارة إلى أن النظرة الرسمية فى مصر لأبنائها من المغتربين قد تطورت مع الوقت وبشكل متدرج إلى قبول للأمر الواقع وتعايش مع الحقيقة الكائنة ، ثم إلى تغاض من جانب الحكومة عن حقوقها لديهم ، ثم إلى قبول متحفظ لهم على أنهم أبناء للوطن يعيشون فى إغتراب ، ثم إلى ترحيب بعودتهم للوطن لقضاء حوائجهم أو زيارة أهليهم وضمان حريتهم فى القدوم والعودة . واستغرقت مراحل التطور هذه الفترة بين أوائل السبعينات وأوائل الثمانينات . وشهدت البلاد بعد ذلك ، مثلما لمس المواطنون المغتربون ، تغيراً جذرياً فى النظرة إليهم وأسلوب التعامل معهم . فقد صاروا بعد ذلك رصيد الوطن فى بلاد المهجر (حيث الهجرة دائمة أو مؤقتة) وصار الأمل معقوداً عليهم للمشاركة فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل ما يستطيعون تقديمه من خدمات توفرت لهم القدرة على تقديمها بسبب إقامتهم فى بلاد المهجر . وكانت من بين أهم أعراض التطور الجديد [٣٨] :

١ - إنشاء مشروع « نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين » (أوائل عام ١٩٨٠م) بوصفه أفضل قناة للإفادة مما تراكم لدى المواطنين المغتربين (هجرة دائمة فى بلاد العالم الأول) من علم وخبرة عملية راقية فى العلوم والتكنولوچيا الحديثة .

٢ - وإنشاء وزارة شئون الهجرة والمصريين فى الخارج بعد ذلك (عام ١٩٨١م) للإفادة مما تجمع لدى المواطنين المغتربين (فى هجرات مؤقتة فى بلاد النفط العربية ، ودائمة فى

بلاد العالم الصناعية) من مدخرات وأرصدة كان أكثرها يودع فى بنوك أجنبية ، وتمكين هؤلاء المواطنين من الاستثمار فى أنشطة وأوعية إقتصادية وطنية تعود عليهم وعلى الوطن الأم بعوائد مجزية .

- وكان طبيعياً أن تلتلقى الخدمات والفرص التى يقدمها كل من مشروع نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين ووزارة شئون الهجرة والمصريين فى الخارج ، وأن يحدث تنسيق بينهما لتقوية الأواصر وقنوات التعامل مع المغتربين وتعظيم المنافع التى تعود على الوطن من خلال التعاون معهم . وأخذ ذلك التعاون بين المشروع والوزارة أشكالاً عديدة من خلال أنشطة متنوعة مثل اللجان المشتركة ، وعقد المؤتمرات والندوات المشتركة ، وتبادل المعلومات وتبليغ الرسالة إلى الأطراف التى يقصد مخاطبتها .

- ويفيد تحليل التجارب المصرية فى الهجرة الدائمة إلى مجتمعات العالم الأول خلال الثلاثين عاماً الأخيرة (التى تكثفت فيها الهجرة وبلغت مستويات لم تعهد من قبل فى تاريخ البلاد) فى تبيان عدد من مستويات القبول والتقبل بين المهاجر وبيئته الجديدة ، والتى تتراوح بين التكيف الكامل أو شبه الكامل معها ، أو التأقلم مع بعض جوانبها ، أو الاضطرار إلى الإنصياع لنواميسها ، أو إتخاذ موقف المتفرج حيالها وهو الأمر الذى كثيراً ما ينتهى برفضها كلية ، ومن الفشل فى تحقيق الهدف من الهجرة [٣٠] . ولكن هذه النوعيات من الاستجابة أسبابه لدى المهاجر ومجتمع الهجرة .

قوة الفطرة :

- وفى قضية هجرة العقول والكفاءات قال السيد وليم درابر الثالث مدير برنامج الأمم المتحدة الألمانى ما ترجمته [٣٨] « لقد اختصت الطبيعة كل الكائنات الحية بفطرة قوية تجذبها للعودة لأرض المنشأ . وسواء كانت هذه الكائنات هى سمك السالمون الذى يستميت لحفظ نوعه ، أو الأفيال التى تعود لأوطانها لتموت فيها ، فكلنا نشترك فى هذه الرغبة الفطرية لنعيد شيئاً ما - ربما بعض المعرفة المكتسبة أو بعض الحب المقطوع - إلى أرض المنشأ ، أينما تكون ومهما تكون . ورغم أن هذه الخاصية الفطرية معروفة منذ عمر الإنسان هذه الأرض ، فإن هناك ما لايقل عن ثلاثة أرباع مليون فرداً من المهنيين ينتسبون للعالم الثالث يعيشون فى الوقت الحاضر فى بلاد المهجر . ويخاطب مشروع توكتن فطرة العودة لدى هؤلاء ليخدموا أرض المنشأ ولو لفترات قصيرة » .

١٨ - الرؤى الإسلامية تجاه التقدم العلمى والتقنى :

• لا شك أن هناك دور رائد لمنظمة المؤتمر الإسلامى ولجنتها الموقرة للعلوم والتقنية . ولقد قامت بجهود بارزة وتنفيذ الكثير من الدراسات والمؤتمرات والندوات العلمية والمؤسسات الإسلامية التى ظلت تناقش وتوضح الاحتياجات العاجلة لإحداث التنمية التكنولوچية للعالم الإسلامى ... وقد تركزت هذه الاحتياجات على ما يلى :

١ - النهوض بإنشاء أو دعم الهيئات والمراكز الإسلامية المعنية بالتنمية العلمية والتكنولوچية .

٢ - وضع إستراتيجية أو خطة إسلامية للتنسيق والتكامل فى مجالات العلم والتكنولوچيا .

٣ - تشجيع العمل الإقليمى والتحكم فى عمليات نقل وموائمة التكنولوچيا .

٤ - تقوية السياسات والمؤسسات الوطنية لبناء القدرات التكنولوچية المحلية .

٥ - تصميم وإنشاء النظم التكنولوچية الجديدة .

٦ - تشييد نظام إنذار مبكر لتبصير الدول الإسلامية بتطورات التقدم فى مجالات العلم والتكنولوچيا فى العالم الخارجى ، وأثر ذلك على تلك الدول .

٧ - إعطاء مزيد من التأكد على التعاون مع الدول النامية الأخرى لدعم مبدأ الإعتماد التكنولوچى الجماعى على النفس .

٨ - تعزيز الآليات الدولية التى يمكنها تنمية ونشر التكنولوچيات الأكثر ملاءمة لمواجهة الاحتياجات الأساسية البشرية .

١٩ - دور الجامعات الإسلامية فى مواجهة التحديات العلمية والتقنية :

• توصلت لجنة التحديات العلمية والتقنية عندما ناقشت هذا الموضوع إلى العديد من الآراء التى يمكن إيجازها فى التالى :

١ - يحتاج الإسلام فى وقتنا الراهن إلى الدفاع عنه بواسطة العلوم الدنيوية حتى يستطيع مقاومة التيارات الموجهة ضده ، وإقامة وضع حضارى يلاءمه . وهذا فرض على الأمة الإسلامية .

٢ – هناك ضرورة لإحداث صحوة فى العالم العربى والعالم الإسلامى ، وفيهما قوة متوافرة ، وفيهما جامعات متحضرة أيضاً ، والتأخر هنا ليس تأخر أفراد ولكنه تأخر دول ، والدليل على ذلك ، العلماء المغتربون ونجاحهم فى الخارج وإحباطهم فى الداخل . ولا شك أن النهضة العلمية والتكنولوجية ضرورية للإسلام ، والمسلمون قادرون عليها .

٣ – لابد أن يكون هناك خط بين التعليم والجامعات والمجتمع . ونشاط الجامعات فى التقدم لا يصيبها فقط فى داخلها ، بل يجب أن يكون فى منابعها وفى مصبها .

٤ – قيام المشروعات المشتركة بين الدول الصناعية وجامعات الدول النامية لابد أن يكون موقفنا واضحاً من هذه الهجمة التى تستخدم المعونات فى أولويات بعيدة عن أولويات الدول النامية مثل دراسات البيئة . ومن هنا فإن إنشاء شبكة معاهد البحوث فى الإطار الإسلامى هو عملية جوهرية . ويتطلب ذلك عادة توجيه الجامعات للإندماج مع المجتمع والعمل لحل مشكلاته .

٥ – أن أفق الجامعات أصبح يتسع بإستمرار ليكتسب البعد الدولى ، وأن الأولويات فى الدول المتقدمة تتفاوت ولكنها تسعى لتحقيق القاسم المشترك فيما بينها وهو تقدم العلوم المنضبطة . أما فى الإطار الإسلامى فالجامعات فى إطار إجتماعى لا يساعدها لتحقيق التعاون العلمى والتكنولوجى .

٦ – لا شك أن الضوابط على نتائج البحث العلمى تثير جدلاً حول نواحى القيم . وهناك ضرورة لتوفير العقلية التى توظف العقلية الإسلامية التى تساعد على توجيه العلوم لصالح المسلمين . ففى جنوب آسيا وظفوا قيمهم فى الدخول لتحقيق إنتاج مغاير ونجحوا . فكيف يتحول النظام القيمى إلى أداة للبناء الحديث وتسخير العلم والتكنولوجيا وليس للتراث القديم .

٧ – أن المتعلمين والباحثين شريحة إسلامية لهم رسالة بالنسبة للنشر العلمى العقلى والمتعامل مع منتجات التعليم . وكيفية الاستفادة القصوى من هذه المنتجات .

٨ – أن دراسات وموضوعات التحديات العلمية والتقنية تخص الجامعات والمعاهد فى الدول الإسلامية بما فى ذلك الدول التى بها أقليات إسلامية . وأن المعنى المقصود هنا يضم جامعات إسلامية متخصصة فى الإسلاميات ، وأخرى متخصصة فى

الجوانب العلمية . ثم جامعات فى دول إسلامية ولها دور ، وجامعات إسلامية فى الدول ذات الأقليات ولها دور آخر . ويتطلب منا فى هذا توافر صورة مسحية لخريطة الجامعات فى الدول الإسلامية وما هى هياكلها ومقوماتها التنظيمية وأنواع الدراسات والبحوث فيها . وما هى وظيفة الأقسام فى كل منها ، وما هى الصلات بين البحوث فيها والتطبيقات التكنولوجية فى المجالات الاقتصادية وغيرها . كما يرجى الإشارة بصفة خاصة عن وجود جمعيات وإتحادات علمية ومنح جوائز للبحث العلمى ذات أهمية خاصة يجدر الإشارة إليها . ثم أهم ما تراه الأقسام والهيئات الجامعية من احتياجات من حيث دعم أجهزتها العلمية سواء من ناحية الأفراد أو المعدات أو المعلومات ، وكذلك تمويل البحوث والدراسات كل فى مجال تخصصه . وبالمقارنة إلى ما هو معروف من توافر الموارد البشرية والمالية والتنظيمية فى الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجيا .

- ما هى طلبات هذه الأقسام والهيئات العلمية والبحثية ودرجة الأولوية التى تحظى بها فى الدولة من حيث التمويل ، وأداء ما هى مكلفة به من وجبات تعليمية وبحثية داخلية وخارجية ، والنظرة العامة إلى الجهد الذى تقوم به هذه المؤسسات التابعة للجامعات فى الدول الإسلامية من دعم وترابط مع المؤسسات الأخرى فى الدول الموضحة فى اللجان الستة الأخرى فى الرابطة .
- ويمكن هنا أن نذكر بصفة خاصة مدى الحاجة إلى توفر الموارد المالية والمشتغلين فى هذه الجامعات أو الذين يتعاونون على المستوى القومى فى تعميق التقدم والتنمية فى المجالات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها قومياً ودولياً .

٩ - أما من حيث المقترحات فهل نبنى معاهد ومراكز جديدة فى هذه الجامعات أى الاحتياج إلى مؤسسات أخرى ، أم هل يقترح إعداد وتوفير جوائز محددة يتقدم لها المشتغلون بالعلم والتكنولوجياعلى مستوى الجامعات الإسلامية لمختلف الفروع العلمية والتكنولوجية (مثلاً أربعون جائزة فى الفروع المختلفة) ويراعى أن هذه الجوائز تقوم بتنشيط وحفز تقدم العلوم والتكنولوجيات البحتة والتطبيقية فى الدول الإسلامية . كما يقترح أن يعقد كل أربع سنوات مؤتمر عام على مستوى دولى يحضره الحائزون على هذه الجوائز ، وكذلك مجموعة من العلماء والمتخصصين فى الدول الأخرى بما يعبر عن مدى التقدم أو القصور فى النشاط العلمى والتكنولوجى فى الدول الإسلامية التى تضم هذه الجامعات .

١٠ - هناك خمس تحديات أساسية تتجسد فى ضرورة مراعاة المدخل الحضارى للقضية المطروحة ، وضعف القدرة على إستيعاب التكنولوچيا ، وحسن إستخدام الموارد ، واضطراد التزايد السكانى وعدم ضبطه ، والهيمنة التكنولوچية .

١١ - تختلف الواجبات فى الجامعات الإسلامية وفق التخصصات العلمية ، وسوف نأخذ بتقسيم يميز بين ثلاثة أنواع من الكليات والمعاهد والأقسام فى تلك الجامعات . الأول هو المختص بالدراسات فى مجال العلوم الأساسية ، والثانى هو المختص بالعلوم التطبيقية ، والثالث هو المعنى بالعلوم الإنسانية عامة والدينية خاصة .

١٢ - ونظراً لما يفرضه التقدم العلمى والتقنى من إعطاء إهتمام خاص لعمليات البحث، فإننا سوف نأخذ فى الإعتبار الوظيفتين الرئيستين للمؤسسات التعليمية العليا، وهما البحوث والتعليم ، بالنظر إليهما منفردتين ومجتمعتين ، وهو ما يعنى شمول وظيفة تعليم القيام بالبحث من أجل إيجاد الكوادر التى تستطيع النهوض بمراكز البحث العلمى والتطوير التقنى ، فى مختلف المؤسسات العامة والخاصة ، فى المجالات العلمية والخدمية أو قطاعات الأعمال .

١٣- وإنطلاقاً من أن العلم يجب أن يكون فى خدمة المجتمع ، وأخذاً فى الإعتبار أن ما يشهده العالم حالياً من تطورات علمية وتقنية توجهه بالدرجة الأولى رؤى واحتياجات المجتمعات الأكثر تقدماً ، وأن البحث العلمى والتقنى يخاطب المستقبل وهو الذى يحدد معالمه ، فإن أول التحديات الرئيسية هو صياغة برامج طويلة الأجل تتفق وأولويات التنمية فى الدول التى تخدمها هذه الجامعات ، وهو ما يتطلب وضوحاً لهذه الأولويات ، تستطيع الجامعات نفسها الإسهام فيه بالإشتراك مع المؤسسات البحثية والأجهزة المعنية بشئون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية فى الدول المعنية . وتعظيماً للفائدة التى تتحقق من التعاون بين الجامعات ، فإن الرابطة يجدر بها أن تقوم بالتنسيق بين هذه البرامج ، حرصاً على تحقيق مردود من الموارد المحدودة التى تتوفر لدى الأقطار ، وهو ما تقوم به الدول المتقدمة ذاتها ، رغم التقدم الذى أحرزه كل منها .

١٤ - وسوف تتعرض البرامج المذكورة بالضرورة إلى قضية تقسيم العمل بين الأنواع الثلاثة للمعاهد العلمية التى ذكرناها . يلاحظ فى هذا الصدد أنه قد مضى ذلك العهد الذى كانت فيهاالعلوم الأساسية تعنى بالأمور المجردة ، وتليها العلوم التطبيقية فى الأخذ منها قدر الحاجة . فالتطور العلمى يسير الآن بيد فى التجريد والتطبيق معاً ، والأهم من ذلك أنه رغم تنامى التخصصات الدقيقة ، فإن هناك قدراً أكبر من التداخل بين مجالات المعرفة المختلفة . من جهة أخرى فإن المعاهد المعنية بالعلوم الدينية عليها أن تواكب التطور العلمى من ناحيتين . الأولى هى الاستفادة ن مناهج البحث العلمى ومن منتجات التطوير التقنى فى برامجها وأساليبها البحثية والتعليمية . والثانية هى مساندة أنشطة المعاهد العلمية انطلاقاً من الموقع الرفيع الذى يوليه الدين الإسلامى الحنيف للعلم والعلماء .

١٥ - ويرتبط بهذا تحد خاص يرجع إلى التذرع بدعاوى صراع الحضارات للادعاء بالارتباط بين اتباع الإسلام والتخلف ، والاستشهاد بأساليب تناول عدداً من الانجازات العلمية فى مجتمعات إسلامية كما ترد فى تصرفات تأتى بها فئات تساوى التدين بالسلفية المحدودة الزفق . فالدعاوى السلفية ، بسبب عجزها عن تفهم حقيقة التقدم العلمى ، تتمادى فى مقاومته باتهام منجزاته بأنها مخالفة لتعاليم الإسلام . من جهة أخرى فإنالاجتهادات السطحية من جانب بعض علماء الدين فى تفهم حقيقة ما ينطوى عليه التطور العلمى والتقنى ، تجعل كثيراً من الفتاوى والأحكام التى يسألون عن تقديمها بعيدة عن المضمون الحقيقى له . والاتجاهات العلمية السائدة تزيد من احتمالات التعارض نتيجة تفاوت القدرات الذاتية على استيعاب أمور لم يشهدها السلف الصالح ، وتزيد من مساحة الاجتهاد ، وهو ما يتطلب تأهيلاً للتمكن من القيام به .

١٦ - يندرج هذا الواجب تحت التحدى العام ، وهو أن التقدم العلمى والتقنى أصبح لا يتوقف على استيعاب ما تجمع من معرفة عبر الزمن أو لدى الآخرين ، ولكنه يقوم فى المقام الأول على امتلاك ناصية أدوات المعرفة . فما يشهده العالم اليوم ، على ضخامته ، إن هو إلا مقدمات لموجات عارمة من العلوم والمعارف التى يدخل بها العالم آفاقاً مجهولة ، الأمر الذى يمكن أن يعرض حياة الإنسان وبيئته إلى مخاطر

غير مرئية . من جهة أخرى ، فإن تقاعس أبناء الدول المتخلفة عامة عن المشاركة الإيجابية فى تحديد مسارات التطور العلمى والتقنى ، يعرض أبناء جلدتهم لأن يصبحوا حقول تجارب لمغامرات غير مأمونة العواقب . والأرجح أن يؤدى هذا إلى تدعيم الدعاوى المتزمتة ، الأمر الذى يمكن أن ينتهى إلى معاداة التقدم وترسيخ التخلف . فسواء فى المجالات العلمية أو فى المجالات الإنسانية أو الدينية ، يجب أن يزود الخريجون بالقدرة على التعلم الذاتى ، حتى يتمكنوا من أن يتناولوا خلال حياتهم العملية أموراً لم يتلقوها أثناء تلقيهم العلم . والقضية هنا تتجاوز ما يردد أحياناً من انتقاد للأسلوب التلقينى إلى الأسلوب الاستيعابى ، فالمطلوب هو تعزيز القدرة على الإبداع والعطاء .

١٧ - ويعنى هذا المنهج الذى ساد فى الماضى والذى قام على النقل والمحاكاة سعياً إلى سد ثغرات المعرفة وتجسير الفجوات فى المعرفة وفى التقدم بين دول الشمال ودول الجنوب ، أنه لم يعد كافياً أو مقبولاً . ولعلنا نلحظ أن دول الشمال ، فى محاولتها الالتفاف حول مطالبات الدول النامية إياها بمزيد من المعونات ومن المعاملات التفضيلية ، تدعو إلى التعامل على أساس أن الجميع شركاء ، وهو ما ينقل التعامل من أساس التلقى والمنح إلى قاعدة الأخذ والعطاء . ومعنى هذا أن البرامج التى تضعها الجامعات الإسلامية يجب أن تطرق أبواباً جديدة ، تتيح لها مساحة تتزايد عبر الزمن فى تحقيق قدر من الاضافة إلى الحصيلة المعرفية للبشر يضعها موضع تقدير من المجتمع العلمى العالمى . وعلى المعاهد المعنية بالفروع الدينية أن تساهم ، ليس فقط بالاستجابة إلى متطلبات سلامة التعامل مع البرامج العلمية ، بل عليها أيضاً أن تخاطب التفكير العلمى فى المجتمعات الأخرى ، بما يوضح موقف الإسلام من القضايا العلمية المختلفة . فبغير هذا المنهج يصعب تولى مهمة نشر الدعوة الإسلامية فى تلك المجتمعات ، ويظل مستقبل الدعوة مقصوراً على جهود يبذلها أفراد هنا أو هناك لتفهم الإسلام والدخول فى رحابه .

١٨ - تقوم طبيعة البحث العلمى فى العصر الحالى على شبكات تضم باحثين فى مواقع متباعدة وفى تخصصات مختلفة . ولذلك فإن على الجامعات المذكورة أن تنظم فيما بينها شبكات علمية ، يجرى من خلالها تنسيق الجهود الذاتية فى مجالى

البحث والتعليم وهو الذى يكفل أن تصبح الجامعات أقدر على معالجة شئون مجتمعاتها من ناحية ، وعلى إنهاء حالة الاغتراب التى تعيشها الأجيال الشابة التى ترجع فى كل ما تتعلمه إلى أصول علمية خارجية ، ويعزز لديها مشاعر الاغتراب الزمانى والمكانى ، والتناقض الفكرى بسبب فقدان الرابطة بين تلك الأصول وبين الأصول التى يرجع إليها فيما يتعلق بشئون دينها . كما أنه ينمى لدى هذه الأجيال مشاعر العطاء التى يكون من العسير توليدها من خلال تلقى العلم ممن لم يسهموا بعطاء أصيل ومتجدد فيه .

١٩ - يترتب على ذلك أن الجامعات لا يجب أن تكون مسئولة عن تخريج أفراد ينضمون إلى المعروض من قوى العمل وفق أوضاع قائمة فى سوق العمل ، أو وفق اتجاهات يمكن أن تسود هذه السوق وفق الرؤى المبنية على مسئوليتها الأولى إلى تخريج قادة التقدم والتطوير ، القادرين على صنع المستقبل . بدلاً من محاولة اللحاق به بعد أن يصبح ماض لا سبيل إلى اللحاق به .

٢٠ - على هذه الجامعات أن تدرك أيضاً أننا فى عصر الكوكبة الذى تترسخ أبعاده يوماً بعد يوم ، ويفعل المؤسسات الاقتصادية الدولية ، هناك أمران أصبحنا فى عداد المسلمات التى يجب التعامل معها بالكفاءة التى تواجه السلبيات التى تكاد تشل حركة الكثير من المجتمعات .

- الأمر الأول : أن قدراً أكبر من قوة العمل والإنتاج سوف يعمل فى مهن وقطاعات كثيفة الاستخدام للعلم ، ولم تعد القضية كما كانت فى الماضى مفاضلة بين تكثيف لرأس المال يكون من نصيب الأغنياء ، وتكثيف للعمل يكون من نصيب الفقراء .

- الأمر الثانى : أن اعداداً متزايدة من المواطنين سوف يغتربون دون هجرة ، من خلال انتشار الشركات عابرة القوميات ، سواء بسيطرتها المباشرة على وحدات إنتاجية أو خدمية فى الأقطار النامية ، أو بالتعاقد مع بعض هذه الوحدات وفقاً للمواصفات التى تحددها لها ، كما أسلفنا من قبل . وإضافة إلى ما يعنيه ذلك من التعامل الفنى مع هذه الوظائف ... فإن هناك حاجة ماسة ومتزايدة إلى

الحفاظ على الهويات والقيم الثقافية الذاتية ، وهو ما نجحت فيه مجتمعات جنوب شرق آسيا ، التى استطاعت أن توظف قيمها الذاتية فى تحقيق التقدم العلمى والثقافى . هذا المضمون الثقافى للتعليم الدينى يقضى بتفتيح أذهان الشباب على كيفية الانتهال من الثقافات الأخرى دون مساس بالقيم الذاتية .

٢١ - ولا تعنى القواعد السابقة دعوة إلى الانطواء على النفس ، بل هى على العكس من ذلك تسعى إلى تأمين عمليات الاتصال بالغير . وبالتالى يجب أن ترتبط الشبكات العلمية بين الجامعات المعنية بشكل واع بالشبكات العلمية الخارجية . حينئذ يسهل التبادل وفق قواعد الأخذ والعطاء التى ذكرناها . فى الوقت نفسه ، فإننا بحكم إقدامنا على فترة يتزايد فيها الاهتمام بحماية الملكية الذهنية فإن على الجامعات الإسلامية أن تسعى إلى أمرين . الأول هو الحفاظ على الملكية الفكرية لأبنائها حتى لا تضيع ثمرات جهودهم وابتكاراتهم لدى المراكز الخارجية ، والثانى أن تقدم النصح حول أسلوب التعامل مع القواعد التى تسعى بها الدول المتقدمة إلى تعظيم عائدات الملكية الذهنية لأبنائها على حساب الدول الأخرى ، لا سيما الدول النامية التى اعتادت الاعتماد على منتجاتها العلمية والفكرية ، إن صراحة ، وإن خفية بأساليب كان من بينها الهندسة العكسية التى تكاد أن تصبح محرمة ومجرّمة .

٢٢ - وتظل الجامعات الإسلامية والأقطار التى تعمل فيها هذه الجامعات بحاجة إلى تعزيز الموارد التى تمكنها من الاضطلاع بمهامها البحثية والتعليمية ، من خلال المعونات الأجنبية . ومن البديهى أن الجهات التى تقدم المعونات تضع برامجها وفقاً لرؤيتها الخاصة للاحتياجات ووفقاً للحدود التى تسمح بها لنقل المعرفة البناءة . ومن ثم فإنه يجب التدقيق فى مناقشة مقترحات المعونة ، والحرص على ألا تؤدى إلى تغليب الرؤى الخارجية على الاحتياجات الوطنية . ويعنى هذا أن على الأقطار المعنية أن تعظم الاستفادة من المعونات ليس باعتبارها بديلاً عن الموارد المحلية ، بل عن طريق مضاعفة هذه الموارد ، حتى يكون للجامعات الرأى الأرجح فى اختيار مجالات المعونة وبرامجها .

٢٣ - يظل التحدى الأكبر هو تحدى التنمية بشكل عام . وتتطلب مواجهة هذا التحدى تغييراً فى النظم وفى تحقيق ما يسمى التنمية المتواصلة . وأحد شروط التواصل

هو تعظيم الانتفاع بما تفرزه الأنشطة الموظفة لنتائج البحث العلمى والتقنى . أصبح للثقافة الاستهلاكية شأن يوازى المعرفة الإنتاجية ، وهو تأكيد لما يحض عليه الإسلام من الاعتدال وتجنب الإسراف . وبالتالى فإن المهمة التى تقع على عاتق الجامعات ليست فقط تخريج علماء بارزين ومنتجين أكفاء ، بل إن عليها أيضاً أن ترسخ القيم السليمة التى تحسن التعامل مع ما وهبنا الخالق عز وجل من نعمة . يتحول هذا المنهج بالقيم الاقتصادية المادية التى تسند إلى ما يسمى بالكفاءة فى تخصيص وإدارة واستخدام الموارد ، إلى قيم اجتماعية جوهرية تحقق كفاءة اجتماعية ، يحل فيها الوازع الجموعى محل الحافز الفردى المحدود والمتضارب .

٢٤ - وتساق إلى جانب الاقتصاد فى استخدام الموارد المحدودة دعاوى تحقيق تناسب السكان معها ، فيما يشير إلى ضرورة ضبط الانفلات فى معدلات النمو السكانى، وهو ما تختلط فيه الآراء ، بل وتثار حوله الشبهات القائمة على التفاخر بالكثرة العددية ، وتستطيع الجامعات الإسلامية أن تدلى بدلوها فى هذا الأمر الحيوى بما يحفظ للمجتمعات الإسلامية عزتها ويعضد كيانها .

٢٥ - وضع خطة لتحديث البنية الأساسية للجامعات فى الدول الإسلامية : وهنا نجد أنه عند النظر فى تطوير البنية الأساسية للجامعة يلاحظ أن التعليم قضية متكاملة ، بدءاً من محو الأمية ، ثم التعليم الأساسى بما فى ذلك التعليم الخدمى والإنتاجى ، ثم التعليم الجامعى وما بعد الجامعى ، كلها حلقة واحدة مترابطة والتنازل فى أى حلقة منها يهدم الكيان التعليمى كله ، كذلك يجب الإيمان بالقدرة الوطنية على التطوير ودراسة تجارب الآخرين واختيار ما يناسب منها لهوية الدول الإسلامية مع عدم الانبهار بكل ما هو جديد قبل تحليله وتطويعه ودراسة فاعليته ونجاحه فى تجارب تنموية ملموسة علماً بأن تغيير الأوضاع طريق وعر يحتاج لوقفة وتفكر ولايصح التسرع فيه ، ولتحقيق ذلك نقترح أن تشمل خطة تحديث البنية الأساسية للجامعات فى الدول الإسلامية عدة محاور نوجز أهمها فيما يلى:

- المحور الأول : الطالب : وهو الهدف والمنتج الأساسى للجامعة ، ولتخريج الطالب المنشود يجب مراعاة الآتى :

١ - مناهج الدراسة ونوعية العلوم التى يركز عليها الطالب .

٢ - وضع سياسة لقبول الطلاب بالجامعات .

٣ - ضبط الجودة مع التقويم المستمر فى التعليم .

٤ - تحضير الخريج لحاجة المجتمع .

٥ - تدعيم الشعور بالجامعة وروح التآلف لدى الطالب .

٦ - النظم والأساليب التقليدية للتعليم - التعليم ونظام الساعات المعتمدة .

٧ - نظم الامتحان وتقويم أداء الطالب .

٨ - مواصفات خريج جامعات الغد .

٩ - الدراسات العليا والبحوث .

- المحور الثانى : الأستاذ الجامعى وعضو هيئة التدريس :

يجب التركيز على النقاط التالية :

١ - قواعد اختيار أعضاء هيئة التدريس .

٢ - نظام اختيار رؤساء الأقسام العلمية .

٣ - تحديد الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية .

٤ - التفرغ للعمل الجامعى :

٥ - توصيف وظيفة عضو هيئة التدريس .

٦ - عودة كرسى الأستاذية والمدرسة العلمية .

٧ - التوسع فى اشتراك أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات والمهمات العلمية .

٨ - التعامل الإيجابى والمباشر مع العلوم المتطورة والتكنولوجيات المتقدمة .

- المحور الثالث : الإدارة الجامعية :

يجب مراعاة ما يلى :

١ - برامجه الإدارة واستخدام نظم البيانات والذكاء الاصطناعى فى وضع القرار السليم وفى إدارة شئون القوى العاملة .

obeikandl.com

٢ - إعداد الكوادر الخاصة بتحديث الإدارة الجامعية وتنميتها وصقلها فى النواحى الأكاديمية والتنظيمية .

٣ - إبراز القيادة القوية التى تدير ولا تدار ، متطورة تؤمن بالتحديث وتعاون فى إحداثه - ذات خبرة فنية عالية ومهارة إدارية فائقة .

٤ - القضاء على البيروقراطية أو الدكتاتورية فى الجامعات والتى تساهم مساهمة فعالة فى تدهور العلم والتكنولوچيا وتعيق الارتقاء بها لمواجهة التحديات العالمية .

٥ - اقامة « مجتمع جامعى متآلف متآزر » من خلال الربط بين العناصر البشرية (عضو هيئة التدريس - الطالب - العاملين الإداريين بالجامعة) وخلق المشاعر المتآلفة بالتوجه التنموى .

٦ - خلق روح « الشعور بالجموعية » والتى تعتبر أساس بناء الحضارات والقضاء على العنصرية الدينية .

٢٦ - تؤدى خصخصة التعليم وتعدد الأنظمة التعليمية إلى عزلة الشباب فكرياً وحضارياً وثقافياً وفى نهاية المطاف إلى الحرب الأهلية كما حدث فى لبنان .

٢٧ - حتمية انفتاح الجامعات الإسلامية على العالم الغربى بدءاً من متخذى القرار إلى المجتمع العلمى العالمى ، ومثال ذلك الانفتاح العالمى هو القضية الأساسية للصين وما حققته من الانجازات الرائدة فى هذا الصدد .

٢٨ - التقارب بين الأديان والتقارب بين المذاهب فى اطار النظرة العلمية .

٢٠ - الخاتمة :

• تعيش الإنسانية الآن ، وباعتراف كافة المجتمعات ، عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة التى تبنى نظامها العالمى الجديد ، والذى يختلف اختلافاً نوعياً وكيفياً عن كل الثورات الإنسانية السابقة ، والشاهد الأكيد على هذا هو أن التغيرات التى حدثت فى الثلاثين سنة الأخيرة وحدها ، أعمق وأخطر من كل المتغيرات التى حدثت على كوكبنا منذ ظهور الإنسان .

- لقد أصبح للعلم والتكنولوجيا أهمية متزايدة فى تنمية المجتمعات المعاصرة . وفى نفس الوقت أديا إلى ظهور إدارة المعرفة كمجال ووظيفة تمثل فرصة غير مسبوقة للقيادة . فتأخذ الحكومات ، والشركات ، والجامعات ، ومعامل البحوث دوراً فى هذه العملية مما أسفر عما يسمى بـ « النظم القومية للابتكار » . إن تفاعل هذه الكيانات مع بعضها البعض ، وإبراز دور كل منها متكاملاً مع الآخر فى إدارة وإنتاج وتطبيق المعرفة ، يحددان تأثير نشاطات العلم والتكنولوجيا على رفاهية الشعوب . بمعنى أن قوة وكفاءة النظام القومى للابتكار لمجتمع ما تعتمد على فاعلية وتكامل الدور الذى تقوم به كل من الحكومة والشركات والجامعات ومعامل البحوث ، ومن ثم فإنه يحدد فى النهاية استراتيجيات الابتكار وتأثيرها على تقدم هذا المجتمع .
- كما أصبحت المعرفة هى المصدر الوحيد للقوة التى تمثل الباعث والدافع وراء كل النشاط الإنسانى . فالقوة هى الركيزة الأساسية للتفوق الذى يمثل عماد السباق الحضارى الذى يتسم به عالمنا المعاصر . وتعتمد القوة اليوم على ما تنتجه الشعوب من ثقافة وعلوم وتكنولوجيا ، وما يرتبط بها ويقوم عليها من نمو اقتصادى عملاق . لذلك فإن انتصار الشعوب أصبح قضية اقتصادية بدايتها فى المدرسة والمعمل ثم مرافق الإنتاج والخدمات.
- وخلاصة القول نجد فى عالم اليوم كحقيقة واقعة أن نشاطات البحوث والتطوير والابتكارات والتنمية التكنولوجية القائمة على العلم بصورة تكاد تكون شاملة فى دول الاقتصاديات الصناعية ، وهناك قلة ضئيلة من الدول النامية تشترك حالياً فى نشاطات التقدم العلمى والتكنولوجى ، وتنحصر الأسباب التى أدت إلى هذا الوضع فى غياب الإطار الملائم لسياسات العلم والتكنولوجيا والقدرة على إنجاز برامج التنفيذ ، وهناك حاجة ملحة إلى المراجعة الواعية وإعادة توجيه الطرق اللازمة لتسخير العلم والتكنولوجيا فى نطاق الموارد المتاحة على المستويين الوطنى والدولى .
- وهنا يجب على الدول الإسلامية أن تتعامل مع التأثير البالغ لسبعة عوامل رئيسية على التنمية العلمية والتكنولوجية المتوقعة فيها خلال العقود القليلة القادمة ألا وهى :

١ - التغيرات والاتجاهات المستقبلية للتقدم العلمى والتكنولوجى وتتضمن :

(أ) التعرف على هذه التغيرات والاتجاهات فى الوضع الدولى .

(ب) التقدم المتوقع فى العلوم الأساسية .

(جـ) التقدم المتوقع فى التكنولوچيات القائمة على العلم وخاصة التكنولوچيات الجديدة والناشئة .

(د) اكتساب القدرة على عمليات توليد المعرفة الحديثة وعمليات الابتكار بمختلف أنواعه .

(هـ) التنمية المستدامة وطويلة الأجل واحتياجاتها العلمية والتكنولوچية .

(و) التغلب على التحديات الأساسية التى تواجه صانعى السياسات العلمية والتكنولوچية .

٢ - بناء ودعم القدرات العلمية والتكنولوچية المحلية من حيث :

(أ) الأبعاد والمحتوى والمكونات الأساسية .

(ب) العوامل والموارد التى يتوقف عليها هذا البناء .

(جـ) سياسات الاتصال والتفاعل بين هذه القدرات وقطاعات الإنتاج والخدمات والتغلب على المعوقات التى تواجه كفاءة هذه القدرات .

(د) يجب على الدول الإسلامية إقرار سياسة علمية وتكنولوچية شاملة تكون متناسقة مع أهداف التنمية الوطنية . ويجب على هذه السياسة أيضاً أن تقوم بتوصيف واضح لخصائص التكنولوچيا التى تعتبرها الحكومة ملائمة تماماً لظروف وأهداف الأمة . كما يجب اعتبار هذه السياسة نفسها كإطار عام لتخطيط وتصميم التدابير على مستوى القطاعات . ويمكن لهذا الإطار العام أن يوفر الخطوط الإرشادية لتنفيذ السياسات فى مجالات التعليم والتدريب ، والبحوث والتطوير والمعلومات التكنولوچية .. وغيرها .

وكبعد ثالث لهذا الإطار العام يمكن له أن يوفر الاتساق والانسجام بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها ذات الأثر على عملية الاختيارات التكنولوچية . وهناك ضرورة لإعطاء عناية خاصة لمجالات العلم والتكنولوچيا الجديدة والناشئة ، مع تطوير القدرة الإبداعية وتحسين مستوى التكنولوچيات التقليدية فى نفس الوقت .

٣ - ضرورة توافر بيئة ملائمة لتحقيق تفاعل التقدم العلمى والتكنولوچى مع التنمية الشاملة .

٤ - حتمية التعاون العلمى والتكنولوچى الإقليمى والإسلامى والدولى .

٥ - تعظيم دور الجامعات الإسلامية فى مواجهة التحديات العلمية وفق ما تضمنته الدراسة الحالية .

٦ - الالتزام بخطة عمل محددة البرامج وتوفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ .

٧ - الحاجة إلى تحقيق التكامل فى خطط العمل العلمية والتكنولوچية لمنظمة المؤتمر الإسلامى والمنظمات الإقليمية المختلفة فى العالم الإسلامى .

• لقد آن الأوان لكى تتبنى كل دولة إسلامية اقامة قاعدة علمية وتكنولوچية متينة تقوم على خمس أسس :

الأساس الأول : إيمان وقناعة ووعى القيادة السياسية بقيمة العلم والتكنولوچيا ودورهما فى المجتمع واعتبارهما من الأولويات الاقتصادية والسياسية .

الأساس الثانى : نظام تربوى / تعليمى / ثقافى حديث .

الأساس الثالث : نظام للبحث العلمى والتقدم التكنولوچى تتوافر له الإمكانات والطاقات المؤسسية والمالية والبشرية القادرة على الابتكار والابداع والعلمى والتكنولوچى وربطه بتنمية المجتمع .

الأساس الرابع : اكتساب مهارات ذاتية فى إدارة رفيعة المستوى للنشاطات الوطنية للعلم والتكنولوچيا .

الأساس الخامس : تعظيم الاستفادة من العلاقات العلمية والتكنولوچية الدولية والإقليمية والثنائية .

• إن الدول الإسلامية بتاريخها الحضارى وحاضرها الساعى إلى معايشة السباق التنموى المعاصر ، لقادرة بفضل الله أن تلاحق قطار التنمية للنظام العالمى الجديد الذى يتجه إلى نظام « الأقطاب التكنولوچية الثلاث » : أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) ، وأوروبا ، وجنوب شرقى آسيا .

القسم الثانى

خطة العمل للمرحلة القادمة

١ - القضايا الاساسية :

تتناول خطة العمل للمرحلة القادمة أربع قضايا أساسية بالاضافة إلى ستة اضافية .

اولاً : أين العالم الإسلامى اليوم ؟

- دور المجتمع العلمى فى تشكيل المجتمعات واستمرارية التقدم .
- إعادة رسم العالم الإسلامى فى ضوء المتغيرات العالمية .
- العلم والتنمية الاجتماعية والتفاعل بينهما (الفقر - البطالة - الطفل - المرأة) .

ثانياً : تكوين منظمات إسلامية بحثية تعنى بأمور البحث العلمى وتقوية المؤسسات القائمة داخلياً وخارجياً .

ثالثاً : العلاقات البينية والخارجية .

رابعاً : الرؤية المستقبلية للتقدم العلمى والتكنولوجى .

٢ - القضايا الإضافية :

١ - القضايا العلمية المثارة ومنها الاستنساخ - نقل الأعضاء - واستخدامات الهندسة الوراثية مالها وما عليها .

٢ - نقل التكنولوجيا فى ظل اتفاقية الجات (براءات الاختراع - الحاسب الآلى .. الخ) .

٣ - دراسات المشروعات العلمية المشتركة بين البلدان الإسلامية والدول الأخرى ومدى تأثيره على البحث العلمى داخل الدول الإسلامية .

٤ - فتح قنوات اتصال بين المؤسسات العلمية والبحثية بالبلدان الإسلامية والمؤسسات العلمية العالمية للاستفادة من الخبرات العلمية والتكنولوجية بما يخدم مشاريع التنمية بالبلدان الإسلامية .

٥ - إنشاء مراكز متخصصة تعنى بالمشروعات العلمية والتكنولوجية ودعمها مادياً .

٦ - الاهتمام بالبحث العلمى داخل الجامعات الإسلامية .

المراجع

١ - الدكتور / محمد عبد السلام - التنمية والتقدم العلمى فى العالم الثالث (مقالات مختارة) - دمشق - دار السلام - ١٩٨٩ .

٢ - الدكتور على على حبيش - حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الجات - نشرة المجالس النوعية ، العدد السابع عشر ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - يوليو ١٩٩٥ .

٣ - الدكتور / على على حبيش - تقارب واستيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - ١٩٩٣ .

٤ - الدكتور / على على حبيش - محاضرة عن « العولمة والبحث العلمى » المركز القومى للبحوث - يونيه ١٩٩٧ .

٥ - نخبة من خبراء مصر - نقل التكنولوجيا - أشرف على التحرير والاصدار ، الدكتور على على حبيش - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - ١٩٨٧ .

٦ - الدكتور / على على حبيش - التكنولوجيا وتحديات العصر - نشرة المجالس النوعية - العدد الثانى - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - أكتوبر ١٩٩١ .

7 - Transfer and Development of Technology in a Changing World Enviranment. The Challenge of the 1990. Report by UNCTAD Secretariat TD/B/C . 6/153 , 25 January 1991.

٨ - الدكتور / على على حبيش - التراكم المعرفى والتنمية - نشرة المجالس النوعية - العدد العشرون أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - أبريل ١٩٩٦ .

٩ - الدكتور / على على حبيش - التحديات العلمية والتكنولوجية والفرص المتاحة لمصر - مركز الدراسات والاستراتيجيات - الأهرام - نوفمبر ١٩٩٦ .

١٠ - دراسات (المؤتمر الأول للوزراء العرب المسئولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا فى التنمية) كاستعرب ، الرباط - ١٦ - ٢٥ أغسطس ١٩٧٦ .

١١ - دراسات (ندوة استراتيجية البحث العلمى والتكنولوجى) - اتحاد مجالس البحث العلمى العربية - بغداد - مارس ١٩٨٢ .

١٢ - دراسات (ندوة مشكلة التنمية التكنولوجية فى الوطن العربى) - تحت اشراف اتحاد مجالس البحث العلمى العربية - جامعة قطر - نوفمبر ١٩٨٢ .

١٣ - كتيب (وثيقة السياسة التكنولوجية القومية لمصر) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - ١٩٨٤ .

١٤ - الدكتور / على على حبيش - السياسة التكنولوجيا لمصر - المركز القومى للبحوث ١٩٩٧ .

١٥ - كتاب (ندوة تقييم نمو العلاقات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع فى الدول العربية) - جامعة قطر بالاشتراك مع اليونسكو - ديسمبر ١٩٨٦ .

١٦ - الدكتور / على على حبيش - (التنمية التكنولوجية فى مصر) - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - ١٩٩٥ .

١٧ - دراسات وأبحاث (المؤتمر العلمى الأول للتكامل التكنولوجى بين الدول الإسلامية) - اتحاد المنظمات الهندسية للدول الإسلامية - جامعة الدول العربية - القاهرة ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٨٩ .

١٨ - الدكتور / محمد شريف دولار - التغيير لماذا ؟ وكيف ؟ ودراسة فى التحديات التى تواجه الإدارة المصرية - دار غريب للطباعة ١٩٩٠ .

١٩ - دكتور / السيد نصر الدين السيد - (اطلالات على الزمن) - سلسلة الألف كتاب الثانى - العدد ٢١١ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٦ .

٢٠ - دكتور / فؤاد مرسى (الرأسمالية تجدد نفسها) - سلسلة كتب عالم المعرفة - العدد ١٤٧ - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، مارس ١٩٩٠ .

٢١ - دكتور / فؤاد زكريا (التفكير العلمى) - سلسلة كتب عالم المعرفة - العدد ٣ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت مارس ١٩٧٨ .

22 - UNESCO, "Scince and Technology for Developing Countries" : Strategies for the 1990's" UNESCO, Paris, 1992.

23 - Michael Gibbns and others, "The new Production of Knowledge", Sage Publications, London, 1994.

24 - U.N. Secretary General, "Development and International Economic Coopereation", Doc. No. E/1989/80, Issued on 22 May 1989, U.N., New York, 1989.

25 - A. U.N. General Assembly, "Discussion of Issues Relating To Science and Technology For Development : Longterm Perspectives of Science and Technology for Development" Doc. No. A/CN. 11/AC. 1/V/3, 17 December 1984, U.N., New York, 1984.

(ب) الجمعية العامة للأمم المتحدة موضوع فنى « أثر مجالات العلم والتكنولوجيا الجديدة والناشئة على تنمية البلدان النامية » - الوثيقة رقم A/CN. 11/80 الصادرة فى ٢٢ مايو ١٩٨٧ ، الدورة التاسعة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، الأمم المتحدة ، الجمعية العامة . نيويورك ١٩٨٧ .

٢٦ - الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، «ورقة مساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية» ، أغسطس ١٩٧٩ ، وثيقة رقم A/CONF. 81/BP/ICO/14 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٧٩ .

٢٧ - دكتور / زغلول راغب النجار «قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر» سلسلة كتاب الأمة - العدد رقم ٢٠ أكتوبر ١٩٨٨ - مركز البحوث والمعلومات - رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، الدوحة ، دولة قطر ١٩٨٨ .

28 - Study By The UNCTAD Secretariat, Document TD/B/C. 6/47 (1979). : Report of The Secretary General, Document A/34/593 (1979).

29 - Study By The Unctad Secretariat, Document TD/B/A.C. 11/25/Rev 1 (1975).

30 - Study By The Unectad Sectad Secretariat, Document TD/BC. 6/7 (1975) : Note By The Unctad Secretariat, Document Td/B/C. 6/41 (1978) : Study Prepared By The Unctad Secretariat, Document TD/B/Ac. 35/16 (1987).

31 - J.N. Bhagwati, "The Reverse Transfer of Techonology (Brain Drain) : International Resource Flow Accunting, Compensation Taxation and Related Policy Propsals." Unctad Document Td/B/C. 6/A (1978).

32 - R.Pomp And O. Oldman "The Reverse Transfer of Technology (Brain Drain) : Legal and Aspects of Compensation, Taxation and Administrative Aspects : of Compensation, Taxation and Related Policy Measures : Suggestions for an Optimal Policy Mix", UNCTAD Document TD/B/C. 6/AC. 4/7 (1978).

33 - Study By The Unctad Secretariat, Document TD/B/AC. 35/6 (1984).

34 - M.B.E. Fayez "Multi-Lateral Efforts to Reduce the Effects of reverse Transfer of Technology and the Role of TOKTEN Paper submitted to the third international TOKTENX workshop, Cairo (1985) .

35 - Co-operative Exshange of Skills Among Developing Countries. Policies for Collective Reliance in Skilled Manpower. UNCTAD Secretariat Document TD/B/C. 6/AC. 4/8 (1978), and literature cited therein.

36 - Study By The UNCTAD Secretariat, Document TD 239 (1979).

37 - Draft Report of "The Meeting of Governmental Experts on Reverse Transfer of Technology" UNCTAD Document TD/B/AC. 35/L. 1/Add. 1 (1983), TD/B/AC. 35/9 (1984).

٣٨ – الدكتور / محمد بهاء الدين فايز – قضية هجرة العقول والكفاءات فى مصر وتحويلها إلى إيجابية ينتفع بها – من خلال مشروع نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين (توكتن) – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا – ١٩٩٥ .

٣٩ – الدكتور / على على حبيش – « مصر والتكنولوچيا فى عالم متغير » أكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا – ١٩٩٥ .

التحديات القانونية التى تواجه الأمة الإسلامية

فى القرن الحادى والعشرين

بقلم الدكتور / عبد الغنى محمود (*)

مقدمة :

أولاً : أرسل الله سبحانه وتعالى - وهو خالق الكون - رسوله صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين ، بالكلمة الأخيرة للبشر ، برسالة عامة يخاطب بها الجميع فى كل زمان ومكان وعلى كل حال ، وآمن المسلمون بهذا واعتقدوه وبنوا عليه حياتهم ونظمهم وسلوكهم فى الدنيا ، وأصبح الإطار المرجعى الذى يحكم المسلم فى حياته هو تلك العقيدة الواضحة بأنه :

١ - هناك خالق لهذا الكون .

٢ - وأنه سبحانه ما تركنا هملاً بل أرسل الرسل وأنزل الكتب من أجل أن نلتزم بما شرعه ونسير فى تلك الحياة الدنيا فى ظل ما أمر ونهى ، فأصبح لكل فعل بشرى حكم عند الله بالمنع أو الإذن فيه .

٣ - وأننا سنرجع بعد الموت إلى الله ، فى يوم حساب ، عقاب أو ثواب .

فأجاب المسلم بذلك عن الأسئلة الكبرى المتعلقة بالماضى والحاضر والمستقبل ، من أين أتينا ، وما نلتزم به الآن ، وماذا سيكون بعد الحياة ، ومن هذا المنظور المحدد فإن المسلم المعاصر يواجه تحديات كثيرة خاصة فى القرن القادم تواجهه على مستوى الفرد وعلى مستوى الأمة ، وتواجهه من جوانب كثيرة منها الجانب القانونى .

ثانياً : طبيعة التشريع الإسلامى (القانون الإسلامى) :

تشتمل الشريعة الإسلامية على ما ينظم علاقات الأفراد ببعضهم وعلاقتهم بالدولة، ووضعت أسساً للتعامل فيما بين المسلمين وغير المسلمين داخل المجتمع الإسلامى ،

(*) أستاذ القانون الدولى العام - كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر - تم الاستعانة بالدراسيتين المعدتين من كل من أ. د. جعفر عبد السلام والدكتور على جمعة فى هذا التقرير .

واعتبر الإسلام اعتناقه موجبا لاكتساب الجنسية الإسلامية (جنسية الدولة الإسلامية) ومن لم يسلم يصير رعية فى الدولة الإسلامية بموجب عقد الذمة ، وفى إطار تنظيم الإسلام للمجتمع الإسلامى وضع التشريعات المنظمة لكافة مجالات الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ... الخ . ووضع القواعد القانونية التى تحكم العلاقات الأسرية ، والمالية والتجارية والجنائية والإدارية والدستورية ، ومن حيث عالميته نظر الإسلام إلى البشرية جمعاء نظرة الأخوة الإنسانية بحيث وضع القواعد المنظمة للعلاقات الدولية فيما بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول ، ووضع قواعد هذه العلاقات سواء فى حالتى السلم أو الحرب ، مراعياً اعتبارات : العدل ، والكرامة الإنسانية ، والرحمة ... وغيرها من المبادئ التى تسمو بالعلاقات الإنسانية بين الأمم والشعوب .

وفى إطار التشريع الإسلامى (الشريعة الإسلامية) نود الإشارة بادئ ذى بدء إلى أنه تشريع إلهى ، وبالتالى جاء محققاً لصالح البشر فى كل زمان ومكان لأنه من عند عليم خبير ، ومن ثم كان محاطا بسياج أخلاقى ومرتكزاً على أساس دينى عقدى يحفز المسلمين إلى الالتزام بقواعد وأحكام هذا التشريع ، لأن جزاء الإخلال بأحكامه ليس جزاء دنيوياً فحسب - كالتشريعات الوضعية - ولكن أيضاً جزاء أخروياً يتضمن إثابة الممتثلين وعقاب العاصيين وقد روعى فى التشريع الإسلامى ثلاثة أسس عامة :

الأول : عدم الحرج - أى عدم التضييق - والأدلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم ﴾ وقوله جل شأنه : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ .

الثانى : تقليل التكاليف : وهو نتيجة لازمة لعدم الحرج ، لأن فى كثرة التكاليف إحراجاً ، ومما يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدا لكم عفا الله عنها والله غفور رحيم قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين ﴾ .

الثالث : التدريج فى التشريع : فلما سُئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن الخمر والميسر أجابهم القرآن بقوله تعالى : ﴿ ... فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾ . ولم يصرح بطلب الكف عنهما ، ثم صرح بنهيهم عن الصلاة وهم سكارى قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما

تقولون ﴾ ثم جاء النهى صريحاً فى قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون ﴾ .

ومصدر التشريع « الشرع » الإسلامى هو مشرعه « شارعه » وهو الله جل جلاله ويستدل على الأحكام الشرعية من أدلة أجمع أغلب العلماء على الأخذ بأربعة منها باعتبارها أدلة أساسية وهى الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وبجانب هذه الأدلة توجد عدة أدلة أخرى متفرعة عنها وتابعة لها أهمها الاستحسان والاستصلاح (المصالح المرسلة، العرف ... الخ) وتسمى بالأدلة التبعية وقد اختلف الرأى بشأنها . ويميز فى هذا الشأن بين النص والاجتهاد فالأول يشتمل على القرآن والسنة ، أما الاجتهاد فتندرج تحته كافة الأدلة الأخرى من إجماع وقياس ... الخ .

ويقصد بالشريعة الإسلامية - باعتبارها الدين المنزل من عند الله تعالى - ما شرعه الله لعباده من أحكام سواء كانت تلك الأحكام متعلقة بالعقيدة أم بالأخلاق أم بتنظيم ما يصدر عن الناس من أقوال وأفعال وتصرفات ، ويطلق على الأخيرة مجموعة الأحكام الشرعية العملية التى تنظم أفعال المكلفين وأقوالهم وتصرفاتهم ، والعلم بهذه الأحكام يطلق عليه علم الفقه أى « العلم بالأحكام » الشرعية من أدلتها التفصيلية ، وهو علم مستنبط بالرأى والاجتهاد ويحتاج فيه إلى النظر والتأمل « ثم أصبح تعبير الفقه ينصرف ليس فقط إلى المعرفة بالأحكام الشرعية العملية بل إلى هذه الأحكام نفسها ، فمنذ وضع الإمام الشافعى رسالته فى أصول الفقه جرى التمييز بين أصول الفقه وفروع الفقه ، فالأصول تعنى ببحث أدلة الأحكام الشرعية وطرق استنباط الأحكام منها ويقصد بالفروع الأحكام الشرعية العملية التى تخص أفعال المكلفين من حل وحرمة ... الخ . وما يلحق بتصرفاتهم القانونية من بطلان أو فساد أو صحة ... الخ ، وحينما يطلق تعبير فقه دون وصف فإنه ينصرف إلى علم الفروع هذا . والفقه بهذا المعنى الأخير يشمل نوعين من الأحكام أحكام خاصة بعلاقة الفرد بربه ، وتسمى العبادات ، وأحكام خاصة بعلاقات الناس ببعضهم وتسمى المعاملات . يتضح من ذلك أن الشريعة أعم من الفقه .

ومن المسلم به أن الإسلام عقيدة وشريعة ، والعقيدة تنظم العلاقة بين الإنسان وخالقه وتتصل بشكل عام بأسس الإسلام وما يقوم عليه من أركان مثل الشهادتين وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان ، ثم تبحث فى الإيمان وأسسه ، أى الإيمان بالله وملائكته وكتبه والإيمان بالساعة وبأن الإنسان سينتقل من حياة مؤقتة إلى حياة دائمة .

أما الشريعة فتتمثل فى الأحكام التى أنزلها الله سبحانه وتعالى لتنظم علاقة الإنسان بمجتمعه بشكل عام ، فهى أحكام تحيط بأفعال الناس وتنظمها ، وبالذات من حيث بيان ما يحل من الأمور وما يحرم ، وما هو مندوب وما هو مكروه ثم ما هو مباح .

ولا شك أن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية فى حياة المسلمين ، قضية هامة ، وهى تثير على الفور المشكلات التى تعترض هذا التطبيق ، وأهمها ، مشكلة الاجتهاد لوضع حلول للمشكلات الجديدة التى أحاطت بحياة المسلمين إنها تحتاج إلى إحياء الاجتهاد من جديد وتنظيم أدواته من ناحية ، كما أنها تحتاج إلى تطوير دراسات الفقه الإسلامى فى مختلف كلياتنا ومعاهدنا العلمية التى تدرسه من ناحية أخرى .

والفقه الإسلامى أحد المذاهب القانونية الكبرى فى العالم وتكونت ثروة فقية كبيرة من هذا التجمع للأحكام ولكثرة المدارس التى ظهرت فى القانون الإسلامى ، وجعلت الخلاف الفقهى محصورا ومحكوما بضرورة تسبيب وبناء الأحكام ، وبناء كل حكم شرعى على دليل ، مما جعل الفقه الإسلامى من أنضج صور الاجتهاد والتشريع على مدى التاريخ الإنسانى . ونستطيع أن نقول أن العالم المتقدم قد وعى هذه الحقيقة ، واعتبر النظام الإسلامى أحد الأنظمة القانونية الأربعة التى لها صفة العالمية ، والتى تفسر على أساسها المادة ٩ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية والتى قررت أن يمثل قضاة المحكمة هذه المذاهب الرئيسية وهى المذهب اللاتينى والمذهب الأنجلوسكسونى والمذهب الجرمانى والمذهب الإسلامى .

وكان للفقيه المسلم منذ بداية التاريخ الإسلامى موقفه من تغطية كل المشكلات التى تعرض عليه ، ولم يرتكب إطلاقا جريمة إنكار العدالة ، بل أن القاعدة الأصولية تقول أن لله حكما فى كل فعل من أفعال العباد لا ينبغى أبدا أن نسكت عن إطلاقه ولو لم يكن الحل سهلا . وهذا معاذ بن جبل يرسله رسول الله إلى اليمن ويسأله بما تقضى بين الناس

فيقول بكتاب الله ويسأله فإن لم تجد فيقول فبسنة رسول الله ، ويسأله فإن لم تجد فيقول اجتهد ورأى لا ألو (أى لا يقصر) وربما تحار فيما يقصده معاذ بالاجتهاد وبالرأى ، ولكننى أؤكد أن الرأى غير الهوى ، فالمقصود به هنا أقصى استخدام للعقل لاستنباط الحكم من المصدرين الأصليين وهما القرآن الكريم والسنة ونؤكد ذلك بقوله تعالى : ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الله وإلى الرسول لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ وعملية الاستنباط هى عملية عقلية كبيرة ، تعتمد على أحكام كلية يقوم المجتهد باستخراج علتها ومد الحكم المنصوص عليه إلى المسكوت عنه عند اتحاد العلة .

رابعاً : توقف الاجتهاد وزحف القوانين الوضعية :

وطالما كان المسلمون يرجعون ما يحدث فى حياتهم إلى قرآن وسنة وفقهاء يجتهدون ليظهروا لهم أحكام الله فى المشكلات ، فقد ظل الفقه الإسلامى حيا يحيط بالحياة ويضفى عليها الشرعية . ولكن عندما تعرضت الدولة الإسلامية للضعف ، ثم للتفتت بعد ذلك ، فإن عوامل كثيرة غيرت هذا النظام وبدأ باب الاجتهاد يتوقف عمدا أو بغير عمد .

وتختلف الدول الإسلامية حول الوقت الذى توقف فيه الاجتهاد ، ولكنها جميعا خضعت لهذه الظاهرة ، بحسب سبق تعرضها للنفوذ الأجنبى أو للاستعمار . ربما تكون شبه القارة الهندية فى البداية ثم مصر منذ بداية القرن الماضى وكذلك سوريا والعراق والمغرب العربى . وتختلف ربما ظروف السعودية واليمن عن معظم الدول العربية ، ولكنها لم تستطع تجنب التأثير الأجنبى على قوانينها وتشريعاتها لسبب جوهرى هو أنها أرادت أو لم ترد ، انفتحت على الحياة حولها ، واكتشف فيها النفط ، فضلا عن أنها محط الرحلات المقدسة للحج والعمرة ، حتى قبل انبعاث الإسلام فيها .

إن هناك حقيقة أساسية يجب ألا نغفلها وهى أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية لعالمنا المعاصر قد تعرضت لتغيرات أساسية عدلت بعمق ما كنا نعيش عليه ، أقصد العالم كله من قبل . تغيرت المواد التى كانت تشكل طعام الإنسان وشرابه ومسكنه وثقافته ، غشيها العلم الحديث وأخضعها له فى الأهداف والوسائل فى نفس الوقت . وألف علماء المسلمين فى الجبر والفلك وعلوم الأرض إلى جانب تأليفهم فى علوم الفقه والأصول والتاريخ .

نقول أن التأثيرات العلمانية قد وضحت تماما فى كثير من أسلوب التناول لعلومنا وفى معظم الجامعات الحديثة بما فيها جامعة الأزهر نفسها . ومرت دراسات القانون فى عالمنا بنفس المرحلة .

لقد تعرضت أقطارنا الإسلامية فى معظمها لهزائم عسكرية ونفسية قاسية ، وصار الإحساس بالدونية يسيطر علينا ، وزاد من هذه المشكلات ، بعدنا عن دائرة العلوم الحديثة، فى الوقت الذى كان الغرب يحرز فيها كل يوم انتصارات جديدة ، خاصة أنه استطاع أن يطبق منجزات العلوم فى الحياة العملية فى كل مجال من مجالاتها ، اكتشف ديارا جديدا فى البداية وأضاف إلى الرقعة المعمورة ، قارة بأكملها هى أهم قارات العالم اليوم وأكثرها تقدما ، أعنى القارة الأمريكية ، فضلا عن استراليا ، والمناطق القطبية . واكتشف الفضاء ، ولا زالت الأبحاث فى نطاقه تترى ، ووصل الإنسان إلى القمر ونزل عليه واستطاعت علوم الكيمياء أن تغير وجه الحياة على هذه الأرض ، ويقدم العلم جديدا كل يوم فى مجال أبحاث الجينات والهندسة الوراثية والعلوم الطبية والزراعية .

والقانون ليس كتابا جامدا ، وإنما هو إطار للحياة الاجتماعية ، وكلما ظهر نشاط بشرى جديد ، وجدنا القانون يحيط به ويضع أسس تنظيمه ، لكى يمنع الضرر الذى قد ينتج عنه من ناحية ، ولكى يضع الأسس العامة للانتفاع به من ناحية أخرى ، ليعمل على رعاية المصالح التى يتضمنها هذا النشاط الجديد . ولعل الأمثلة توضح ما نقول : تحدثنا عن حركة الكشوف الجغرافية والتى قادتها أوربا وتتابعت هذه الحركة ، بحركة استعمار كبير لمعظم أجزاء العالم الذى لم يكن معروفا على الأقل لأوربا ، وانهمكت إنجلترا وفرنسا وهولندا والبرتغال وبلجيكا وألمانيا مؤخرا فى هذه الحركات .

وبدأ النزاع ينشب بشدة بين هذه الأقطار ، وكادت أن تتقاتل . فاجتمع رؤساء وملوك هذه الدول فى برلين عام ١٨٨٦ ووضعوا نظاما ينسق بين مصالحهم وعن طريق التنظيم القانونى الاتفاقى حلوا هذه المشكلة فى اتفاقية حملت اسم اتفاقية برلين ، وضعت التزامات على عاتق هذه الدول مؤداها أنه لا يكفى لاكتساب حيازة المستعمرات وضع أعلام عليها ، وإنما لابد من أن تنشئ الدولة « إدارة فعلية » على الإقليم لكى تحوزه وتمنع الدول الأخرى من إعادة اكتشافه وحيازته واستعماره . لقد قام القانون الدولى هنا بعملية لتنسيق المصالح بين الدول المعنية بالأمر ليمنع النزاع الذى كان يؤدى إلى الاقتتال بينها وليبعد الفتيل الذى كان يخلق المشاكل .

وعند اختراع الطائرات وبداية تشغيلها تجاريا فى بدايات هذا القرن ، وجدت حاجة ماسة لتنظيم سير هذه الطائرات وهبوطها والعلاقات المالية والاقتصادية بين الدول المشغلة لهذه الطائرات والأقاليم المستقبلة لها إلى غير ذلك من الشئون .

وكتب الفقيه الفرنسى « فوشيه » مقالا عام ١٩١٧ حدد فيه بدايات الأفكار التى يجب استدعاؤها لتنظيم هذا النشاط الجديد ، واهتم بالمعارف القانونية مثل لمن تكون السيادة على الجو الذى تسير فيه الطائرة ، هل للدولة التى تحلق فوقه أم للمجتمع الدولى، واستخدم أفكارا قانونية ومبادئ أخذها من القانون الرومانى ، حول سيادة ما يمكن حيازته ، وإذا تعذرت الحيازة الفعلية لأن الجو لا يمكن حيازته ، فالحيازة الرمزية كافية وهذه الحيازة نقدرها فيما يمكن أن تصل إليه طلقات المدافع المثبته على الأرض والتى تنطلق فى اتجاه الفضاء . ونظمت الدول هذا النشاط الذى لم يعد جديدا بعدة اتفاقيات أهمها الآن اتفاقية شيكاغو والتى عقدت عام ١٩٤٦ كما أن الدول تدخل فى اتفاقيات ثنائية لتنظيم رحلات الطيران بينها ، بعد أن وضعت اتفاقية شيكاغو قواعد حق المرور البرئ فى الجو ، والحريات والحقوق الرئيسية التى يمكن أن تعترف الدول لبعضها البعض بها ، من حيث التحليق والهبوط ، والاستخدامات الأخرى .

ولعل من الضرورات التى يجب التنبه إليها ، سرعة التغيرات التى تستلزمها التنظيمات الموضوعة لهذه الأنشطة الجديدة ، إن التنظيم عندما يوضع ، لا يلبث أن تثور ضرورات تغييره ، لأن الإنسان لا حدود لتطلعاته ، ولا حواجز لدى ما يمكن أن يصل إليه عقله . ولا زالت الأمثلة من القانون الدولى الأصعب فى التغيير عادة . لقد استقرت فيه قاعدة الثلاثة أميال البحرية كحد أقصى لاتساع البحر الإقليمى لكل دولة . بنيت هذه القاعدة على أساس علمى هو أقصى ما يمكن أن تصل إليه طلقة مدفع مثبت على إقليم الدولة فى الاتجاه نحو البحر . وزادت حدود طلقات المدافع ، بل واخترع الإنسان صواريخ من الأرض لليحر ومن الأرض إلى الجو بمدى كبير جدا. فهل ترتبط الحيازة بالثلاثة أميال؟ لا يمكن ولا يمكن من ناحية أخرى أن تكون الحيازة مرتبطة بمدى المدافع . وبحثت الدول عن قواعد أخرى تبنى عليها سيادتها للبحر الإقليمى واتساعه ، ودخلت المصالح الاقتصادية بعد اكتشاف الثروات الحية وغير الحية ، وحاولت الدول أن تضع قواعد فى مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار والذى أخرج اتفاقية تضمنت ذلك فى عام ١٩٨٢ .

لقد استخدمت الدول فى البحث عن أساس للقواعد ، ما ساد فيها من معلومات كان بعضها معروفا فى القانون الرومانى حيث كان فقهاؤه يستخدمون نفس أساليب الفقيه المسلم فى ضرورة بنا ء حكمه أو فتواه على قاعدة من قواعد المصادر ومن بينها قواعد القياس والمصالح المرسلة .

فالمشكلة فى تطور القانون الإسلامى ، هى مشكلة عدم استخدام العقل ، واستبدال الاجتهاد بفقه الشرح على المتون ، والتوقف عن تناول المشكلات الجديدة التى أصبحت تطفو على الحياة بدلا من الوقوف عند المشكلات القديمة التى تغيرت بحكم تغير ظروف الزمان والمكان .

هذا وإن كان أصول الفقه يعنى ببحث أدلة الأحكام الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية بصفة أساسية ؛ إلا أنه - واستناداً إلى القرآن والسنة - قد توسع الأصوليون فى شرح معنى القياس وكيفية تطبيقه ، والاستصحاب والاستحسان ، وسد الذرائع والمصالح المرسلة ، وأنتج الفقهاء والأصوليون معاً ما يعرف اصطلاحاً بالقواعد الفقهية كقاعدة لا ضرر ولا ضرار ، وإعمال النص خير من إهماله ، والضرر الأقل لدفع الأكبر ، وهكذا .

كما استنبط الأصوليون نظرية المصالح المرسلة ومقاصد الشريعة ، وهذه المقاصد هى بمثابة المرشد العام للفقيه وللأصولى أيضا يجب أن يسترشد بها دائما عند قيامه بالتفسير ومحاولاته وضع الحلول .

وتكونت نظرية كاملة للمصالح المرسلة اعتبرت أن محل أحكام المعاملات أقيم لتحقيق هذه المصالح .

وكان للفقيه المسلم منذ بداية التاريخ الإسلامى موقفه من تغطية المشكلات التى تعرض عليه ، وذلك تمشيا مع القاعدة الأصولية التى تقول إن لله حكماً فى كل فصل من أفعال العباد لا ينبغى أبدأ السكوت عنه .

التحديات :

تواجه العالم الإسلامى اليوم تحديات يمكن أن نلقى الضوء على بعضها :

تحديات تغير الواقع المستمر :

يتسم العصر الذى نعيش فيه بسرعة تغير البرنامج اليومى لحياة الإنسان وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع (الزوال) حيث يتسارع النمو المعرفى والنشاط الإنسانى

بصورة تفوق كثيراً التفكر والتأمل مما جعل مثلاً رجال المال يبتدعون صوراً لا يستطيع أهل القانون أن يلحقوا بهم فى تكييفها والحكم عليها ، فإحدى التحديات الكبيرة أن النشاط قد سبق التفكر ، وأن المعلومات وتناميها قد سبقت قدرة الأنظمة على تحملها .

وهذه الصفة سوف تزداد مع حلول القرن القادم وهى مشكلة حقيقية للقانون فى العالم أجمع وخاصة عند المسلمين كما سنرى حيث نحتاج إلى مرونة وحسن تصور وإبداع خلاق وهو ما كان يقوم به الاجتهاد عند المسلمين فى أدواره المختلفة ، والذى تأكدت الحاجة إليه الآن وأصبح من الضرورات الشديدة التى إذا لم يتناولها المسلمون هلكوا أو قاربوا على الهلاك كمفهوم الضرورة الفقهى .

ويمكن مواجهة هذا التحدى بما يلى :

١ - وضع آلية جديدة لإدراك الواقع منبثقة من العقيدة والشريعة الإسلامية ، وهذا لا يتأتى إلا بتوليد العلوم ، فلقد كانت مزية القرون الأولى التى ظهرت فيها حضارة الإسلام منبثقة عن دينه هى توليد العلوم الذى يدل على استمرار العطاء الفكرى وعلى التفاعل الرشيد مع الواقع وعلى القدرة الكبيرة على الاجتهاد وإيقاع النص على الحياة المعاشة بما لا يخرج عن الأطر الشرعية والقواعد الثابتة ويحقق أيضاً مصالح الناس ويرفع عنهم الحرج ويدفع عنهم الفساد ويقوم بمقتضيات العبادة والعمران وقضية توليد العلوم تحتاج إلى اتخاذ موقف إيجابى من الفكر وانطلاقه حتى يتم بناء آلية لدراسة الواقع إدراكاً وتحليلاً وحكماً عليه .

فإدراك الواقع يؤثر فى اتجاه النظام القانونى .

فالقانون ليس كتابا جامدا ، وإنما هو إطار للحياة الاجتماعية ، وكلما ظهر نشاط بشرى جديد ، وجدنا القانون يحيط به ويضع أسس تنظيمه ، لكى يمنع الضرر الذى قد ينتج عنه من ناحية ، ولكى يضع الأسس العامة للانتفاع به من ناحية أخرى ، ليعمل على رعاية المصالح التى يتضمنها هذا النشاط الجديد . ولعل الأمثلة توضح ما نقول : تحدثنا عن حركة الكشوف الجغرافية والتى قادتها أوربا وتتابعت هذه الحركة ، بحركة استعمار كبير لمعظم أجزاء العالم الذى لم يكن معروف على الأقل لأوربا ، وانهمكت إنجلترا وفرنسا وهولندا والبرتغال وبلجيكا وألمانيا مؤخرا فى هذه الحركات . وبدأ النزاع ينشب بشدة بين

هذه الأقطار ، وكادت أن تتقاتل . فأجمع رؤساء وملوك هذه الدول فى برلين عام ١٨٨٦م ووضعوا نظاما ينسق بين مصالحهم وعن طريق التنظيم القانونى الاتفاقى حلوا هذه المشكلة فى اتفاقية حملت اسم اتفاقية برلين ، وضعت التزامات على عاتق هذه الدول مؤداها أنه لا يكفى لاكتساب حيازة المستعمرات وضع أعلام عليها ، وإنما لابد من أن تنشئ الدولة « إدارة فعلية » على الإقليم لكى تحوزه وتمنع الدول الأخرى من إعادة اكتشافه وحيازته واستعماره . لقد قام القانون الدولى هنا بعملية لتنسيق المصالح بين الدول المعنية بالأمر ليمنع النزاع الذى كان يؤدى إلى الاقتتال بينها وليبعد الفتيل الذى كان يخلق المشاكل .

وعند اختراع الطائرات وبداية تشغيلها تجاريا فى بدايات هذا القرن ، وجدت حاجة ماسة لتنظيم سير هذه الطائرات وهبوطها والعلاقات المالية والاقتصادية بين الدول المشغلة لهذه الطائرات والأقاليم المستقبلة لها إلى غير ذلك من الشئون .

وكتب الفقيه الفرنسى « فوشيه » مقالا عام ١٩١٧م حدد فيه بدايات الأفكار التى يجب استدعاؤها لتنظيم هذا النشاط الجديد ، واهتم بالمعارف القانونية مثل لمن تكون السيادة على الجو الذى تسير فيه الطائرة ، هل للدولة التى تحلق فوقه أم للمجتمع الدولى ، واستخدم أفكار قانونية ومبادئ أخذها من القانون الرومانى ، حول سيادة ما يمكن حيازته ، وإذا تعذرت الحيازة الفعلية لأن الجو لا يمكن حيازته ، فالحيازة الرمزية كافية وهذه الحيازة تقدرها فيما يمكن أن تصل إليه طلقات المدافع المثبتة على الأرض والتى تنطلق فى اتجاه الفضاء . ونظمت الدول هذا النشاط الذى يعد جديدا بعدة اتفاقيات ثنائية لتنظيم رحلات الطيران بينها ، بعد أن وضعت اتفاقية شيكاغو قواعد حق المرور البرى فى الجو ، والحريات والحقوق الرئيسية التى يمكن أن تعرف الدول لبعضها البعض بها ، من حيث التحليق والهبوط ، والاستخدامات الأخرى .

ولعل من الضرورات التى يجب التنبه إليها ، سرعة التغيرات التى تستلزمها (التنظيمات التى) هذه الأنشطة الجديدة ، إن التنظيم عندما يوضع ، لا يلبث أن تثور ضرورات تغييره ، لأن الإنسان لا حدود لتطلعاته ، ولا حواجز لدى ما يمكن أن يصل إليه عقله . ولازالت الأمثلة من القانون الدولى الأصعب فى التغيير عادة . لقد استقرت فيه قاعدة الثلاثة أميال البحرية كحد أقصى لاتساع البحر الإقليمى لكل دولة . بنيت هذه القاعدة على أساس علمى هذا أقصى ما يمكنه أن تصل إليه طلقة مدفع مثبت على إقليم

الدولة فى الاتجاه نحو البحر وزادت حدود طلقات المدافع ، بل واخترع الإنسان صواريخ من الأرض للبحر ومن الأرض إلى الجو بمدى كبير جدا . فهل ترتبط الحيازة بالثلاثة أميال ؟

الحيازة مرتبطة بمدى المدافع . وبحثت الدول عن قواعد أخرى تبنى عليها سيادتها للبحر الإقليمى واتساعه ، ودخلت المصالح الاقتصادية بعد اكتشاف الثروات الحية والذى أخرج اتفاقية تضمنت ذلك فى عام ١٩٨٢ .

لقد استخدمت الدول فى البحث عن أساس للقواعد ، ما ساد فيها من قواعد كان بعضها معروفا فى القانون الرومانى وكافى فهم يستخدمون نفس أساليب الفقيه المسلم فى ضرورة بناء حكمه أو فتوه على قاعدة من قواعد المصادر ومن بينها قواعد القياس والمصالح المرسلة .

فالمشكلة فى تطور القانون الإسلامى ، هى مشكلة عدم استخدام العقل ، واستبدال الاجتهاد بفقه الشرح على المتون ، والتوقف عن تناول المشكلات الجديدة التى أصبحت تطفو على الحياة بدلا من المشكلات القديمة التى ، ولا زالت حتى اليوم .

ولعلنى أصل بذلك للتجسيد الواضح لأزمة القانون الإسلامى فى واقعنا المعاصر بناء على عنصر عدم إدراك الواقع .

وبذلك نرى أن أزمة معظم من يتصدون للكتابة الفقهية اليوم ، أنهم منفصلون عن الواقع ولا يبذلون جهداً كبيراً فى الإحاطة به ، ومعرفة التغيرات التى تدور فى المجتمع ومحاولة عرضها على قواعد الشريعة لاستنباط الأحكام الشرعية وتقالها أو بالبناء عليها ، مما أحدث ثغرة واسعة بين الفقه الإسلامى والواقع .

والنتيجة التى ترتبت على ذلك فى معظم دولنا هو الاضطرار إلى استدعاء القوانين الأجنبية ، بل ومتابعة تعديلاتها والاقتباس منها وتطبيقها ، تفعل ذلك الحكومات حتى إذا كان لديها مجالس تشريعية ، لهذا تفرض مشروعات القوانين إقتباسا منها فى معظم الحالات ، وتفعل ذلك الحكومات الإسلامية التى ليس لديها مجالس تشريعية وتصدر هذه القوانين من مجالس الوزراء مباشرة . وتراجع للأسف تطبيق القانون الإسلامى فى حياتنا .

٢ - تطوير تدريس العلوم الشرعية بوجه عام وأصول الفقه بوجه خاص ، فيمكن تغيير المناهج وطرق التدريس وطرق الامتحان وعدد المواد المدرسة وهيكل العلم نفسه سعياً وراء تحصيل مصلحة البقاء (القدرة القانونية) إن صح التعبير .

فمثلاً نشأت العلوم الاجتماعية والإنسانية وانفصلت من الفلسفة فى القرن ١٩ عندما بدأ تغير حياة الإنسان اليومى بمجموعة الثورات المتتالية فى المواصلات والاتصالات والتقنيات واستعملت هذه العلوم لدراسة الواقع شديد التعقيد شديد التطور مما مكن الغرب من السيطرة على نواحى الأمور وجعل النظام القانونى الغربى أكثر قدرة على استيعاب النشاط الإنسانى وعلى تطوير نفسه دائماً مما جعل المحور الإسلامى ينقل ويتبنى القوانين الأوربية . وإذا أردنا أن نصف الحالة التى عليها التدريس فإنه يمكننا أن نقرر الحقائق الآتية :

أولاً : أن الدراسة تتم على التقسيمات القديمة التى سار عليها الأقدمون ، فهى تقسم إلى عبارات ومعاملات . ويقدم هيئة التدريس أى نوع من أنواع العبارات أو المعاملات فلا تخصيص دقيقة لكل عضو ، والتقسيم الذى يتم للمعاملات يعتبر تقسيماً للتوضيح وليس أساس التخصص .

ثانياً : أن الدراسة فى أغلبها لمنع ما كتب حتى القرن الرابع الهجرى ، والتطوير فيها غير محسوس .

ثالثاً : أن التأليف الجيد يكاد أن يكون معدوماً ، وللأسف يعتبر إخراج الكتب الشرعية ، من أسوأ أنواع الإخراج شكلاً وموضوعات ، الأشكال نجد أستاذاً قد تعرض لمشكلة حديثة أو أجتهد لهضم ما كتب وأعاد كتابته بشكل جيد .

رابعاً : أن بعض العلوم التى تدرس كعلم أصول الفقه ، ستعصى على الفهم حتى طلاب الدراسات العليا . ولا يبرز التفوق العلمى الذى شهد به الغرب لهذا العلم الفريد الذى يمكن من الاجتهاد ومن تكوين هذه الثروة العلمية الفذة .

وعلى سبيل المثال ، لا تكاد تدرس أهمية مقاصد الشريعة أو نظرية المصالح أو حتى نظرية المصادر بشكل عام .

خامساً : أن الدراسة تتم بأسلوب التلقين الكامل والشرح على مستوى الكتب القديمة ولا زالت هذه الدراسات هى المسيطرة على تدريس الفقه والأصول .

والنتيجة معروفة ، فلا تكاد تكون فقيها أو عالما ، ولا نكاد نرى فى الإنتاج العلمى حتى الذى يقدمه كبار العلماء للترقية إلى الدرجات الجامعية المختلفة أى جديد .

سادساً : وبعد أن دخلت دراسات القانون كليات الشريعة ، ظل كل فرع يدرس على حده ، مع أن الهدف كان هو دمج الدراسة ووضع المشكلات العملية التى تضمها الدراسات القانونية أمام الطلاب الذين أصبحوا بالفعل أعضاء هيئة تدريس ليتمكنوا من النظر فيها جيداً بعين البصير ويردونها إلى كتاب الله وسنة رسوله حتى يعرف الوجه الشرعى لها ، وحتى يقتبس ما يمكن إقتباسه من هذه الدراسات فى إطار فقه المصالح المرسلة والسياسة الشرعية .

سابعاً : لم تبلغ الدراسات العليا غايتها فى تخريج علماء متخصصين متعمقين فى الدراسات التى يتناولونها ، فى الأعم الأغلب من الحالات ، ونجد أن الدراسات تحتوى على تقول - ربما يتصرف - من الكتب الفقهية القديمة ، وربما لا تكون مفهومة حتى من كاتبها . كما أن الموضوعات تتكرر كثيراً ، وقلما نجد موضوعات جديدة يسجل للبحث المتعمق .

٣ - فلابد من ثورة تشريعية يرجع فيها الأمر إلى نصابه ويخرج عن صورته الحالية ومشكلة التقنين من الآليات التى صارت ضرورية الآن ، لتطبيق القانون ، بل لفهمه ومعرفة أحكامه ، أن توضع أحكام الموضوع الواحد فى مجموعة واحدة وأن ننظم ونوضح الفكرة الواحدة أو المبدأ الواحد فى نص منفصل ويرتبط بكل النصوص الأخرى التى تعالج الموضوع .

وللأسف ظل القانون الإسلامى قانوناً غير مقنن حتى الآن ، رغم المحاولات الحديثة لتقنين بعض أحكامه فى مختلف الدول الإسلامية ، خاصة فى مسائل الأحوال الشخصية .

ورغم ما قد يؤخذ على التقنين من عيوب ، أهمها تجميد النصوص وعدم إمكانية تعديلها بسهوله بحكم سطوة النص وصدوره من جهة رسمية ، إلا أن هذه العيوب لم تعد قائمة فى تقديرى ، خاصة فى الدول التى بها مجالس تشريعية وظيفتها الأساسية سن القوانين وإعادة النظر المستمر فيها وتعديل ما يحتاج إلى تعديل دون مشاكل .

والضرورة بالنسبة لتقنين القانون الإسلامى قائمة فالثقافة واللغة المكتوب بها معظم أحكامه ثقافة ولغة صعبة لأنها كتبت منذ وقت طويل ، ولا يوجد بين أجيالنا من يفهمها بسهولة ، حتى يستطيع أن يطبقها أو يدرسها ، والدراسات الحديثة لها بسطت الكثير من مسائلها لكنها لم تحل كل مشاكلها .

التقنين أصبح ضرورة لكل المسائل القانونية وفى تصورى أن التقنين يجب أن يصاحبه تطوير ، بإضافة المشكلات الحديثة ووضع الحلول لها من جانب المتخصصين فى القانون والفقه الإسلامى معا ، وبتعديل الأحكام فى الحلول القديمة التى وضعت لغير مجتمعاتنا ولا تمثل قاعدة آمره واضحة .

ولقد كان من الأسباب التى أدت إلى النقل أو الإقتباس عن القوانين الأوربية :

١ - ضعف الدولة العثمانية وتغلغل النفوذ الأجنبى فيها مما أدى إلى ظهور الامتيازات الأجنبية وتعقد مسألة الأقليات الدينية مما أضطر الدولة العثمانية عام ١٨٣٩ إلى قبول نصيحة الدول الأوربية - وهى نصيحة ترقى إلى مرتبة الأمر - بإنشاء محاكم نظامية تطبق قوانين منقولة عن أوروبا ، كما اضطرت إلى الانضمام إلى معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ التى تقضى بخضوع أطرافها فى علاقاتها الدولية للقانون العام الأوربى .

٢ - محاكاة الدول الأوربية فى الأخذ بأساليبها الحديثة فى نهضتها الاقتصادية والاجتماعية وانتشار تقنين نابليون الأمر الذى دفع ببعض المثقفين ثقافة أوربية إلى التماس الإصلاح من ايسر سبيل وهو النقل أو الاقتباس عن وعلى رأس هؤلاء نجد فى تركيا رشيد باشا الذى يوصف بأنه « أبو التنظيمات الحديثة » ومدحت باشا « أبو الدستور العثمانى » وفى مصر نجد « نوبار باشا » وهو من أصل أرمنى .

٣ - قيام الدول الأجنبية المحتلة بفرض قوانينها فى البلاد العربية والإسلامية التى احتلتها . فانتشار الصناعة فى أوروبا ترتب عليه تغيير كبير فى النظم الاقتصادية والاجتماعية فظهر ما يعرف من الناحية الاقتصادية باسم المذهب الرأسمالى كما يعرف من الناحية الفلسفية باسم المذهب الفردى أما البلاد الإسلامية فقد كانت تعيش فى ظل المفاهيم الاقتصادية الإسلامية وهى مختلفة عن المذهب الرأسمالى وتسودها القيم الاجتماعية والأخلاقية المستمدة من الإسلام وهى أيضاً مختلفة عن نظيرتها الأوربية ، ولما كان هدف الأجانب من التعامل مع البلاد الإسلامية والدولة العثمانية هو استغلالها من الناحية الاقتصادية فضلا عن نشر قيمها الأخلاقية وعاداتها الاجتماعية باسم نشر الحضارة فإن هذه الغاية اقتضت تغيير القوانين التى تحكم البلاد الإسلامية وقد ساعدهم فى ذلك بعض دعاة الاصلاح الذين تصوروا أن محاكاة النظم الأوربية هو السبيل السليم لنهضة البلدان الإسلامية .

٤ - تقاعس علماء الشريعة عن بيان الأحكام الشرعية فى ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت الثورة الصناعية وإحجامهم عن التصدى للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . وأصبح كل من يجتهد فى هذا المجال محل اتهام فى إيمانه ودينه ، ومن ناحية ثانية خيم الجهل على المجتمع وأهملت الدراسات الفقهية بشأن المعاملات مما أدى إلى تزايد ضعف الملكات الفقهية وتصدى للفتوى أناس لا يطمأن بعلمهم. ومن ناحية أخرى أباح فريق منهم للحكام اقتباس ونقل القوانين الأجنبية (*) .

والواقع أن أزمة من يتصدون للكتابة الفقهية اليوم منفصلون عن الواقع ولا يبذلون جهداً كبيراً فى الإحاطة به ، ومعرفة التغيرات التى تدور فى المجتمع ومحاولة عرضها على قواعد الشريعة لاستنباط الأحكام الشرعية لمستجدات الحياة مما أحدث فجوة واسعة بين الفقه الإسلامى وواقع المجتمع ؛ مما كان له أثره ، فى الدول الإسلامية ، فى استدعاء القوانين الأجنبية والاعتماد عليها.

وقد حرص المشرع فى كثير من البلاد على التنويه بدور الشريعة الإسلامية فيما أصدره من تقنينات جديدة ومدى اعتمادها عليها .

ومن ناحية أخرى اتخذت بعض البلاد الإسلامية موقفا حاسما فى خصوص العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، فالسودان أصدر فى صيف عام ١٩٨٣ عدة تقنيات مأخوذة كلها من الشريعة الإسلامية فى سائر فروع القانون ، واقتصر الأردن على إصدار تقنين جديد للمعاملات المدنية اعتمد كلية على الشريعة الإسلامية .

وقد اتجهت أكثر الدول العربية والإسلامية إلى العودة إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وقطعا لدابر الخلاف حول هذا الموضوع وما ثار من مناقشات بين المؤيدين والمعارضين نصت معظم دساتير البلاد العربية والإسلامية - استجابة للرغبة الشعبية الجارفة على الاعتماد على الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسى للتشريع، فقد نص الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ . ولم يكن لمثل هذا النص وجود فى الدساتير السابقة - أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، وعدل هذا النص ضمن التعديلات الدستورية التى استفتى عليها الشعب المصرى فى ٢٢ مايو عام ١٩٨٠ فأصبح « مبادئ

(*) أ.د / صوفى أبو طالب ، المرجع السابق ، ص ١٣ - ١٤ .

الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع » ونجد نصوصاً قريبة من ذلك المعنى فى دساتير كل من الكويت (١٩٦٢) وسوريا (١٩٧٣) والعراق (١٩٦٤) والصومال (١٩٦٠) وأندونسيا (١٩٥٦) وباكستان (١٩٧٣) ... الخ .

إلا أن هذه النصوص الدستورية لا تعنى إلغاء القوانين القائمة بل تظل مطبقة حتى يتم تعديلها لأنها (النصوص الدستورية) لا تخاطب السلطة القضائية بل هى تخاطب السلطتين التشريعية والتنفيذية وتلزمها بأمرين : أحدهما التزام المشرع فيما يصدره من تشريعات جديدة بعد تاريخ العمل بالنصوص الدستورية سالفة الذكر بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية ليستمد منها أحكامه فإن لم يجد فيها بغيته يستطيع أن يلجأ إلى غيرها بشرط أن يقتبس الأحكام التى تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية . وثانيهما إعادة النظر فى القوانين الصادرة قبل العمل بالنصوص الدستورية وتعديلها بما يجعلها متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وقد شكلت لذلك - كما سلف ذكره - عدة لجان فى سائر البلاد الإسلامية ومنها - على سبيل المثال مصر - فقد أصدر مجلس الشعب المصرى فى ١٧ ديسمبر عام ١٩٧٨ قراراً بتشكيل لجنة خاصة لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية برئاسة الأستاذ الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت - وعضوية عدد من أعضاء المجلس وصفوة من علماء الأزهر وأساتذة القانون بالجامعات ورجال القضاء وغيرهم . وأنجزت اللجنة عملها وعرضت على المجلس أول يوليه عام ١٩٨٢ مشروعات القوانين التى أعدتها وتمت مراجعتها، وهى قانون المعاملات المدنية ويقع فى ١١٣٦ مادة ، وقانون العقوبات والإجراءات الجنائية ويقع فى ٦٣٠ مادة ، والقانون التجارى ويقع فى ٧٦٧ مادة ، وقانون الإثبات ويقع فى ١٨١ مادة . وصاحب كل مشروع من هذه المشروعات المذكرة الإيضاحية الخاصة به موضحا بها المصدر الشرعى الذى نقلت عنه والآراء الفقهية التى قيلت بصدد كل موضوع وأسباب ترجيح إحداها (مضبطة مجلس الشعب رقم ٦١ فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٢م . وأحيلت هذه المشروعات فى أول يوليه عام ١٩٨٢ إلى اللجنة التشريعية بمجلس الشعب لمناقشتها وإعداد تقرير عنها يعرض على المجلس تمهيداً لإصدارها . ولم تنته اللجنة التشريعية بمجلس الشعب من عملها حتى الآن كما انتهت لجنة تقنين قانون المرافعات من عملها فى أكتوبر ١٩٨٦ ويقع فى ٥١٩ مادة .

علاوة على ذلك فقد أصدر مجمع البحوث الإسلامية - التابع للأزهر - تقنينات للقوانين مستقاة من الشريعة الإسلامية فى الفترة نفسها - وذلك بالنسبة للمعاملات والوقف والجنايات والأقضية والشهادات .

حيث جاء تقنين هذه القوانين وفقا لمذهب الحنفية على حدة، ثم المالكية ثم الشافعية ثم الحنابلة بحيث كان لكل مذهب من المذاهب الأربعة تقنيناً مستقلا على أن يتم عمل تقنين موحد للمذاهب الأربعة فى مرحلة لاحقة .

ونرى من الدراسة المبدئية السابقة أن التحديات التى ترجع إلى هذه النقطة يمكن أن تلخص فيما يلى :

أولا : تحديات ترجع إلى الوضع الراهن لعلوم الفقه الإسلامى وتتلخص فى :

١ - عدم وجود آليات فى الفقه توائم التطور الرهيب فى الحياة وتشعبها بحيث تجعل من الفقه نبعاً مستمر العطاء كما كان عبر العصور ، وذلك بسبب التغير الجذرى فى المواصلات والاتصالات والتكنولوجيا مما جعل الأمس لا يعاش فى اليوم .

٢ - عدم تطوير تدريس أصول الفقه الذى هو كالأساس للفهم والاستنباط وعدم استفادة هذا العلم بما حققته العلوم الاجتماعية من إنجازات وعدم حسم كثير من مسائله التى يمكن أن تنفع فى هذا المجال نفعا جذرياً .

٣ - الانفصال عن التراث الإسلامى وعدم القدرة على فهم كثير من ظروفه الزمانية أو التفرقة بين مناهج السلف الصالح ومسائل العصور الماضية .

٤ - ضعف محاولات تقنين الفقه سواء على مستوى الدستور أو القوانين الفرعية وعدم الالتزام فيها بقاعدة واضحة للعمل أو الأخذ .

٥ - عدم الوصول إلى نظريات متكاملة أو نظم تامة كمرحلة من مراحل نمو الفقه الإسلامى وهو الأمر الذى كان من المنتظر فى أوائل القرن العشرين أن يتم خلاله .

ثانيا : تحديات ترجع إلى الوضع الراهن للقانون بالبلاد الإسلامية :

وتتلخص فيما يلى :

١ - انطلاق القوانين المعمول بها من نموذج معرفى آخر غير العقيدة الإسلامية مع الاستمرار فى الالتزام بالإسلام كدين فى واقع الناس بل وفى بعض القوانين .

٢ - انقسام القوانين المعمول بها إلى ما يتصل بالشريعة وينطلق منها وإلى ما لا يتصل بالشريعة ولا علاقة له بها مما سبب عدم وضوح الأسس التى ينطلق منها القانون وهذا عائق كبير فى طريق الإبداع القانونى والتفاعل مع المصادر والواقع وهو ما يسمى بالاجتهاد .

٣ – الانفصال الشعورى لدى جمهور الناس عن أحقية القوانين المعمول بها حيث استقر فى الوجدان مخالفتها للشريعة ولو بوجه من الوجوه مما تسبب معه عدم التزامهم بها والمحاولة الدائمة للتخلص من القانون باعتباره قيداً .

٤ – التخلف الإدارى والتنظيمى للأجهزة القانونية ، وقضاء وتنفيذ ما تسبب معه عدم الثقة فى استيفاء الحق عن طريق القانون ويندرج فى هذا :

(أ) التدريب غير الكافى للقضاة .

(ب) تكدس القضايا واختلاف المنازعات .

(جـ) سوء الحفظ والاسترجاع للمستندات .

٥ – كثرة القوانين وتضاربها فى بعض الجوانب ... الخ . من ناحية والاستمرار على القوانين القديمة من ناحية أخرى أحدث نوعاً من عدم التوازن وكل من الجانبين يساعد على خلق مشكلات كبيرة وكثيرة منها :

١ – شيوع الأمية القانونية بين الناس .

٢ – اختلال التعامل الإعلامى مع النظام القانونى .

٣ – عدم القدرة على متابعة التطور السريع فى المجالات المختلفة والاحتياجات الجديدة (العلاقات الدولية / البورصة ... الخ) .

٤ – افتقاد الإطار الأخلاقى للتطبيق القانونى .

٥ – عدم القدرة على تحديد المواقف من التطور السريع للنظام العالمى الجديد (الجات ، ووحدة الأرض ، وحقوق التأليف .. الخ) .

ثانيا : تحديات فقدان الصياغات فى الفقه الموروث :

وهو تحد آخر حيث يحتاج الفقه الورث بعد فك شفرته وكيفية فهمه وتوثيقه والتعامل معه كما سبق الإشارة إليه إلى :

١ – صياغة النظريات العامة والتى سيظهر منها مناهج المسلمين فى التفكير ومعالجة الأمور ، مما يتيح بناء مناهج مثيلة وإكمال ما توقف من تلك الموروثة وعدم الوقوف عند وسائل السلف مما يعنى قياس الحياة المعاصرة بالماضى المنقضى وهو ما ليس بمقبول عقلاً وشرعاً خاصة عند تغير خصائص العصور واختلافها اختلافاً بيناً .

٢ – المقارنة والاستفادة بين التراث الإنسانى ونتاج الفعلية القانونية المعاصرة التى اتفقت مع المسلمين فى السعى نحو العدالة والحرص على تحقيقها وهو الأمر الذى يعد غاية القانون وأساس دوره الاجتماعى بحيث تتم هذه المقارنة بصورة فعالة كما سبق الإشارة إليه .

ثالثا : تحديات الاختلاف البينى داخل العالم الإسلامى :

وهو واقع يتمثل فى فقدان الوحدة التشريعية بين البلدان الإسلامية وهو أمر متصل باختلاف مصالح دول العالم الإسلامى ، واختلاف البيئة الثقافية والاقتصادية واختلاف التوجيهات الحكومية وكل هذا يضاف إلى اختلاف الزمان والمكان والأحوال والأشخاص هذا الاختلاف أيضاً متصل باختلافاته السياسية والموقف الدولى من الإسلام والمسلمين ومصالح الدول الكبرى وتحكمها وسعيها للحصول على مصالحها حتى مع إهدار مصالح الآخرين .

رابعا : تحديات تطوير النموذج المعدنى الإسلامى :

والمقصود بذلك هو الحالة الفعلية الشائعة والسيطرة على أفكار المسلمين وهو أمر يحتاج إلى :

١- تطوير آليات الاجتهاد وعدم الاقتصار على شروط الاجتهاد القديمة .

٢- الاعتماد على المبادئ العامة فى القرآن الكريم باعتبارها مجموعة غاية فى الأهمية والشمول للقواعد التى بنيت عليها القوانين الحاكمة لسلوك مثل : (لا تزر وازرة وزر أخرى) فى تحديد المسئولية الفردية و(أن ليس للإنسان إلا ما سعى) فى تحديد علاقات العمل ، و (عفا الله عما سلف) فى حرية القوانين ... الخ . وهو مدخل يعطى الشريعة مرونة وقدرة على مواجهة كل الجزئيات الحاصلة .

٣ - وكذلك استعمال القواعد الفقهية الكلية التى زادت بالشك والميسور لا يسقط بالمعسور ، ويغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء وغيرها .

وهى تمثل هيكل الفكر القانونى الإسلامى وتصلح للإلحاق بها فى صورة منضبطة ، تندرج تحت المقارنة الكلية التى تمثل النظام العام وهى حفظ النفس والعقل والدين وكرامة الإنسان وملكه .

إن هذه التحديات تحتاج إلى عمل سريع وجرئ وغير معتاد لمواجهة هذا التفسير الشديد والجذرى الذى يشهده العالم فى النشاط البشرى بحيث أصبح النظام القانونى غير قادر على اللحاق به .

وفى النهاية فإننى أدعو مجمع الفقه الإسلامى بمكة المكرمة إلى إحياء دوره فى القرن المقبل لأن المسألة الآن ليست طرفا ، وإنما صارت من ألزم الأمور . وهذا الدور فى تصورى ينبغى أن يقوم على الأسس الآتية :

١ - توسيع دائرة العضوية فيه ، ودائرة العلماء الذين يبحثون مختلف القضايا ، بحيث يمثلون كافة المذاهب التقليدية وغير التقليدية وبحيث يكونون من كل أنحاء العالم الإسلامى ، بل والأقليات المسلمة التى توجد فى أقطار العالم الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، والدول الآسيوية التى بها أقليات مثل الصين واليابان وأوربا . أن الأقليات الإسلامية التى تتواجد فى هذه المناطق ، تعانى من مشاكل خاصة بها ، وتعيش ظروفا تختلف عن تلك التى يعيش فيها أقطار العالم الإسلامى ، لذلك فهى تحتاج إلى من يعاونها ، ويجتهد فى وضع الحلول للمشاكل التى تتعرض لها .

٢ - تشكيل اللجان الفقهية التى تبحث مختلف المشاكل من علماء الشريعة والقانون وغيرهم من الفنيين ، ونطالب اللجان بوضع التصورات والحلول التى تراها مناسبة، وتعرض الآراء على هيئة العلماء مجتمعين لأخذ القرار فيها .

ويمكن أن تشكل اللجان على أساس موضوعى بحسب تخصصات الأشخاص فى الموضوعات المختلفة للشريعة .

وأتصور أن تكون هناك لجنة أو أكثر للعبادات ، وعدة لجان للمعاملات المدنية ، وعدة لجان لقضايا الحدود ، ولجنة أو أكثر لقضايا العلاقات الدولية ، وهكذا .

٣ - يجب أن تحول القرارات التى تصدر من المجمع إلى لجنة خاصة لتقنينها ووضعها فى شكل مواد حتى يسهل تطبيقها .

٤ - ترسل هذه الأعمال لكل الدول والمجتمعات الإسلامية فى مناطق الأقليات لتطبقها .

ويجب أن يعمل المجمع على أن تكون هذه الأعمال لدى المجالس والهيئات التشريعية فى كل الدول الإسلامية .

ولكى تكفل الفاعلية لهذه الأعمال ، فإن اللجان الفقهية التى يشكلها المجلس يجب أن تتابع التطبيق ، وأن توالى طلب ما فعلت كل دولة فى تطبيق قرارات المجمع . إن منظمة العمل الدولية تشكل لجانا فنية تتعامل مع الدول الأعضاء بشكل جيد ، ونجحت بالفعل فى أن تكفل لقرارات وتوصيات واتفاقات المنظمة التطبيق فى معظم الدول .

بهذا وحده نستطيع أن نكفل اجتهادا جماعيا وعند ذلك نجد تطبيق القانون الإسلامى أمرا سهلا .

التحديات الإعلامية التى تواجه العالم الإسلامى

فى القرن الحادى والعشرين

بقلم الدكتور / محيى الدين عبد الحليم (*)

تواجه الأمة الإسلامية تحديات إعلامية عديدة وهى تستعد لاستقبال القرن الحادى والعشرين ، وسوف تزداد هذه التحديات ضراوة بحلول ذلك القرن ، وتلك حقيقة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها أو التعايش معها فى سلبية قد تؤدى عواقب وخيمة تهدد حقيقة وجودنا الذى نسعى لتأكيده ، لأن التحدى القائم الآن والتحدى المستقبلى إنما يتحدد معه مصير الأمة الإسلامية فتكون أو لا تكون .

والتحديات الإعلامية المستقبلية التى تواجهها الأمة الإسلامية تشتمل بالضرورة على التقدم التكنولوجى الهائل الذى يأتينا كل لحظة بجديد ، فنحن لأننا نعيش عالما زاخرا بالمعلومات ، كلما زادت هذه المعلومات وتم استيعابها زادت إبداعات الفكر الذى يفرز وينتج تقنيات جديدة وأجهزة ومعدات جديدة تؤدى إلى تراكم المعرفة وزيادة المعلومات مرة أخرى وذلك يفعل إبداعات الفكر .

وهكذا يستمر التقدم دون توقف وعلينا أن نلحق بهذا الركب المتحرك دوما إلى الأمام وأن نسد الفجوة بيننا وبين العالم المتقدم الذى يسعى لفرض سيطرته وآلياته وأدبياته وثقافاته على العالم .

وإذا تركنا هذا التقدم التكنولوچى جانبا وجدنا العالم الإسلامى يواجه تحديات من نوع آخر، وهى تحديات تستهدف العقيدة والفكر والعقل والوجدان وذاكرة الأمة وكيانها وتاريخها وهذه أخطر المواجهات التى ينبغى علينا أن نتعامل معها بعقل مفتوح وفكر واع .

لهذا وغيره أدركت رابطة الجامعات الإسلامية من منطلق الدور القيادى الملقى على عاتقها خطورة هذه التحديات التى تواجهها الأمة الإسلامية ، ولذا فقد قامت بتشكيل لجنة لهذا الغرض سميت بـ « لجنة التحديات الإعلامية » وذلك لبحث التحديات الإعلامية التى تواجه العالم الإسلامى وكيفية مواجهتها .

---

* - رئيس قسم الصحافة والإعلام - جامعة الأزهر

وإدراكا من اللجنة بالتحديات التى تحول دون فاعلية مؤسساتنا الإعلامية ، واقتناعا منها بأن هذه التحديات يمكن التغلب عليها باتباع أساليب للمواجهة قائمة على أسس علمية قامت اللجنة بإجراء عدة لقاءات ومشاورات واتصالات بالخبراء وأساتذة الإعلام والاجتماع والسياسة والقانون فى الجامعات الإسلامية ومراكز البحوث فى الدول الإسلامية أثمرت مجموعة من الدراسات والبحوث تمت مناقشتها فى العديد من الندوات واللقاءات بين أعضاء اللجنة ، وقد رأت اللجنة أن تعد التقرير التالى عن رؤيتها للتحديات التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن المقبل وأساليب مواجهتها .

وقد خلصت هذه البحوث والدراسات والحوارات التى قامت بها اللجنة إلى وضع النقاط على الحروف حول أهم التحديات الإعلامية التى تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل والتى يمكن تصنيفها فى عدة مجموعات رئيسية هى :

المجموعة الأولى تتعلق بالكوادر الإعلامية :

وتكمن أهم التحديات المتصلة بالعاملين فى المجال الإعلامى فى العالم الإسلامى فيما يلى :

١ - نقص الكوادر الإعلامية المدربة والقادرة على مخاطبة الرأى العام العالمى فى المرحلة المقبلة ، ذلك أن مناهج التعليم والإعداد للإعلاميين فى معظم الدول الإسلامية تحفل بالدراسات النظرية على حساب التطبيقات العملية .

فمعظم الكليات ومعاهد وأقسام الإعلام فى العالم الإسلامى تدرس لطلابها مناهج نظرية تزيد عن ٧٥٪ من إجمالى الساعات الدراسية بها ، ولا يطبق الطالب ما درسه علميا سوى فى حدود ٢٥٪ من إجمالى هذه الساعات ، بل إن كثيرا من خريجى أقسام الإعلام فى الجامعات لم يروا شكل الاستوديو ، ولم يدخلوا قناة تلفزيونية ولا محطة إذاعية ، وبعضهم لم ير جريدة تطبع فى حياته .

٢ - ضحالة الثقافة الإسلامية وضعف الاهتمام بالعربية الفصحى فى كثير من الأعمال الإعلامية الأمر الذى يخدم السياسات المعادية التى تعمل على المباعدة بين الجماهير المسلمة ولغة القرآن الكريم ، مما أدى إلى ضعف ارتباط هذه الجماهير بالوعاء الذى يحافظ على ثقافتنا الإسلامية .

٣ - افتقار غالبية القائمين على الإعلام فى وسائل الاتصال المختلفة إلى القدوة الحسنه وبالذات فيما يتعلق بالظهور على شاشة التلفزيون فى المظهر والآراء ، الأمر الذى يفقدهم القدرة على والإقناع ، ولا يمكنهم التأثير على الجماهير والاسهام فى بناء المجتمع وتنميته وتطويره .

٤ - إن كثير من الكوادر الإعلامية فى العالم الإسلامى تم احتواؤهم من استقطابهم حتى أصبح ولاؤهم للحكام أكثر من ولائهم للدين ، وأصبح وحرصهم على المنصب والوظيفة يفوق حرصهم على الالتزام بالحقيقة وحرصهم على أمور الدين .

وفى الحقيقة أن هؤلاء الذين يقدمون المحتوى الاتصالى هم حجر الزاوية فى إنجاح أية خطة إعلامية ، ولقد فقدت الدعوة الإسلامية الكثير من أسباب نجاحها عندما تصدى للتعبير عنها رجال لا تتوافر لديهم مؤهلات الداعية ، فضلوا وأضلوا ، وأساءوا للإسلام من حيث ظنوا أنهم يخدمونه .

وأنه على الرغم من أهمية إعداد عناصر صالحة لأداء هذا الدور ، إلا أن تأهيل هذه النوعية من الكوادر لا تكاد تلقى الاهتمام والرعاية الكافية من المعاهد العلمية والمؤسسات الإعلامية المتخصصة ، وباستعراض مناهج الدراسة فى هذه المعاهد والمؤسسات نكاد نجدها خالية من برامج علمية وعملية متخصصة ، وينعكس هذا بدوره على البرامج والفقرات والموضوعات التى تقدم فى الراديو أو التليفزيون أو الصحف ، فكثير منها لا يكاد يلبى احتياجات المتلقى أو الوجدانية أو النفسية ، وقد لا تجد الجماهير المسلمة فيها ما يلبى رغباتهم ويحقق طموحاتهم .

وإذا كانت الصراحة طريقنا ، والإسلام منهجنا ، ورضاء الله غايتنا ، فإننى أستطيع أن أقرر هنا أن مناهج إعداد الدعاة والإعلاميين فى الكليات والمعاهد المعنية بذلك فى حاجة إلى إعادة نظر كاملة ... كما أن الخطط الإعلامية تفتقر إلى التخطيط والتنسيق والجدية ، وعلى القائمين على هذه الخطط أن يعيدوا النظر فيها لتصحيح المسيرة، فالعالم قد تغير كثيرا حولنا ، ولعل ما كان يصلح بالأمس لا يوافق ما يكتنف حياتنا اليوم .

من التوصيات المعرفة أن من يتصدى للاطلاع ، أن يعرف ما وراء الألفاظ وأسرار الرموز التى تحمل مختلف المعانى ، حتى يتمكن من توجيه هذه الرموز لتحقيق التأثير

المطلوب على الجماهير ، لأن هذه الرموز لا تستخدم فقط للشرح والتوضيح ، بل وتستخدم كذلك للخداع والإثارة والتعمية والتضليل ، وإثارة الغرائز وإحداث الصراع ، وزرع الخصومات ، والحض على القتال ، كما أنها لا تستخدم دائماً فى خلق روح التعاون والمحبة والسلام كما هو الحال فى الكلمات والعبارات التى حملت رسالات السماء .

وبصفة عامة فإن هذه النوعية من الكوادر الإعلامية يجب أن يتم تزويدها بمهارات الاتصال الاجتماعية للدور الملقى على عواتقها ، وتحسن اختيار الوسيلة المناسبة لنقل أفكارها إلى الجمهور المتلقى ، وأن تتابع الاهتمامات المتغيرة لهم ، وبعد ذلك يقومون بتكييف الرسالة حسب متطلبات كل وسيلة ، وحسب القدرات المختلفة لكل فئة .

وهنا يجب أن تتناسب المواصفات المطلوبة فى هذه الكوادر مع الدور الخطير الملقى على عواتقهم لأنهم يتحملون مسئولية كبيرة فى بناء هذا الجيل ، وهم ممثلو رسالة الله ، وورثة الأنبياء والمعلوم أن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما ، وإنما ورثوا الحكمة والعلم ، وهم سفراء الأمة إلى الناس ، يحملون أمانتها ويبلغون رسالتها ، والناس لهم تبع .

فى حين أنه إذا أغفل الإعلاميون مسئولياتهم فى هذا الصدد ، قاموا بشغل ساعات البث ، وصفحات الصحف بالغث من الموضوعات فإن الأمر هنا يتجاوز تبديد الوقت أو المال أو الجهد إلى ترك آثار مدمرة على وجدان الجماهير وعقولهم .

فى حين أنهم إذا أخذوا على عقولهم الارتقاء بالمستوى الفكرى لهم ، والتزموا بالصدق والتجرد فى عرض البيانات ، فإن النتائج التى يمكن أن تتحقق فى هذا الصدد ستكون ذات مردود إيجابى فى بناء إنسان سليم ومتوازن .

وقد كان سيد الدعاة صلوات الله وسلامه عليه نموذجاً متميزاً فى هذا الصدد ، وفى هذا يقول المستشرق الإنجليزى الشهير هاملتون جيب .

« أنه ليس من قبيل المبالغة أن قوة شخصية الرسول صلوات الله وسلامه عليه على مواقف المسلمين هى عبارة عن شعور تلقائى وطبيعى لا يمكن تحاشيه ، سواء أكان ذلك فى حياته أو بعد وفاته ... لقد كان ذلك أكثر من مجرد إعجاب ... ويكفى أن نذكر أن علاقة الحب التى غرسها الرسول فى قلوب أصحابه قد انبعث أثرها ومداها عبر القرون ، ويتم إثارتها فى قلب كل جيل » .

وقد نهج أصحابه المخلصون رضوان الله عليهم نهجه ، فكانوا قدوة حسنة نجم عنها توسيع نطاق المعتنقين للإسلام ، فقام الإسلام على رقة أبى بكر، وحزم عمر ، وبذل عثمان، وعلى فدائية على بن أبى طالب ، ولقد كان كل واحد من هؤلاء الأربعة أمة فى مجال القدوة الحسنة التى اقتدى بها الصحابة ، ويقتدى بها المؤمنون إلى يومنا هذا .

ومن ثم فإن الإعلامى المسلم يجب أن يقدم النموذج المطلوب فى مجال العقيدة والعبادة والمعاملة وأن يكون صادقاً فى مشاعره ، مستغفراً لمن لا يستجيب له ، مختلقا بأخلاق الرسول ، وقد حقق هذا الأسلوب إنجازات كبيرة فى مجال الدعوة الإسلامية ، وأبرز الأمثلة على ذلك أن انتشار الإسلام فى الشرق الآسيوى بهذه القوة وبهذه الصورة ، من جزر الفلبين شرقاً حتى الشاطئ الهندى غرباً ، لم يتم بهذه الصورة إلا من خلال التجار ورجال الأعمال المسلمين الذين سبقت أفعالهم أقوالهم ، وكانوا نماذج متميزة عكست أخلاقيات هذا الدين، وترجمت معطياته فى الصدق والأمانة والتسامح والإيمان والصلاح .

وهذا يتطلب العناية بتأهيل وتدريب الكوادر الإعلامية وربط هؤلاء بالتطورات الحديثة فى مجالات أساليب العمل والأداء المهنى والمعطيات التكنولوجية فى مجالات الاتصالات المختلفة وتزويدها بالثقافة الإسلامية التى تمكنها من الاستفادة بتحصيلها العلمى والتدريب فى خدمة قضايا المجتمعات الإسلامية .

وفى الحقيقة أنه إعداد كوادر إعلامية متخصصة يأتى فى مقدمة عوامل نجاح أو فشل الخطط الإعلامية ، وفى غيبة عناصر مؤمنة برسالتها ، متفهمة لطبيعة عملها ، دارسة لفنون الإعلام ونظريات الاتصال ، عارفة بأسلوب الحوار وفن النقاش ، يتوافر لها الذكاء والفطنة ، والخلفية الثقافية ، والموهبة الفطرية ، والملكات الضرورية ... فإن الخطط الإعلامية الموجهة للجماهير المسلمة لن تستطيع تحقيق أهدافها ، حتى لو توافرت لها التقنيات المتقدمة ، والإمكانات المادية الكبيرة ، لأنه إذا كان المضمون قوياً ، فإن الخطط الإعلامية سوف تحقق أهدافها فى حين أنه إذا افتقرت هذه الخطط إلى إعلاميين متمرسين فى هذا المجال فإن هذا سيقضى حتماً على احتمالات نجاح العمل الإعلامى ، حتى لو كان الموضوع يعالج جوانب هامة ويتناول أمورا حيوية .

ومن ثم فإن المنظمات الإعلامية المعنية يجب أن تتأنى كثيراً قبل أن تسلم أجهزتها

الإعلامية لعناصر تنقصها الخبرة والعلم والذكاء والفطنة والمرونة وسعة الأفق والملكة الفطرية والثقافية الواسعة ، والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة .

وهذا يتطلب إعداد عناصر فاعلة يتحقق لها من الأداء الفعال والتأثير القوى ، أي أننا اليوم فى حاجة إلى إعلاميين يقدمون الحكمة البالغة ، ويضربون المثل الأعلى فى القول والعمل ، ويستطيعون مخاطبة الجماهير بفئاتهم المختلفة ومستوياتهم المتنوعة كما يستطيعون التأثير فى مختلف الشرائح الجماهيرية ، لأن الإعلامى الناجح يشعر المتلقى أنه يتحدث إليه حديثاً خاصاً ، ولا يأتى ذلك إلا إذا كان قادراً على فهم عقلية هذا المتلقى ، قريباً منه .

وفى ضوء ذلك فإن اختيار الكوادر الصالحة يجب أن تلقى مزيدا من الاهتمام والتمحيص ، لأن هذا اللون من النشاط فى حاجة إلى مهارات خاصة ، وملكات متميزة ، وثقافية نوعية تمكنهم من مخاطبة مختلف الشرائح العمرية عبر مختلف الوسائل .

وفى ضوء ذلك فإنه لابد لمن يتصدى للنشاط الإعلامى الموجه للجماهير المسلمة أن تتوافر لديه مهارات معينة ، وأخلاقيات رفيعة ، فإلى جانب فهمه ومعرفته بأصول الدين ، لابد أن يتسم بالخلق الرفيع ، والسلوك النموذجى ، والإيمان برسالته ، والصدق فى القول .

وتستطيع وسائل الإعلام المعاصرة بما تملكه من إمكانات كبيرة وتقنيات عالية أن تقدم نماذج رائعة لأبنائنا فى مختلف مجالات الحياة ، دون الاعتماد على أسلوب الرد والتلقين والتكرار والمبالغة ، فقد ينصرف الصغار على هذا الأسلوب الذى درج البعض على تقديمه لهم ، ويجب استبدال هذا الأسلوب بالطرق الحديثة والمشوقة والمؤثرة .

ومن هنا يصبح على كل من يتصدى للعمل فى حقل الإعلام أن يدرك أن عدم انسجام القول مع العمل يعد من اخطر معاول الهدم التى يمكن أن تترك انعكاساتها السلبية على أخلاق الأطفال وتصرفاتهم .

وهذا يفرض على الإعلاميين المسلمين الالتزام الكامل بالأخلاقيات الإسلامية فكراً وقولاً وسلوكاً ، تلك التى تنص على الأمانة والصدق والموضوعية ، ذلك أنه مهما تكن عظمة الفكرة أو قدسيتها فإن هؤلاء الإعلاميين لهم الأهمية الكبرى فى توصيلها والإقناع بها .

ومن ثم فإن اختيار الإعلاميين العاملين يجب ألا يتم قبل اجتيازهم عدة اختبارات عملية وعلمية ، لأن شخصياتهم تنعكس على الفكرة التى يدعون إليها ، والجهة التى يمثلونها ، حتى لا تؤدى جهودهم إلى خسارة معنوية ومادية كبيرة ، ينتج عنها فقدان هذه الفكرة لفاعليتها ، بعد أن يكون قد تم إنفاق الوقت والجهد والمال لإعدادها وصياغتها ووضعها موضع التطبيق العملى .

وبعبارة موجزة فإن الإعلامى المسلم يجب أن يتسلح بصفات عملية وعلمية وأخلاقية تسبغ عليه المهابة والثقة والاحترام فى نفوس الجماهير ، وأن يكون قلبه مفعماً بالحب وتمنى الهداية لهم ، ولا يبنى أحكامه على التوجس والشك بدون دليل ، وأن يعالج قضاياه فى هدوء واتزان وروية ، وألا يدعو إلى القنوط واليأس ، وأن تتوافر لديه القدرة على توصيل المعلومات إلى هذه الشريحة العمرية ، وتفسير دلالاتها ، ومعرفة الآثار الناجمة عنها ، وهؤلاء الإعلاميون يستطيعون أن يقيموا جسراً تنقل عبره آمال الجماهير ورغباتهم ومشكلاتهم فى مختلف شئون الحياة .

إن الإعلاميين المسلمين يستطيعون أن يكسبوا بأفعالهم أكثر مما يكسبون بأساليب الوعظ والتلقين التى تقدمها والكلمات المعسولة ، لأن الجماهير تنظر إليهم باعتبارهم نماذج حية لما يدعون إليه ، ويتأثرون بسلوكهم الفعلى أكثر مما يتأثرون بكلماتهم الحلوة وبرامجهم المثيرة ، ومقالاتهم الأخاذة ، لهذا يجب أن يكونوا أمثلة عليا للاستقامة والصلاح والتقوى ، وأن يتوافر لديهم القدرة على الصبر على الأذى ، كما يجب أن يقدموا الأمثلة العملية من التواضع ، وخفض الجناح ، والتودد والزهد فى مطالب الدنيا ، وأن يبتعدوا عن العنف والقسوة فى خطابهم امتثالاً لقول الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم « ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر » .

المجموعة الثانية : تتعلق بوسائل الإعلام :

وتكمن أهم التحديات التى تتعلق بوسائل الإعلام فى العالم الإسلامى فيما يلى :

١ - سيطرة الدول الأوربية الكبرى ومعها الولايات المتحدة الأمريكية على كبرى وكالات الأنباء فى العالم ، حيث لا تقتصر سيطرة هذه الوكالات على وسائل الاتصال فى

معظم الدول ومن بينها العالمين العربى والإسلامى ، وإنما تؤثر هذه الوكالات على عملية اتخاذ القرار السياسى الذى يستند بطبيعة الحال إلى الكم المتوافر من المعلومات وبصفة خاصة فى أوقات الأزمات ، فالوكالات العالمية تسبق الجهات الرسمية فى كثير من الحالات فى الحصول على المعلومات وتضطر هذه الجهات إلى الاعتماد على هذه الوكالات فى تحديد موقفها وسياستها .

كما تؤثر هذه الوكالات على الأوضاع الاقتصادية فى العالم فيرى بعض الخبراء أن الخدمة الإخبارية الاقتصادية التى تقدمها وكالة رويتر البريطانية تعتبر سوقا مالية فى حد ذاتها حيث تؤثر على حركة تداول الأسهم والسندات وأسعار العملات والمحاصيل فى بورصات العالم . وفى نفس الوقت فإن سيطرة الغرب على الفضاء من خلال الكم الهائل من الأقمار الصناعية الأوربية والأمريكية بالإضافة إلى أقمار البث المباشر قد أضاف إلى الاتصال الغربى قوة لا يستهان بها فى مجال التأثير بالصوت والصورة .

٢ - تؤثر ملكية وسائل الإعلام للحكومة أو الأحزاب أو الأفراد فى العالم الإسلامى على وضع السياسات ورسم التوجهات الخاصة بالجهاز الإعلامى سواء أكان صحيفة أم مجلة أم محطة إذاعية أم تلفزيونية ، ومن ثم فإنه بدون وضع ملكية وسائل الإعلام فى وضعها الشرعى والديمقراطى السليم فلن تستطيع هذه الوسائل أن تنطلق لأداء دورها من منطلقات صحيحة بدلا من أن تخضع لأساليب القهر والتسلط الذى يمارسه المالكون على حساب الجمهور المتلقى .

٣ - ارتباط الغالبية العظمى من وسائل الإعلام ومراكز الدعوة الموجودة فى الدول الغربية بالسياسات التى تمولها فى العالم الإسلامى أضف على هذه الأنشطة طابعاً سياسياً أو فكرياً يتوافق مع النظام السياسى للدول والجهات الممولة ، الأمر الذى أدى إلى تبعية هذه الأنشطة إلى جهات متنافرة تعكس الخلافات السياسية والمذهبية التى تعانى بسببها الدول الإسلامية ، الأمر الذى يفقد هذه المؤسسات فاعليتها ويفرغها من محتواها ولا يمكننا من الاضطلاع بالدور المنوط بها على الوجه الأكمل .

٤ - افتقار كثير من وسائل الإعلام فى العالم الإسلامى إلى التمويل الذى يمكنها من تطوير الإمكانات الفنية واستقدام التكنولوجيا المتقدمة ، وإجراء التجارب العلمية

والقيام بالبحوث الإعلامية التى تسهم فى تطوير العمل الإعلامى الإسلامى والارتقاء به ، كما لا يمكنها من تلافى السلبيات ، ودفع عجلة الحياة فى أجهزة الاتصال فى الدول الإسلامية بصورة إيجابية .

٥ - غياب التخطيط والإدارة الجيدة للمؤسسات الإعلامية فى العالم الإسلامى يفقد هذه المؤسسات رؤية مستقبلية للمواجهة العلمية واحتواء الأزمات التى تفرض نفسها على العمل الإعلامى الإسلامى .

٦ - عدم قدرة الدول الإسلامية على إنتاج تقنيات الإعلام الحديثة يجعلها تكتفى باستهلاك ما ينتجه الغرب منها ، وحول أجهزة الإعلام فى البلاد الإسلامية إلى أجهزة تابعة للدول المنتجة لهذه التقنيات ، الأمر الذى يؤثر كفاءة أجهزة العمل الإعلامى فى هذه الدول .

ولمواجهة هذه التحديات يصبح من الضرورى :

١ - العمل على استثمار القنوات الفضائية ومعطيات التكنولوچيا المعاصرة وثورة المعلومات وبالذات فيما يتعلق بشبكة الإنترنت لتحقيق أوسع انتشار للدعوة الإسلامية ، والرد على حملات التشويه التى توجه ضد الإسلام والمسلمين لدى الرأى العام العالمى ، وتصحيح الصورة الخاطئة التى ترسخها أجهزة الإعلام المعادية فى هذا الصدد

٢ - ضرورة السعى نحو إيجاد صيغة تمكن من التنسيق بين وسائل الإعلام والدعوة فى العالم الإسلامى وبحيث تتناغم الخطط الدعوية والإعلامية توحيدا للجهود فى ظل المفاهيم والقيم والأخلاق والأنماط السلوكية والأهداف حتى لا يسعى مروجوا الفتن إلى مهاجمة الدعوة الإصلاحية عبر وسائل الإعلام بما يشجع الشباب على بعض الوضع القائم ومحاولة الخروج عليه .

٣ - يجب الاهتمام بدعم وتقوية الوسائل الإعلامية الإسلامية الموجودة فعلا والتى تعمل فى مجال خدمة الدعوة الإسلامية ويأتى على رأس تلك الوسائل وكالة الأنباء

الإسلامية ومنظمة إذاعات الدول الإسلامية إلى جانب بعض الإذاعات التى تهتم بعلوم القرآن الكريم كإذاعة القرآن الكريم من القاهرة وإذاعة القرآن الكريم من الرياض وإذاعة نداء الإسلام فى مكة ، وإذاعة القرآن الكريم من الكويت وقطر إلخ ، مع الاهتمام بتقوية إرسال تلك الإذاعات لتصل إلى المستمع فى أوربا وأمريكا ، وترجمة بعض معانى القرآن الكريم ، وتقديم بعض البرامج باللغات الأجنبية لمخاطبة شرائح الفكر العالمى كل بلغته .

٤ - الاهتمام بالإذاعات الموجهة من دول العالم الإسلامى صوب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما وتوظيفها إسلامياً لاسيما أن الدول العربية - وحدها - تبث نحو تسع وخمسين ساعة لمخاطبة المستمعين فى أوربا الغربية وأمريكا بخمس لغات هى : الإنجليزية - الفرنسية - الألمانية - الأسبانية - الإيطالية .

٥ - الاهتمام ببرامج الإعلام الإسلامى حيث أن بعض هذه الإذاعات تفرد مساحة زمنية ضئيلة للبرامج الدينية فى الوقت الذى تركز على الموضوعات السياسية والدعائية إلى جانب افتقاد هذه الإذاعات للتخطيط العلمى السليم ، والتنسيق فيما بينها إضافة إلى ضعف إرسالها مما يفقدها الفاعلية والتأثير ولا سيما أن هذه الإذاعات تخاطب جمهور مشبع بالوسائل الإعلامية الأكثر تقدما .

٦ - العمل على زيادة فاعلية الصحف والدوريات والنشرات والكتيبات وغير ذلك فى نشر المضمون الثقافى الإسلامى على أوسع نطاق لخدمة الأعداد الهائلة من جماهير الأمة الإسلامية فى الداخل والخارج .

٧ - الإفادة من إمكانات القمر الصناعى العربى « عربسات » والقمر المصرى نايل سات لتحقيق التفاهم بين القوى الإسلامية وخدمة أهداف التنمية الشاملة فيها من خلال البرامج المشتركة وتبادل بث الخدمات الإذاعية والتلفزيونية بين هذه الدول .

٨ - يجب على الدول الإسلامية والعربية أن ترقى بمجالات التصنيع الجزئى والتجميعى فى مجالات تقنيات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة .

٩ - تصحيح الاختلال الإعلامى على مستوى المنطقة العربية والإسلامية وذلك من خلال وكالة أنباء عربية قوية وأخرى إسلامية تزود العالمين العربى والإسلامى بالأخبار

الداخلية والخارجية وخطط التنمية ونواحى التقدم بهذا العالم ، فمن المعروف أن لكل قطر عربى وإسلامى وكالة أنباء خاصة به تتلقى موادها وأخبارها عبر وسائل الإعلام العالمية ومن ثم فإنه إذا ما أنشئت هاتين الوكالتين يصبح من الممكن استخدام قنوات القمر الصناعى العربى والمصرى لبث خدمة إخبارية توفرها هاتين الوكالتين .

المجموعة الثالثة : تتعلق بالرسالة الإعلامية والبث الوافد :

وتكمن التحديات الخاصة بالرسالة الإعلامية فيما يلى :

١ - غلبة الموضوعات السياسية والترفيهية التى تقدم فى وسائل الإعلام على حساب البرامج الدينية والثقافية التى يتم تقديمها فى صورة متواضعة ، وغالباً ما يتم توظيفها هى الأخرى لأغراض سياسية الأمر الذى يستلزم إعادة النظر فى هذه البرامج حتى تستطيع أن تضطلع بدورها على الوجه الأكمل .

٢ - ضعف مستوى البرامج الدينية فى الشكل والمضمون وضآلة الإنتاج الإسلامى فى مجال التليفزيون والسينما والمسرح الأمر الذى يدفع الجمهور إلى الإعراض عنها إلى الأفلام والمسرحيات الهزلية .

٣ - افتقاد السياسات الإعلامية فى العالم العربى والإسلامى إلى المرجعية الإسلامية ومعاناتها من التشتت والضياع فى ظل هيمنة الإعلام الغربى بقنواته ووسائله المسموعة والمرئية على المجتمعات الإسلامية .

٤ - تعمل الرسالة الإعلامية الوافدة علينا على تكريس الاغتراب بين شباب الأمة الإسلامية ، وتفريغه من القيم والآمال والطموحات ، ويتمثل هذا الاغتراب فى تلك الروح البائسة والاحباط ورفض الثقافة العربية الإسلامية ، والشعور بفقدان الذات وضياع الهوية أو تذويبها .

٥ - لا تقف الآثار السلبية للرسالة الإعلامية الوافدة على الشباب وحده ، لكنها تمتد لتشمل أطفال الأمة العربية والإسلامية ، وتنعكس الآثار السلبية للبث الوافد على أبناء المسلمين من خلال ما يلى :

(أ) اكتساب اتجاهات وقيم سلبية خاصة فيما يشاهده المتلقى حيث لا يستطيع أن يدرك فلسفة العمل الإعلامى ومغزاه لاسيما فى مجال الدراما والمنوعات مما يدفع الشباب فى سن المراهقة لتقليد السلوكيات السلبية مثل التدخين والمخدرات والألفاظ غير اللائقة .

(ب) تعرض الطفل لموضوعات لا تتناسب مع المرحلة العمرية التى يمر بها مثل المشاهد العاطفية والجنسية مما يولد أفكارا وتساؤلات فى ذهنه لا تستطيع الأسرة الإجابة عنها .

(جـ) استغراق المتلقى المسلم فى مشاهدته للبرامج الوافدة علاوة على برامج التليفزيون العادية مما يؤدى إلى عزلته عن البيئة التى يعيش فيها وعدم المشاركة فى الأنشطة البناءة التى تفيده وترقى بأمته .

(د) تخلق مشاهدة المسلسلات والبرامج البوليسية فى النشئ شعورا بالبلادة وعدم المبالاة وينتج عن ذلك انعدام الإحساس لديه مما يدفعه إلى القيام بردود أفعال عنيفة بعيدا عن أى شفقة أو تعاطف .

(هـ) يؤدى تعرض الطفل لأفلام الرعب أو مسلسلات الجريمة أو قصص السحر وغيرها قد يؤدى إلى ظهور سلوكيات مرضية سلبية لديه مثل الخوف والرعب وقد يؤدى ذلك إلى ظهور الكوابيس والأحلام المفزعة .

- تعمل البرامج الوافدة على محاولة اختراق العقيدة وفصلها عن الحياة ، حيث يرى بعض خبراء الدعاية والإعلام فى العالم العربى أن تمسك الشعوب النامية بالدين هو السبب وراء تخلفهم وما هم فيه من ضعف وتأخر .

- تعمل البرامج الأجنبية الوافدة على تشويه حقائق الدين الإسلامى والهجوم عليه ووصفه بأنه دين الصحراء والدواب ، وبالتالى فإن الإسلام لم يعد صالحا لزمن الأقمار الصناعية بهدف الحيلولة دون عودة الإسلام القوية وسيطرة أفكاره على الأفراد والجماعات والشعوب .

- كثيرا ما تعمل البرامج الأجنبية الوافدة على العالم العربى والإسلامى على محو الأخلاق الإسلامية التى تعكس العقيدة الصحيحة ، ولا معنى للعقيدة التى يحملها الفرد إذا لم تجد لها تطبيقا ، (التطبيق العلمى) وحتى لا يرى المسلمون نموذجا متحركا للعقيدة التى يؤمنون بها ، أى أن المنطقة العربية والإسلامية تتعرض دوما لحملات الغزو الفكرى من خلال هذه البرامج ويتضح ذلك بصورة كلية من خلال :

(أ) حملات التشويه للقرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وشخصية الرسول صلى الله عليه وسلم ، والتاريخ والتراث الإسلامى ، ونظام الحياة الإسلامية بصفة عامة .

(ب) إحياء النزعات الجاهلية التى لا تتفق مع تعاليم الإسلام .

(جـ) الدعوة إلى التحلل والإباحية ، وهى دعوة خبيثة لأنها تطعن الأمة الإسلامية فى عقيدتها وأخلاقها وتتولى الأفلام الجنسية والمنوعات المبتذله القيام بهذا الدور بصورة فاعلة .

(د) الدعوة إلى إضعاف العلاقة بين المسلمين وعزلهم بعضهم عن بعض ، وزيادة الخلافات الوهمية فيما بينهم حتى لا تقوم لهم قائمة .

(هـ) تمجيد القيم الغربية المادية ، وتسفيه القيم الإسلامية ، والدعوة إلى التحرر منها ونبذها بدعوى أنها تمثل قيم الماضى المتخلف واستبدالها بالقيم الغربية .

ولمواجهة التحديات المتعلقة بالرسالة الإعلامية يصبح من الأهمية العمل على ما يلى :

١ - تكاتف الإعلاميين العرب والمسلمين فى إنتاج برامج إعلامية متنوعة المضمون تلبى احتياجات المتلقى المسلم ، وتحقق الأهداف العقائدية والاجتماعية والتربوية والثقافية التى تحتاجها المنطقة العربية والإسلامية والعمل على نشرها على مستوى العالم .

٢ - إنتاج برامج تليفزيونية وإذاعية مهمتها تحصين المواطن المسلم ضد الغزو الفكرى وما يتضمنه من أفكار ومعايير قد تكون مخالفة للدين الإسلامى ، وكذلك إنتاج برامج إعلامية تهدف إلى تأكيد عالمية الدين الإسلامى .

٣ - وضع خطة ثقافية على مستوى العالم الإسلامى تنفذها وسائل الإعلام بهذا العالم يهدف إلى تعزيز الذاتية الثقافية وتقويتها والحفاظ عليها من موجات الغزو الثقافى الوافدة .

٤ - تحقيق التعاون بين المحطات الفضائية الإسلامية للعمل على رسم سياسة واضحة لها ، وتحديد استراتيجية متكاملة بحيث يؤدى هذا التعاون إلى توحيد الجهود وبذل المزيد من أجل إنتاج برامج إعلامية متميزة تفيد المتلقى المسلم ، اجتماعيا ، وسياسيا ، واقتصاديا ، وثقافيا ، وتربويا ، وكذلك العمل على إنتاج برامج إعلامية عالمية تكشف عن الوجه المشرف للأمة الإسلامية على مستوى العالم .

٥ - الارتفاع بمستوى البرامج الإعلامية الإذاعية والتليفزيونية على مستوى البلدان العربية والإسلامية وذلك من خلال :

(أ) إعداد البرامج على المدى القصير والمتوسط والطويل .

(ب) الارتفاع بمستوى هذه البرامج شكلا ومضمونا .

(جـ) الدخول فى عمليات إنتاج برامج مشتركة .

(د) وضع سياسة متطورة للتدريب الإذاعى بشقيه المسموع والمرئى فى جوانبه المختلفة .

٦ - تشجيع حركة التبادل الثقافى والفكرى بين الجامعات الإسلامية والجامعات الغربية وإجراء حوار مع التنمية المثقفة والمفكرين الغربيين والمستشرقين للرد على المزاعم الكاذبة وتغيير الحجج الباطلة .

٧ - وضع أولويات محددة للعمل الإعلامى وذلك بالتركيز على القضايا الرئيسية التى تثير اهتمام المسلمين فى شتى أنحاء العالم وتعمل على وحدة الأمة الإسلامية وتماسكها .

٨ - تبنى اللغة العربية الفصحى فى وسائل الإعلام المختلفة وإتاحة مساحة أكبر للبرامج

الجادة ، وتحجيم الأغنيات ذات اللغة الهابطة والمعانى المبتذلة مع مراقبة للغة الإعلانات التجارية .

٩ - توعية المسلمين فى بلاد العالم المختلفة بدورهم الحاسم فى تكوين صورة الإسلام لدى غير المسلمين ، والتصدى للدعايات المغرضة ، وتصحيح الصورة الخاطئة والمفاهيم الباطلة التى يحاول أعداء الإسلام الترويج لها .

١٠ - تصحيح الصورة الذهنية التى تكونت عند الشعوب والجماعات المختلفة فى العالم عن الإسلام والمسلمين عن طريق تقديم الواقع الحقيقى للسلوك الإسلامى القويم وشرح أبعاده من خلال معالجة قضايا المجتمع الحقيقية والمعاصرة .

المجموعة الرابعة وتتعلق بالجمهور :

وتكمن التحديات التى تتعلق بالجمهور المتلقى للرسالة الإعلامية فيما يلى :

١ - ارتفاع نسبة الأمية فى المجتمعات الإسلامية إذ بلغت ٨١,٥٪ حسب آخر الإحصاءات وإن كانت الإحصاءات الحديثة تشير إلى تناقص هذه النسبة بمعدل يتراوح بين ١٪ و١,٥٪ سنويا وفى الحقيقة أن ارتفاع نسبة الأمية فى المجتمع الإسلامى يشكل عائقا أساسيا يحول دون أداء الإعلام لرسالته كاملة مما يسبب إهدارا كبيرا للمادة الإعلامية المقروءة فإذا فرضنا أن نسبة الأمية فى مجتمع ما تبلغ ٨٠٪ فمعنى ذلك أن ٢٠٪ من أفراد المجتمع هم الذين يتعرضون للإعلام المقروء (الكتب والصحف والمجلات والنشرات والملصقات) لأن هؤلاء هم الذين يتعرضون لاستقبال الرسائل الإعلامية التى تتطلب إلماما باللغة العربية وقدرة على فهم معانى مفرداتها.

٢ - الفراغ الإعلامى والثقافى الذى يشهده العالم الإسلامى والذى يعمل إلى حد كبير على زيادة الآثار السلبية للمواد الأجنبية الوافدة عبر الأقمار الصناعية ، مما يدفع المواطن العربى والمسلم إلى الإرتماء فى ثقافة المتعة والتسلية والاستهلاك الفورى .

٣ - بدعم السلوك العربى والإسلامى فى الدول الأوربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية بعض الصور النمطية التى تركز عليها وسائل الإعلام الغربية والتى تتناقض مع روح

الإسلام ، مما يؤدى إلى تشويه صورالإسلام والمسلمين ، وذلك من خلال الصرف ببذخ والعلاقات النسائية ، والتلويح بالثراء وهى أنماط من السلوك تصدر عن بعض الأفراد الذين لا يشعرون بالمسئولية ، ويسيئون إلى صورة بلادهم ، ولا شك أن أعداء المسلمين يتصيدون مثل هذه الأخطاء ويضخمونها ويوظفونها لطعن العقيدة ومعتنقيها .

٤ - سوء الأوضاع الاقتصادية لعدد كبير من الشعوب الإسلامية فى أفريقيا وآسيا باستثناء الدول البترولية ، وحاجة كثير من أفراد هذه الشعوب إلى العون المادى باعتبارهم واقعين تحت خطر الفقر وللأسف فإن قيام الدول الإسلامية الغنية بتحمل مسئوليتها فى دعم الدول الفقيرة ليس فعالا إلى الحد الذى يحقق التضامن والتكامل والتكافل بين الشعوب الإسلامية وهذا يؤدى إلى لجوء الدول الإسلامية الفقيرة إلى الدول غير الإسلامية بحثا عن المعونات التى غالبا ما تكون مشروطه بما لا يتفق مع مصالحها.

٥ - الخلافات السياسية على الحدود أو الثروة الاقتصادية وكذلك الخلافات بين نظم الحكم كما هو الحال فى الصومال وأفغانستان وأريتريا واليمن وحتى أبرز هذه الخلافات ، تلك التى انتهت بغزو العراق للكويت ، وما تبع ذلك من انقسام على مستوى الأمة العربية ، وتبديد هائل غير مسبوق لطاقات هذه الأمة ومواردها الاقتصادية التى ظلت تبنيها خلال عشرات السنين ، هذا بالإضافة إلى المردود السلبى لهذا الخراب على مستقبل العالم الإسلامى وما خلفه ذلك من آثار سلبية انعكست على العلاقات بين الأشقاء العرب والمسلمين ، عمقت هذه الخلافات الوجود الصهيونى فى المنطقة العربية وحطمت إلى فترة طويلة الآمال التى كانت معقودة على مواجهته والتصدى له من جانب القوى العربية التى كانت تتوافر لها أسباب القوة للمواجهة .

ولمواجهة التحديات الخاصة بالجمهور المستهدف يصبح من الأهمية العمل على ما يلى:

١ - أن تعمل الرسالة الإعلامية على دراسة الجمهور المستهدف فى توجيه الخطاب الإعلامى لكل فئة حسب ظروفها مع مراعاة مختلف حالات التعرض مثل :

(أ) التعرض الانتقائى الاختيارى الذى يمارسه المستقبل طبقا لاختياره الحر .

(ب) التعرض العشوائى وذلك فى الوقت الذى يستمع فيه المتلقى دون قصد منه حين يتصادف وجوده زمانا ومكانا أثناء بث الرسالة .

(جـ) التعرض الاستدراجى الذى يتم نتيجة لاستخدام الدعاية والدعوة الملحة وذلك من خلال النشر فى الصحف ، أو توزيع النشرات ، والإغراء بالمسابقات ذات الجوائز ، أو المشاركة فى البرامج .

(د) التعرض الإلزامى الذى يأتى نتيجة توجيه من إحدى الجهات المعنية مثل المدارس وثكنات الجيش والسجون وأندية الاستماع والمشاهدة ، وقد يتم التعرض الإلزامى أسريا أو اجتماعيا أو سياسيا .

(هـ) ضرورة تطوير الواقع الإسلامى كأساس ينطلق منه العمل الإعلامى إلى أرجاء المعمورة بقوة وفاعلية ، وذلك من خلال نبذ عوامل الفرقة والتشتت بين الشعوب العربية والإسلامية ، والاستفادة من عوامل الوحدة والتآلف لتقديم صورة جيدة لواقع مشرق يسوده الوئام والحب والإخاء الحقيقى الذى يتم بالفعل وليس بالقول الزائف .

المجموعة الخامسة : وتتعلق بالتقنيات الحديثة والغزو الثقافى :

فرضت تكنولوچيا الاتصال نفسها على العصر الذى نعيش فيه بصورة واضحة ، وأصبح العالم بفضل هذا التطور يعيش فى بقعة محدودة تحدت عوامل الزمان والمكان متزامنة فى وجودها وتطورها مع ثورة المعلومات ، فمع كل تطور فى تكنولوچيا الاتصال تتطور معه موارد المعلومات ، وتطورها يبشر بأن العالم كله يتغير تغيراً سريعاً ، وأن التقنيات القديمة آخذة فى الانحسار .

وازدادت أهمية تكنولوچيا الاتصال بعد أن أصبح الإعلام صناعة ضخمة ، يحتاج لإمكانات كبيرة ، وللايين الدولارات ، مما جعل الدول المتقدمة والغنية والقوية تتبوأ مواقع القيادة والريادة فى هذا المجال ، وأصبح عدد قليل من التجمعات الرأسمالية والاقتصادية الغربية يسيطر على السوق العالمى لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات الإعلامية وغدت هذه الصناعة خاضعة لإمبراطوريات ضخمة تنظم السوق وفق ظروفها ومصالحها واحتياجاتها .

ونظراً لارتفاع تكلفة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات سواء فى المجالات البحثية أو التطبيقية فإن هذا الواقع أصبح ينعكس بصورة حادة على النشاط الذى لا تستطيع معه معظم الدول الإسلامية اللحاق به أو مواكبته ، وهنا تكمن الأزمة التى تواجهها وسائل الإعلام فى الدول الإسلامية ، حيث لا تزال كثير من هذه الوسائل تعتمد على الطرق البالية، وهذا لا يمكنها من التجاوب مع التقنيات الجديدة والمعطيات العصرية .

وهكذا نرى أن التكنولوچيا المعاصرة فى وسائل الاتصال ونظم المعلومات قد أضافت بعداً جديداً وتمكنت من إحداث تغييرات جوهرية على حاضر الناس ومستقبلهم أردنا ذلك أو لم نرد ، حيث تترك هذه التغييرات آثاراً بارزة على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يعيشون فيها . ولا سيما بعد أن حملت لنا الاكتشافات الحديثة والبحوث المعاصرة معطيات تقنية ووسائل إلكترونية ، وأساليب إعلامية ، لم تتح للأجيال السابقة ، وهذه الفنون والأساليب إذا أحسن توظيفها فإنها يمكن أن تسهم فى تحقيق السعادة والرفاهية للجماهير المسلمة .

كذلك مكنت التكنولوچيا المعاصرة للتدفق الإعلامى من أن ينساب بتلقائية ويسر إلى أى مكان ، حتى أصبح ما يدور فى أقصى الشرق يسمعه ويراه الناس فى الغرب فى نفس الوقت . الأمر الذى ييسر لهم أحسن فرص التعليم والتثقيف والترفيه ، ويقدم لهم المعلومات العلمية والحياتية ، والخبرات العملية والتجارب المعملية ، والمستجدات العصرية، وهو ما لا يمكن تحقيقه بأية طريقة أخرى .

وقد استطاعت المستجدات العصرية التى تم إحرازها فى تقنيات العمل الإعلامى أن تشد إليها الجماهير شداً ، وتغريهم بما تقدمه لهم من أعمال درامية ، وقوالب حوارية ، وفنون إخبارية وفقرات ثقافية وترفيهية تجذب انتباههم وتستلفت اهتمامهم بطرق الجذب وأساليب الاستمالة وفنون الإقناع .

وفى الحقيقة أن الواقع الحالى للإعلام فى هذه الدول يدعو للأسف ، فنحن نعتمد على المصادر الأجنبية فى الحصول على المعلومات ، وننقل التعريفات والتصنيفات التى تقدمها لنا هذه المصادر حرفياً دون تبصر ، وقد أقبلنا على شراء التكنولوچيا ، ولم نسع

إلى تعلمها ، فكان موقفنا من التقدم التكنولوچى موقف الزبائن وليس موقف المبدعين ، وهذا فى الوقت الذى وقف فيه غيرنا من هذا التقدم موقف التلاميذ ، فتعلموا وتقدموا ، وطوروا أنفسهم ، ونافسوا القوى الكبرى ، وفرضوا إنتاجهم ، وحافظوا على تراثهم وتقاليدهم ، بينما وقع المسلمون فى نفس الأخطاء ، ومارس إعلامهم دوراً لا يتفق مع حركة الأحداث وسرعة إيقاع الحياة .

ويرتبط بقضية التكنولوچيا قضية أخرى فرضت نفسها مؤخراً على الساحة الإعلامية وهى قضية البث المباشر عبر الأقمار الصناعية التى أصبحت تشكل غزواً جديداً لعقول المسلمين ، وهو الغزو الذى لن تفلح أساليب الرقابة والمنع فى مواجهته والحيلولة دون وصوله إلينا ، وتقوم فكرة البث المباشر على أساس إرسال إشارات إلى القمر الصناعى ليقوم بدوره بتقويتها ثم إعادة بثها لا إلى المحطات الأرضية ولكن إلى المنازل مباشرة عبر هوائيات صغيرة متوسط قطرها ٧٥ سم ، وتعمل أقمار البث فى نطاق ترددات ١٢ / ١٤ ميجا هرتز ، وقد أثار الاتجاه إلى البث التليفزيونى المباشر على النطاق الدولى الكثير من المشكلات ذات الأبعاد الفكرية والقانونية والسياسية .

وهذا البث بدوره قد يحمل عقائد فاسدة وأفكار مشوهة وسلوكيات غريبة ، ويمكن أن تؤثر على مفاهيم الجماهير المسلمة وأفكارهم ، وفى هذه الحالة لن تفلح وسائل الرقابة فى الوقوف أمام هذا السيل الجارف من مشاهد العنف والقسوة والإجرام الذى قد يحمله هذا البث والذى قد يترك انعكاساته العميقة على هذه الجماهير المسلمة ، وقد يدفعهم إلى التصرفات غير المسئولة والسلوكيات الخاطئة .

ويتم الغزو الثقافى لجماهير المسلمين من خلال مؤسسات تعليمية وثقافية إلى جانب المؤسسات الإعلامية التى تخدم هذا الغرض ، فعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة تمارس الدعاية الثقافية من خلال المدارس والمعاهد والمكتبات التى تقيمها فى عدد من الدول الأجنبية ، وعن طريق نشر النظم التعليمية الأمريكية ، وتعميم اللغة الإنجليزية ، وتقديم المنح الدراسية لأبناء المسلمين ، واستيعاب الدارسين من هذه الدول فى الجامعات والمؤسسات التعليمية الأمريكية .

وهكذا يتضح لنا مدى بشاعة الخطر المحدق الذى تتعرض له الدول الإسلامية ، نضعه أمام صناع القرار الإعلامى فى العالم الإسلامى كى يتحملوا مسئولياتهم الدقيقة فى هذا الصدد ، ويستثمرون الطاقات المتاحة والإمكانات الممكنة لمواجهة هذه الأخطار المحدقة بالإسلام والمسلمين .

وفى هذا المناخ الدولى المفتقد للعدالة تم توزيع ترددات الطيف الكهرومغناطيسى فى اتفاقات دولية أبرمت فى غيبة معظم الدول الإسلامية ، التى لم يترك لها إلا الفتات الذى لا يمكن أن يشبع الاحتياجات الإعلامية لها ، فضلاً عما يمثله ذلك من إجحاف لطرق استغلال الفضاء الجوى، وبهذا يصبح المسلمون هدفاً سهلاً للغزو الثقافى الوافد من الخارج.

وتكمن المشكلة هنا فى أن الدول الإسلامية لم تنجح حتى الآن فى وضع سياسة إعلامية ترسخ الهوية الثقافية والمعطيات الحضارية لهذه الأمة على أسس من عقيدتها وقيمها وآمالها ، فلم تستطيع هذه الدول أن تحدد موقفها من العالم الذى أصبح يؤثر فى أبنائها بصورة لا تحتمل لبساً أو غموضاً .

ويتضاعف حجم هذا التأثير فى مراحل الطفولة الأولى بسبب تعرض هؤلاء الأطفال إلى سبيل لا ينقطع من مشاهد العنف والجنس والجريمة ، وبالتالى فإن العقائد الفاسدة والأفكار المنحرفة التى قد تحملها وسائل البث المباشر سوف تترك بصماتها البارزة على سلوك أبناء المسلمين رضينا أو لم نرض ، وقد يدفعهم ذلك إلى التصرفات غير المسئولة والأعمال العدوانية بفعل غريزة التقليد والمحاكاة .

ومن أبرز أخطار البث المباشر قيامه بإثارة الطموحات الاستهلاكية لدى الجماهير ، وهى طموحات يصعب إشباعها فى ضوء الموارد المتاحة فى الدول الإسلامية ، كما أن هذا البث من شأنه أن يزيد الخلل القائم فى تدفق المعلومات بين أبناء هذه الدول وأبناء الدول التى تملك وتهيمن ، مما يجعل الجماهير فى الدول الإسلامية يقتصر دورها على التلقى مع عدم القدرة على إيصال ما لديها إلى الآخرين ، إضافة إلى التهديدات التى تواجهها للتأثير على هويتها الدينية والثقافية .

أى أن الشواهد العملية والحقائق العلمية تشير إلى أن غياب البديل السليم يأتى على رأس العوامل المؤثرة فى اندفاع الجماهير نحو البث الوافد من الخارج بكل ما يحمله

من قيم ومفاهيم وسلوكيات قد تسهم فى طمس الهوية والقضاء على المعالم الرئيسية للشخصية المسلمة .

ومواجهة الغزو الثقافى المواجه . لن يكتب له النجاح إلا من خلال النهج العلمى الذى يستهدف تحصين المتلقى المسلم ضد الغزو ، وإصلاح أجهزة الإعلام المسلمة لتكون فى الوضع الذى يمكنها من الوقوف فى مواجهة عمليات الإبهار والجذب الشديد الذى تمارسه قنوات البث الفضائية الأجنبية لاستمالتهم .

وفى جانب آخر فإن الدول الإسلامية تستطيع أن تستثمر إيجابيات هذا البث فى تزويد الجماهير لديها بالمهارات والخبرات ، وتدريس اللغات ، ومحو الأمية ، والإرشاد الصحى ، والتنمية الفكرية ، كما يمكن استثمار هذه الشبكات فى تذليل العقبات التى تعترض سبيل الخدمة التعليمية ، خاصة فى المناطق الريفية والنائية فى العالم الإسلامى وذلك إذا توحدت الجهود وأخلصت النوايا .

وفى ضوء ذلك فإنه يصبح من الأهمية بمكان العمل على امتلاك وإنشاء قنوات فضائية خاصة بأبناء المسلمين ، وإمدادها بالكفاءات المدربة لتواجه بها منافسة الشبكات العالمية ، وعدم ترك الساحة خالية لوسائل البث الوافد من الخارج ، حتى يستطيع الجمهور المسلم أن يقارن بين الغث والسمين من البرامج ، وحتى نستطيع أن نفتح أمامه أبواباً جديدة للمعرفة والثقافة ، فالبث عبر الأقمار الصناعية فى هذه الحالة لن يكون شراً كله ، بل يمكن أن يكون مفيداً إذا ما استطعنا إقناع المتلقى أن يعرض بإرادته عما يخدش الحياء، وما يخالف القيم الإسلامية ولا يتفق مع عاداته وتقاليده حتى لا تجعله يقبل إلا على ما يراه مفيداً ونافعاً ، ولن يتأتى ذلك إلا فى حالة وجود البديل لأقوى تأثيراً والأشد جاذبية .

المجموعة السادسة : وتتعلق بالتحديات اللغوية :

تتبوأ اللغة العربية مكانة بارزة بين عوامل الحفاظ على الهوية الإسلامية ، لأنها نتاج لثقافة الأمة ، وهى السبيل لفهم الأشياء ، وبالتالى فهى الطريق لربط المسلمين بعقيدتهم وتراثهم ، والعربية لا يحفل بها العرب وحدهم ولكنها تهم المسلمين جميعاً ،

لأنها اللغة المقدسة التى تؤدى بها العبادات ، وتقام بها الشعائر وتلتقى عندها كافة الأجناس .

وتشير الدراسات الإحصائية أن وسائل الإعلام أسهمت إسهاماً كبيراً فى إيذاء العربية ، فإذا استعرضنا برامج الإذاعة والتليفزيون فى معظم البلاد العربية لوجدنا أن نسبة ما تبثه بالعامية - وبلهجة رجل الشارع - تزيد كثيراً على ما يقابله بالفصحى ، ولا سيما فى مجال الأعمال الدرامية والمنوعات ، التى يندر فيها استعمال الفصيح من اللغة .

وقد أدى الابتذال واستخدام بعض الألفاظ والكلمات الهابطة التى تتردد على ألسنة الممثلين والضيوف ومقدمى البرامج فى وسائل الإعلام ، وعدم الحفاظ على الحد الأدنى من الأصول والقواعد اللغوية إلى الاستخفاف بقواعد اللغة العربية وإهمالها ، كما أدى إلى الترويج للسوقية ، وشيوع الكلمات والمصطلحات غير اللائقة .

وانتشرت الدعاوى التى تطالب باستعمال العامية بدلاً من الفصحى ، بحجة أن الفصحى لا تلبى احتياجات العصر ، مما أسفر عن إهدار اللغة الأم ، وقد أسهم ذلك فى تفشى أخطاء اللغة بصورة واضحة ، مما أصبح ينذر بخطر محدق .

ويدعى البعض أن التخلف الذى أصاب المجتمع الإسلامى إنما يرجع إلى قصور اللغة العربية وعدم قدرتها على نقل ما جادت به القرائح والعقول عند الأمم الغربية المتحضرة ، ولذا وجب على أهل العربية أن يتركوا هذه اللغة ويبحثوا لهم عن لغة أخرى حتى يلحقوا بركب الحضارة ويتفهموا المتغيرات الجديدة التى فرضت نفسها على العصر لمعايشة التطور السريع الذى يسود العالم المتقدم .

ويطالب هؤلاء بتعلم لغة العالم المتقدم لتكون اللغة الأم بالنسبة لهم ، بدعوى أنها لغة العلم التى تحمل معارف وثقافات لا تستطيع لغة العرب أن تحملها أو تصوغ معانيها ومنهم من يتهم العربية بالعجز ، وعدم القدرة على الاستجابة للمستجدات العصرية فى مختلف العلوم والفنون ، وبناء على ذلك فهم يطالبون بترك هذه اللغة، والبحث عن لغة أخرى تمكن المسلمون من اللحاق بركب الحضارة والتقدم ، وتمكنهم كذلك من استيعاب لمتغيرات الجديدة التى فرضت نفسها على إنسان اليوم ، حتى يستطيعون مواكبة لتطور السريع الذى يسود العالم المتقدم .

وكأنهم يرددون مقولة الاستعمار القديم ، الذى ظل بكامل طاقته إلى إضعاف هذه اللغة ليسهم فى صرف المسلمين عنها ، حتى تنقطع الصلة بينهم وبين جذورهم وتراثهم ، مستهدفين من وراء ذلك النيل من القرآن الكريم ذاته ، فأخذوا يوجهون سهامهم إلى اللغة العربة التى نزل بها هذا الكتاب العظيم .

فهل لغة العرب التى علمت العالم أصبحت عاجزة عن مسايرة التقدم الذى يسود العالم؟ هذه اللغة التى يشهد لها الخبراء والمتخصصون بأنها تتميز عن سائر اللغات بالقدرة على إيصال المعانى بأقصر الطرق ، كما تتميز بالسعة والمرونة والوضوح ، وهل يعى هؤلاء ما قاله الحق جل وعلا فى سورة يوسف : ﴿ **إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون** ﴾ وما ذكره فى صورة فصلت ﴿ **كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون** ﴾ .

إن العربية هى أكثر اللغات السامية وأدقها فى قواعد النحو والصرف فهى تشتمل على جميع الأصول التى تشتمل عليها أخواتها السامية وتزيد عنها بأصول كثيرة لا يوجد لها نظير بين هذه اللغات ومن ثم فإن فك التلازم بين اللغة العربية والدين الإسلامى يسهم فى اختراق الثقافة الإسلامية ، تلك الثقافة التى هى فى صميمها ثقافة عربية بلسان رسولها الكريم صلى الله عليه وسلم ، وعربية بلسان من استقبلوا دعوتها وحكموا بشريعتها ، وعربية بالوطن العربى الذى طلعت فيه شمسها وتجلت فيه آياتها ، وهى اللغة التى تؤدى بها معظم المناسك والعبادات الإسلامية .

ونظراً لأن اللغة العربية ملازمة لدين الله ، خصها الحق جل وعلا بحمل كتابه الكريم ، كام أن الثقافة الإسلامية فى صميمها ثقافة عربية بلسان رسولها المصطفى ، وعربية بلسان من استقبلوا دعوتها ، وحكموا بشريعتها ، فإن الحملات والمؤامرات التى تشنها الأجهزة والمؤسسات المعادية للإسلام والمسلمين تعمل بكل طاقتها على إفراغها من محتواها ، وهى حملات لا يهدأ لها بال تستهدف فك التلازم القائم بين اللغة العربية والدين الإسلامى لاختراق الثقافة الإسلامية .

ومن الغريب أن بعض المثقفين العرب الذين يعملون فى حقل الإعلام والتعليم والذين يجنحون إلى تقليد الشخصية الغربية فى الملبس والمأكل والكلام ، مفتونين بما يرونه فى

الغرب من بريق حضارى وتقدم علمى ، قد أسهموا فى النيل من اللغة العربية وتحريف الكثير من الكلمات العربية .

وتتحمل وسائل الإعلام مسئولية محورية فى الحفاظ على اللغة العربية ، وتقويم لسان الجمهور المسلم ، وحمايته من الانحراف بها ، لأنه إذا ظلت أجهزة الإعلام تهمل الأداء الصحيح للغة العربية فسيبلع الانهيار مداه ، ولتلافى هذا الزلل ، وتطلعنا لتحقيق الأمل ، والارتقاء بالمستوى اللغوى للجماهير المسلمة فإن وسائل الإعلام يجب أن تأخذ على عاتقها ما يلى :

١ - حسن اختيار اللفظ والعبارة ، ومراعاة الكلمات الصحيحة التى يستطيع الجمهور استيعابها وفهم مقاصدها ، والابتعاد عن الألفاظ المبتذلة والغريبة ، وعن الإسقاف فى اختيار الكلمات الهابطة لعرض المعانى ، وعدم التكلف فى صياغة النصوص الإعلامية ومراعاة مستوى أفهام الجماهير المتلقية ، حتى يقبلوا على العربية الصحيحة ، ولا ينفروا منها .

٢ - الالتزام بقواعد وحدود اللغة حتى تأتى النصوص الإعلامية الموجهة للناس معدة على وجه معقول ، ومنظومة بصورة تخلو من التنافر والشذوذ ، وهذا يفرض على الإعلاميين الذين يخاطبون الجماهير المسلمة التمكن من قواعد اللغة العربية والسيطرة على معانيها ، والقدرة على نظم الكلام ، ومراعاة الغرض المقصود منه ، وهو ما يشار إليه بوجوب مطابقة الكلام لمقتضى .

٣ - الاهتمام بفن الإلقاء ، والقدرة على النطق السليم للغة العربية ، والتعامل الصحيح مع ألفاظها ومفرداتها بطريقة سليمة ، بهدف ترسيخ هذه العادة وخصوصاً لدى الأطفال الذين يكتسبون عادات النطق والحديث وفن القول لأول مرة ، لأنه سيصبح من الصعب عليهم اقتلاع ما تعلموه عليه فى مراحل التكوين الأولى .

٤ - الوضوح والبساطة ، وذلك أن تناول مختلف القضايا بأسلوب عربى مبين يمكن المتلقين على اختلاف مستوياتهم من الفهم والاستيعاب ، ومتابعة ما ينشر وما يبث دون صعوبة .

٥ - تضييق المسافة بين لغة الخطاب ولغة الكتاب ، وإتاحة مختلف السبل أمام الفصحى لتتسرب فى كل مكان ، ليكون للفصحى السلطان فى التعبير الإعلامى .

ومن ثم فإنه يصبح من الأهمية بمكان تلافى السلبيات التى تؤدى إلى انتشار الأخطاء اللغوية فى وسائل الإعلام العربية ، تلك الوسائل التى أصبحت بمثابة المدرسة التى يتعلم منها أبناء المسلمين فنون القول والتعبير ، ولن يتم ذلك إلا بوضع خطة جادة تستهدف وضع الأمور فى نطاقها الصحيح .

المجموعة السابعة : وتتعلق بالتخطيط الإعلامى والبحث العلمى :

أنه فى الوقت الذى اكتشفت فيه المؤسسات الإعلامية الناجحة أهمية التخطيط وبدأت تدرك مكانته الإعلامية ، وأصبحت تستعين به فى أنشطتها المختلفة إلا أننا إذا استعرضنا حال أجهزة الإعلام فى العالم الإسلامى سوف يتأكد لنا أن غياب التخطيط العلمى كان وراء فشل كثير من الأنشطة الإعلامية وفقدانها القدرة على التأثير وتحقيق الفاعلية والتأثير المطلوب على المتلقى .

ويقوم التخطيط الإعلامى على مجموعة من المرتكزات نجملها فيما يلى :

١ - تخطيط برامج إعلامية تتناسب مع مستويات الأعمار المبكرة والمتوسطة والمتأخرة ، دون إغفال مرحلة على حساب مرحلة أخرى .

٢ - تخطيط برامج تربوية مرنة لسن ما قبل المدرسة تعبر عن مناشط متنوعة لأطفال دور الحضانة ورياض الأطفال ، مناشط تعكس صورة مجتمع الطفولة فى هذه المؤسسات .

٣ - تخطيط برامج لإعداد وتدريب الإعلاميين العاملين فى وسائل الاتصال المختلفة .

وبناء على ما تقدم نستطيع أن نقرر أن فهم الجماهير للقضايا الإسلامية يتوقف على مدى النجاح فى إعداد الخطة الإعلامية التى تتوافق مع طبيعتهم ، واختيار الوسائل التى تناسبهم والموضوعات التى تتوافق مع طبيعتهم ، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بينهم .

ويرتبط التخطيط الإعلامى بمدى التقدم فى ميادين البحث العلمى ذلك أنه لم يعد هناك شك أن العلم قد أصبح هو العنصر الفاصل بين التقدم والتخلف ، وأنه بقدر ما تبذل الأمم فى سبيل هذا العلم من جهد ومال بقدر ما يكون تقدمها ، وقدرتها على التفاعل مع معطياته ، كما يعود عليها بالخير العميم ، والحديث عن العلم لا ينفصل عن تطبيقاته، فلقد انقضى العصر الذى كانت تتردد فيه مقولة « أن العلم للعلم » فقد أصبح العلم يضطلع بوظائف جوهرية فى المجتمع ، يأتى فى مقدمتها العمل على حل مشكلاته ، ومعالجة الأزمات التى تواجهه .

ولقد أصبح البحث العلمى الآن يختلف عنه فى السابق ، نظراً لتعقد أساليبه ، وتنوع أجهزته ، وتعدد الميادين التى يعمل فيها ، ونظراً لأهمية النتائج التى يصل إليها العلماء من مختبراتهم ومعاملهم ، وتأثير هذه النتائج على مجريات الحياة اليومية للمجتمعات الإ نسانية ، بعد أن تبين أن مصائر الآلاف من الناس قد ارتبطت بتجربة معينة أجراها نفر من العلماء فى صمت ، ونظراً لمكانة البحث العلمى فى الدول المتقدمة وتشعيب أجهزته ، وتعدد الجهات المشرفة عليه فقد تدخلت الحكومات الوطنية لدفعه إلى الأمام ، وأخذت أعداد العاملين فيه تتزايد بصورة ملحوظة .

وتلعب البحوث العلمية دوراً كبيرا فى نجاح الخطط الإعلامية حتى لا تبنى هذه الخطط على غير أساس وتعمل ضد الاتجاهات الجماهير واهتماماتهم ومن هنا جاءت أهمية هذه البحوث فى نجاح الخطة .

إن الإعلام الإسلامى لكى يحقق النجاح المأمول لابد أن يعتمد البحث العلمى منهاجاً لها وأن تلتزم بالخطوات التالية :

١ - دراسة اتجاهات الجماهير دراسة علمية متأنية ومتعمقة لاستكشاف اهتماماتهم وطموحاتهم ومشكلات الاجتماعى .

٢ - رسم البرامج الإعلامى على أسس علمية سليمة ، وفى ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسات حتى يمكن إعداد البرامج المناسبة للطفل المراد الوصول إليه .

٣ - اختيار أنسب الوسائل لتحقيق الأهداف الجزئية ، فقد تفيد الإذاعة فى تحقيق هدف ما بينما يخفق التليفزيون أو السينما فى تحقيق هذا الهدف .. الخ .

وإذا كان الإسلام قد فرض التطور على أهله فرضاً ، بالحض على الدراسة والبحث ، فإن الأنشطة الإعلامية لابد أن تستهدف النهوض بالطفل المسلم والأخذ بيده ، لأن شخصية لا يقومها ولا يرقيها شئ غير العلم ، وفى ذلك يقول الله عز وجل : ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات ﴾ .

إلا أن البحث العلمى فى العالم الإسلامى لا يزال يواجه مشكلات قاتلة ومعوقات هائلة ، ويكفى أن نعرف أن ما ينفق على البحث العلمى فى الوطن العربى لم يتعد خمس بليون دولار فقط بما يمثل ١ : ١٧٠ مما نفقته الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، على الرغم من ضخامة الناتج القومى العربى .

وإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الوعى بأهمية البحث العلمى ، وبخطورة ما يحققه من نتائج ، وما يترتب عليه من تطبيقات ، وعدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء من العرب والمسلمين فى نفقاته ، وقلة أعداد العلماء المسلمين العاملين فى هذا المجال ، إضافة إلى ظروف العمل الصعبة التى يعيشها العلماء والباحثون ، والتعقيدات الإدارية التى تسيطر على مؤسسات البحث العلمى فى العالم الإسلامى ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن ممارسة البحث العلمى لا يزال يعانى من عدم الاهتمام واللامبالاة ونقص الكوادر البحثية ، وضعف فى الإمكانات الفنية ، وضآلة فى الميزانية المخصصة لذلك سيتضح لنا حجم هذه المشكلة .

وفى الحقيقة أنه إذا توافرت الرغبة الأكيدة ، والنوايا الصادقة ، والاستعداد الفعلى وتم إعداد الخطط الإعلامية السليمة ، فإن أجهزة الإعلام فى الدول الإسلامية يمكن أن تنطلق لقرع آذان الجماهير فى العالم كله ، وتفتيح أعينهم ، لعرض الصورة الصادقة والأمنية لرسالة محمد صلى الله عليه وسلم لأن صوت الإسلام الموجه للرأى العام العالمى يجب أن يكون قوياً ومؤثراً ، وهذا يتطلب ضرورة التنسيق بين الأجهزة الإعلامية لتحديد الأهداف ، ورسم الاستراتيجية ، ووضع الخطط الكفيلة بإنتاج برامج مناسبة لمختلف الفئات والمستويات .

ونستطيع أن نقرر أن فهم الرأى العام للقضايا الإسلامية يتوقف على مدى النجاح فى إعداد الخطة الإعلامية التى تتوافق مع طبيعتهم ، واختيار الوسائل التى تناسبهم والموضوعات التى تتوافق مع طبيعتهم ، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بينهم ويتم ذلك من خلال ثلاث مراحل ، وذلك على النحو التالى :

المرحلة الأولى :

وتبدأ بدراسة استكشافية لمعرفة طبيعة الجماهير الذين تستهدفهم الخطة ومستوياتهم الفكرية ، وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، ونوعية المعارف السائدة بينهم .

المرحلة الثانية :

ويتم فيها وضع هذه الخطة موضوع التطبيق العلمى ، مع الأخذ فى الاعتبار كافة المتغيرات التى تكفل الوصول للجمهور المستهدف ، وتزويده بالحقائق ، ومتابعة كل جديد ، واختيار الأسلوب الذى يصلح لمخاطبة كل شريحة من الشرائح المستهدفة .

المرحلة الثالثة :

ويتم فيها تقويم ما تم إنجازه من أهداف الخطة ، وما أسفرت عنه مرحلة التنفيذ من نتائج بهدف وضع النقاط على الحروف فى كل مرحلة ، وتقديم المقترحات التى تعالج مختلف جوانب الخلل ، ودفع عجلة العمل الإيجابى لتحقيق استمرارية النشاط الإعلامى الفعال ، واستثمار الإيجابيات ، وتلافى السلبيات التى تنجم أثناء التطبيق العملى للخطة.

وبناء على ما خلصت إليه البحوث والمناقشات المختلفة فإن لجنة التحديات الإعلامية تضع أمام صانعى القرار المقترحات التى تراها كفيلة بالتعامل مع هذه الإشكاليات ومواجهة التحديات والارتقاء بالعمل الإعلامى فى المجتمعات الإسلامية ، ويمكن إعمال هذه الرؤى والمقترحات فيما يلى :

٢ - يجب تطوير مناهج الدراسة بكليات وأقسام الإعلام بالجامعات الإسلامية ومن ثم فإن اللجنة ترى حث الجامعات الإسلامية على تشكيل لجنة علمية من بعض أعضائها

تكون مهمتها القيام بهذا التطوير وعمل وصف تحليلى كامل بالمواد الواجب تدريسها لتأهيل الطالب لمواجهة الم شكلات الإعلامية المتجددة التى تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل .

٣ - ضرورة تكوين لجنة من الإعلاميين وأساتذة الجامعات والقيادات الفكرية تكون مهمتها الاتصال بالمسئولين ورجال الأعمال لإقامة قناة فضائية تعنى بقضايا العالم الإسلامى .

٤ - إعداد حملات ثقافية إعلامية مكثفة تركز على استخدام الوسائل والأجهزة العلمية والتكنولوچيا يعد لها خبراء متخصصون فى شئون السياسة والفكر والإعلام والخبراء فى سيكولوجية التعامل مع الفكر الغربى والمهاجم وتأخذ زمام المبادرات وسياسات الفعل وليس رد الفعل .

٥ - ضرورة تكوين لجنة من قادة الفكر تكون مهمتها التنسيق مع المسئولين عن القنوات الفضائية العربية والإسلامية للقيام بما يلى :

(أ) دعوة الكتاب والمفكرين الغربيين المعروفين بكتابتهم الموجهة ضد الإسلام إلى شرح وجهة نظرهم ومناقشتها من خلال هذه القنوات .

(ب) وكذلك دعوة نظرائهم من العلماء والمفكرين الغربيين المشهود لهم بالدفاع عن الإسلام لعرض وجهة نظرهم .

(جـ) تخصيص برامج مستمرة وأخرى موسمية باللغات الأجنبية تشرح وجهة نظر الإسلام فى المشكلات العالمية المعاصرة .

(د) التنسيق بين القنوات الفضائية فى الدول الإسلامية لبث هذه البرامج والاتفاق على مادتها واللغات التى تبث بها وكذلك العلماء والمفكرين الذين يقومون بهذه المهمة .

(هـ) ضرورة التعاون والتنسيق بين رابطة جامعات العالم الإسلامى والمؤسسات الإسلامية والإعلامية الأخرى مثل منظمة الإذاعات الإسلامية والمجلس الأعلى للشئون والأزهر

الشريف والهيئات الإعلامية المختلفة فى البلاد الإسلامية لإصدار دراسات عن الإسلام وحضارته ومبادئه ووسائل توزيعها فى الخارج باللغات الأجنبية خاصة فى البلاد التى يتزايد فيها ظهور الدعاوى التى تتجه إلى مهاجمة الإسلام أو تجريم رموزه .

إلا أننا نستطيع القول هنا أنه على الرغم من تعدد المناهج وأدوات البحث العلمى المستخدمة فى مختلف العلوم الإنسانية ، إلا أن قابليتها للتطبيق فى إعلام الطفولة يتطلب فهماً دقيقاً وإدراكاً لمدى صلاحيتها ، وهذا ما يدعو إلى ضرورة استعراض المناهج الحالية ودراستها واختيار أصلحها لأداء الغرض المطلوب ، إضافة إلى استحداث مناهج وأدوات بحثية قد تدعو الحاجة إليها شريطة أن تتفق هذه المناهج وهذا اللون من الدراسة .

obeikandl.com

محتويات العدد

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١	تقديم معالى الأستاذ الدكتور / رئيس رابطة الجامعات الإسلامية	٣
٢	تقديم الأستاذ الدكتور / أمين عام رابطة الجامعات الإسلامية	٩
٣	تقرير عن التحديات الحضارية التى تواجه العالم الإسلامى	١١
٤	تقرير عن التحديات السياسية التى تواجه العالم الإسلامى	٦٩
٥	تقرير عن التحديات التربوية التى تواجه العالم الإسلامى	٨٥
٦	تقرير عن التحديات الاقتصادية التى تواجه العالم الإسلامى	١٣٥
٧	تقرير عن التحديات الاجتماعية التى تواجه العالم الإسلامى	٢٠٤
٨	تقرير عن التحديات العلمية التى تواجه العالم الإسلامى	٢٢٤
٩	تقرير عن التحديات القانونية التى تواجه العالم الإسلامى	٣١٠
١٠	تقرير عن التحديات الإعلامية التى تواجه العالم الإسلامى	٣٣٠

obeikandl.com